علي مولا

الدولة
نظريًا وعمليًا

هارولد لاسكي

الدولة نظريًا وعمليًا

تأليف
هارولد ج. لاسكى

وزارة الثقافة
الهيئة العامة لقصور الثقافة

وزارة الثقافة

الهيئة العامة لقصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة

سعد عبد الرحمن

أمين عام النشر

محمد أبو المجد

الإشراف العام

صبحى موسى

الإشراف الفنى

د. خالد سرور

• الدولة نظريًا وعمليًا
• تأليف: هارولد ج. لاسكى
• تصميم الغلاف:
د.خالد سرور
الطبعة الثانية ٢٠١٢
الهيئة العامة لقصور الثقافة
• رقم الإيداع: ٤٨٢٢/ ٢٠١٢
• الترقيم الدولى: 978-977-704-996-2

التجهيزات والطباعة:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096

إعداد وتنفيذ
سعيد شحاته

• حقوق النشر والطباعة محفوظة للهيئة العامة لقصور الثقافة.
• يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابى من الهيئة العامة لقصور الثقافة، أو بالإشارة إلى المصدر.

محتويات الكتاب

الفصل الأول
المفهوم الفلسفى للدولة

الفصل الثانى
الدولة والحكومة فى عالم الواقع

الفصل الثالث
الدولة والمجتمع الدولى

الفصل الرابع
مستقبل جيلنا

تعريف بالكتاب

هذا الكتاب يهدف إلى استكشاف طبيعة الدولة الحديثة ، وهو يسعى إلى تفسير هذه الطبيعة عن طريق دراسة سماتها التى أوضحها تاريخها . ويحاول الكتاب — على ضوء هذه السمات — أن يضع نظرية للدولة تلائم هذا التاريخ أكثر مما تلائمه النظرية الكلاسيكية .

هارولد ج . لاسكى

لندن

أكتوبر ١٩٣٤

تصـــدير

« العدالة والحرية »

العدالة قوة ؛ وإذا لم تستطع أن تخلق شيئاً . فإنها تستطيع — على الأقل — أن تدمّر . ومن ثم فإن السؤال الذى يواجه المستقبل ليس هو السؤال « هل ستنشب ثورة ؟ » وإنما « هل ستكون هذه الثورة نعمة ، أو نقمة ؟ »

ج . لويس ديكنسون

الفصل الأوّل

المفهوم الفلسفى للدولة

منذ أن نادى أفلاطون بأن العدالة ليست هى حكم الأقوى ؛ أخذ الناس يصدرون حكمهم على الدولة بناء على حكمة الأهداف السامية التى تعمل الدولة على حمايتها . والواقع أن العقل البشرى بدأ يمجّ الفكرة القائلة بأنه من الممكن الدفاع عن احتكار الدولة للسلطة الإلزامية بغضّ النظر عن الأهداف التى تسعى الدولة لتحقيقها . إننا نرى — كما يرى أرسطو — أن الدولة تنشأ لتحقيق الحياة الكريمة ، ونصرّ أيضاً — كما أصر هوبز من قبل — على أنه لا يمكن أن تقوم حضارة من الحضارات لو لم تكفل الدولة الأمن المنشود اعتماداً على سلطانها على الحياة والموت ونوافق — مع لوك — على أن وجود جهاز حاكم عام يرضى الأفراد عن أعماله هو الذى يمكن أن يخول لنا حقنا فى الحياة والحرية ، وفى امتلاك الأشياء التى لولاها لأصبحت حياتنا شقاء وبؤساً . وقد تمكّن روسو من التوصل إلى شروط الدولة التى يمكن للأفراد — بالخضوع لقوانينها — أن ينعموا بقدر من الحرية أكبر من القدر الذى كانوا ينعمون به فى المجتمع السابق على المجتمع المدنى . وقد كتب هيجل فى هذا الصدد عبارة مشهورة قال فيها « إن الدولة هى الفكرة المقدسة التى تعيش فوق

الأرض » وقال : إن الفرد يستمد كل ماله من قيمة من اندماجه فى أوجه النشاط التى تقوم بها الدولة .

والواقع أنه ليس هناك سوى القليل من الأنظمة التى حظيت بقدر من الثناء والإطراء أكثر مما حظيت يه الدولة ، باعتبارها نظاماً سياسياً ولعله من الضرورى أن نتفهم الأسباب والدوافع التى دعت إلى الثناء على الدولة . والحقيقة أنه نادرا ما انصب المديح على دولة حقيقية ، على الرغم من أن الممتدح قد يجد مثله الأعلى متمثلا فى مجتمع حقيقى . وهذا الثناء ليس دفاعاً عن أهداف معينة يعتبرها المفكر أمراً صالحاً ويرى أنه لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق هيئة لها طابعها الخاص نطلق عليها « الدولة » ومما هو جدير بالذكر أن هذه الأهداف لها طابع ثابت لايتغير تقريباً فى تاريخ الفلسفة السياسية ، وهى محاولة للبحث عن الشرائط التى يحقق الأفراد — رجالا ونساء — عن طريقها ذاتيتهم . كما أن الأفراد يحاولون أيضاً تحقيق رغباتهم المتصارعة بوسائل مختلفة . ولذلك وجب قيام منظمة عامة تحدد هذه الشرائط التى يمكن أن يسير عليها مثل هذا العمل . بيد أن الأفكار قد اختلفت وتضاربت من حيث شكل هذه المنظمة ، إلا أن الأسس العامة التى يجب أن تسير بمقتضاها ما هى إلا المسائل التى أثيرت ، والتى لم يتم الاتفاق عليها

وإذا ما استبعدنا الفوضوى المتفلسف (ونادراً ما تكرر ظهور هذا المخلوق فى تاريخ الفلسفة السياسية) وجدنا أن هناك اعترافاً عاماً تقريباً

بضرورة وجود سلطة إلزامية تحدد لوائح السلوك الاجتماعى التى يمكن السماح بوجودها .

إن التسليم بطبيعة البشر يوضح لنا أن الحل الذى يخالف الحل السابق يؤدى إلى وجود قرارات فردية تشيع الفوضى فى جنباتها ، وهذا كفيل بالقضاء على سبل الحياة المستقرة .

ولكن إذا حاولنا مناقشة حاجة المجتمع إلى سلطة إلزامية يجب أن يطيعها الجميع ، فمعنى ذلك أننا فتحنا الباب لمشكلة لانهاية لها . فالأفراد لا يقومون بإطاعة هذه السلطة من أجل الطاعة ذاتها ، وإنما يطيعونها من أجل أهداف يعتقدون أنها ستتحقق عندما تؤدى هذه السلطة عملها . فهم يخضعون للأوامر لأنهم يعرفون ما تتضمنه هذه الأوامر من معنى ، وهم يفسرون هذه الأوامر على ضوء الرضا الذى يسعون إلى تحقيقه فى هذه الحياة . ومن حين لآخر يرفضون هذه الأوامر على أساس أنها تحرمهم من هذه النواحى . وما الطاعة إلا عادة البشر الطبيعية . ودائماً ما تحدث بعض الحالات العرضية حيث يكون القرار الذى يتخذ هو العصيان ولكنه يتخذ بحرارة ، ويدافع عنه بحماسة شديدة .

وتوضح انا هذه الحالات أن الأفراد يؤدون الطاعة للدولة لا يفعلون ذلك من أجل النظام فقط ، ولكن لما سيتمخض عن هذا النظام أيضاً . وهم يقومون بتقدير قيمة الدولة من زاوية موجبات الرضا التى يعتقدون أنها تتيحها لهم . وما من شك فى أن هذه التقديرات تختلف باختلاف

عامل المكان وعامل الزمان . وإن الخبرة هى التى تجعلنا نتوقع كل ما هو قانونى ، كما أن مطالب مجتمع ما فى فترة ما ستختلف عن مطالب مجتمع آخر فى فترة أخرى . بيد أن ما يتضمنه ذلك واضح كل الوضوح ، إذ أن ممارسة السلطة الإلزامية فى مجتمع ما ليست غير مشروطة . ويجب أن تؤدى عملها عن طريق القوانين واللوائح . إذ يجب عليها أن تحقق تلك الأهداف التى يعتبرها المواطنون نواحى أساسية . ولذلك ، إذا قمنا بدراسة طبيعة الدولة ، فمعنى ذلك أنها دراسة نواحى السلطة التى أمكن تحقيقها . وتتحدد الدولة فى نظر كل مواطن بما تقوم به من أعمال . ولكنه لا يمكن تبرير ذلك بمجرد أنها دولة . ولا يهتمّ المواطنون بالهدف الفلسفى للدولة ، ولكنهم يهتمون بالنتائج التى تتمخض عن هذه العمليات الحقيقية التى تتركز فى الخبرات التى يمرون بها فى حياتهم اليومية .

وربما ينظر فيلسوف مثل بيرك إلى الدولة على أنها مشاركة فى كلّ نواحى الفضيلة ، وما تبلغه من كمال : أما الرجل العادى فينظر إليها على أنها الوسيلة التى تحكمه — هذه الوسيلة التى تشبع موجبات الرضا التى له حق فيها . ولقد شعر الفيلسوف بالارتياح ليكون مثلا أعلى للدولة ، وعندئذ يقوم بتحويل ما يتضمنه هذا المثل الأعلى إلى نواحى الدولة الحقيقية ؛ ويمكن القول بأن هذا المثل الأعلى ما هو إلا فكرة الفيلسوف الشخصية — وهى فكرة مرغوب فيها على ضوء الخبرة التى مر بها . فلقد قام بإخراج سيرة حياته إلى حيز الوجود وترجمتها إلى مقاييس

حقيقية . وأن نظرية هوبز عن الدولة هى فى أساسها مبنية على إصراره . وكان ذلك فى فترة سادتها الحرب الأهلية — على أن النظام فى حد ذاته هو أعلى مرتبة دون النظر إلى ما يحدده هذا النظام . بيد أن تأكيد هيجل من أن شخصية الدولة تعتبر قاصرة إلا باختيار ملك يسوسها لهو حقيقة أقل شيوعاً من تجنيده لمملكة بروسيا كأسمى شكل حيث تستطيع الدولة أن تدمج نفسها . فإذا لم نأخذ بوجهة النظر التى نقول كما جادل بوزنكييه بأن الهدف النظرى يمكن تحقيقه دائماً فى ظل الحقيقة الحية ، وأن الفشل الذى منينا به لا يعزى إلى الدولة ولكن إلى الموارد التى لا تأتى بها الدولة ولكن تسعى الدولة جاهدة إلى تعاونها ، ومن الواضح أن نظرية الدولة يجب أن تكون وسيلة للحكم على ما تحققه الدول لا للحكم على الواقع . ولا نستطيع أن نقول مع هيجل : إن « واجب الفرد الأعلى هو أن يكون عضواً فى الدولة حتى نقدر صفة الدولة التى يعتبر الفرد عضوا فيها .

وسأحاول فى هذا الكتاب أن أبرر وجود الدولة من ناحيتها الفلسفية . إذ أن ذلك كان له أثره فى الحضارة الغربية . كما سأقوم بدراسة هذا المبرر على ضوء ما نعرفه عن الدول فى أيامنا هذه . وسيؤدى بى هذا الأمر إلى تكوين نظرية الدولة حيث ترتبط بالحقائق التى نعرفها . وأخيراً وعلى ضوء هذا التكوين ، سأحاول أن أستخلص بعض الحلول العملية التى يمكن التنبؤ عن طريقها بالأحداث التى ستقع مستقبلا .

وستقوم دراستى على افتراض واحد هو أنى أفترض أن مبرر السلطة الإلزامية هو سد أقصى حد ممكن من احتياجات الأفراد . بيد أنه ليس مما يرمى إليه تحقيق هذا الهدف ، ولا يمكن أن تكون نظرية الغرض أساساً لفلسفة سياسية وافية . فهى ليست الهدف الذى ينادى به ، ولكن الهدف الذى يمكن تحقيقه ، وعندئذ يمكن أن تكون مقياساً تقدر به قيمة المؤسسات البشرية .

٢

ولا يسعنا إلا أن نبدأ ببعض التعريفات ، إذ أننا نعيش مع آخرين فى هذا المجتمع الذى تندمج فيه جميع المؤسسات البشرية فى وحدة نطلق عليها الدولة ، وتقوم بإدارة شئون هذه الدولة هيئة من الأشخاص نطلق عليها اسم الحكومة . — ولكن ما معنى هذه المصطلحات ؟

المجتمع هو مجموعة من الأفراد يعيشون جنباً إلى جنب ، ويعملون معاً لسد احتياجاتهم . وهذه الاحتياجات الأساسية المفروض إشباعها هى اقتصادية فى نوعها . ويجب عليهم أن يكسبوا بعرق جبينهم قبل أن يعيشوا عيشة سعيدة .

ولكن إذا تحينا الاحتياجات الاقتصادية جانباً ، ستكون هناك فوارق متنوعة ، كالاحتياجات الدينية ، والثقافية ، والداخلية ، ويمكن للغريزة الاجتماعية إشباع هذه الاحتياجات . وليس هناك من سبب

من الناحية النظرية لعدم تعادل هذه المجموعة مع مجموع الأفراد وما تتضمّنه هذه الاحتياجات من وسائل الإنتاج الاقتصادية تجعل من الضروري أن ننظر إلى هذا التعادل على أن له مغزى ينصب على الهيئات الاجتماعية ، ولكن لأسباب تاريخية وجغرافية لا نود الخوض فيها ، فإن المجتمعات التى نحن بصددها هى مجتمعات إنجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وروسيا ، حيث توجد مجموعات الأفراد فيها جميعاً . وتختلف كل مجموعة عن غيرها من حيث اللغة والتقاليد ، والنواحى السيكلوجية والسياسية ولقد اخترنا هذه المجتمعات لأنها قد اتخذت طابع الدولة القومية ، وذلك بعد فترة طويلة من التاريخ .

وتعتبر الدولة مجتمعا من هذا النوع حيث توجد سلطة إلزامية لها سموها من الناحية القانونية على أى فرد أو أية جماعة ، وأن أية دراسة لأى مجتمع قومى ستكشف بين ثناياها لا الأفراد فحسب ، ولكن الهيئات التى تندمج جميعاً للنهوض بجميع أهدافهم السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية .

ويمكن أن نطلق على هذا المجتمع اسم الدولة عندما تحدد السلطة الإلزامية الطريقة التى تتمشى مع الأفراد والهيئات . نرى مثلا أن الدولة الفرنسية هى مجتمع إقليمى مقسم إلى حكومة ورعايا سواء أكانوا أفراداً أم هيئات من هؤلاء الأفراد ، وأن الذى يقوم بتحديد هذه العلاقات هو ممارسة هذه السلطة الإلزامية العليا .

ويطلق على هذه السلطة اسم السيادة ، والواقع أن الدولة تتميز عن جميع الأشكال الأخرى من المجتمعات الإنسانية بإحرازها للسيادة ، فالمديرية أو المحافظة مجتمع إقليمى ينقسم إلى حكومة ورعايا ، وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة لنقابة العمال أو الكنيسة ولكن ما من مجتمع من هذه المجتمعات له سلطة إلزامية عليا . لذلك يخضع كل منها — فى الأحوال العادية — بعاداته وتقاليده للتلك العادات والتقاليد التى تعترف بشرعيتها السلطة الإلزامية العليا . ولا يمكن انتهاك إرادة الدولة من الناحية الشكلية وإلا لكانت تصبح إرادة عليا ؛ ولنفس هذا السبب أيضا لا يمكن أن تنقسم الدولة أو أن تتعرض لأى تدخل . وقد قال « بودان فى هذا الصدد : إن الدولة ذات سيادة لأنها تصدر الأوامر للجميع ولا تقبل تلقى الأوامر من أحد ، لذلك أصبح لأوامرها قوة القانون ، وبالتالى تصبح أوامر الدولة ملزمة لكل من يخضع لتشريع الدولة .

وجدير بنا أن ندرك أن إسناد السيادة إلى الدولة لا يقصد به إلا مجرد الإشارة إليه فقط باعتباره عنصراً شكلياً لقيام الدولة . فهذا التحليل يقصد به وصف بناء الدولة ، ولا يقصد به استنباط ما لإسناد السيادة إلى الدولة من قيمة ، ولا يقصد بالإشارة إلى هذا الأمر التعرض لمقدار الحكمة أو العدالة التى تنطوى عليها إرادة الدولة ، ويقصد بإسناد السيادة إلى الدولة أن الدولة تعلو جميع الهيئات الاجتماعية الأخرى وذلك لأن لها الحق فى إجبار هذه الهيئات على طاعتها دون أن تجبر هى على شىء .

والواقع أنه قد تعوز الدولة الحكمة أو العدل فيما تصدر من أوامر غير أن ابتعاد الدولة عن الحكمة أو العدل ليس من شأنه أن يدخل أى تغيير على حقها الشرعى الرسمى فى أن تفرض الطاعة لأوامرها .

فالدولة إذن — هى سبيل من سبل تنظيم الحياة الجماعية فى مجتمع معين . والواقع أنه يجب ألا ننظر إلى الدولة على أنها المجتمع نفسه لما بين أفراده من المصالح المتشابكة بل يجب أن ننظر إليها باعتبارها المظهر الذى تتجمع فيه حياة المجتمع بأسره . وطالما كانت سلطة الدولة الإلزامية هى السلطة العليا ، فلا يمكن أن تتوقف الدولة — من الناحية النظرية — عن تقييد أى وجه من أوجه النشاط التى تخضع لتشريعها الداخلى . والواقع أن من يقوم ببحث مدى اختصاصات الدولة الحديثة ان يجد ما يغريه على أن يقلل من قدر سيادتها . فمن اختصاصها المسائل المتعلقة بالدفاع والمحافظه على الأمن الداخلى ، والإشراف على الصناعة ووضع التشريعات الاجتماعية بما فى ذلك اختصاصات واسعة النطاق مثل التعليم والتأمين ضد المرض والبطالة ، وتشجيع البحث العلمى ، وإدارة نظام العملة وما ينطوى عليه هذا الاختصاص من الأهمية المتزايدة والإشراف على تحصيل الضرائب ، وتحديد الشروط التى يتم بمقتضاها اجتماع الأفراد . وصيانة نظام المحاكم التى تقوم بتنفيذ مبادئ الدولة القانونية بصرف النظر عن الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين تطبق عليهم هذه المبادئ القانونية . ومن الواضح أن مجرد إلقاء نظرة عاجلة

على اختصاصات الدولة البارزة سيمكننا من أن نتعرف على مدى تدخل الدولة فى حياة الأفراد ؛ فالمواطن الحديث — فى كل حركة يبديها — يتعرض لاختصاصات الدولة .

ولكن يجب علينا أن نتبين كيف يمكن للمواطن كفرد أن يقف أمام الدولة فالهيئات جميعاً لا بد وأن تعمل عن طريق الأشخاص ولا يمكن للسلطة التى تمارسها الهيئات أن تكون نافذة إذا لم تصدر عن هذا الطريق ، لذلك فإن الدولة تحتاج إلى مجموعة من الأشخاص الذين يقومون — نيابة عنها — بتوجيه السلطة الإلزامية العليا التى تتخلى عنها الدولة لهم ، ونطلق على هذه المجموعة من الأشخاص « حكومة الدولة » والواقع أن التمييز بين الدولة والحكومة من المبادئ الأساسية فى علم السياسة ، فالحكومة إن هى إلا وكيل عن الدولة إذ أنها تقوم بتنفيذ أغراضها وهى ليست فى حد ذاتها السلطة الإلزامية العليا ولكنها تعتبر ببساطة الجهاز الإدارى الذى يقوم بتنفيذ أغراض الدولة ويقال عنها إنها ليست صاحبة السيادة إذا كان يقصد بذلك السيادة التى تنعم بها الدولة إذ أن قدرتها تتوقف على مقدار السلطة التى ترى الدولة تخويلها لها (أى للحكومة) وعلى ذلك إذا تخطت الحكومة حدود السلطة الممنوحة لها فإنها قد تحاسب على ذلك . والواقع أن فكرة تحميل الحكومة مسئولية القيام بأعمال تخرج عن نطاق سلطتها هى الفكرة الرئيسية عند كل دولة يحل فيها الحكم الشرعى محل الحكم الاستبدادى كأساس للأعمال

السياسية التى تقوم بها الدولة ، فقد كان فى إمكان لويس الرابع عشر أن يطابق أغراضه الخاصة بإرادة الدولة ، وقد كان هناك ما يبرر له ذلك ، ولكن حتى الحاكم القوى مثل رئيس جمهورية الولايات المتحدة لابد له من أن يتوصل إلى السلطة التى تمكنه من ممارسة إرادته إما بناء على نص فى الدستور أو بناء على تشريع يصدره الكونجرس الأمريكى بل إن هناك بلاداً — مثل الولايات المتحدة — تحرم فيها الدولة صراحة على الحكومة بالاستناد إلى الدستور الذى يجب على الحكومة أن تعمل بمقتضاه أن تمارس سلطات معينة أو انتهاج طرق معينة أثناء ممارستها لسلطات أخرى ممنوحة لها .

ويقال إن الغرض من التمييز بين الدولة والحكومة هو تأكيد حدود سلطة الحكومة ومراعاتها التامة للهدف الذى تعيش من أجله الدولة ، والواقع أن هذا الهدف كيفما أمكن تحديده هو خلق الظروف التى يمكن أن يصل فيها أفراد الدولة إلى الحد الأقصى لإشباع رغباتهم . والواقع أن وسائل الحد من سلطة الحكومة مثل الدساتير المكتوبة وقوانين حقوق الأفراد ومبدأ الفصل بين السلطات وغيرها من الوسائل ، ما هى إلا أساليب أوحت بها الخبرة لمنع سوء استخدام الحكومة للسلطة التى تمنحها لها الدولة وذلك لأن كل حكومة تتألف من أشخاص ليسوا معصومين من الخطأ إذ أنهم قد يتعمدون استغلال سلطتهم فى سبيل تحقيق أغراضهم الخاصة ، هذا كما أنهم قد يفهمون خطأ المصلحة الخاصة لقليل من

الأفراد على أنها فى صالح رفاهية المجتمع بأسره على الرغم من حسن نواياهم فقد يكون السبب أيضاً هو جهل أعضاء الحكومة بدقائق الموقف الذى يواجهونه أو عدم كفاءتهم لبحث الموقف . وقد حدثت مثل هذه الظروف فى كل مجتمع سياسى فى فترة من فترات التاريخ . وأن قيمة الفارق بين الدولة والحكومة هو الإمكانية التى تقدمها لإيجاد النظم المنصوص عليها للهيئات الاجتماعية لتغيير وكلاء الدولة (أى الحكومة) عند ما لا تستطيع الأخيرة القيام بحمل تلك المسئوليات .

ولكن يجب القول بأن هذا الفارق بين الدولة والحكومة له مغزاه من الناحية النظرية وليس من الناحية العملية . إذ أن كل عمل تقوم به الدولة هو فى الحقيقة عمل حكومى . وتكمن إرادة الدولة فى قوانينها . ولكن الحكومة هى التى تقوم بتنفيذ ذلك ، فنحن نقول : إن الدولة البريطانية قد دخلت الحرب مع ألمانيا فى ٤ أغسطس عام ١٩١٤ ولكن الحكومة هى التى أتاحت الفرصة للسيادة البريطانية فى أن تؤدى عملها فى ذلك الوقت . ويمكن القول بأن الدولة البريطانية قد استعادت عصرها الذهبى عام ١٩٢٥ ولكنها افتقدته عام ١٩٣١ بيد أنه فى كلتا الحالتين كانت الحكومة هى الأداة التى اتخذت هذا القرار .

ويمكن القول بأن الدولة الروسية قد اتخذت صبغتها الشيوعية فى نوفمبر عام ١٩١٧ ونقصد بذلك أن بعض الأفراد الذين يشكلون الحكومة هم الذين استخدموا سيادة الدولة الروسية لتحقيق الأهداف الشيوعية .

والدولة بذاتها فى الواقع الملموس لا تأتى بتصرف قط . إنما الذين يقومون بذلك هم هؤلاء القادرون على تحديد سياستها .

ولكن يجب أن نعرف ما هى النواحى التى تولد فيهم هذه القدرة ، وتستمد هذه القدرة من القانون . غير أننا إذا نظرنا إلى القانون نجد أنه مجموعة من الألفاظ وضعت ليقوم الأفراد بتنفيذها ، وأن الموافقة التى يبديها هؤلاء المحكومون هى التى تخلق القدرة والسلطة لإلزامهم بإطاعة إرادة الحاكمين . .

وما من شك فى حقيقة هذه النظرية التى أكدها هيوم عندما أصر على القول بأن جميع الحكومات مهما بلغت من عدم الصلاحية تعتمد على الرأى العام لتستمد منه السلطة ، ولكن لا يجب أن ينظر إلى هذا الرأى على أنه الحقيقة بأكملها لا لسبب إلا لوجود بعض الأماكن والأوقات حيث تحكم الدولة الأفراد بمقتضى السياسات التى لا يبدون موافقتهم عليها . ولا يكاد الإنسان يُصدق العبارة الصحيحة عن أن الدولة القيصرية قبل عام ١٩١٧ أو دولة النمسا الفاشستية ولا ينظر إلى أى منهما على أنها قامت على موافقة المواطنين . لأنه فى كلتا الحالتين نجد أن هناك بعض الأفراد يسعون إلى تغيير سياسات الدولة عن طريق الثورة ضد الحكومة .

ولذلك ترسى الدولة دعائمها على قدرة الحكومة فى ممارستها السلطة الإلزامية العليا بمهارة ؛ والحق يقال : إنه عندما تتلاقى وجهات نظر أعضاء

الدولة حول الأهداف التى تتجسم فى سياستها تترسب الناحية الإلزامية وتتوارى .

والحقيقة إنه فى أية دولة دستورية تتيح الدولة فرصة عادلة للذين ينتقدون الحكومة (المعارضين) للوصول إلى السلطة بعد انتهاء الفترة المحددة ، وهنا نجد أنه لا سيطرة للناحية الإلزامية كذلك .

ولكن عند ما تمر فترة عصيبة فى تاريخ دولة من الدول ، تبزغ هذه الحقيقة التى تنادى بأن السلطة تقوم على القوة لقمع معارضى الحكومة ولتفتيت إرادتهم وإجبارهم على الخضوع والإذعان — تبزغ هذه الحقيقة كعامل رئيسى فى طبيعتها وأن الدولة التى تصادف أهدافها مقاومة يجب عليها أن تتحدى هذه المقاومة أو تقوم بتغيير أهدافها . وإذا أرادت التمسك بها فيجب استخدام القوة .

وبذلك وجب أن يوجد تحت تصرّفها وسائل إلزامية منفصلة عن الجمهور تعتمد عليها لتنفيذ سلطتها . فإن أساس سيادة الدولة ما هو إلا السلطة المطلقة لاستخدام القوات المسلّحة للدولة لفرض الطاعة لإرادتها .

ويترتب على مقاومة القانون الإخلال بالنظام ، وتقوم كل حكومة باستخدام القوات المسلحة للدولة إذا أخل بالنظام وعندما لا تستطيع استخدام هذه القوات لسبب ما ، يجب عليها أن تجرى بعض التغييرات فى القانون أو تعتزل الحكم .

فعندما تتصارع دولة مع أخرى نجد أنها تفرض إرادتها على منافستها

باعتبار ذلك وظيفة للقوة التى تحت تصرفها .

وفى كل مجتمع سواء أكان مجتمعاً قومياً أم دولياً نجد صراعاً يحتدم أواره فى الجهر أو فى الخفاء . أما القوات المسلحة للدولة فهى تقف بالمرصاد حتى تقوم بحماية سيادتها من أى هجوم منتظر . ولذلك فإن هؤلاء الذين يتحكمون فى استخدام القوات المسلحة للدولة هم فى الحقيقة أصحاب هذه السيادة .

ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن الدولة ينظر إليها من الناحية القانونية على أنها وسيلة لتنظيم سلطة الإلزام العامة حتى تسود إرادة الحكومة جميع الإرادات فى الظروف العادية وهى سلطة خارجة عن سلطة الشعب وهى لا تؤدى عملها طالما لا يقاوم أحد إرادة الحكومة . ولكن عندما تتعرض إرادة الحكومة نجدها تقوم بأداء عملها خير قيام . وإن حيازة هذا الحق القانونى الذى يقضى بالالتجاء إلى الإلزام هو الذى يميز حكومة الدولة عن أية جماعة من الجماعات ، ولا يمكن أبداً أن تكون سلطة أية نقابة أو كنيسة على أعضائها ذات قوة إلزامية ، غير أن سلطة النقابة أو الكنيسة يمكن أن تكون ملزمة لو قررت الدولة تأييد هذه السلطة .

والواقع أن الموافقة على هذا معناه إدراك أن سلطة القوات المسلحة الإلزامية التى يعتمد عليها الحكام بمقتضى القانون ، هذه السلطة تقف وراء كل قرار تتخذه الدولة .

وثمة حقيقتان على جانب كبير من الأهمية فى تاريخ إنجلترا يجدر

ذكرهما باعتبارهما تأييداً لهذا الافتراض، إذ أن شعور البريطانيين بالحقد على جيشهم العامل الذى ظل سائداً حتى القرن الثامن عشر قد نشأ عن إدراك هؤلاء المواطنين بأن هذا الجيش لا يقوم فى الحقيقة إلا بخدمة أولئك السادة الذين كانوا يتحكمون فى أرواح وحريات المواطنين . لذلك كان تحديد سريان قانون التمرد بمدة عام واحد إعراباً من الشعب عن خوفه من أن يجد الحاكم المستقل ما يغريه على اغتصاب اختصاصات الهيئة التشريعية وكان سبب هذا الخوف هو التجربة القاسية التى عاناها الشعب الإنجليزى من سوء حكم استيوارت، غير أنه لاشك فى أن ظهور النظام الديمقراطى الدستورى قد غير سطحياً الموقف الطبيعى الذى نتخذه إزاء هذه المشاكل . غير أن الحقيقة هى أن الحكومة التى تستطيع التحكم فى القوات المسلحة التابعة للملك يمكنها فى خلال هذه الفترة أن تجعل سلطتها فعالة، وهذا هو السبب الذى من أجله بذل حزب المحافظين خلال أزمة الأسرة المالكة التى نشبت بين عام ١٩١٣ ، ١٩١٤ كل جهوده لإضعاف ولاء ضباط الجيش [illegible] التى كان حزب الأحرار يتولاها فى ذلك الوقت . ولما كانت البرعة الواقعية هى التى تسيطر على كبار رجال الحكومة فإنهم أدركوا على الفور أنه لا يمكن للحكومة أن تتولى زمام الأمور لو عجزت عن الاعتماد على الجيش عند نشوب أزمة من الأزمات ، لأن فقدان الحكومة للجيش فيه ضياع للسلطة الحكومية الإلزامية التى تفرضها على المعارضة . وهذا السبب أيضاً هو الذى اضطر

هتلر فى يونيو ١٩٣٤ إلى شراء تأييد « الرايخسفير » طبقاً للشروط التى فرضها عليه إذ لولا قدرته على السيطرة على الجيش ما أصبح لسيادته أى معنى .

وعلى ذلك يمكننا أن نقول : إنه لا يمكن أن يكتب النجاح لأية ثورة فى العصر الحديث لو لم يكن ولاء القوات المسلحة أمراً ثابتاً لا شك فيه . لأن القوات المسلحة هى جوهر سيادة الدولة .

والواقع أنه ليس لهذا القول أية علاقة بالرأى الذى سأتناوله بالبحث تفصيلياً فيما بعد وهو القائل بأن مصلحة الدولة فوق جميع مصالح الأفراد فى المجتمع وأنها تستخدم سلطتها الإجبارية نيابة عن المصالح الدائمة التى يعيش من أجلها الأفراد مجتمعين ، هذا كما أن هذا القول لا يتصل أيضاً بالرأى الذى تؤمن به مدرسة هيجل ، والقائل بأن الدولة على الرغم من كل شىء « هى تحقيق لفكرة الفضيلة الأخلاقية » .

إن بحثى حتى الآن لم يتعرض للأغراض التى تعلن الدولة أنها تعمل على تحقيقها ، ولكنه يتناول الحقيقة التالية ؛ وهى أن الدولة — مهما كانت أغراضها وأهدافها — هى قوة منظمة تستند إلى حقها الشرعى فى إلزام الأفراد بتنفيذ إرادتها ، وأن القوات المسلحة التابعة للدولة هى الأداة التى تستعين بها الدولة لتنفيذ إرادتها .

والواقع أن بحثى هذا لا ينطوى على أية مبادئ أخلاقية ، فهو وصف محايد لحقيقة تستفيد منها أية دولة من الدول التى نشاهدها اليوم . ولكن

يجب على أن أعرب عن موافقتى على أن امتلاك الدولة لهذه السلطة هو شرط لبقائها كما أنه ضمان لتنفيذ القانون واستتباب الأمن من ناحية أخرى ويتضح لنا من تاريخ فترة الإقطاع أن أى مجتمع لا تسيطر فيه الحكومة على القوات المسلحة وتكون السلطة الإجبارية فيه غير موحدة فلا يمكن أن تنجح الدولة تماماً فى المحافظة على الأمن فى الداخل . ويمكننا أن نبرهن على ما يمكن أن يحدث فى أى مجتمع من المجتمعات إذا لم تكن السلطة الملزمة ثابتة موحدة برجوعنا إلى بعض الأحداث التاريخية السابقة مثل الفوضى التى سادت فى عهد ستيفن « وحرب الوردتين » والمأساة التى حدثت نتيجة للمنافسات الدينية فى فرنسا وما قام به كثير من المغامرين الذين استغلوا سقوط دولة روسيا فى عام ١٩١٧ ليقوموا بصراع مسلح من أجل رد السيادة للدولة .

ولا يفهم من كلامى هذا أن الشعور بالخوف هو الذى يدفع للخضوع للدولة ، فلا جدال — طبعاً — فى أن الخوف حافز للخضوع لها ولكن عند شرح العوامل المختلفة التى تدفع إلى الخضوع لا يمكن أن يكون الخوف عاملا فعالا . فالذين يخضعون لإشارة المرور التى يصدرها رجل البوليس الذى تتمثل فيه قوة القانون يفعلون ذلك اعترافاً من جانبهم عن رضا بقيمة التوجيهات التى يصدرها لهم الشرطى ، وخوفاً من العقاب الذى قد يتعرضون له فى حالة مخالفتهم لهذه التوجيهات . فالناس مثلا لا يخضعون لقانون التعليم الإجبارى خوفاً من دفع الغرامة أو من تعرضهم للجيش فى حالة

إهمالهم الواجب القانونيّ ، لذلك قد يكون من المشكوك فيه اعتبار خوف الناس من العقاب سبباً لخضوعهم للقانون إلا فى بعض الأزمات العاطفية .

ولعله من الجدير بنا الآن أن نقول كلمة عن العلاقة القائمة بين الدولة والقانون ، ولا يمكن أن يختلف القانون عن إرادة الدولة . لأنه بمجرد أن تخلع على القانون صفة السيادة لابد وأن يتخذ القانون شكلا معيناً وهو الشكل الذى تكون الدولة على استعداد لتنفيذه ، ولا يمكن أن تكون الدولة على استعداد لقبول أى قانون مالم يتمشّ مع إرادتها ربّما كان الأمر مفتقراً إلى الحكمة ويشيع فيه الخطأ ولكنه قانون لأن الدولة هى التى تضعه وتقوم بتنفيذه والواقع أن المصدر الذى نشأ عنه القانون هو الذى يكسبه صفة الإلزام ، ولولا ذلك لما كانت الدولة هيئة ذات سيادة ولو ادعت أية إرادة إنها تضمن قدراً من الطاعة مماثلا لذلك القدر الذى تنعم به الدولة من الأفراد لأصبحت هذه الإرادة ذات سيادة مثل الدولة تماماً وفى مثل هذا المجتمع إما أن تزول السيادة تماماً ، وفى هذه الحال لن يكون للدولة كيان ، وإما تنسب السيادة إلى تلك الهيئة — إن كانت هناك أية هيئة — التى لها الحق فى الفصل فى المنازعات التى تنشب حول مسألة تضارب السيادات ، ولكن مثل هذه الهيئة لابد وأن تصبح دولة لما لها من حق الفصل فى المنازعات ، لأنه فى هذه الحال سينطبق عليها تعريفنا للدولة لأنها هيئة لا تفرض عليها أية سلطة ملزمة عليا وهذه هى — على الأقل — نظرة المشرّع الكلاسكى لمشكلة القانون . ويجب علينا

ألا نحمّل هذه النظرة معنى أكبر من المعنى الذى توحى به . فهى نظرة مجردة تقوم لأغراض معينة واضحة بفصل القانون عن العدل وتجعل من القانون الحد النهائى لمجموعة الإرادات التى لا يمكن التعدى عليها . والواقع أن المشرع فى هذه الحال يسير فى تحليله من الوجهة الرسمية البحتة فهو يستثنى من نطاق بحثه جميع الاعتبارات المتعلقة بما هو صحيح من الناحية الأخلاقية وما هو ضرورى من الناحية الاجتماعية ويقصر عبارة القانون على كل ما يصدر من إراد منبثقة عن مصدر هذه السيادة وهو — باعتباره مشرعاً — يرى أن المشكلة الوحيدة تتلخّص فيما إذا كان صاحب السيادة قد وافق على هذا التصرف الذى لا يعتبر تصرفاً شرعياً أو أنه لم يوافق عليه . ولذلك يرى ميتلاند أن أية مشكلة أخرى عدا ذلك لا تعتبر مشكلة تشريعية ، فهى خارجة عن نطاق عمل المشرّع.

ورب قائل يقول : إن العقل البشرى أصبح يمقت الآن التشريع المجرد الذى يتمسك بأهداب الشكلية ، لأن هذا اللون من التشريع يذكّرنا بالجهود التى كانت تبذل فى العصور الوسطى للمطابقة بين القانون وبين الإرادة الإلهية ويذكرنا بنظرة الرواقيين إلى القانون باعتباره صوت العقل الكامل وبعبارة أولبيان الشهيرة التى تجعل من القانون العام الذى يختص بالفصل بين ما هو صحيح وما هو خطأ فى السلوك الإنسانى . ويرفض العقل أيضاً الفكرة التى تذهب إلى أن السلطة ذات السيادة تقف من وراء القانون ، وذلك لأنه فى هذة الحالة يجب النظر إلى كل قانون

مهما بلغت حماقته ، ومهما خالف المنطق ، ومهما كان يستحق الاحتكار على أنه قانون حقيقى وأن أحداً ليس له الحق فى الجأر بالشكوى من الظلم الذى ينطوى عليه هذا القانون ، وهذا ما قاله المشرع الجيزتوى كاترين ، ويسود الشعور الآن بأن القانون لا بد لكى يصبح قانوناً من أن يتفق مع شىء أكثر قوة من إرادة إحدى السلطات التى لا تقيم مطالبها (بمراعاة الأفراد والهيئات الأخرى لها) على السلطة الملزمة التى تحت تصرفها .

وهناك ردّان على هذا الرأى فأى نقد فى نظرية القانون البحتة يعتبر محاولة لتغيير فروضها القانونية بسبب الكراهية التى ترجع إلى النتائج التى تؤدى إليها هذه الفروض . وطبيعى أن ذلك إجراء منهجى غير كاف وربما يفضل أى فرد أن يعدل عن اتباع نظرية إقليدس ، بيد أن هذا التفضيل لا يدخل أى تغيير على أن إقليدس نظام قائم ، ونجد أن وجهات نظر كاترين مثلا تكون نظرية عن حقيقة الدولة بقدر ما هى تعريف للأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها . فهى تعتبر مقياساً لتقدير ما تقوم به الدولة من أعمال ، وما من شك فى أننا نجد وراءها تاريخ فكرة القانون الطبيعى والبحث عن إمكانيات العدالة الشاملة . والوصول إلى هذا الهدف هو مقياس ما تقوم به من عمل مرض . بيد أنها تثير بعض المسائل التى ليست من اختصاص أحد من المحلفين وذلك من الناحية الشكلية المحضة ، وأن أى مجهود يبذل لترجمة القانون فى حيز العدالة يخرجه من نطاق نظرية القانون البحتة ، ويدخله فى ميدان الفلسفة السياسية ولذلك وجب

عليه أن ينظر فى مسائل القيمة ولكن الإجابة على ذلك لا يمكن معرفتها من الناحية الشكلية للقانون .

لذلك ، وبناء على هذه النظرية نجد أن فلسفة الدولة لا تتمشى مع المشاكل التى يهتم بها المحلفون ويولونها اهتمامهم ، بيد أنها تستمد من هذا الميدان ، مجموعة من الحقائق يجب عليها أن تستمر لتقويم تلك الفروض القانونية المستمدة من علم الأخلاق لا من القانون ، وهناك نجد المستوى الذى نقيس به كل العلاقات الاجتماعية . وطبيعى أن قواعد علم الأخلاق يجب أن تقوم على الخبرة التى نعرفها . أما عن أفكار الحياة الصالحة ومقاييس القيمة فيجب أن يحصل عليها الأفراد عن الطريق الاجتماعى — هؤلاء الأفراد الذين يعيشون فى العالم الذى نعرفه . ولا تكاد أسس القيمة التى تؤدى عملها فى اليوتوبيا (المدنية الفاضلة) إلا أن تعالج معالجة جدية فى عالم اليوم ولكن لن نستفيد كثيراً من أن مطابقة إرادتنا مع إرادة الله هى أساس العمل الصحيح فى ميدان السياسة . ومعنى ذلك أنه يجب استبعاد مسألة هذا [illegible] يجب أن ترد إليه المسائل المتصلة بالقدم للإدارة المعترف له بها .

ولقد انهار الكومنولث المسيحى فى العصور الوسطى لأن تطبيق قواعد القيمة أثار عدة تفسيرات مختلفة فى حدود ما إذا كان الأفراد على استعداد لقتل بعضهم البعض .

إننى أرى أنه يجب على الدولة أن تهدف إلى تحقيق رغبات مواطنيها

على قدر مستطاعها وبأقصى ما يمكنها ، واستناداً إلى هذا الهدف يمكننا أن نستنبط الرغبات المتباينة التى نتبينها فى المجتمعات التى نعلم عنها الشيء الكثير . ويمكننا أيضاً أن نتوصل إلى أن سبب عدم تحقيق بعض الرغبات هو أن الدولة تصل إلى غايتها بالنتائج التى يمكن أن تحققها . فلا شك فى أن أثينا القديمة مثلا — كانت غاصة بالعبيد الذين كانوا يؤمنون بأن وضعهم الاجتماعى لا يتفق مع مبادئ العدالة ولكن يجب أن نفهم فى نفس الوقت بناء على ما بلغنا من المعلومات — أن دولة أثينا القديمة كانت ترى أن اعتمادها على العبيد كأساس لحضارتها هو أفضل سبيل يؤدى بها إلى الهدف الذى كانت تسعى إليه . لذلك أرسلت الدولة الأثينية أسس سلطتها الإجبارية على قواعد نظام العبيد . وينطبق هذا الكلام أيضاً على ألمانيا فى عهد هتلر ، إذ حرمت الحكومة اليهود من حقوق المواطنة مستندة إلى أنه لا يمكن أن تحقق الدولة أهدافها دون اتخاذ هذا الإجراء . والواقع أن الذين يمارسون سيادة الدولة يقيسون أغراض الدولة دائماً بمعيار الخير الذى يقبلون على الذود عنه ، ولا بد أن يكون دفاعهم عن هذا المعيار قائماً على أساس المنطق والعقل . فلو قام دفاعهم على الوحى والإلهام أو على القوة لما أصبح له أى معنى فى نظر أولئك الذين ينبذون فكرة الوحى والإلهام ، ولا نكره أولئك الذين يؤمنون بأن القوة لا يمكن أن تؤدى وحدها إلى الحكم الصحيح .

ولو كان هذا صحيحاً يمكننا طبعاً أن نتوصل إلى أنه يجب على الدولة

أن تهدف إلى إرضاء رغبات جميع المواطنين على قدم المساواة إلا إذا كان فى إمكان الدولة أن تدلل بالحجة والبرهان على أن الخير بالنسبة للبعض هو فى عدم معاملتهم معاملة متساوية . وعلى هذا الأساس أقام أرسطو حجته حينما دافع عن نظام العبيد عند الإغريق .

لأنه عمل — يثبت أن بعض الناس عبيد بطبيعتهم — لأنه يدلل على أن نظام العبيد هو أفضل وسيلة تمكن العبيد من تحقيق رغباتهم فى الحياة إلى أقصى حد ممكن ؛ ويمكننا أن نعمم هذا الرأى فنقول : إنه يجب أن تسود المساواة فى تحقيق رغبات الأفراد وأن الاستثناء من قاعدة المساواة لا يمكن تبريره إلا بالدليل والمنطق على أنه عنصر ضرورى من عناصر المساواة التى تهدف إليها الدولة .

وإذا لم تعمل الدولة على تبرير استثنائها فسيبدو التحيز ظاهرا فى أعمالها ، كما أنها لو لم تفعل ذلك لاتضح أن الدولة لا تهدف إلى تحقيق رغبات جميع المواطنين إلى أقصى حد ، وإنها تهدف لإرضاء رغبات أولئك الذين تمارس الدولة سلطتها بما هو فى صالحهم . ولا بد أن يدلل أولئك الذين يمارسون إرادة الدولة والذين بأيديهم السلطة الإجبارية العليا باسم الدولة ، على أن إرضاء رغبات بعض المواطنين أكثر من غيرهم من شأنه تحقيق رغبات أكثر لباقى المواطنين . فحماية الدولة لنظام الملكية الفردية لوسائل الإنتاج القائم يجب أن تسفر عن تحقيق قدر من رغبات الأشخاص الذين يؤثر فيهم هذا الإجراء أكثر من الرغبات التى يمكن

أن تتحقق فى ظل النظام البديل مثل النظام الاشتراكى الذى تصبح فيه وسائل الإنتاج ملكاً للدولة . وإذا أمكن حدوث ذلك لأمكن تبرير التفرقة فى المعاملة من حيث تحقيق رغبات الأفراد .

ويجدر بنا فى هذا المجال أن نلاحظ أنه يجب على الدولة — عند تفرقتها فى المعاملة — أن تقنع من شملهم الاستثناء بمزايا هذا الإجراء فلا يمكن الاكتفاء بآراء أصحاب العبيد بما لهذا النظام من مزايا فى دفاعهم عنه ، ولا يكفى للدفاع عن نظام الملكية الفردية لوسائل الإنتاج أن نستند إلى اعتقاد مالكى ، وسائل الإنتاج فى أن هذا النظام يحقق أكبر فائدة للذين لا يملكون وسائل الإنتاج . فرأى هتلر فيما يتعلق بالمكان الذى يجب أن يقيم فيه اليهود فى ألمانيا لا يرضى عنه اليهود ، بل لعله من الصواب أيضاً أن نقول : إن المحامين والأطباء والمدرسين — فى ترحيبهم بموقف هتلر — قد يكونون صادقين فى حكمهم على سياسة هتلر . ولا نزاع فى أنه لم تثبت قط صحة مبدأ عدم المساواة وذلك لأن مؤيدى هذا المبدأ هم الأشخاص الذين ينتفعون من ورائه . لذلك يجب أن ندخل فى اعتبارنا أن أحكامنا فى جميع الأمور المتصلة بتكوين المجتمع مبنية على اعتبارات شخصية (لأننا قبل إصدار هذه الاحكام نتأثر بما نعتقد أنه سينشأ عنها ، ويجب أن ندخل فى اعتبارنا هذه الحقيقة إذا أردنا أن تكون أحكامنا موضوعية .

ولقد صاغ هو يهاوس هذه النظرة صياغة جيدة حين قال « إنه إغراء ظاهر للتغلّب على موضوع الصواب والخطأ عن طريق تنبؤات

يمكن الثقة بها وهى فى الحقيقة تعتمد على ما تتكهّن به الآراء أكثر من اعتمادها على السبب والمسبب » .

إن التاريخ قد كتب بفتات من التنبؤات التى رآها الأفراد الذين ضللتهم الاستنتاجات التى استخلصوها من خبرتهم الشخصية فى سبيل تقدم الحضارة وازدهارها . ولقد ذكر ماكولى لمجلس العموم أن حق التصويت العامّ (الانتخاب) سيزعزع دعائم المجتمع . وأصر ناسو الكبير على القول بأن القيود القانونية لساعات العمل لا تتعارض مع رخاء الصناعة البريطانية . وإننا جميعاً أسرى التجارب التى نمرّ بها . فهى تجبرنا دون وعى على مطابقة ما نتكهن به مع الحقيقة التى لا مقر منها . وأن نصف مآسى التغيير الاجتماعى تنبثق من عدم قدرتنا على إقناع أنفسنا بأننا ربما كنا على خطأ .

وقصارى القول أن من العسير تتبع النظرية العلمية فى « السبب والمسبّب » فى الشئون الإنسانية ، كما نتبعها مثلا فى النواحى المادية . لأننا عندما نحكم على الشئون الإنسانية ينبغى أن ندخل فى الاعتبار العواطف والأهواء . وإننا لا نستطيع أن نحرر أنفسنا منها . فهى تؤثر فى اختيارنا للفروض القانونية التى تعتمد عليها استنتاجاتنا حتى عند ما نعتقد أننا كنا نحللها تحليلا موضوعيا . فالحقائق تلونها البيئة التى تعتبر جزءاً منها ، ولذلك فإن الموضوعية التى نجدها فى الطبيعة أو الكيميا لا نجدها مثلا فى هذا العالم . وربما نسعى جميعاً بكل ما أوتينا من قوة

للتمسك بالفارق بين الحقائق والأهداف التى نوافق عليها . بيد أن الصورة هنا ليست كاملة . ولكن تتفاوت درجة التحيز أو التحامل ، بالرغم من وجودها دائماً ، وتظهر بوضوح لأن هذا العالم ما هو إلا نسيج واحد متصل غير منفصل ، وحيث إننا لا نستطيع مطلقاً أن نعزل (كما هى الحال فى ميدان الطبيعة) العوامل يمثل هذه الطريقة التى يمكن بها أن نجعل بين السبب والمسبب علاقة مطلقة أو علاقة بحتة . وربما لا يجد المرء أنه من الضرورى النظر فى الأهداف التى من أجلها تطالب الدولة مواطنيها بطاعتها .

وربما أصر رجل الاقتصاد على أن مشاكل الرخاء بعيدة عن ميدان عمله . فهو يهتم بإيجاد أحسن السبل لرفع الإنتاج . فعند ما يتخذ من مبادئ النظام القانونى والاستقرار السياسى والعوامل النفسية عند الأفراد — المقادير المعلومة لمعادلاته والتى يقوم بواسطتها بوضع هندسة ذهنية مهما كانت قيمتها كتنظيم للفكر ، نجد أن ذلك غريباً عن العالم الحقيقى الذى يعيش فيه . إذ أنه بالرغم من أن الرجل السياسى يهتم بالإنتاج إلى أقصى درجة فإن الإمكانيات التى تقترن بصنع الأشياء والطريقة التى توزع بها — وهما عنصران من عناصر الرخاء — لا ينفصلان عن مسألة هذا الإنتاج . فليس عالمه بالعالم الجامد حيث تتحدد بعض المقادير تحديداً دائماً . ولكننا نجد أن الأفكار والأحكام تعتبر فى عالم الإنتاج ناحية لها فاعليتها . ولذلك وجب أن تتمشى سياسته مع هذه الأفكار

وهذه الأحكام كحقائق ليست بأقل شأناً من نسبة الإنتاج إذا كتب له النجاح فى عمل هذا التحديد .

ويجدر بنا أن نورد هنا مثالا يوضح هذا التأكيد ، ففى كتاب للبروفسور روبنز ناقش فيه أسباب الركود الذى حدث سنة ١٩٢٩ وما بعدها والوسائل التى تنقذنا من هذه النتائج الوخيمة . وذكر أن هذا الإنقاذ يتوقف على قدرتنا على توطيد معالم الاستقرار السياسى واستعدادنا للتخلى عن سياسات التدخل والمعونة وما شابه ذلك . إذ أنها تعرقل السير الطبيعى للنظام الرأسمالى . وأن ما يستخلص من هذه الدراسة أكثر استلفاتا للأنظار من العلاج الذى قدمه . لأن الاستقرار السياسى ولو أنه ينشأ إلى حد ما عن أسباب غير اقتصادية إلا أنه لا يمكن الفصل بينه وبين هذه النواحى . والحقيقة هى أن معنى أنك تبغى الاستقرار السياسى ، وأنك تريد تحقيق الانتعاش الاقتصادى . ويعزى كل وضع سياسى إلى الوضع الاقتصادى . وأن نمو الفاشستية وترعرع الشيوعية والفشل الذى منى به نزع السلاح ، وتهديد اليابان فى الباسفيك — كل ذلك يرجع إلى الناحية الاقتصادية .وإذا سلّمنا بأن القضاء على مثل هذا يعتبر شرطاً للانتعاش معناه أننا ندور فى حلقة مفرغة .

ولكن ماذا نقصد بالسير « الطبيعى » للرأسمالية ؟ من الواضح أن البروفسور روبنز قد وضع فى ذهنه ما أسماه مستر ليمان بطابع الرأسمالية الجامد الذى لا يمت بأية صلة للنظام الموجود ، ولكنه وليد نظرية

تجريدية حيث نجد مضامنها خالية من الواقعية ، لأن سياسات التدخل لم تكن وليدة رغبة قوية عند رجال السياسة المسئولين فى القضاء على النظام الرأسمالى ، ولكنها وليدة أهواء وضغوط كافية فى النظام ذاته . أما الالتجاء إلى التدخل سواء أكان ذلك أمراً خاطئاً أم صحيحاً فهو نتيجة محاولات الضغط التى قام بها الرأسماليون الذين يعتبرون فى وضع يتيح لهم الأمان من الأعمال التى تقوم بها الدولة إزاءهم . فرغبتهم فى الربح وليدة تلك الحاجة كما أن الربح يعتبر الدافع الأساسى للنظام الرأسمالى . ولكن لكى يجعل من المتعذر على رجل السياسة أن يخضع لضغط المصالح التى ترمى إلى التدخل ، نجد أنه من واجب البروفسور روبنز تغيير رباط العلاقات فى الدولة الحديثة التى بها نجد لهذا الضغط أثره وفاعليته . ولكنه إذ يفترض وجود هذا الرباط كفرض قانونى فى دراسته فإنه فى الواقع يجرد نفسه من العوامل الأساسية للقضاء على الأخطاء التى يشكو منها .

ولم تكن تلك هى العقبة الوحيدة التى تورط فيها البروفسور روبنز من جراء فروضه القانونية .

والواقع أنه يحاول أن يدفع الجميع إلى الرجوع إلى « نظام الحرية الطبيعى » الذى دافع عنه آدم سميث بقوة . ويقضى هذا النظام بأن تكون وظيفة الدولة الأساسية هى البعد ما أمكن عن التدخل فى الصراع الاقتصادى الدائر . ومن البطولة أن تقوم بالوعظ للرجوع إلى نواحى

الدولة السلبية . وبذلك تتخلى على هذا الأساس عن مناقشة النواحى العملية . بيد أن الافتراضات التى تقوم عليها هذه النظرة أهم من مسألة ما إذا كانت هذه الافتراضات تنطوى على أية سياسة عملية . وأول هذه الافتراضات هو أن المنافشة الحرة بين المصالح الخاصة التى لا تفرض عليها أية قيود ستولد مجتمعاً منظماً دقيقاً . وثانى هذه الافتراضات أن هذه المنافسة وهى ميزة ظاهرة فى هذه الحياة من الناحية النظرية هى التى تبدأ عن هذا الطريق وستستمر كذلك . فالافتراض لا يتمشى مع الخبرة التى تمر بها . إذ أننا من الناحية التاريخية نجد أن نموّ التدخل الناشىء عن الدولة قد نجم عن الحقيقة التى تتمثل فى أن الثمن الاجتماعى الذى تتقاضاه هذه المنافسة المتحررة من أى قيد لا يطيقه أحد إذا لم يشترك فى هذا الثمن . ومن الناحية التاريخية أيضاً نجد أن ما يتمخض عن المنافسة الغير المنظمة هو السير قدماً إن آجلا أو عاجلا نحو الاحتكار . ولا توحى الدلائل التى لدينا بأن الدولة قد دفعت الصناع إلى تكوين الشركات المندمجة التى تمكنهم وحدها من تفادى النتائج التى تتمخض عن هذا النوع من المنافسة . وعلى العكس فالتاريخ يوضح أن الدافع على الاندماج والتكوين (مثله فى ذلك مثل الدافع على المنافسة) قوى جداً — وذلك فى مرحلة التطور الاقتصادى . ولذلك أصبح تدخل الدولة ضرورة لحماية المجتمع من نتائج هذا التكوين .

وربما يجادل المفكرون الذين يشاطرون البروفسور روبنز وجهة

نظره فى أن هذا التاريخ ما هو إلا نتيجة سوء استغلال الرأسمالية ، ولكنه ليس كامناً فى طبيعة الرأسمالية ذاتها . وطبيعى أن الرد الصائب على هذا هو أنه لم تتح لنا السبل للتمييز بين سوء الاستغلال والطبيعة ، وبدون هذه السبل نجد أننا مضطرون إلى افتراض تتابع سببى . وحتى إذا وجدت وجب علينا الرجوع إلى الدولة للتدخل عندما يحمل اندماج رؤوس الأموال دون المنافسة الغير المنظمة . ويعتبر ذلك جوهر مبدأ « قانون شيرمان » فى الولايات المتحدة . وإنى أجسر على التشكك فيما إذا كان ذلك باعثاً لنا على الإعجاب به .

بيد أن هناك رداً أكثر تعميما وأن مغزاه هو السبب فى أننى قمت بدراسة وجهة النظر هذه التى قام البروفسور روبنز بتوضيحها . وأن هذا الرد هو الحاجة فى كل مرحلة من مراحل البحث الاجتماعى — إلى أن نكون واثقين من ماهية المشكلة التى نستجيب لها ، ولا سيما إذا ما كانت المشكلة تقوم على الناحية الواقعية أو الناحية المثالية ، وأن الاستجابة إلى أى حل له قيمته بالنسبة للناحية المثالية يمكن ترجمتها إلى الناحية العملية بواسطة صيغة تقوم على الإدراك التام للافتراضات الأولى التى تبنى عليها . ولم نخول الحق — لأن ندفع أية نظرية مثالية إلى أن تؤدى عملها — فى أن نناقش أنه مهما عورضت هذه الافتراضات فذلك يعتبر أمراً غير طبيعى ، ولذلك وجب أن ينظر إليها على أنها أقل واقعية من الصورة التى يطلبونها . فإذا وجدنا — فى مجال التنافس الذى نمر به وفى مرحلة من

مراحل تطور مثل هذه الخبرة — إنه دائماً ما تتبع بذلك الأدماج أو التكوين ، وإذا اتبع التكوين — وهو فى ناحية جوهرية من النواحى الصناعية — بعمل تقوم به الدولة بأية صورة من الصور ، نجد أنه من الواضح أن تنظر إلى هذا التكوين والعمل الذى تقوم به الدولة على أنهما متصلان اتصالا وثيقاً بالمنافسة . وأما عن الفروض المبدئية التى لا ينظر إليها من هذه الزاوية ، فإننا نجد من الضرورى استمرارها عن طريق تحويل عالم الحقائق الذى نتناوله بالبحث . وأن « المذهب الطبيعى » الذى نقرنه بعمل دون آخر ليس — بالتحديد — من الحقائق ذاتها ، وأنه نتيجة لهذه الفروض التى اخترناها لتكون بداية البحث . ولكن هذه الفروض ذاتها هى فى الواقع بيان لمجموعة من القيم التى أخذنا على عاتقنا حمايتها — وهى وسيلة للوصول إلى نتيجة فى مجال السلوك الاجتماعى المرغوب فيه سواء أكان متسما بالحكمة أم لم يتسم بها .

والواقع أننا نجد أن مقررات أية نظرية اجتماعية هى أحكام منصبة على القيم التى تستمد من خبرة أى مفكر والتى تصدر عنه . ولقد بنى صرح نظرية هوبز على أساس الاعتقاد المزدوج بأن الطبيعة البشرية شريرة فى طبيعتها ، وبأنه لا مناص من وجود ملك يستطيع أن يحتفظ بالأمان من هذه الطبيعة الكامنة والميل إلى الجنوح نحو الشر . ولكن لوك كان يؤمن بوجود نوازع الخير فى الطبيعة البشرية ، وكذلك بالخطر الذى تتعرض له أية حكومة تقوم بالعمل دون النظر إلى رغبات رعاياها .

ولقد حاول روسو وضع نظرية للدولة — هذه النظرية التى ستتيح لجميع المواطنين فرصة متساوية فى مختلف النواحى الاجتماعية . ومنذ أفلاطون نجد أننا كلما عرفنا التاريخ الشخصى لأى مفكر استطعنا تفسير الأسباب التى أدت إلى هذه الافتراضات التى بنيت عليها أعماله وأن هذه الافتراضات دائماً ما تكون نتيجة وجهة النظر التى يتخذها فيما يجب أن تكون عليه الدولة .

ولكن ليس معنى ذلك أن هذه الافتراضات خاطئة ، ولكن ذلك يعنى وجود تحيز فى المعادلة الشخصية فى هذه الافتراضات ، هذا التحيز الذى لا يوجد مثلا فى قانون مندلييف أو نظرية بقاء الطاقة فى الطبيعة .

وأن أية نظرية اقتصادية تستبعد فكرة الرخاء من الميدان الذى تعمل فيه يحرمها من الاعتراف بها كنظرية من النظريات — تماماً ، كما تفتقر الحمى القرمزية إلى أعراضها ، إذ عندما نعرف السبب تكون لدينا الوسائل التى بها نستطيع أن نتحكم فيها — وذلك بطريقة تختلف كل الاختلاف عن الطريقة التى بها نتحكم فى ركود الرأسمالية عند ما نعرف الأسباب التى أدت إلى ذلك . وفى مثال الحمى القرمزية نلاحظ أن نشاط الجرثومة التى تسببها يتبع إجراء خاصاً لا يمت إلى الإرادة البشرية بصلة . ولكن فى حالة ركود الرأسمالية فإن إرادة الأفراد ومؤسساتهم الاجتماعية التى تنشأ عن هذه الإرادات تعتبر ناحية أساسية بالنسبة للقرارات التى تتخذها . أما فى الأمراض الجسمانية فنجد أن علاج

المريض يعتبر عملية موضوعية تصدر عن طبيعة المرض ولا تعتمد على الطبيب أو المريض . أما فى الأمراض الاجتماعية فنجد أن إرادة الطبيب وإرادة المريض — أى الدولة والمواطنين — تعتبران العاملين الحاسمين فى عمليتى التشخيص والعلاج .

وأن التطبيق الناجح لهذا العلاج هو وظيفة موافقتهما على كل مرحلة من مراحل العلاج ، وأن موافقتهما تعتمد على وجهة النظر التى يتخذانها عما يجب أن تسعى الدولة فى سبيله وأن وجهة النظر هذه تحدد تفسيرهم لأسباب المرض الاجتماعى وأعراضه .

ويجب أن توضع الفكرة الأساسية للدولة فى هذا الإطار . فمن الناحية التاريخية نجد أن ما فعله الفيلسوف السياسى هو اتخاذه نظرية المشروع فى الدولة ومحاولة اكتشاف مبرر خارج نطاق مرافعات المحامين وهى فى الوقت ذاته يمكن تطبيقها فى نظرة على أعمال الدول القائمة ، وعندئذ تصبح النظرية الفلسفية وسيلة لتبرير تلك الدول التى نعرفها وإن استحقاق تلك الدول للطاعة قد قام على أساس علاقتها بالنسبة للدولة المثالية والأهداف التى يعزوها الفيلسوف إليها .

وأيسر السبل لتوضيح هذه القضية هى دراسة النظرية المثالية — هذه النظرية التى ما زالت تسود فى وقتنا الراهن — دراستها فى إطارها القديم . فهى كنظرية تعرف الدولة على أنها منظمة الجماعة التى تعتبر وظيفتها الاحتفاظ بالإمكانيات الخارجية الضرورية لحياة أفضل يمكن للإنسان

أن يحياها . ونحن مدينون لها بالولاء على أساس أنه عندما نطيع أوامرها فنحن فى الواقع نطيع هيئة من الهيئات وظيفتها نشر الرخاء الذى ينطوى عليه رخاؤنا الشخصى .

ومن الواضح أن توجيه هذا التعريف إلى ناحية وجود الدول الحقيقى سيثير مشاكل عدة ، مثل : هل لنا أن نقول مثلا عن الدولة الهتلرية : إن لها وظيفة الاحتفاظ بالإمكانيات الخارجية الضرورية لحياة أفضل ؟ « وإذا كان الأمر كذلك ، فما هى الأسباب التى يقوم عليها هذا الزعم ؟ وهل هذا لأنها تتظاهر بهذا المظهر ؟ وفى هذه الحالة ، هل نأخذ التصريحات التى يدلى بها الرسميون المختصون عن أغراض الدولة على أنها المقياس المعتمد الموثوق به للحكم على هذه الأهداف ؟ أم إن ذلك لأن هذه التصريحات يقبلها هؤلاء الذين توجه إليهم ويعتبرونها معتمدة موثوقاً بها ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما معنى « يقبلها » ؟ هل تعنى انعدام المقاومة الفعالة لمثل هذا التصريح والإعلان ؟ والمؤكد أنها لا تعنى أكثر من هذا .

فاليهود والاشتراكيون والشيوعيون والأحرار يصرون جميعاً على أن الدولة الهتلرية تحرمهم من هذه الإمكانيات الخارجية التى يعتبرونها أمراً ضروريا بالنسبة « لحياة أفضل » والواقع أن هذا يعتبر إنكاراً لأبسط مبادئ الإدراك السليم .

والحقيقة هى أننا إذا اتخذنا النظرية المثالية مقياساً للحكم على الدول

الكائنة فعلا فإنها ستدفعنا إلى الجدل فى أن الدولة تكون هى الدولة عندما « تحافظ على الإمكانيات الضرورية لحياة أفضل « ولكنها لا تعتبر كذلك عندما لا تحتفظ بهذه الإمكانيات . ولا يحتاج إبهام هذا الرأى وغموضه إلى أى تأكيد، لأنه يترك الباب مفتوحاً للتساؤل عمّن هم القضاة الذين يفصلون بين هذين النوعين من النشاط ، وما هى الحقوق التى بيدهم عندما يقررون باعتبارهم قضاة أن أولئك الذين يزعمون أنهم يعملون باسم الدولة — بسبب ما تنطوى عليه أنماط سلوكهم — لا يمثلون الدولة بالمرة . ومن الواضح — على ما أعتقد — أنه إما أن يكون تعريف وظيفة الدولة عاملاً يمكننا دائماً من الربط بين ما تقوم به من الأعمال وبين أفعال تلك الهيئة من الرجال المختصين بمقتضى القانون بممارسة سلطتها وإلا اضطررنا إلى الرجوع إلى تعريف تراسيما خوس للعدالة بأنها هى حكم الأقوى ، وعلى أساس هذا الرأى تكون دعوى الدولة فى حق الطاعة لها ، ما هى إلا لأن فى يديها السلطة العليا . ولكن فى الحقيقة لا يوجد شخص مثالى يقيم حقها فى الطاعة على هذا الأساس .

وينطبق هذا النقد على تعريف آخر هو تعريف الدكتور بوزانكيه الذى يقول : « إن الدولة هى الهيئة المعترف — عادة — بأنها وحدة ذات حق قانونى فى استخدام القوة « ومن الواضح أن صحة هذا التعريف تتناقض مع ذلك المعنى الذى يقترن بكلمة « قانوناً » . فإذا لم تكن أكثر من مجرد نسبة اختصاص رسمى إلى الدولة فإنها حينئذ تكون

وصفاً دقيقاً لطبيعة الدولة كما نعرفها من أعمال الدول الكائنة فعلا . ولكن إذا لم يقف الأمر عند هذا الحد ، نجد أنها إما تعتمد على وجهة النظر التى تقول بأن الواقع هو المثل الأعلى، أو على نظرية أهداف القانون التى يجب أن تكرس الدولة نفسها لتحقيقها . أما فى الحالة الأخيرة فإننا نجد أن « ممارسة السلطة قانوناً » تعنى أن ممارسة السلطة من أجل أهداف معينة تعتبر أمراً حيوياً من أجل أسباب لا تدخل فى النطاق الشكلى للقانون وعندئذ تصبح المشكلة مشكلة ذات وجهين : الأول بشأن ما هى هذه الأهداف؟ والثانى بشأن من الذى يحكم على ما إذا كانت هذه الأهداف قد نفذت أو لم تنفّذ .

أما الطريقة المثالية للهروب من هذه الورطة فتمكن فى المعنى الخاص الذى تضفيه على فكرة الحرية .

فمن الناحية التاريخية . وقد كان المقصود من الحرية حتى وقت روسو — ولدى أغلب المفكرين — هى أنها انعدام الضغط والإكراه ، وأن الفرد يتمتع بحريته عند ما يستطيع أن يحدد نمط السلوك الذى يتخذه دون أن يجبر على اتخاذ نمط معين . وما دامت الدولة منظمة إلزامية ، فبالتالى تتضمن أعمالها بعض الافتئات على الحرية الفردية . ولقد كان من المسلم به ضرورة وجود هذا الافتئات ، ونحن نعرف أن القانون ضد الجريمة ، ولكن بعض القوانين تعتبر قيوداً على الحرية الفردية . بيد أن هذا الافتئات له ما يبرره عند ما نشاهد النتائج . ولقد نظر إلى بعض

الحريات كحرية الكلام أو الكتابة دون أن يقع أى قصاص على الفرد على أنها من التجارب التى تمر بها الحكومة ، وأن الدولة التى تحرم الناس من هذه الحريات تكون مدفوعة بالتجرد من الأهداف .

ومن اليسير إدراك الخبرة التى تنطوى عليها هذه النظرة وإدراك أن الأفراد الذين يكافحون فى سبيل تخويلهم الحق فى تحديد الديانة التى يعتنقونها أو تشكيل التشريع المدنى الذى يعيشون فى ظله ولا ينددون بالدولة بطريقة غير طبيعية على أنها سلطة طاغية تحول بالقوة بينهم وبين تيل مثل هذه الحقوق . فبالنسبة إليهم ليس من المهم أن تكون الأساس الذى تستند إليه الدولة لكى تحمى ما نقوم به من الأعمال هو سعيها إلى الخير العام ، أو حماية العقيدة الدينية ، أو حفظ النظام . فلقد وجدوا — أو اعتقدوا أنهم وجدوا — أنه عندما تقوم الدولة بحرمانهم من هذه الحريات ، فمعنى ذلك أنها تحول بينهم وبين تحقيقهم السعادة . وقد نظروا إلى الدولة (ولا سيما بعد الثورة الدينية وثورة العلوم فى القرنين السادس عشر والسابع عشر) على أنها منظمة وجدت بصفة أساسية لتحقيق سعادة الأفراد . وليس صحيحاً على ما أعتقد أنهم وضعوا الفرد فوق الدولة . وكانوا يرون الدولة على أنها ملتزمة بأغراض معينة يجب أن تتطابق طريقة معيشتها كدولة مع تيسير تحقيق هذه الأغراض .

وإن مثل هذا الإدراك لمدلول نظرية الدولة يمكن توضيحه عند ما نقول : إن الأفراد ينظر إليهم على أساس حيازتهم حقوقاً أساسية معينة

أو بعض الحقوق الطبيعية ليس فى سلطة الدولة انتهاكها أو الاعتداء عليها قانوناً . ونعنى بهذه الحقوق أنماط السلوك التى بدونها لا يمكن تحقيق السعادة .

وهذه تتغير طبقاً للزمان والمكان ولمدارس الفكر المختلفة . فنحن نجد فى بعض الأحيان أن الحرية الدينية هى التى حرموا منها ، وعندئذ يقوم أى مفكر مثل أكونتيوس أو كاستيلون أو لوك بتوضيح السبب وهو أن الحق فى الحرية الدينية يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الخير الاجتماعى ، كما نجد فى أحيان أخرى أن الشر الذى يشكو منه هو الحكومة .

ولكننا نجد أن مفكراً مثل كلود جولى ، (الذى عاش فى فرنسا فى القرن السابع عشر) أو ليفلرز (الذى عاش فى إنجلترا فى القرن السابع عشر) سيدافع عن حق الأفراد فى رسم سياسات الحكومة التى تحدد سبل الحياة .

ولا يهمنا كثيراً الدخول فى تفصيلات هذا الجدل . ولكن الذى يهمنا هو تفاصيل الاتجاه العام ويعتمد هذا الاتجاه العام على مبدأين أساسيين أما الأول فهو أن السلطة التى لا حول لها تعتبر سلطة تفتك بالذين يمارسونها والذين يقعون تحت طائلة هذه الممارسة . أما المبدأ الثانى فهو أن القيود التى تفرض على السلطة ستتحدد تحديداً تاماً حتى إن نواحى النشاط المعينة على الأقل فى ظل الأحوال العادية — سنحرم منها السلطة ذات السيادة فى أية جماعة . وأن المحاولة — وهى محاولة مستحيلة —

لإيجاد أساس قانونى للحق فى الثورة كما حدث فى سنى ١٦٤٢ و ١٦٨٩ و ١٧٧٦ و ١٧٨٩ لم تصدر عن شىء مثلما صدرت عن ذلك المجهود الذى بذل لإكراه الدول على اتباع أنماط السلوك التى يعتبرها الأفراد فى وقت ما أمراً له أهميته، وأن النظريات التى يدافعون بها عن وجهات نظرهم ما هى إلا جهود تبذل لتحويل الشعور بالاحتياجات الخاصة إلى شعور بالاحتياجات العامة تطبق على كل زمان ومكان .

ويتميز تاريخ الفلسفة السياسية من فترة الإصلاح حتى الثورة الفرنسية بصفات خاصة هى أن الدولة تنظر إليها على أنها منظمة ترمى إلى تحقيق سعادة الأفراد ، وأن سلطتها كقوة تنطوى تحت لواء هذا الهدف ، وأن الحرية هى انعدام وجود القيود ، وهى شرط أساسى لتحقيق السعادة ، وأن الدولة لم تخول الحق فى انتهاك تلك الحقوق التى تعتبر المعالم التى تحدد لنا أنماط السلوك . ويقدر ما لاقته هذه التقاليد التى تمثلها هذه الصفات من إنكار ، بقدر ما لاقته من تأكيد ، كما أن قبول التقاليد بأية طريقة يكاد يكون قبولا تاماً حتى منتصف القرن التاسع عشر .

والشىء الجدير بالتحقيق هو أن الدولة بحكم وجودها لن تكون غاية فى حد ذاتها، ولكنها دائماً وسيلة إلى غاية . ولأن الفرد له كيانه الخاص المحدود، نجد أنه ينظر إليه على أنه موجود فى الإطار الخاص به، وليس مجرد وحدة تقوم بخدمة الدولة التى ينتمى إليها . وتعتبر سعادة الفرد

لا سلامة الدولة هى المقياس الذى به تصدر الأحكام على المسلك الذى نهجه وإن مصالحه — لا صولجانها — هى التى تحدد السلطة المخوّلة لها لممارستها .

وإن التقاليد — التى تطلق عليها تقاليد الدولة المتحررة حتى يكون المعنى أعم وأشمل — لم تسر بالطبع دون مقاومة . فلقد هاجمها هوبز بلباقة فى القرن السابع عشر على أساس أنه من الضرورى أن تؤدى محاولتها تقييد مطالب السلطة إلى الفوضى . ولقد ردد دى ميستر فى نهاية القرن الثامن عشر وجهة النظر هذه وإن اختلف التأكيد اختلافاً كبيراً والتفسير الوحيد لمولد التقاليد الحرة هو التغيير فى السلطة الاقتصادية التى اصطحبتها . وهى تعتبر طريقة لتبرير تحويل السلطة السياسية من الارستقراطية المالكة إلى الطبقة الوسطى التى تشتغل بالتجارة .

ولقد ذكرت مبادئها — مثلها فى ذلك مثل جميع الفلسفات التى تسعى إلى تبرير مثل هذا التحول — فى صيغة لها مدلولها الأوسع فى النواحى النظرية وفى المنطق من مدلولها فى النواحى العملية — ولقد أعلن هؤلاء الأفراد الذين قاموا بالثورات الإنجليزية والفرنسية أنهم هم أبطال حقوق الإنسان . وبالرغم من ذلك فإن أى تحليل للمقاييس التى بها استطاعوا التأثير فى مبادئهم أو أن أى تحليل للمطالب التى تظروا إليها على أنها أمور غير مقبولة سيوضح لنا أن « حقوق الإنسان » قد قصد منها فى الحقيقة حقوق تلك الطبقة المحدودة من الرجال الذين فى أيديهم

أدوات الإنتاج فى المجتمع ، وأن التقاليد الحرة إذا نظر إليها من الناحية التاريخية لهى ثورة فكرية كانت تهدف إلى تحقيق مصالح الملاّك فى الميدان الصناعى الجديد .

وما من شك فى أنها تمثل نفسها أكثر من ذلك لأنها من الناحية الأخرى — لم يكن فى مقدروها أن تنال — كما نالت — تأييد الأفراد بحماسة — هؤلاء الأفراد الذين يعتبرون فى فقر مدقع حتى إنهم لا يستطيعون أن يمتلكوا شروى نقير .

وبالرغم من ذلك فإن ما يسترعى الانتباه فى كل مرحلة ثورية من مراحل التقاليد الحرّة سواء أكان ذلك رد فعل يحمل طابع كرمويل فى إنجلترا أو تيرميدور فى فرنسا — هو خيبة الأمل التى ولدته عندما أصبح من المعروف أن التأثير فى بسط الامتياز الخاص أقل بكثير مما هو فى الأساس الشكلى الذى تكون منه وبالتالى نجد مثلا للبيرن وونستانلى فى عهد كرومويل وبابيف وأتباعه فى عهد حكم المديرين . وقصارى القول أن التقاليد الحرة التى انبثقت عن أغراض الأفراد الحقيقية الذين قاموا باستغلالها لتقف دائماً فى وجه الدولة . وطالما أحس هؤلاء الذين حرموا من مزاياها بأنهم قد حرموا منها ، وطالما دفعوا إلى القيام بعمل ما استجابة لهذا الإحساس ، فإن التقاليد الحرة تتيح لهم عاملا قوياً للقيام بمثل ذلك . ولذلك فإن نظرية الطاعة نظرية قاصرة إلى الحد الذى تؤكد فيه هذه النظرية الطبيعية العرضية لسلطة الدولة .

وقد ظهرت النظرية المثالية فى الدولة لعلاج هذا العيب . والرأى الذى سعت إلى إثباته مبنى على أربعة أسس متصلة بعضها ببعض . فقد أنكرت أولا أن الحرية معناها انعدام الضوابط . وهى تعتبر هذا الرأى سلبياً مبالغاً فى السلبية وقد يكون انتفاء الضوابط من ظروف الحرية ، ولكنه ليس روح الحرية بذاتها .

وهى تؤكد أن هذا الروح هو الحق فى تقرير المصير . فالواجب هو أن أحكم نفسى بنفسى ، وإذا أنا لم أطع الغير لكى أنجو من العبودية فلا بد لى من طاعة نفسى لكى تكون حريتى ذات هدف إبداعىّ .

ولكن تقرير المصير ليس معناه طاعة أية رغبات عارضة تطرأ على ذهنى ، فإن عبودية الشخص للحوافز المفاجئة هو أسوأ صور الرق . ويجب أن يكون معنى الحرية حسب مدلول تقرير المصير وهو أن يسيطر على ذلك النظام الثابت المستمر من الرغبات التى تتمثل فيه ذاتيّتى الحقيقية . فهناك أهتدى حقيقة إلى ذاتيتى . وهناك أجد أعظم فرصة ممكنة لتحقيق ذاتيّتى على أفضل وجه ، وأنا أكون حراً حقاً عند ما أطيع القواعد التى وضعتها لنفسى فى حدود الغرض الأسمى الذى أسعى إلى إدراكه . فهذا الغرض هو الخير الحقيقى لى وفى طاعتى لمقتضياته أجد حريتى لأنه بغير هذا الهدف الذى أرمى إليه أكون كالسباح الذى تتقاذفه أمواج بحر لم يرتده أحد . وأتحرك بدون اتجاه ، وأكون عبداً لعوامل لا تمكننى السيطرة عليها .

ويجب ألا أفعل ما يمليه الحافز الأعمى بل أفعل ما تفرضه ذاتى الحقيقية ؛ ولكن ماذا يجب علىّ أن أفعل ؟ إن رد الرجل المثالى هو الرد الحيوى فى هذا الصدد . وتتمشى إرادتى الحقة مع أغراض تقاليد المجتمع العامة التى أنتمى إليها . وإن هدفى فى الحياة ليس من صنع يدى . لقد شكلته مجموعة الأغراض والأهداف الموجودة فى المجتمع الذى وجدت نفسى فيه . فإذا أصبح هذا الهدف فى عزلة ، فسأكون عاجزاً عن تحقيق أهداف سامية . ولكنى أستطيع ذلك عن طريق العلاقات الاجتماعية التى تعطى لحياتى معنى وتقوم بتوجيهها . وإن إرادتى التى لو لم تكن ، والتى لن تسعى إلى أكثر من إشباع لا يتمشى مع المنطق للدافع المباشر الذى إن كان فى عزلة فسيكون خالياً من أهداف دائمة .

إن إرادتى سيحولها الإطار الاجتماعى الذى وضعت فيه . وتجد كما جاء فى تعبير بوزانكيه « أشياء لها من القوة على أن تجعل من الحياة حياة تستحق الشخصية أن تعيش فيها هذه الشخصية التى تتحكم فى هذه الأشياء . »

إننا كمخلوقات عاقلة لا نستطيع الهروب من الالتزامات الموجودة فى ذلك الإطار الذى أشرنا إليه . إذ أنها تمثل شطراً كبيراً من وجودنا ، وهى تكون — سواء اعترفنا بذلك أم لم نعترف — الأهداف الدائمة لذلك السعى لتيسير تحقيقها — هذا السعى الذى يزيد من حياتنا جمالا

ويكسبها معنى ولوناً ؛ وطالما لا تتسنّى الحياة للمجتمع إلا عندما تنفذ هذه الالتزامات بطريقة جبرية عندما نضع ذلك الهدف نصب أعيننا ، فإن المؤسسات التى تطوى هذه الالتزامات بين ثناياها لها دعوى واضحة بالنسبة لولائنا ، إذ أننا عندما نطيعها نتمتع بالحرية كاملة . وعندما نطيعها فإننا نحقق هذه الإرادة الحقة التى تمكننا من تنظيم أنفسنا لتحقيق أعلى مراتب الرضا التى نبتغيها . وإننا لنسلم بأن العبودية للحوافز الطافرة مما لا يليق بالمخلوقات العاقلة . وبدلا منها نلتزم بطاعة قواعد السلوك التى يعتبر الولاء لها هو الشرط اللازم للحياة السامية المهيأة للإنسان وتكمن حريتنا فى طاعة فضائل المجتمع .

ولكن ما هى النواحى التى تحدد مضمونها ؟ فوسط ذلك الخضم من المطالب المتصارعة لولاء الفرد . . هذا الولاء الذى يواجهه فى معيشته ، كيف له أن يعرف ذلك الذى يجسم إرادته الحقة ؟ فهو عضو فى هيئات لا حصر لها ولا عدد، كالأسرة والقرية والنقابة والكنيسة — كل ذلك يسير فى اتجاهات متناقضة . فما هو الأساس الذى يمكن الفرد الاعتماد عليه حتى يدرك تمام الإدراك أنه بذلك قد اختار حريته ؟ أما الرد المثالى فهو الرد الذى لا مناص منه، وهو أن حرية الفرد الحقة تتمشى مع حرية الدولة . فعندما يطيعها فهو يقدم فروض الولاء للسلطة التى تحمى مصالح المجتمع الدائمة من المصالح الذاتية الممثّلة فى الهيئات الأخرى التى تدخل فى نطاق سلطة الدولة . إذ أن الدولة هى الهيئة العليا

التى بين طياتها تجد الهيئات الأخرى معنى وجودها هى « المنظم الوحيد للحقوق . . . وحامى حمى القيم الأخلاقية ، فكلما تمشت إرادتنا مع إرادتها كلما أمكننا أن نحقق تلك الحقوق ، وتلك القيم الأخلاقية فى حياتنا . وفضلا عن ذلك فإن هذا التحقيق هو الهدف الحقيقى للحرية المعقولة .

وإن الإنصاف لوجهة النظر هذه يقتضى الإشارة إلى إحدى النقط التى تؤكدها قبل المضى فى دراستها . ولا ينادى الرجل المثالى بأن الدولة هى المهيمنة على ضمير الفرد . فإذا اعتقدت بوجوب عصيان أوامرها فلدىّ من شعور بتقدير الواجب ما يؤهلنى للقيام بذلك . وفى الحقيقة يجب أن يدفعنى عامل أكثر من الرغبة الشخصية إلى التمرد والعصيان « ويجب على أن أتذكر أنه كلما » دنوت من ذاتيتى ، كلما تمشيت مع « العقل الجماعى » . وطالما كان هذا العقل الجماعى هو الدولة ، فإن لى الحق فى أن أثور وأن أتمرد على أساس الاعتقاد العام الذى ينادى بأنى أمثل مصالح الدولة الدائمة خيراً من ممثليها الشرعيين . ويجب على أن أتذكر المدى الذى ربما أتورط فيه من خطأ التقدير فى هذه النظرة وثانياً المخاطر التى أتعرض لها فى التضحية بالقيم الدائمة للمنظمة الاجتماعية قرباناً لكسب عملى سريع . وعلى العموم ، فمن عادة الثائر أن ينسب إلى الدولة أخطاء ترجع إلى ما تقوم به الحكومة من أعمال ، فعندما يسعى إلى الإطاحة بالحكومة فهو يعرض الخير الدائم للخطر .

وجدير بالملاحظة أن هذا التأكيد يهدم النظرية المثالية . إذ أنه من المعترف به وجود حق و واجب فى التمرد والثورة ، بالرغم من ممارسة هذا الحق فى النادر . و بالتالى فإن ولائى ليس لمؤسسة من المؤسسات ولكن لأهداف هذه المؤسسة التى تسعى إلى تحقيقها . ولقد طلب إلىّ أن أطيعها طالما هى تقوم حقيقة بتحقيق هذه الأهداف . وإنى لا أعرف ما إذا كانت تقوم بذلك إلا عن طريق دراسة ما تؤديه من عمل . فإذا تيقنت بعد دراستى لها أنها لا تقوم بتحقيقها ، فموقفى واضح كل الوضوح . وتتمشى حريتى الحقة مع إرادة الدولة عند ما تكون إرادة الدولة « حامية حمى القيم الأخلاقية » . فإما أن ينادى الرجل المثالى بأن جميع الدول تقوم بهذا الدو ر تلقائياً وإما أن هؤلاء الذين يستأثرون بالسلطة ولا يقومون بأى عمل لا يمثلون الدولة .

بيد أنه فى الحالة الأولى ، لا نجد أى أساس يقوم عليه الحق فى الثورة والتمرد ، ونجد فى الحالة الثانية أنه طالما لم تكن الثورة موجهة ضد الدولة فإنها لا تتيح الفرصة أمام النقد الذى يؤكده الرجل المثالى .

ومجمل القول أن الحقيقة تكمن فى أن نظرية الدولة المثالية لم تتوصل — حتى فى صيغتها الحديثة — إلى حل مشكلة العلاقة الأساسية بين المثل الأعلى والحقيقة ، إذ أن الدولة التى تكلم عنها تكمن (كما أصر بوزانكيه على القول) فى مجال المدركات وهى بذلك لم تكن دولة من الدول الحقيقية ، ولكنها طريقة للقياس نقيس بها ما تقوم به الدول

الأخرى من أعمال . وهى فى هذا الوضع لا تقوم بحل مشكلة الالتزام السياسى فى العالم الواقعى . فهى تحكى لنا مقومات الدولة التى نقدم فروض الولاء لها . بيد أننا نواجه مشكلة ما إذا كانت الدولة فى العالم الواقعى تقوم بتحقيق تلك الشروط التى يترتب عليها استحقاقها .

ولكن إذا وافقنا هيجل على ما يقوله ، وأكدنا أن الفرد الحقيقى هو الفرد العاقل ، ومهما يكن يجب أن يكون كذلك ، فإننا نحرم وجوه الخير الواضحة للجنس البشرى . إذ أن ذلك الذى يتسم بالشجاعة هو الذى يثبت و يؤكد مثلا أن الدولة الفرنسية قبل عام ١٧٨٩ أو أن دولة روسيا القيصرية تستحق الولاء الذى قدمه لها مواطنوها . كما أن أى رأى عن الدولة يؤدى إلى استنتاجات ملتوية — تبدو لأول وهلة على الأقل — أنها متناقضة كل التناقض ، فهو لذلك لا يستحق أن نثق به . فهو إما أن يكون مجرد تفسير بنى على ذلك التأكيد الذى يقول : إن كل شىء موجود يعتبر شيئاً صحيحاً ، ولا يعتقد فى ذلك أحد ، وإما أن يكون دراسة تقضى بأن طريقة التغيير [illegible] أن تسلك طريق الإقناع لا طريق القوة . وتعتبر هذه دعوى مؤداها أن وسيلة الثورة باعتبارها أداة لإجراء التغيير الاجتماعى تعتبر طريقاً غالى الثمن إذا قورن بقيمة نتائجه .

ولكن إذا تغاضينا عن كل ذلك ، فإن النظرية المثالية لا تبعث على الرضا . فهى قاصرة من الناحية السيكلوجية ولا سيّما فى تحليل طبيعة الإرادة . وتصبح الحقيقة التى تنادى بها هى أن ما وقع عليه اختيارى

لأعماله ، ولقد أسفت على هذا الاختيار تصبح أساساً للنظر إلى ما يجد من أسف على أنه شرط أساسى بالنسبة لذاتيتى أكثر من النظر فى الاختيار الأول ، على أنه أكثر واقعية وأكثر حقيقة . فأنا أكون إرادتى بكل ما فيها من قصور ، وأنها تكون تلك الشخصية التى تميزنى عن غيرى من بقية أفراد الجنس البشرى ، وإن إرجاع تلك الحقيقة إلى ذلك الجزء من إرادتى وهى متحررة من ذلك القصور الذى يميّز جزءاً آخر لتعتبر مجرد ألفاظ بليغة لأننى يجب أن أمثل ذاتيتى . وتوحى — كما يوحى المثاليون — بأنى أستطيع أن أقوم بما تفصح عنه شخصيتى عند ما أحدد ما يحدده المجتمع الذى أنتمى إليه ، ومعنى ذلك أننى أخطئ فى تقدير طبيعة الشخصية .

وما من شك فى أن وجهة النظر المثالية قد اعتراها الضعف والوهن حتى إنها عجزت عن إدراك طبيعة الشخصية .

ولا تكمن أهميتها فى عزلة نهائية نمر بها كل يوم ، ولكن فى المساهمة التى تهبها هذه العزلة لحياة الكل حيث يشاطر فيها الفرد . وعلى ذلك يمكن القول بأن عزلتى غير حقيقية ، أى أنها تكون وحدة مع عزلة الجميع الذين يمرون بتجربة مشتركة أمرّ أنا أيضاً بها . بيد أن النقطة التى أهملناها هنا هى النقطة الحيوية التى تقول : إن الخبرة المشتركة لن تمثل نفسها فى شخص ما كما تتمثل فى شخص آخر ، فكارل ماركس ومستر جلادستون لم يستلخصا نفس النتائج من الحياة الاجتماعية التى عاشا

فيها . فلا يصدر الاتحاد عن المشاركة فى عالم مشترك بل هو يصدر عن وجهة نظر واحدة حول الأعمال التى يهيئها ذلك العالم المشترك . ولا يصبح للتاريخ أى معنى ما لم نعتقد أن الأفراد يجوز اختلافهم حول الأفكار الموجودة فى ذلك العالم . فليس الاتحاد وليد شىء يمنح ، لقد لقد خرج إلى حيز الوجود لأن الأفراد أدركوه عن طريق بحثهم عن أهداف متشابهة ، وهى ناحية خاصة بى ، بمعنى أنه لا يدرك معناها أحد — عدا ما أكتبه عنها .

وتكمن أهمية هذه النظرة فى أنها تمكننا من نبذ الفكرة المثالية عن الحرية . إذ أنه عند ما ينظر إلى الشخصية على أنها ليست واقعية فى انعزالها ولكن على أنها تشترك مع شخصيات أخرى ، نجد أن الإكراه هنا لا يقصد منه استخدام الدولة للقوة ضد الفرد ، ولكن فرض الإكراه على الإرادة التى تتوق اليها ذاتيته الحقيقية . ومن هذه الزاوية لا نجد أية مشكلة عن الحرية إذ عند ما يكره الفرد بهذه الطريقة ، فهو فى الحقيقة قد أبدى استعداده لقبول ما تتوق إليه ذاتيته الحقة . ولكن نجد كثيراً منا ينادون بأن الرجل الثورى لا يدرك مطلقاً أن الحكومة التى تسجنه هى فى الواقع تمنح الحرية لذاتيته الحقة . فإن ما يمر به من تجارب هو الاكراه ، وهو ينظر إلى ذلك على أنه حرمان من الحرية . فإذا أخبرناه أنه قد تمتع بالحرية عند ما حيل بينه وبين تحقيق الغرض الذى ينظر إليه على أنه « علة وجوده » فمعنى هذا أنك تسلب الألفاظ معناها .

وليس هناك من رد على هذه النظرة يبعث على الرضا عند ما نجارى بوزانكيه فيما قاله من أن نبذ المثالية يجعل من المتعذر تفسير تناقض الحكم الخاص . وإنى أشعر بالحرية فى مجتمع يمارس سلطة الإجبار على نفسى للحد الذى أتقبل فيه الأهداف التى من أجلها يقوم المجتمع بممارسة هذه السلطة ، بل وربما أتنازل عن حقى فى مقاومة هذه السلطة بكل سرور فى بعض الأحيان ، لأنى — لكى أعادل كفتى الميزان — أتخذ وجهة النظر التى تقول : إن خير النواحى العامة التى يسعى المجتمع لتحقيقها تفوق نواحى الشر التى ينطوى عليها ذلك الهدف الذى أمقته وأبغضه . ولكن ليس معنى ذلك أنى أرحب بالإجبار والإكراه . لأنى أجد فيه (إذا قمنا بتحليله) الأغراض الحقيقية التى أسعى إلى تحقيقها ، أما ذلك النكنفورمست (المنشق عن الكاثوليكية) الذى قام بدفع ضريبة تعليمه طبقاً لقانون عام ١٩٠٢ فهو لم يقم بذلك لأن حريته الحقة قد وافقت على هذا القانون . فهو قد قام بذلك لأنه اتبع وجهة النظر التى تقول خير لك أن تصبر على قانون عقيم من أن تتحدى السلطة التى تستمد منها جميع القوانين ، بيد أن ذلك القرار لم يجعله يشعر بحريته إلا أن ما يتركه من أثر هو إقناعه بضرورة تغيير هؤلاء الذين يمارسون سلطة الدولة لسن قوانين عقيمة .

هناك ناحية أخرى من نواحى النظرية المثالية تحتاج إلى شىء من الدراسة ، فهى تبنى دفاعها على الالتزام السياسى على فكرة الصالح العام

الذى يشاطر فيه جميع أعضاء المجتمع ويمكن تحقيقه عن طريق الدولة . فى الدولة يتمثل التضامن المتجسم فى الهيئات الاجتماعية وهو تضامن الإرادات الحقيقية لجميع الأفراد . ولكن من الواضح (١) أن وجهة النظر هذه تتوقف على نظرية الإرادة الحقة التى نبذناها من قبل . وإن الصالح العام فضلا عن ذلك (٢) هو عبارة تشمل عدداً من الأفكار المختلفة ، وكل فكرة متميزة عن غيرها . وربما تعنى (ا) النفع أو الخير الذى حققه التعريف فى الدولة المثالية . وذلك يعنى عدم الوصول إلى حل بالنسبة للصالح العام ، فى الدول الحقيقية . وربما تعنى (ب) مبدأ الرخاء التى يجب أن تهدف إليه الدول ، ولكن ذلك بطبيعة الحال لا يحدد مسألة ما إذا حاولت دولة بالفعل أن تحقق عملا ما ، ويقصد من العبارة أيضاً (ج) تلك العادات والتقاليد والأغراض التى يهدف أى مجتمع إلى الاحتفاظ بها . وإننا نقرن فكرة إنجلترا بأفكار من هذا النوع . وإننا نشعر بأننا كإنجليز نشترك فى صفتها حتى ولو كنا غير متيقنين من تعريفها . وإننا نتوقع أن الدولة ستستخدم سلطاتها للاحتفاظ بتلك الروح التى تتسم بصفة خاصة هى الصفة الإنجليزية . كما أننا نحس أيضاً بأن انتهاكها سيضعف على الأقل ، أو فى ما يمكن أن يقضى على الولاء لفكرتنا عما تسعى الدولة الإنجليزية إلى أن تكون عليه . أما إجراء التغييرات الضرورية ، فذلك أمر حقيقى بالنسبة للدول الأخرى التى تساهم فى تراث قومى يتشبث به الجميع .

أما ما عجزت النظرية المثالية عن تحقيقه ، فهو الحقيقة الهامة التى تنادى بأن كل فكرة من هذه الأفكار عن الصالح العام هى العمل على ما يعتبر الأفراد أنهم يواجهونه فى الحياة اليومية . وهم لا يقدرون الدولة على أساس النوايا التى تفصح عنها بالرغم من أن ذلك يدخل فى حكمهم وتقديرهم . أما فى كل الحالات العرضية — وهى الحالات الهامة فى هذا الصدد — فهم يصدرون أحكامهم من وجهة نظرهم فيما تكشفه من سلوك حقيقى . وإن ما يطلبونه من الدولة هو أن يكون الصالح العام الذى تحققه شيئاً يشعر كل مواطن بأنه يساهم فيه بوسيلة ما ، حتى يبعث ما تقوم به من عمل على رضاه . وليس مما يدعو إلى الاستكفاء أن نقول له : إن المثل الأعلى هو الناحية الواقعية . أما فى الحالة العرضية فيجب عليه أن يعتقد فى ذلك . وليس هناك من نظرية عن الدولة يجوز أن تدعى الكفاية أو الوفرة ما لم تشبع هذه الحاجة لتقنع الفرد — إذا كان فى عزلة عن الآخرين — إن صالحة يكمن فى الصالح العام للذى نشيده دولته وتحققه له .

ومما هو جدير بالاشارة أن روسو كان يسير على هذا المنوال . ويتفق فى هذا أيضاً ت. هـ. جرين ولكن بدرجة أقل . فبالرغم من أن نظرية روسو فى الإرادة العامة قد جعلت منه المؤسس الجديد للمدرسة المثالية فى ميدان السياسة . وقد بنى تطبيقها — فى أعماق دراسته — على مبادئ أعدت بدقة للحيلولة دون انحراف أغراضها . أما الفكرة التى تنطوى

عليها نظريته فهى قائمة على فكرة المساواة . ولأجل حماية دعائم المساواة فى كيان المجتمع المدنى يجب أن يتخلى جميع الأفراد عن ذاتيتهم للدولة . ولحماية أركان المساواة يجب أن يكون القانون — لكى يصير قانوناً — عاماً ، وأن يكون له أثره على الأفراد بقدر متساو . ولحماية دعائم المساواة يجب أن يتناسب حجم الدولة دائماً بحيث يحدد أعضاء المجتمع الإرادة العامة ثم يشكلونها . وأخيراً فإنه لحماية دعائم المساواة يجب وضع ديانة مدنية وأن يدرب الأفراد بغيرة بالغة على الاحتفاظ بروح الدستور . ويمكن للملك عند روسو أن يطلب طاعة أعضاء المجتمع لأنها هى المجتمع ذاته . أما الفكرة التى تقول بأن السلطة الملكية يمكن ممارستها على مصلحة المجتمع وذلك عن طريق هيئة كالحكومة تزيل فكرة روسو عن الدولة الشرعية من أساسها .

وينطوى موقف ت . هـ. جرين على مثل هذه النظرة . ولذلك أذكر « أن مطالبة الفرد أو حقه فى أن يكون لديه من السلطات المعينة التى يكفلها له المجتمع بأن يمارس بعض السلطات على الفرد — يعتمد على الحقيقة التى تقول بأن هذه السلطات ضرورية لإشباع احتياجات الفرد فى مهنته باعتباره كائناً فاضلا ، وكذلك لكى يكرس نفسه للعمل على تطوير نواحى الشخصية التى تبلغ حد الكمال فى نفسه وفى الآخرين » وهذا هو مضمون تعريفه الشهير عن الدولة التى يعتبرها « هيئة من الأشخاص يسلم كل فرد منهم بما له من حقوق وما له من مؤسسات

معينة تكفل له الاحتفاظ بتلك الحقوق » . ومن الواضح أن حقوق كفرد من الأفراد ليست منفصلة عن الدولة ، وأن الدولة التى تفشل فى إدراك مثل هذه الحقوق ستفشل حتما من وجهة نظر جرين فى أن تكون دولة طالما ستكون خالية من الصفة الأخلاقية التى تجعل لها الحق فى أن يدين لها المواطنون بالولاء . وذلك هو السبب فى أن جرين قد أصر على أن الإرادة لا القوة هى الأساس الذى تقوم عليه الدولة . فاستخدام القوة له ما يبرره ما دام يتسنى عن طريقه تحقيق إمكانيات حياة رغدة ؛ ولقد أكد أن المجتمع السياسى الذى يقوى من دعائمه عن طريق الإجبار والإلزام لا يستحوذ على السلطة الأخلاقية على المواطنين وذكر فى كتابه « إننا نعتبر روسيا دولة مجاملة على أساس أن سلطة القيصر بالرغم من عدم خضوعها لأية سيطرة دستورية لم تحدث ممارستها طبقاً لتقاليد معترف بها يتطلبها الصالح العام ويعتبرها سنداً لحقوقه » . ولقد داخله الشك فى حق الدولة الروسية فى أن تطاع نظراً لما يبدو له من أن ما تقوم به من عمل لا يمت إلى الأهداف التى يجب على المجتمع السياسى أن يحققها . وليس هناك أى مجهود فى نظرية جرين للمطابقة بين الواقع والمثاليات .

ومما هو جدير بالملاحظة معرفة التأكيدات المختلفة فى وجهات النظر هذه من عرض هيجل للنظرية المثالية ، إذ أننا نجد أن حق الفرد فى أن يتمتع بحقوقه (وذلك بالنسبة لجرين وروسو) يعتبر تفاعلا لوضعه باعتباره كائناً فاضلا . وهذه الحقوق متساوية بين كل فرد وغيره ، وليس

من حق الدولة أن تختار بعض هذه الحقوق وتغدقها على بعض الأفراد بينما تحرمها على آخرين . ولذلك فإن ما يجب عليها أن تعمله هو إتاحة المساواة لأفراد المجتمع . فهم باعتبارهم كائنات فاضلة لهم مصلحة مشتركة فيما تقوم به من حماية لذلك الرخاء . ولذلك فلهم الحق فى أن يصدروا أى حكم على ما تقوم به من أعمال . وأما عن سيادتها فتعتبر فى نظر كل فرد منهم محاولة فى وجود المزاج المشترط وتصبح ممارسة صحيحة للسلطة عند تحقيق إمكانيات حياة رغدة حيث يمكن « إشباع احتياجات الفرد فى مهنتة » .

ولا نجد مثل ذلك المعنى عند هيجل . فهو لا يزيد عن مجرد إنكار إمكان تطبيق القواعد الأخلاقية على ما تقوم به الدولة من الأعمال . « فالدولة تعتبر العقل المطلق الذى لا يعترف بأية سلطة غير سلطتها التى لا تعترف بقواعد مجردة غير ملموسة عن الخير والشر . . . الخ » ويبدو اتجاهه فى أن يقرن الدولة الحقيقية بتلك النواحى السامية التى تصدر عن تجسيمها واعتبارها من الكائنات البشرية الذين لديهم مثل أعلى عمل فى حدود الضيقة ، يتحدد بما يقومون به من عمل . وإن كسب المال واحترام الجماعة التى ينتمون إليها هما المقياس الذى يقيسون به الأمانى التى يهدفون إليها . فهم لا يمكنهم إدراك مزاج الجندى . لقد شغلهم جمع المال فلم يهتموا بالوطنية . أما بالنسبة للعلاج فإن هيجل ينظر إليه نظرة عالية . إذ أنه قادر على الولاء وعلى الإخلاص ،

ويعتبر ذلك موجهاً لشخص ما لا موجها نحو فكرة بعينها . فالفلاح ماهر فى عمله إلا أنه يفتقر إلى الذكاء الذى يمكنه من النهوض إلى مستوى أعلى من المصالح المعينة التى يعتبر فيها ذا كيان فردى .

ولذلك فإن الدولة التى تتكون من أمة واحدة نستطيع أن ندرك أنها تتكون من ثلاث مظاهر ، إذ نجد أنه ربما أوتى بعض العمال الصناعيين شيئاً من الذكاء ، لا أنهم قد غرقوا فى محيط ضيق الحدود تسوده الأنانية . إلا أننا ربما نجد الفلاح الذى يتصف بالولاء للمجموع ولكننا نتبين أنه بسبب افتقاره إلى هذا الذكاء يتخذ ولاؤه للمجموع صفة الثقة السلبية العمياء . وهكذا يكون عنصرا سلبيا فى الدولة ، لا أنه يظهر عدم كفاءته لممارسة تلك الصفات التى تتطلبها الحكومة . أما طبقة النبلاء فهى التى فى إمكانها أن تسمو على المصالح الذاتية لوضعها فى المستوى الذى يتمشى فيه الواجب الخاص مع الواجب العام . والهيئة التى تتسم ببعد نظرها هى وحدها التى تصلح لإصدار الأوامر باسم الدولة . وهى لإمكانها أن تسمو على المصالح الشخصية تستطيع أن تمثل أسمى أشكال الفضائل الاجتماعية . وهى أيضاً الهيئة الوحيدة التى تستطيع إخراج المثل الأعلى إلى حيز الوجود — هذا المثل الأعلى الذى يناضل فى الدولة القومية لكى يخرج إلى حيز الوجود .

وليس من العسير معرفة مصادر هذا الاتجاه . فهو يصدر عن الحماسة لتلك النظرة الإغريقية التى تحرم صفة الرعوية من هؤلاء

الذين يعتمدون على أنفسهم للحصول على القوت ، وهذه النظرة تجارى أيضاً نظرية بيرك فى أن الأفراد الذين تحرروا من الحاجة إلى التفكير فى المستقبل قد تحرروا — نتيجة لذلك — من الخضوع للمصالح الشخصية الضيقة . فهى تمثل تفاعل هيجل المتحمس مع التجارب والتطورات المرتبكة التى حدثت فى العهد الثورى الذى كان يعيش فيه ، وبناء على ما جاء فى مؤلفات هيجل السياسية ، نجد أنها تتسم بالإدراك التام لنواحى الضعف التى تتميز بها هذه الطبقات التى يمقتها ولا يحبّها . إلا أنها تتميز أيضاً بنفس الغموض الذى كشف بيرك اللثام عنه .

وإن النتيجة التى تمخضت عنها طريقة عرض هيجل هى سلب فاعلية الرعوية من الجميع عدا أقلية فى الدولة . فلقد استبعدوا من إرادة السيادة ، لأن طبيعة المهنة كانت تندد دائماً بتلك النظرة المحدودة الأفق التى تقدم الصالح العام قرباناً لمصالحهم الذاتية . فهم جديرون بتحقيق الخير العام ، مضحين بأنفسهم فى سبيل الارستقراطية التى قال عنها هيجل : إنها تتلقى المساعدة منهم فى مقابل المساهمة فى الاتجاه السياسى للمجتمع . ومن الواضح هنا توافر تلك الافتراضات التى يقوم عليها هذا الاتجاه ، بيد أن أن ذلك لا يظهر أى حرص — هذا الحرص الذى أبداه كل من روسو وجرين . لأنها تبدأ أول ما تبدأ باستبعاد جزء كبير من الجنس البشرى من القدرة على اعتبار أنهم كائنات فاضلة . ثم إنها تستمر عن طريق الاعتقاد بأن الطبقة الأرستقراطية

تستطيع معرفة الصالح العام دون أن تتعرض للوقوع فى أى خطأ . وهى تقوم بعمل كل هذه الأشياء بالرغم من جميع شواهد التاريخ التى تدل على أنه لا دخل للمهنة فى نشأة الكفاءة السياسية . كما أن كل الطبقات الأرستقراطية مهما بلغ سمو المثل الأعلى الذى تبدأ به تعجز دائماً فى النهاية عندما تتخذ وجهة نظر ضيقة جداً بشأن أهداف السياسة العامة . وإن وجهة النظر هذه لتعتبر نتيجة للحقيقة التى تنادى بأن الطبقة الأرستقراطية — مثل طبقة التجار أو العمال أو الفلاحين — تعتبر أسيرة للتجارب التى لا يستطيعون الإفصاح عنها . ولقد قرأ هيجل بتمعن كتاب بيرك « خواطر عن الثورة الفرنسية » . ومما يدعو إلى الشفقة أنه لم يدرك أن كتاب « أفكار حول أسباب التذمر الحاضر » يعتبر آخر تعقيب على ما يتضمنه من المبادئ .. وأن ما يقوم به حزب العمال لهو الجواب الأوفى على المثل الأعلى لحزب العمال .

ونجد وجهة نظر هيجل (وكذلك فى الواقع جميع أركان النظرية المثالية تعتمد على افتراض يدور حول التنظيم الاجتماعى ومضمون هذا الافتراض من الأهمية بمكان . ومحوره هو أن الكل أهم من الجزء ، وعلى ذلك فإن مصلحة الدولة القومية يجب أن ينظر إليها على أنها أعظم أهمية من مصلحة أى فرد أو أية هيئة . ولذلك فإن هؤلاء الذين يسيطرون على سيادة الدولة — وذلك بسبب المصلحة العليا التى يعتبرون مسئولين عن رعايتها — تكون دعواهم فى المطالبة بالطاعة أجدر من دعوى أى كائن

ممن يتولون رعاية أية مصلحة أخرى أقل شأناً من مصلحة الدولة .

إلا أن مثل ذلك الافتراض تكتنفه مشاكل عديدة ، فهو لا يوصلنا إلى حلّ لها . . فإذا لم تتطابق الدولة مع المجتمع — وذلك ما تؤكد النظرية المثالية دون أى دليل — فإن مصالح الأمة لن تتطابق مع مصالح الدولة . فالدولة كما يقول بوزانكيه « هى مجتمع قد جرى العرف على الاعتراف به على أنه وحدة لها حق قانونى فى استخدام القوة » . وهى باعتبارها الهيئة صاحبة السيادة نجد أن أية هيئة أخرى تخضع لقوانينها ، وذلك فى النطاق الذى حدد لها . ولكن ليس معنى ذلك أنها جزء منها . فالكنيسة الكاثوليكية فى روسيا لا تعترف بأنها جزء من الدولة السوفييتية . وإننا لا نستطيع — عندما ندرك الحقائق — أن ننظر إلى الدولة على أنها تطوى بين جنباتها كل الأغراض الاجتماعية وأنها تقوم بتحديد مشروعيتها ، ولكنها تحدد النواحى القانونية فقط ، وهى تستطيع أن تسعى إلى أن تلزمهم قانوناً بالخضوع لمطالبها . ولكن إذا افترضنا أن ذلك الخضوع للقانون يعتبر أكثر من نتيجة شكلية مجردة تمخضت عن طبيعة السيادة ، فمعنى ذلك أننا قد أخطأنا معرفة طبيعتها . فالنواحى الشرعية تعتبر أمراً منسوباً إلى عالم مختلف تمام الاختلاف — هو عالم الجدل .

ونحن إذا قلنا : إن الدولة فى ذاتها أعظم من مجموع مكوناتها فإن هذا قول لا طائل تحته ، لأنه أولا ينطبق على جميع الهيئات كالكنائس والنقابات والأحزاب السياسية . وثانياً — أن هذا القول لا يحل مسألة

الاستنتاجات الممكن استخلاصها منه . ومن الواضح أننا نكون على يقين إذا قلنا : إن خير الدولة (حيث يتضمن ذلك خير الأفراد) أعظم شأناً من خير الفرد الواحد . ولكن ذلك أيضاً لن يحل المسألة الكبرى الخاصة بما إذا كان ما تقوم به الدولة من عمل يحقق الخير لجميع الأفراد . والأكثر من ذلك هو أنه يجب علينا أن نتذكر أن « العمل الذى تقترحه الدولة » يعنى العمل الذى تقترحه الحكومة التى تصدره باسمها . ولا يوحى أى فرد بأن ماتتخذه الحكومة يعتبر أمراً شرعياً لأن ذلك هو العمل الذى تقوم به الدولة . وليس ذلك أكثر من محاولة تقوم بها هيئة من الأفراد تسعى إلى تحقيق بعض الأغراض التى تعتبر مرضية بالنسبة لهم وتنطوى على نوايا طيبة ، ولكن لا يعتبر ذلك غرضاً حقاً لأنهم يعدونه كذلك ، ولا يعتبر كذلك غرضاً حقاً لأنه ينطوى على تلك النوايا . ولقد ارتكبت أسوأ الأخطاء فى التاريخ بأيدى بعض الأفراد فى سبيل إحقاق الحق .

وإذا نحن تغاضينا عن الصعوبات التى تتعلق بنواحى ما وراء الطبيعة ، فإن مغالطة وجهة النظر المثالية تعتمد على الخلط المتواصل بين أغراض الدولة المثالية وسياسة الحكومة الواقعية . فالدولة تعتبر منظمة تمارس السلطة الإلزامية لتحقيق الخير الاجتماعى .. وتستطيع أن تؤدى ما تقوم به من أعمال عن طريق أفراد يتكلمون باسمها . ومن المفروض أنهم يقومون بذلك العمل من أجل الأغراض التى تكونت الدولة لتحقيقها : وإن أفعالهم هذه هى صاحبة الفضل فى هالة الإجلال التى

تحيط بالفكرة الفلسفية للدولة . ولكن لن يعزو أى شخص من أتباع ماركس ، أو أى يهودى أو أى فرد من أتباع حزب الأحرار — هذا الفضل إلى هتلر عند ما يقوم بعمل ما باسم الدولة الألمانية . كما أنه لا يوجد أى فرد يعارض الشيوعية قد ينسب هذا الفضل إلى ستالين إذا قام بعمل ما باسم الدولة السوفييتية ، ففى كل حالة يمكن القول بأنه يجب إصدار حكم ما على العمل عن طريق ما نعتبره متمشياً مع السياسة التى نعتبرها صحيحة فى أى موقف من المواقف . كما أننا لا ننظر إلى حكم الدولة نفسها — وهو حكم هؤلاء الذين يمارسون سيادتها — على أنه جدير بأن يتبوأ المكان الذى نشغله لا لشىء إلا لأنه الحكم الذى أصدرته الدولة .

وعندما نقول : إن الدولة تعتبر اتحاداً يشمل كل شىء يجب أن نتذكر أن هذا الاتحاد ما هو إلا مثل أعلى مجرد لا حقيقة واقعة ، إذ أن الذى نفخ فيه هذه الصورة هو التعريف المجرد ، ويمكن تحقيقه عندما يهدف الأفراد إلى إيجاده . ثم إننا نستطيع أن نؤكد الشروط التى نرسى عليها الدعائم لإيجاده . ولا يتسنى ذلك إلا عن طريق الإمعان فى عظات التاريخ ودروسه .. ولكن يجب ألا يغيب عن البال أن ذلك لن يتحقق طالما أن مجموعة يعتد بها من المواطنين قد استبعدت من المشاركة فى الخير الذى يمكن للدولة أن تحققه . وسنجد أن الحرمان من السلطة السياسية فى أى مجتمع سياسى يعنى أيضاً الحرمان من الفائدة التى تعود من

ممارستها . وهى كذلك لن تكون حقيقة عندما لا يتاح للمواطن أن يعبر عن رأيه بصراحة فى شئون الدولة . فإن السياسة التى تتسم بالحكمة تكون دائماً نتيجة الصورة المنعكسة عن التجربة . فعندما يحال دون الإفصاح عن التجارب ، لا نجد المواد المكونة لهذه السياسة التى تتسم بالحكمة ، وفى ذلك يكمن السبب فى أن الدكتاتوريين لا يستطيعون تأسيس أسرة حاكمة مستقرة . وهم بسبب قصرهم للتجارب على القدر الذى يسمحون بالإفصاح عنه ، والذى يعرب عن الرضا عما بذلوه من مجهود ، فإنهم يحرمون أنفسهم من الاتصال بعقول رعاياهم . ونجد أنه فى الدولة التى تتاح فيها الفرصة لتوجيه النقد — أن استخدام القوة له ما يبرّره فى أى مجتمع من المجتمعات .

وليس ذلك هو كل شىء . فإن اتحاد أية دولة دائماً لا يعد دليلا على قدرتها فى إشباع احتياجات مواطنيها وتحقيق أهدافهم . ولا تستثنى هذه القاعدة أى شىء فى مجال التعاون . فعند ما تقوم بحرمان شعب من حريته السياسية — كما حدث فى ألمانيا الهتلرية — فمعنى ذلك أنك حرمته من الاستقرار ، إذ أن الأفراد الذين لا يعرفون ما يتوقعون حدوثه فى الغد ، سيصبحون نهباً للخوف والقلق اللذين لا يتمشيان مع الولاء الذى يمنحونه عن طيب خاطر . وفضلا عن ذلك نجد أن هناك عدداً قليلا من الدول لا تستطيع أن تتحمل انخفاضاً شديداً فى مستوى المعيشة إلا إذا وقفت على الدلائل التى تثبت : (١) هذا الانخفاض ضرورة

يتطلبها الموقف الراهن، وأن (٢) جميع طبقات المجتمع فى ذلك سواء . . . ولكن عند ما يدرك أفراد الدولة أن ذلك العمل قد شابه التحيز ، فإنهم لا ينظرون إلى إلتزامهم السابق أمام السلطة على أنه التزام له شرعيته . وقد كانت هذه اللحظة دائماً بداية فترات يوجه فيها النقد — هذه الفترات التى تسبق عهداً ثورياً .

وإن القدرة على إشباع تلك الأمانى المصطلح عليها لا تتطلب أى شكل معين من الدستور ، فى الماضى حقق كل نوع من أنواع الدولة — سواء أكان ذلك فى النظام الدكتاتورى أم النظام الديمقراطى — حقق الاتحاد الذى تمخض عن هذا الإشباع بطريقة ناجحة . والشىء الجدير بالملاحظة فى تاريخ أشكال الدولة وأنواعها هو عدم الاستقرار النسبى لجميع تلك الأشكال . وكان من عيوب النظريات الفلسفية السياسية أنها عجزت عن تفسير تلك الظاهرة تفسيراً يبعث على الرضا . ونرى مثلا أن النظام البرلمانى الذى حاز منذ زمن بعيد ولاءاً تاماً من رعاياه ، ونظر إليه على أنه مثال يقتدى به العالم أجمع — ينظر إليه اليوم بعين ملئها الريبة أو الشك أو الكراهية ، ونرى فى ميدان آخر أنه مما يسترعى الانتباه أن نجد أن استخدام سلطة الدولة لتعزيز الأسس القانونية للرأسمالية (التى لم تقاوم عام ١٩١٤ فى أى بلد إلا من شرذمة من المتحمسين) تكون اليوم — أكثر مما كانت فى أية فترة من تاريخ سعيها لتحقيق هذا الهدف — مثار جدال شديد على نطاق واسع .

ولكن قبل دراسة أسباب هذه الظاهرة يجدر بنا أن نبدأ بالعموميات . فأفراد الدولة لا يهتمون بالمحافظة على هذا الاتحاد فى حد ذاته ، بل هم يسعون للمحافظة عليه لما يرونه من نتائج هذا الاتحاد . وتقوم فكرة تخويل الحق فى ممارسة سلطة الدولة على رأيهم فيما تتمخض عنه هذه الممارسة . ولقد سقطت الدولة القيصرية لأن حكامها لم يستطيعوا إشباع احتياجات الجماهير ، وذلك من جراء السياسة التى انتهجوها . ولقد سقطت جمهورية فيمار الألمانية لأن جماعة من المواطنين فيها لهم وزن يمكنهم من نزع سيادتها ، قد اقتنعوا بعجزها عن أن تكفل لهم ظروف الحياة الخيرة .

ففى كل من هاتين الحالتين نجد أن الأسس التى قامت عليها هذه النظرة ليست بالأمر الهامّ نسبياً . وما من شك فى أن المثال الألمانى يبدو وهمياً لأى مراقب محايد . غير أن الأمر الهام فى المثالين هو أن اتحاد الدولة قد قضى عليه ، وأن اتحاداً جديداً قد خرج إلى حيز الوجود ، على أنه فى ظروف جديدة سيكرس لتحقيق أغراض أفضل من سابقتها . وكان فريق من رعايا الدولة التى قضى عليها لهم من القوة ما يمكنهم من نزع سيادتها يعتبرون أنها عجزت عن تحقيق أمانيهم المشروعة .

إن النظريات القديمة التى وضعت عن الدولة ، ولا سيما النظرية المثالية لا تفسر تفسيراً وافياً تلك المواقف التى ذكرناها من قبل . ويناقش أرسطو فى الجزء الخامس من كتاب « علم السياسة » فيشرح علم السياسة لا فن

الحكم . وكثيراً ما يتكرر مثل هذا الموقف ، حتى إن بعض المراقبين المحنكين أمثال مكيافيلى أصروا على وجهة النظر عن دورات التاريخ إذ يأخذ طابع الدولة فى التدهور . وذلك نتيجة حتمية لأنها تأخذ طابعاً آخر . واتحاد الدولة فى التاريخ يتدهور دائماً عندما يكون بعيداً كل البعد عن مفهوم كلمة الاتحاد . وتفتر حرارة الولاء الذى يفرضه لتحقيق أهدافه على أساس أن هذه الأهداف لم تتحقق بعد . وأن وجه الشبه بين الدولة النظرية والدولة العملية يكاد يكون وقتياً حتى أن أولئك الذين يتأثرون بما تؤديه من أعمال لا يستطيعون الاعتراف بصحتها .

ولا تعتبر هذه الناحية الوقتية عما توجهه الدولة من نقد ، ولكنها هاتف ضرورى ينادى بأن حكومات بعض الدول لا تؤدى عملها على خير وجه إلا أن المواطن يستطيع التغلغل فى أعماق دولته عن طريق الحكومة . وهو يصر فى الأوقات العصيبة على أن هناك تشابها بينهما . إذ طالما تقوم الحكومة بأداء عملها باسم الدولة — فالأهداف تصبح أهدافها وتقوم سلطة السيادة بتحقيقها . ويشير إلى طبيعة الدولة من واقع أعمالها الحكومية دون سواها . وهنا يكمن السبب فى قصور أية نظرية عن الدولة . ولا يرجع ما تقوم به الحكومة من عمل إلى التفسير الذى تقدمه . فالدولة هى ما تقوم به الحكومة من أعمال . وأن أية نظرية تطلب من الحكومة تحقيق الأغراض المثالية للدولة تعتبر بمثابة أساس للحكم عليها ، وليست مجرد إشارة إلى نواحيها الهامة .

وسأحاول شرح ما يبدو لى أنه تفسير للظاهرة التاريخية التى ذكرتها هنا فيما بعد . أما هنا فسأكتفى بمناقشة علاقة هذه الحقيقة بالنظرية الفلسفية . ولقد أقيمت دعائم هذه العلاقة على الاتجاه المستمر للحافز الإنسانى الذى أخذ يشق طريقه ليكون صفة كبرى تظهر فى المجتمع و يعتبر هذا التأكيد قديماً قدم الفلسفة السياسية ذاتها . وذلك ما استرعى انتباه أرسطو . ومن الأهمية بمكان أن نعرف العنصر الرئيسى الذى يكمن فى معالجة بعض الأفراد لهذا الموضوع — وهم أفراد يختلفون عن روسو وتوكيفيل — وهم يوافقون على وجهة النظر القائلة بأن الاختلافات فى الدولة تتطلب ما يبررها . فحرمان بعض الأفراد من بعض الامتيازات الخاصة يؤدى إلى مناوراتهم بإلغائها أو منحهم إياها ، وعندئذسيسود عدم المساواة . غير أنه بمجرد اعتقادهم فى وجود حد فاصل بين ما يستحوذون عليه ، وبين ما يتوقعونه ، نجد أن عدم المساواة راجع إلى أن سلطة سيادة الدولة تسانده . وذلك هو تار يخ التسامح الدينى ، وتاريخ تدخل الدولة فى النواحى الاقتصادية ، وتاريخ حق الانتخاب ، ويجب أن ندرك « أنه كلما اتسع أساس حق الانتخاب ، تغلغل التدخل وتعمق . وإننا لا نبالغ فى القول أن منح حق الانتخاب لطبقة العمال قد جعل من الدولة منظمة قادرة على إشباع احتياجات مواطنيها بالقدر الذى يمكنها أيضاً من تصحيح المقارنات التى يعقدها أى مجتمع

اقتصادى لا يقوم على المساواة . ولا تكاد تكون هناك أية ناحية من نواحى نشاط الخدمات الاجتماعية التى تزاولها الحكومات اليوم يعتبر مجهوداً يبذل لمنح الفقراء بعض الحصانات التى يستطيع الأغنياء الحصول عليها لأنفسهم .

وتحاول الدولة أن تقنع مواطنيها بأن ما تقوم به من عمل معصوم من الخطأ لا تحيز فيه ولا تحامل . وهى تقوم بذلك عن طريق تنظيم النواحى المادية لهم من أجل حياة خيرة ، لا سيما بالنسبة لهؤلاء العاجزين عن الحصول على هذه النواحى لأنفسهم . ولقد جذب نطاق هذا التنظيم الأنظار منذ عام ١٩١٩ . والأمثلة عديدة لهذا النطاق نضرب منها نواحى التعليم والصحة والضمان الاجتماعى ، وتحديد ساعات العمل والأجور فى ميدان الصناعة ، وكذلك تزويد المدارس الفقيرة بالطعام ونقوم بتفسير ذلك التغيير الذى قد يطرأ على أسس مختلفة . فيمكن إرجاعه إلى أنه نتيجة للضمان الاجتماعى . وندلل على ذلك بقولنا إن ذلك هو الثمن الذى يجب على الأغنياء دفعه للفقراء فى نظير أمنهم وربما نعتقد أن ذلك يعتبر برهاناً لنظرية هيجل التى تقول إن التاريخ هو الكشف عن معالم الحرية التى يتسع نطاقها دائماً . ومهما كانت وجهة نظرنا فى هذا المجال ، فإن الحقيقة التى لا مراء فيها منذ الانقلاب الصناعى على الأقل — هو أن اتجاه التشريع الجديد يرمى — وذلك عن طريق ما تقوم به الحكومة من عمل — إلى تخفيف حدة الموازنة التى بدونها

ستعقد حياة الأغنياء وحياة الفقراء . أما عن قدرة الدولة فى كسب ولاء مواطنيها ، فيعتمد على سلطتها التى تخفف من حدة هذه الموازنة باستمرار . إذ أن تحقيق هدف فى مجال ما يستتبعه نشوء حاجة فى مجال آخر .

وتظهر أهمية هذه الخبرة بالنسبة للنظرية الفلسفية للدولة . ويجب أن نبدأ بالحقيقة التى تؤمن بوجوب قيام الدولة بعمل ما دون التحيز لفريق أو لآخر وذلك لمصلحة مواطنيها . وهى لا تستطيع أن تحقق هدفها كدولة إذا حاولت التمييز بينهم — ما لم تجز حقاً يبيح التمييز بينهم على أساس يثبت أن هؤلاء المغبونين سيستفيدون نتيجة لذلك . وليس لدينا أى دليل من التاريخ يثبت لك ، اللهم إلا التباين بين الكافر والمسيحى ، والغنى والفقير ، والأبيض والأسود ، ولكن ذلك كله يعتبر دليلا على السعى وراء الخير الذاتى وليس لتحقيق الخير العام كما أن استطاعة الناس دائماً إقناع أنفسهم أن ذلك التمييز له ما يبرره . وليس هناك أى خطأ فى العلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية — هذا الخطأ الذى لم يستطع الناس أن يحملوا أنفسهم على أنه حقيقة إذ كان من مصلحتهم القيام بذلك .

ولذلك وجب على الدولة أن توزع ما تجنيه من فوائد من ممارسة السلطة على المواطنين بالتساوى . ولكن إذا أرادت أن تحقق هذا الهدف فيجب عليها — تمشياً مع المنطق — أن تتحكم فى الامكانيات التى

يتوقف عليها تحقيقه . كما يجب على النظرية الفلسفية أن تصدر حكمها على ما تنتهجه الدول الراهنة من سلوك فى نطاق هذه الإمكانيات ولقد حاولت فى الماضى القيام بذلك بطرق مختلفة وغالباً ما كانت تستنبط أن هناك حاجة إلى وضع مجموعة من الحقوق ينظر إليها على أنها مطالب ضرورية لتحقيق حياة خيرة لمواطنيها . كما أنها قد أصدرت حكمها على السلوك الحقيقى لهذه الدول فى صيغة علاقتها بتلك الحقوق التى يجب الاعتراف بها . ولكن هناك استثناء لهذا الاتجاه العام . وهناك أدلة كثيرة من تاريخ الفلسفة السياسية عن المحاولات الكثيرة التى تثبت أن بعض الجماعات التى تتكون من أفراد معينين لا تصلح أن تمنح امتيازات الرعوية . ولذلك نجد أن استبعادها له ما يبرره . ولكن إذا قمنا بدراسة ما استبعدناه دراسة وافية ، نجد أنها تعتمد على رغبة المفكر ، وهى رغبة مشوبة بعاطفته ، للدفاع عن توازن السلطة الوقتى — الذى يريد له البقاء دائماً . وأن دفاع أرسطو عن العبودية ، ودفاع لوك عن إقصاء الكاثوليك ، ودفاع هتلر عن إقصاء اليهود وحرمانهم من الرعوية إن هى إلا محاولات لإدخال الحزازات الشخصية فى مبادئ عامة تخضع للعقل .

وإذا قمنا بتحليل أية مجموعة من الحقوق وضعها أى مفكر ، سنجد ، عندما نقوم بدراستها ، أن هذا التحليل قد كيف وعدل من الناحية التاريخية . وإذا سلمنا بالبيئة التى يعيش فيها ، كان مما سيلفت

الأنظار عدم قيام أرسطو بتبرير العبودية . وكذلك إذا سلمنا بالبيئة التى عاش فيها لوك ، تجد أنه من السهل تفسير حرمان الكاثوليك من الرعوية . وأن أفكار الناس عما يتوقعونه لتصدر عن الخبرة التى يواجهونها والاحتياجات التى يستخلصونها من هذه الخبرة . ونجد أن نظرية السلطة البابوية غير المباشرة هى نتيجة طبيعية لتفكير يقبل النتائج السياسية لعهد الإصلاح ولكنه فى الوقت ذاته يسعى بهذا القول جاهداً إلى أن ينقذ ما يمكن إنقاذه لروما . ولقد اعترف لوك بأن ما يرمى إليه فى « البحثين » « هو الدفاع عن استحقاق وليم الثالث للعرش . والفارق بين شيوعية مابلى ومورلى وشيوعية لاماركس وإنجلز قد حدّده تدخل الانقلاب الصناعىّ بين النواحى الفكرية ، ويتمشى العنصر البرجماسى «العملى» دائماً فى الأفكار الفلسفية فى ميدان السياسة مع مقدار فهمها .

وإن أهمية هذه العلاقة بين البيئة النظرية والبيئة التاريخية ذات جوانب عدة . غير أنه يجب فى هذا المجال أن نلفت الأنظار إلى عنصر واحد من العناصر الموجودة فى هذه العلاقة التى تنطبع على موقف الأفراد بالنسبة للسلوك الذى تنتهجه الدول . وإن حالتهم تؤدى بهم إلى توقع إشباع بعض النواحى نتيجة لما يؤدى من عمل ، ويقومون بإصدار أحكامهم على الدولة عن طريق الاستجابة لما يتوقعونه . ومن العبث أن نقول اليوم لعامل إنجليزى: إن مستوى دخله الحقيقى هو أربعة أضعاف دخل العامل الإنجليزى أثناء « الفترة النابليونية . وذلك إذا قصد منه أن

يستخلص الواجب الذى يتمشى مع حالته . لأن الافتراض الحيوى الذى يضعه فى تقديره لحالته لا يقوم على المقارنة من هذا النوع ، ولكن على الحكم الذى يستحقه الآن . ويكاد يوجد العنصر المادى فى هذه الحياة التى نحياها ، والتى لا تظهر أى تحسين كبير ، وذلك على أسس مستويات قرن مضى ، ومن الأهمية أن ندرك أن مانتوقعه من منفعة ذات فائدة جمة . وإن كل تقدم لا نقوم به فى الميدان الفنى يزيد من إحساسنا بما يجب علينا أن نفعله ، والدافع على ذلك هو إنجازه وتحقيقه ولم تثر الأزقة الكئيبة ولا الأحياء القذرة التى كانت موجودة منذ قرن أى اشمئناط أو اشمئزاز بين الأفراد الذين قاموا ببنائها ، كما تثيره بيننا الآن ، أما الحرمان من فرصة التعليم فى العهد الذى عاش فيه بنتام ، فكان بمثابة حرمان — ولكن على نطاق أوسع — من حق من الحقوق فى الوقت الحاضر .

ولذلك فلن ترضى الفلسفة السياسية بالأخذ بنظرية جامدة ، إذ وجب عليها معرفة كيفية تفاعل أسسها وقيامها بالعمل ، إذا ما تاقت إلى الحصول على أية سلطة لا تخاف لها وطأة ولذلك فعندما نذهب إلى أن الدولة يجب عليها ضمان تلك الإمكانيات التى فى ظلها يستطيع كل مواطن أن يحقق ذاتيته ككائن أخلاقى يجب علينا أن ندرك أن هذه الإمكانيات ليست على حال واحدة ، ولكنها نسبية للبيئة التى يطرأ عليها التغيير دائماً . وأن المستوى الذى تصان فيه هذه الإمكانيات لوظيفة

ثابتة لهذه البيئة . ولا يمكننا أن نقف على أيـة فترة من الفترات ونجعل من إمكانياتها مقياساً نقيس به أمانى معقولة . فالخبرة الوثابة المتطورة تجتاح مستوياتها التى نحقق بها ما نبتغيه .

ويجب وضع مجموعة من الحقوق للتأكيدات الجديدة التى تخرج إلى حيّز الوجود فى كل فترة نقوم بتطبيقها عليها . ففى عهد بت الصغير كاد قانون التشهير يسبّب بلبلة للرأى العام . غير أن العهد الفيكتورى بما عرف عنه من أمن وتسامح ألبس مقاييس التعبير الحر ثوباً جديداً . وأثار قانون بت موجة من السخط لم تكن لتحدث فى عهده أو يقوم بإثارتها معاصروه . وربما أدخل ضمان البطالة بعض الصعوبات التى لا تلين فى نظام الأجور الذى يتعارض مع المرونة التى يتطلبها ما يؤديه نظام الأسعار من عمل حر . ولكن عند ما يذوق العمال فى أية دولة حلاوة المنفعة التى يهبها هذا النظام ، فإن رجل السياسة الذى يقترح إلغاءه ، يجازف بقيامه بذلك . ولقد اعتقد معظم رجال الاقتصاد منذ نصف قرن أن ذلك النظام يعتبر جزأ من الحياة الخيرة التى لا يمكن تغييرها ، أما اليوم فالدفاع عن عاداتها على هذا الأساس هو استثناء نادر الحدوث لا قاعدة عامة .

ويوضح ما نستخلصه من كل هذا أن الفكرة الفلسفية للدولة تمدنا بمقياس نستطيع أن نقيس به ما تفضح عنه الدول من سلوك ، أما صلاحية هذا السلوك فنجعله أمراً علينا أن نقرّره بالرّغم من قصوره . وإذا تغاضينا

عن الميدان الشكلى المحض فإننا لا نجد هناك أىّ التزام يقضى بطاعة الدولة الحقيقية، إن الطاعة تعتبر بمثابة حكم تصدره على ما تقوم به من عمل . وعلاوة على ذلك، فإن هذا الحكم لا يعتبر حكماً يستطيع كل مواطن أن يصدره على نفس الفروض سواء منها المبنية على أساس عقلى أم الفروض المبنية على أساس عاطفى . إن ما يقرره سيكون نتيجة للمكان الذى يشغله فى الدولة وعلاقة هذا المكان بالنسبة لنظرته فيما يجب عليه أن يحققه، وربما أخطأ الصواب فى اتخاذه هذه النظرة ، ولكن ليس هناك بديل لما يتخذه من عمل على أساس يتمشى مع العقل والمنطق على ضوء ما لديه من يقين .

٤

تقوم على هذا الموقف نظرة فى القانون تعتبر مضامينها ذات أهمية إذ أنها تنظر إلى صحة القانون على أنه لا يمت إلى مصدره بصلة . إن القانون يصبح قانوناً عندما يدخل فى نطاق التطبيق والتنفيذ . فهو يتخذ صفة القانون عند ما يوافق عليه . ولكن ليس معنى ذلك أن كل قانون مقبول يعتبر قانوناً صحيحاً إذ يمكن قبول القانون عن طريق القوة التى تسانده وتقف دائماً وراءه . وينبغى لنا أن نميز بين ثلاث معانى مختلفة حيث تستخدم فكرة القانون . فهناك المعنى الشرعى ، وهو معنى شكلى ، لا أكثر من أنه إعلان عن الإرادة لتنفيذ بعض القرارات

المعينة، ويعتمد اعتماداً كلياً على السلطة ذات السيادة . وهناك المعنى السياسى حيث تثبت صحة هذا الإعلان ، وذلك عن طريق قبول هؤلاء الذين سيطبق عليهم . وأخيراً فهناك المعنى الأخلاقى حيث يوجب طاعة ذلك القرار ، لأن وجوب تنفيذ ما يقدمه من اقتراح صحيح من الناحية الأخلاقية .

ومن الواضح أنه فى المعنيين الأول والثانى لا يكمن أى واجب للطاعة فى أعماق المواطن . وستطالب فئة قليلة من الناس بحماسة أن المعنى الشرعى يجب أن يتعادل مع المعنى الأخلاقى . وترى مثلا أنه لا يستطيع أى فرد من أتباع الكويكراز (وهى طائفة الأصحاب التى أسّسها جورج فوكس ١٦٤٨ — ١٩٥٠ وهى تكرس نفسها لمبادئ السلام والبساطة فى الملبس والحديث . .) أن يسلم بأن الدولة التى أمرت حكومتها المواطنين أن يشنوا حرباً ، تستحق — لهذا الغرض أن يطيعها المواطنون كما لا يمكن القول إن الجانبين السياسى والأخلاقى متطابقان . فإن الأوامر التى ألقتها الدولة الهتلرية فى ٣٠ يونيو ١٩٣٤ كانت تعتبر بمثابة قانون بمعنى أنها أدخلت فى حيز التنفيذ . وقبلت من الشعب الذى حكمته الدولة الهتلرية . بيد أن أغلب الناس الذين يكونون فى وضع يسمح لهم بإصدار حكم محايد سينظرون إليها على أنها منافية للنواحى الأخلاقية . إن القوة مهما كانت شديدة لا تخلق الحق ، وإن ما يؤديه القانون من عمل له فاعليته لا يزال يترك مسألة

الكفاية الأخلاقية دون قرار .

ولا يمكن للمقدرة الرسمية أو السلطة السياسية أن تخولا حقا عادلا للطاعة ولكن ما هى النواحى التى بقيت لنا ؟ إنه الإصرار على القول بأن القانون لكى يثبت صحته من الناحية الأخلاقية يجب أن يطابق ماتتطلبه مجموعة الحقوق التى تقوم الدولة بتحقيق أهدافها . وطالما كان القانون بمثابة أمر يسعى إلى التحكّم فيما أفصح عنه من سلوك ، ينبغى أن أصدرحكمى على هذا التطابق على أنه مقياس للكفاية الأخلاقية . إن جذور القانون الصحيح تتأصل فى أعماق الفرد . وأستطيع أن أضفى على القانون فاعليته القانونية بما يبديه ضميرى من موافقة ما يؤديه من عمل .

فإذا قيل : إن مثل هذه النظرة — عند ما تبرر الرفض على الطاعة تفتح الباب للفوضى فإن الرد على ذلك هو أن الاتهام صحيح . إلا أن هذا الاتهام ليس خطيراً ونجد الطريق المؤدى إلى الفوضى فى الدول أمامنا دائماً ، لأن الأفراد لا يبدون استعدادهم للاعتراف بفرض سلطة غير مشروطة . ولكن إذا قيل إن ضمير الفرد ربما تعرض لمواطن الزلل كضمائر هؤلاء الذين يحكمون الدولة فإن الإجابة هى أنه بينما يكون هذا صحيحاً نجد أن المواطن الذى يركّز اعتقاده على أساس أنه ربما يقع فى الخطأ سيتخلى عن أن يكون مواطناً بالمرة . وليست هناك طريقة تجعل الدولة تسعى إلى تحقيق أهداف العمل المناط إليها إلا الإدراك من أن

الأفراد سيرفضون طاعة أوامرها حيث ينظرون إليها على أنها انتهاك لهذا العمل . ها هى الحقيقة التى رآها بيركليس عند ما أخبر المواطنين فى أثينا أن سر الحرية يكمن فى الشجاعة . فإذا لم تدفعهم فراستهم إلى العمل — حتى عندما تحيد هذه الفراسة عن الصواب — فسيصبحون لا أكثر من مجرد أفراد سلبيين يقومون بتلقى الأوامر التى لا يكترثون بصفتها الأخلاقية . وعندما يتخذون هذا الموقف يقومون بهدم الأسس التى تقوم عليها الدولة . والسبب فى ذلك هو تخلّيهم عن كونهم كائنات أخلاقية . وهم يقرنون الحقيقة والعدالة والحق ، يقرنونها آلياً بالقوة المادية ، ومثل هؤلاء الأفراد لا يستطيعون بمرور الأيام الإبداع فى شىء . وعندما يقوم أى فرد بالتخلى عن حكم أخلاقى معناه أنه يزج بنفسه فى طبقة العبيد .

لقد قيل : إن الفرد لا حول له ولا قوة وأن تأثيره على حكمه يبدد طاقته ويفتّ من عضده . إلا أن هناك ردين على وجهة النظر هذه . فالالتزام الأخلاقى ليس بأقل من أمر اضطرارى لأنه ربما انتهى أمره إلى الفشل. ومعنى أنك تتخذ قانون الجهد أنك توافق على النظرة التى تذهب إلى أن العدالة هى إرادة الأقوى ، وهى مذهب يعارضه تاريخ البشرية بأجمعه . ويعتبر الدخول فى مناقشة عجز الفرد لا أساس له من الصحة ، إنه عاجز عند ما تهمل إحساساته و يفشل فى إثارة استجابة أى من المواطنين . ويجب عليه أن يتذكر دائماً أن التغيير الذى يطرأ على

الأحداث ربما يجعل من السهل فى فترة أخرى أن تتجاوب إحساساته مع إحساسات الآخرين ولقد بدا العقم على وجه المسيحيين الأوائل بالنسبة لجيلهم عند ما تحدوا عظمة روما وجلالها ، إلا أن صلابتهم وثباتهم قهرا العالم الغربى .

ولقد بدت معارضة لوثر ومقاومته — ضرباً من ضروب الجنون فى نظر الكنيسة التى تذكرت انبثاقها وما اقترن به من نجاح — من شدائد الثورة الكنيسية ، ولكن شجاعته غيرت وجه التاريخ ، تاريخ العالم .

والتاريخ يضرب لنا كثيراً من هذه الأمثلة . وإن الفرد الذى يحتج على القانون الذى يعتبره لا يتمشى مع العدل أو القسطاس ، ولا يقف وحده وهناك من يؤيده أكثر مما يتصور وهو يعمل فى نطاق عقلى حيث تجد الخبرة قد وجدت صداها عند الآخرين . كما أن الإيماءة التى يقوم بها ربّما أيقظت الآخرين وجعلتهم يتفهمون التزاماتهم ، ولن يتطرق الشك إلى عقل أى فرد ينظر إلى التاريخ من أن المطالبات بحق الانتخاب اللائى قاومن القانون لمدة ثمان سنوات قد أيقظن الحكومة البريطانية لأن تدرك أن دعواهن جد خطيرة حتى إنها غيرت نظرتها تجاه هذه الدعاوى . كما أنه لن يتطرق الشك إلى أى فرد فى أن إرادة لينين التى لا تلين كانت محور نجاح الثورة البلشفية عام ١٩١٧ .

وإن ما يبدو لى من تضمين لا مفرّ منه فى هذا المضمار ، وهو أنه يجب علينا أن نكافح من أجل الفلسفة التى نؤمن بها .

ومقابل هذه النظرة نجد اعتبارين فى كل منهما عامل يعتد به من القوة فلقد قيل إن مقاومة الحكومة وتحديها معناه إضعاف سلطة القانون ومعنى أنك تقوم بذلك أنك فتحت الأبواب للفوضى لكى تسود وتعمّ .

إن ذلك الشعور بالخطر هو الذى جعل ت.ه جرين الذى أباح الحق فى الثورة كما لجأ أخيراً أن يصر على أنه يجب علينا أن ندنو من الدولة فى وجل وخوف . ومن الأهمية أن ندرك أن احترام القانون يجب أن يعنى دائماً الاحترام لما يقوم به القانون من عمل . وإذا أصدر الفرد — سواء أكان بمفرده أم مع آخرين — حكمه على ما يؤديه القانون على أنه غير محتمل حدوثه من الناحية الأخلاقية يجب عليه أن يؤثر فى أساس حكمه . ولكن إذا قررت غير ذلك فمعناه أن الواجب الأسمى الملقى على كاهل الفرد هو حفظ النظام دون النظر إلى صفة النظام المراد حفظه . وإنى لا أجد أن هذا التدليل يتمشى مع فكرة الفرد ككائن أخلاقى .

ولقد قيل : إن هذه النظرة تبيح الحق لأية مذاهب أن تساند نفسها عن طريق القوة إذا استطاعت . وأن على الأفراد التصريح بأن هناك اعتقاداً راسخاً قد دفعهم إلى ذلك حتى يجدوا المبرر لاستخدام العنف لكى يحققوا أهدافهم ويعتبر مثل هذا الموقف بمثابة ناحية هدامة للأسس التى تقوم عليها الرفاهية الاجتماعية .

غير أن الرد على ذلك هو عدم وجود أى مذهب مهما كان هداماً

لكى يحض على استخدام القوة ما لم يكن متأصلا فى خضم من الضيم ولا يجد وسيلة أخرى للعلاج . فربما آمنا أن الثورة البلشفية كانت ثورة اتسمت بنوازع الشر . بيد أنه من الواضح أن الأحوال السابقة للدولة الروسية هى التى تبين لنا أسسها والطرق التى اتبعتها . وربما نذهب مع الشيوعيين إلى أن هتلر لم يكن أكثر من مجرد عميل للرأسمالية فى ألمانيا . ولكن من الواضح أيضاً أن النصر الذى أحرزه قد بنى على أشلاء الملايين من الألمان الذين لم يجدوا فى عادات جمهورية فيمار الألمانية إنصافاً كافياً . وتنطوى الحقيقة على أن الأفراد بوجه عام قد تعودوا على التسليم بأن خروجهم على قواعد السلوك السياسى العادى يعتبر دائماً دليلا على مرض عضال ينخر فى عظام الدولة . وكما قال بيرك : إنهم لا يبدون أى اهتمام فى اختلال النظام واضطرابه .

وعندما يحيدون عن الصواب يعتبرون هذا خطأ منهم ، لا جريمة لهم ، ولا داعى إلى أن نناقش أن المذهب الذى يحصّن نفسه يتسم بالحكمة أو الصواب لمجرد [illegible] . ولكن يجب أن نناقش على أساس الحقائق أنه لا يوجد أى مذهب استطاع أن يحصن نفسه جيداً مالم يقم بمهاجمة الحكومة ، وأنها قد منيت بالفشل فى معالجتها للشدائد التى تعبر عنها بطريقة معقولة .

وهذا واضح كل الوضوح فى تاريخ أغلب الثورات . وما من شك فى أن الطالب الذى يدرس الحروب الأهلية الإنجليزية والثورات التى

قامت بها فرنسا وروسيا سيرى تلك الجهود التى اتسمت بالصبر ، والتى قام بها الأفراد العاديون لانتظار الإصلاح قبل اتجاههم إلى نواحى العنف .

ونجد أنه ليس من المحتمل فى أى مجتمع من المجتمعات حدوث أى عنف إذا انتشر الاعتقاد على نطاق واسع أن الدولة تحاول أن تقوم بتنفيذ التزاماتها .

ويسود العنف عندما تدفع الحقائق الأفراد إلى الاعتقاد بأن ما يقوله الحكام لا يوثق به . وربما وقعوا فريسة الخطأ حينذاك . وهناك من مناسبات عدة فى التاريخ عندما أطيح بحكومات كان أفرادها يكافحون كفاحاً مريراً للتغلب على الصعاب التى لم يستطيعوا التغلب عليها ، كما أن هناك مناسبات أخرى عندما تكون الأهداف التى سعى إليها الأفراد الذين قاوموا الدولة لا يمكن تحقيقها فى داخل نطاق المؤسسات الراهنة . وأن الإطاحة بالدكتور براتنج لمثل للنوع الأول . أما تاريخ الثورة الفرنسية فهو واضح للنوع الثانى .

أما استخدام العنف — وليس ذلك نادراً — للتغلب على القانون فهو نتيجة لتصارع القيم التى لا يمكن تلاقيها فى نقطة واحدة ، ولكن ماذا هو الموقف الذى سيكون عليها عند ما تثار هذه المسألة ؟ لن يدعى أحد بساطة هذه المشكلة ، ونرى مثلا أن القول الذى يذهب إلى أن الواجب الملقى على عاتق الأقلية التى حرمت من قيمها هو أن يصبحوا أغلبية ليس رداً على ذلك ، ولذلك يقومون باستخدام النواحى الدستورية لنيل السلطة عن

طريق الإغراء . ولكننا نجد أنه ربّما لا توجد هذه النواحى الدستورية .

وليس هناك فائدة ترجى من قولنا لأى مواطن فى الدكتاتوريات الأوربية : إنه يجب استخدام طرق الإغراء السلمية للحصول على وجهات نظر قد قبلت من قبل . لأننا نجد بداهة أن الحق فى استخدام تلك الطرق من الناحية القانونية قد خلى عنها . وليس هناك من بديل سوى القيام بالثورة إذا رأى أنه عن ذلك الطريق يمكن تحقيق أهدافه . بيد أن الرجل الأشتراكى فى ألمانيا لا يمكن أن نطلب منه أن يرنو إلى تغيير ألمانيا الهتلرية بالطرق السلمية .

ولقد قيل : إن الموقف يختلف فى دولة تتخذ طابع الديمقراطية الدستورية . وعلى أيه حال فإن الحرية لتوجيه النقد مكفولة . وإن القرار قد يتخذ عن عمد بالنسبة لهؤلاء الذين يختلفون عن حكومات اليوم ، لأن يحلوا محلها إذا استطاعوا استمالة أغلبية المواطنين حتى يصوّتوا فى جانبهم ، وتمكين الحقيقة فى مثل هذه النظرة .

وعلى العموم فمن المستحيل الصفح عن استخدام العنف فى الميدان السياسى إلا إذا اعتبر سلاحاً نلجأ إليه أخيراً . ويجب أن تستنفذ جميع التصرفات التى يمكن القيام بها قبل اللجوء إلى العنف . ومن الأهمية أن ندرك أنه فى الدول الديمقراطية الدستورية نجد أن الاعتماد على الإغراء بوسائل معقولة يعتبر وظيفة لبعض النواحى على أساس أن الأقلية المسئولة بتنفيذ كل شىء — على أن ذلك يجب أن يدخل فى الاعتبار وأول

هذه النواحى هو تخويل الحق فى توقع ما تؤديه مؤسسات الدولة من أعمال . فتلك المؤسسات ينبغى أن يتعادل وزنها ووقعها على جميع الأطراف التى تتكون منها المعادلة السياسية .

وهذا التعادل نفسه حتى فى الدولة التى تبلغ من الحرية مبلغ بريطانيا لا يمكن أن يحقق نفعاً ما . فمجلس اللوردات يعد آلة صماء فى يد حزب واحد فى الدولة . وأنه يمارس سلطته عن قصد ليسخر من إرادة معارضيه حتى عندما تكون لهم أغلبية فى المنتخبين . ولكن إذا قيل : ان مجلس اللوردات سيرضخ دائماً عندما تعرف إرادة المنتخبين (وذلك بعد انتخاب عام مثلا تميز بالصراع حول مسألة خاصة) فإن الرد سيكون بالتأكيد حتى ولو كانت ذلك هى الحال فهو يخضع حزباً واحداً فى الدولة لنقائص كثيرة لا يتصف بها الحزب المنافس له .

وإن النتيجة التى ستنجم من جراء هذه النقائص هى فشل المجهود الذى يبذله الحزب الذى نال أغلبية فى الانتخابات ، وذلك بسبب الإمكانيات الفنية التى يضحّى فى ظلها بأن تكون أغراضه لها فاعليتها .

وليس ذلك هو كل شىء . فمن المهم أن عمل مؤسسات الدولة لا ينبغى أن يدخله أى تحيز . ومن المهم أيضاً أن يكون هؤلاء الذين يقومون بإدارتها قادرين على معرفة افتراض أن المبادئ التى تقوم عليها الديمقراطية الدستورية ستسترعى انتباه معارضيهم . ومن اليسير التدليل على أن هذا الافتراض له ما يبرره على أنه يعتبر قاعدة ثابتة لا تتغير تقريباً . ونستطيع

أن نقول : إنه فى أى مجتمع من المجتمعات التى تعودت على هذه المبادئ نجد أن التخلى عن هذه المبادئ — ويحق لنا أن نقول بشىء من التأكيد : إن الخروج على هذه المبادئ فى مجتمع طال العهد على تعوده إياها سوف يكون أقل احتمالا مما يتيسّر فى مجتمع آخر هو حديث عهد بهذه المبادئ ولكن ذلك يعتبر تعميما معقولا حتى إنها ستلفت الأنظار عندما تكون المصالح التى تعتبرها نخبة من الأقلية سواء أكان ذلك خطأ أم صوابا — أساسية لا تتعرض للخطر. وهذا هو ما تضمنته أزمة الستر فى بريطانيا فى ربيع عام ١٩١٤ وهو ما تضمّنه موقف المستخدمين الأمريكيين مثل مستر فورد وما تضمنه موقف رجال صناعة الصلب بالنسبة لذلك النص فى قانون الإنعاش الصناعى القومى الذى يضمن للعامل الحق فى اختياره بحرية تامة الهيئات التى عن طريقها سيتمثل فى استقرار النواحى الاقتصادية : فإذا لم تتأكد أية حكومة فى الديمقراطية الدستورية من أن القرارات التى ستتخذها ستلقى الاحترام الخليق بها فإن الفرد سيكون على يقين من أن الافتراضات التى بنى عليها هذا النظام لن تلبث طويلا.

ونستخلص من هذا أن ذلك يؤدى إلى الالتزام وهو واجب على حكومات مثل هذه الدول ، والذى لا يستشيط غضب الإحساسات الأساسية للأقلية الهامة . وهناك قيود مفروضة على حقوق الأغلبية التى يمارس ممثلوها السلطة ذات السيادة ، وأن هذا من البديهيات المسلم بها ، ولكنها ليست ذات معنى عميق . إذ يستطيع كل شخص أن يرى أنه إذا قام

أى ملك فى البرلمان وحال دون ممارسة اعتناق الديانة الكاثوليكية ، فعندئذ سيقوم هؤلاء الذين اعتنقوه بانتهاك القانون بدلا من طاعته . وإذا أعلن الملك أن النقابات تعتبر بمثابة هيئات غير شرعية فإنها ستقوم بالمقاومة بدلا من الرضوخ . وما من شك فى أنه لا يوجد أى فرد يرى أن الحق القانونى فى ممارسة سلطات السيادة يخوّل للحق الأخلاقى أن يقوم بعمل ما يشاء .

ولكن ليس معنى وجود قيود مفروضة على حقوق الأغلبية أننا قمنا بتعريف هذه القيود . وهذا هو جوهر المشكلة ولبها . ولا نستطيع الدخول فى مناقشة حامية نذهب فيها إلى أنه لا توجد أيّة حكومة يخول لها الحق فى اتخاذ أى قرار ربما يدفع الأقلية التى لها أهميتها إلى الهياج . ولقد استشاطت أقلية الرأى الأمريكى غضباً من القرار الذى اتخذ لإلغاء العبودية .

ولقد اعتقدت أقلية لها أهميتها أن قانون الإصلاح الصادر عام ١٨٣٢ كان مدعاة للهياج والغضب ، ولكن يجب ألا نحاول أن نجد المبرر لاتخاذ قرار يبطله على هذا الأساس . وأن الأقلية الهامة فى بريطانيا تعتقد أن « وسائل الاختبار » فيما يتعلق بالتأمين على البطالة تعتبر بمثابة هجوم غير أن هذا الهجوم لا يبرر إبطالها . ويكاد يوجد عمل اجتماعى واحد نافع له ضخامته وله أثر مضاد لمصلحة هامة لا تعتبرها الأقلية التى تأثرت بها فى وقت أو آخر مدعاة للغضب والهجوم ، وحامت الشبهات

على مراسم الوفاة التى فرضها سير وليم هاركورت وندد بالضرائب المفروضة على الأرض والتى فرضها مستر لويد جورج .

فهل لنا أن نقول : إن النقطة التى تتضح فيها قيود حكم الأغلبية قد حددت معالمها عندما تكافح الأقلية وتناضل بدلاً من أن تذعن وترضخ ؟ إلا أن هذا يثير مشكلات عدة . وهل يعنى الكفاح صداماً حقيقياً فى الشوارع ، أو أنه يكفى أن نقوم ببعض المحاولات كإضراب عام حيث يمكن العنف فى النفوس ؟ ولكن من المستحيل إدارة الحكومة القائمة على النظام على أساس أن الأغلبية يجب ألا تستخدم سلطتها عندما تهدد الأقلية بالمقاومة . ونرى مثلا أنه فى موقف ايرلندا عام ١٩١٤ كانت إدارة الحكومة مهدّدة بالتوقف . إذ هدد المتطرفون فى الستر بالكفاح إذا دخل قانون الحكم الذاتى حيز التنفيذ ، وهدد الوطنيون الإيرلنديون بالوقوف فى وجه الحكومة إذا سحبت هذا القانون .

وإن الحل الذى توصل إليه سكويث ، والذى يقضى بتنفيذ هذا القانون ولكن أوقف عمله تمخّض عنه [illegible] طرفين فى الستر نجاحاً تاماً .

وما من شك فى وجود ملا[illegible] عندما يكون من الحكمه أن تقوم الحكومة بالتراصى والوصول إلى نقطة البناء بدلا من محاولتها الإبقاء على هيبتها دون النظر إلى الثمن الذى يدفع نظير ذلك . ويعتبر اتخاذ لينين للسياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٢١ مثلا قديماً لإذعان مبدأ يتسم بالحكمة فى وقت عصيب ولكنه ليس مثلا يتخذ قاعدة عامة ، لأنه

سيستحيل على الحكومة الحصول على أغلبية ثابتة، إذ أن الحكومة التى تقاوم تجدها مضطرة طالما تشعر — وكلها ثقة — أن الرأى العام يساندها أن تقابل هذه المقاومة . إذ أن النظرية الأولى للديمقراطية الدستورية يمكن أن تطيحها بعض الطرق التى يجيزها القانون . ولذلك فإن قيود حكم الأغلبية لا يمكن تحديدها بالدقة . إلا أنها تقوم على الفراسة والتبصّر وبعد النظر ، لا على المقاييس الصحيحة عما تكون عليه بعض المواقف المعينة ونجد بالتأكيد أن الحكومة التى تقدر أهميتها يجب أن تتذكر دائماً أن أى رضوخ لما يتمخض عن المصلحة من ضجيج سيحول بينها وبين قدرتها على الوقوف على مقاييس جد هامة .

وإن ما يصدر عن الخبرة التاريخية التى مررنا بها لدرس يستشف منه أن الحكومة تستطيع أن تفرض إرادتها على المواطنين فى الديمقراطية الدستورية لمدة طويلة، طالما أن هؤلاء المواطنين متفقون على أهداف الدولة الأساسية . ولكن عند ما يحدث أى انشقاق فى الرأى يظهر الضعف والوهن جلياً فى الهيئات الدستورية ، وفى هذه الملابسات ما ييسّر الاندفاع سريعاً نحو النظام الدكتاتورى .

وعلاوة على هذا نجد أن ذلك يسترعى الانتباه فى أوقات الضيق الاقتصادى كما أن هؤلاء الذين يفقدون الكثير من جراء التغييرات التى تطرأ على الحكمة التى لا يعتقدون فيها — لن يعتقدوا كذلك بكل بساطة فى حق الحكومة فى إجراء مثل هذه التغييرات ، وسيقومون بتعميم الفكرة

التى تقول : إن مصالحهم الخاصة تتعرض للخطر إذ أن رفاهية المجتمع يتهددها الخطر . وسيندفعون إلى القيام بأعمال تعتبر فى نظرهم خير دفاع عن مصالحهم حتى ولو كان هذا العمل هو الإطاحة بالقانون والنظام .

وسيقومون بذلك بكل إخلاص وتفان . ولن يتطرق الشك إلى إخلاص اللورد كارسون وأتباعه عام ١٩١٤ .

وربما نعتقد أن أعمالهم تتصف بالخطأ من الناحية الأخلاقية ، أو أنها لا تتسم بالحكمة من الناحية السياسية ، غير أننا لا نصدر دائماً هذا الحكم على ما يقومون به من أعمال . ويذهب نفر قليل إلى أن مقاومة البرلمان لشارل الأول لا مبرر لها . كما ينكر نفر أقل أن هؤلاء الذين قاوموا جيمس الثانى عام ١٦٨٨ لديهم ما يبرر هذا العمل . كما أن أغلب الفرنسيين يدافعون عن أحداث الثورة الفرنسية . ويستطيع جيلنا أن يتذكر موجبات الرضا الشاملة التى امتدحت الثورة الروسية فى مارس عام ١٩١٧ .

ولكن ذلك مدعاة للقول بأن المقاومة كان لها ما يبررها ، وطالما لا توجد محكمة نرجع إليها لاتخاذ قرار حاسم حول بعض المشاكل ، نجد بالتالى أن القرار لبدء المقاومة قد أصبح فى أيدى بعض الأفراد . وكل ما نطلبه منهم هو أن يصدروا حكمهم على أفعالهم بنفس المقاييس الصارمة التى يطبقونها على الحكومة التى يعارضونها .

إن الأثر الذى ينجم عن إصدار بعض الأفراد الحكم على أفعالهم بنفس المقاييس الصارمة التى يطبقونها على الحكومة التى يعارضونها — هذا

الأثر على فلسفة القانون أثر مباشر . إذ أنه يجعل قيود الأعمال القانونية التى لها فاعليتها تتوقف على موافقة المواطنين . وطبيعى أن هذه الموافقة يحددها عدم المبالاة بالإلزام، ومن الواضح أن هناك ملايين غفيرة من المواطنين فى ألمانيا الهتلرية قد طلب منهم بالقوة تقديم فروض الطاعة . غير أن فلسفة القانون التى لا ندرس المبادئ التى يقوم عليها — وذلك عن طريق الإشارة الدائمة إلى جذورها المتأصلة فى عقول هؤلاء الذين طبعتهم نتيجة تطبيقها ، لا يمكن أن تتمخض عن نظرية عن الدولة تؤدى عملها . وينبغى أن نؤكد أن القانون الصحيح هو القانون الذى يقدره الأفراد تقديراً كافياً لكى ينال موافقتهم . وليس هناك رأى قاطع بشأن الموافقة عليه . لأنه يصدر من السلطة ذات السيادة . وليس هناك رأى قاطع يشير إلى أنه يحقق دعائم الحق . كما أن دعواه فى الطاعة تستند إلى القرار الذى يتخذه الأفراد حول مشروعية دعوى القانون . والقانون يصبح قانوناً صحيحاً عندما تتمكن السلطة التى خولت له من أن تشبع الاحتياجات التى تصدر عن المؤسسات التى يمثل إرادتها .

وجدير بنا أن نشير إلى ملاحظة أخرى فى هذا المجال . فلقد قامت هذه الدراسة على إنكار فرضين : الأول هو أن النظرية الإيجابية البحتة عن القانون يمكن أن تمدنا بفلسفة وافية عن الالتزام السياسى . إذ لا يمدنا إطار الحقيقة فى حد ذاته بقانون عادل . ومن جهة أخرى أنكرت وجهة النظر المثالية التى تذهب إلى أن القانون الواقعى يجب أن يتمشى فى أى

وقت من الأوقات مع القانون كما ينبغى له أن تكون المطابقة التى عقدها هيجل بين النواحى الحقيقية والنواحى المعقولة فى ميدان السياسة لا تؤدى إلى فلسفة فى صدد التاريخ تبعث على الرضا . كما أن جميع نظريات الالتزام السياسى تسير على هذا المنوال .

وليس هناك اتصال بديهى بين القانون والعدالة ، أو بين القانون كما هو والقانون كما ينبغى أن يكون . ولهذا السبب دلالت على أن الحكم الذى يصدره المواطن هو الأساس الذى يجب أن يخول القانون الحق فى الموافقة ، فإذا قيل : إن تعرض الفرد للوقوع فى الخطأ يضعف من هذا الأساس . ويجعله يئن من وطأة ما يلقى عليه من أعباء ، نجد أن هناك ناحيتين من الإنصاف ذكرهما ، فإن كل ما لدينا هو حكم الفرد (أى رأيه) ، وإذا نحن نبذنا حقه فى اتخاذ القرارات نكون قد أكدنا ناحية من نواحى ثلاث ، ويجب أن تقرر أن النظام هو الخير الأسمى ، ومن ثم فمن الخطأ أن ننتهك حرمة القانون كما أنه من المستحيل أن يتخذ أى فرد مثل هذا الموقف . أو أنه من الواجب أن نذهب إلى أن القانون الإيجابى يجب أن يطاع دائماً بسبب الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها . ولقد نبذت هذا التدليل على أساس عدم وجود أى سبب كامن للافتراض بأن القوانين الإيجابية ترمى فى الحقيقة إلى تحقيق هذه الأهداف طالما كانت هذه المسألة يجب تقريرها عن طريق دراسة العلاقة بين هذه الأهداف وما يجب أن تكون عليه هذه الأهداف . أو أنه يجب أن نقول إن القانون

الذى يعبر عن إرادة الدولة ذات السيادة يعتبر قانوناً عادلا لأنه إرادة هذه الهيئة . وتلك هى وجهة النظر المثالية . ولقد أوضحت الأسباب التى جعلتنى أعتقد أنه لا يمكن التمسك بها والدفاع عنها .

ولكن إذا قيل : إن الدور الذى يقوم به أى فرد يتسم بالحكمة يجب أن يكون دوراً يخيم عليه الشك ، فيكفى أن نجيب على ذلك بأننا لا نستطيع الهروب من تحديد ما هو الصواب وما هو الخطأ فى ميدان السياسة . وسيؤدى بنا المطاف إلى نبذ موقف التشكك لأسباب عدة . وسنجد أن وجهات النظر المختلفة التى يتخذها الأفراد فى شأن الحق السياسى تصدر عن المواقف المختلفة والدعاوى التى لا تقوم على قدم المساواة فى المجتمع . وكلما نجد بعض العلاقات التى تحمى فى ظلها هذه الاختلافات ، نجد أن فى الإمكان اعتبار القانون قانوناً عادلا لهؤلاء الذين يرون فيه شيئاً إجبارياً وإلزامياً . ومن الأهمية أن ندرك أن فترات التاريخ التى يكون فيها القانون باعثاً على الرضا — هى فترات التوسع عندما تهيئ الفرص لتحقيق الأهداف وإشباع احتياجات شخصية الفرد . ومثل هذا التوسع يمهد الطريق للأمن . وفى الفترات التى يخيم الأمن على ربوعها نجد أنه قد أتيحت للعقل فرصة ثمينة لبسط هالته على تفكير الأفراد ، ومن هذه الزاوية يبدو أن القانون يكون أكثر احتمالا وأوسع نطاقاً لأن يبدو قانوناً عادلا عندما يسهل استخدام أدوات الإنتاج فى المجتمع . وحيثما وجد التناقض الذى تتمسك به المؤسسات

الاجتماعية بين القوى الإنتاجية المتطورة والواقعية يكون من المحتمل أن هؤلاء الذين يعانون من جراء نتائج هذا التناقض أنهم ينظرون إلى ماتؤديه هذه المؤسسات الاجتماعية من أعمال على أنها تنطوى على نواح غير عادلة

هذا والفرد كائن عاقل . وهذا هو السبب فى أن أولئك الذين يسنون القانون فى شغف دائم بالدفاع عنه على أساس أنه فى الواقع شىء متكافئ مع العدالة . فهم يجادلون محاولين إثبات أن القانون الراهن ربما ينظر إليه على أنه القانون كما ينبغى له أن يكون . ومن الواضح أننا عندما ندرك وجود مثل هذا القانون — فى موقف من المواقف — فإننا فى الواقع ندرك وجود قانون طبيعى . وإنى أجارى وجهة النظر التى تقول : إنه بالرغم من جميع العقبات التى تقف فى طريق هذا القانون الطبيعى نجد أنه لا يمكن التغاضى عن ضرورة النظر إليه على أنه جزء هام لفلسفة الالتزام السياسى . ولم تنجح تلك المناقشات التى حاول بها النقاد القضاء عليه . إذ أن الهجوم التاريخى الذى شن على هذا القانون الطبيعى قد فترت حدّته ، لأن المشكلة التى تكمن فى الميدان الطبيعى لا يمكن تحديدها على أساس مشكلة الحقيقة وحدها . فلقد خفت حدة هجوم رجال القانون الإيجابيين لأنه أصبح من الواضح أن القانون الإيجابى لا يتضمن نصوصاً لجميع القضايا الممكنة . فإنه عند حدوث أية قضية على حين غرة فعلى القاضى أو المشرع أن يحاول مقابلة ذلك عن طريق إدخال بعض الأفكار التى تعتبر معقولة أو عادلة فى مثل هذه القضية . وقد وضع سير فريدريك

يولوك هذا فى صيغة دقيقة فكتب يقول « إن محاكمنا يجب عليها الاستمرار فى سن القانون الذى يعتبر فى الواقع قانوناً طبيعياً . سواء أعرفوا ذلك أم لم يعرفوه ، لأنه ينبغى عليهم أن يجدوا الحل لكل مشكلة تواجههم ، كما أن عدم وجود السلطة الإيجابية يعتمد على اعتبارات العدالة » .

ومما هو جدير بالذكر أن أغلب هؤلاء الذين يميلون إلى معارضة فكرة القانون الطبيعى مثل ديجويت يبنون على عناصرها آراءهم فى الالتزام السياسى .

وليس الهجوم الميتافيزيقى (ما وراء الطبيعة) ذا صفة أفضل . فلقد دل على أن جميع المسائل المتعلقة بالعدالة تعتبر مسائل نسبية . والزمان والمكان وحدهما يجعلان لها كياناً ذا معنى . أما فى العالم حيث يبدو الاتجاه الوارد فى الوصية أمراً طبيعياً للرجل الإنجليزى ، بينما يعتقد الرجل الفرنسى (وهو على بعد عشرين ميلا) أن من الطبيعى أن يقوم القانون الذى وضعه نابليون بتحديد اتجاه الوصية وتنظيمها ، وقد قيل : إنه لا جدوى بالمرة من محاولة وضع علم للعدالة يسعى إلى أن يسرى على الجميع . وربما يتخذ الهجوم الميتافيزيقى قالباً ، له شعبيته على نطاق واسع فى فترة تخضع لتقلبات المقاييس الأخلاقية — هذا القالب الذى يصر على أن العدالة هى مسألة تتعلق برأى فردى ، ولذلك لا يمكن السماح لأى مقياس موضوعى بالوجود قبل هذا الرأى .

ولا تبعث هذه النظرة على الرضا كما بدت لأول وهلة . إذ أنها كما

أشار البروفسور كوهين أقيمت على سوء فهم بسيط لمنطق العلم . فقد كتب يقول : « إن الاعتراض يهمل الاختلاف بين قانون له كيانه وعلم المبادئ ، وهذه ميزة يجب أن تتضح لنا من اتجاهات المهندس فى علم الميكانيكا » . والآراء المتباينة التى نصادفها حول موضوع العدالة لا تجعل من المستحيل وجود علم للعدل ، شأنها فى ذلك شأن التباين فى طرق الفلاحة عندما لا يجعل من المستحيل وجود علم للزراعة .

ويجب علينا ألا نبالغ فى ذلك التنوع الذى نواجهه . فمن الواضح أننا نستطيع أن نغالى فى الاختلافات الموجودة بين العادات الفرنسية والعادات الإنجليزية فى ميدان القانون كما نجد فى حالة « اتجاه الوصية » مثلا . لأن إرادة الوصى (هو الشخص الذى يكتب الوصية التى يرغب فى تنفيذها بعد وفاته) سينظر إليها أغلب الأفراد على أنها إرادة واضحة ولكنها غير عادلة . وإذا تغاضينا عن الأسباب التاريخية نجد أن السبب فى الإبقاء على إتجاه الوصية فى إنجلترا يكمن فى كون أغلب تاركى الوصية يتركون كل ممتلكاتهم لذويهم ، وبالرغم من وضوح الاختلافات فى أحكامنا عن القيمة ، إلا أنه يتضح كذلك ما نتفق عليه . فنجد أن الجميع تقريباً يوافقون على أن القتل والبطالة والجوع وتعاطى المخدرات أمور سيئة للغاية . كما أن أغلب الاختلافات فى أحكامنا عن القيمة ناتجة عن الأحوال الاجتماعية المختلفة التى نواجهها . ولن يتوقع أحد اليوم من أرسطو أن يقوم بالدفاع عن مقومات العبودية . وجدير بالذكر أن

نواحى السياسة قد أقيمت دعائمها على افتراض أن المناقشة التى يتحكم فيها العقل والمنطق ستكفل لنا موافقة لها فاعليتها حول ما يوجد من العدالة فى أى اقتراح يقدم ، ولكن إذا كان الأمر عكس ذلك ، فسيستحيل خلق حياة اجتماعية مشتركة .

ولكن ليس معنى ذلك أننا اليوم قد اقتربنا من وضع علم واف للقانون الطبيعى . فالصعاب التى تقابلنا فى الطريق جسيمة . ولا يعنى كذلك أن كل شىء عادل من حيث طبيعته من الواجب حدوثه من الناحية الاجتماعية فحسب ، كما أنه لا يعنى أيضاً أن اختيار الفروض القانونية فى هذا المجال مغامرة أكثر تعقيداً مما فى ميادين الطبيعة والكيمياء . إذ أننا نجد دائماً أن هناك شروطاً « واستثناءات » تعتمدعلى حقائق الموقف الملموس . كما أن هناك عقبة كؤودا تنشأ عن جهلنا المطبق فيما يتعلق دائماً بما نقدمه من اقتراحات ، كما أن الذين قاموا بإجراء تجربة « التحريم » فى الولايات المتحدة لم يتنبأوا بأن حكم رجال العصابات كانت له دلائله فى تلك المحاولة . وهناك عقبة تقف فى الطريق وهى أن تلك المقترحات غالباً ما كانت تتقمص شخصية المصلحة بين الجماعة التى تسن القوانين والجماعة التى تتلقى هذه القوانين . وهناك عقبة أخرى وهى أن القانون — كقانون تعويض العمال عام ١٨٩٦ مثلا — يجب أن يسنه بعض الأفراد الذين يضعون نصب أعينهم مجموعة من الأهداف لكى يقوم بتحقيق تلك الأهداف أفراد آخرون . وهناك مشكلة أخرى

تنشأ عن كون القانون فى الدولة القومية لا تسنه الجماهير ، ولكن تسنه جماعة أخرى تميل إلى افتراض أن جميع أفراد المجتمع يحسون بحاجتهم إليه . وتكرار مثل هذا الخطأ تكرار للوقائع المخزية فى تاريخ التشريع . ونحن نرى مثلا أنه منذ مدة طويلة أى منذ وقت سبينوزا ، كان فى الإمكان الإصرار على أن قوانين النفقة تعجز دائماً عن تحقيق أهدافها . ولكن ذلك لا يحول بيننا وبين تحقيقها مرة أخرى فى كل عصر يجىء . ولقد حاول الحكم الهتلرى أن يحدد ما سيتناوله الأفراد فى طعام غذائهم .

وثمة صعوبة أخرى تتأصل فى مغالطات كثيرة فى العلوم الاجتماعية . وينبغى أن نضع مبادئ القانون الطبيعى بطريقة مجردة ، وفى صيغة شاملة . بيد أن ذلك يثير مشكلات عدة عند تطبيق هذه المبادئ . فنقول مثلا : إن هناك مبدأ مسلماً به هو أنه يجب على الجميع أن يكونوا أمام القانون سواء . ولكن لا نستطيع أن نفرض بأى رأى شخصى عند تطبيق هذا المبدأ ، ما لم تسمح الأحوال الاجتماعية بتحقيقه ، وتسود التفرقة مثلا بين الزنجى والرجل الأبيض أمام القانون فى ولاية جورجيتا الأمريكية ، وإن مشكلة الثمن تجعل المثل الأعلى للمساواة من الصعوبة حلها بين الأغنياء والفقراء فى إنجلترا فى جميع القضايا المدنية والجنائية . ففى العام الأول من حكم هتلر تلقى الجنود « ذوى الملابس البنّية اللون » معاملة خاصة من المحاكم » وعلاوة على ذلك فإن مبادئ القانون الطبيعى قد أقيمت دعائمها على وحدة مجردة ، ومن ثم فهى ذات صبغة غير طبيعية تحتاج إلى وضعها

فى صيغة معادلة — وذلك إذا أريد لها ألا تبث المظالم . غير أن فكرة المعادلة الكامنة هى التكيف مع قضية الفرد . وذلك إذا تغاضينا عن الحكم الشكلى . وعلى ذلك فهى تعتبر الهجوم على القانون الطبيعى لا يقوم على أساس قانونى . وهى تحول دون معرفة اليقين الذى يعتبر غاية من غايات القانون المرغوب فيها . وهى تنكر المساواة الرسمية فى المعاملة على أساس المبدأ الذى يتحتم على القانون الطبيعى أن يضمنه دون اكتراث بالنسبة للأشخاص . ومجمل القول أننا نعرف أن تطبيق القانون تطبيقاً صارماً غالباً ما يشدد النكير على أهداف العدالة . ويجب أن تكون مبادئنا مرنة عندما تطبق إذا ما أريد لها أن تكسب الاحترام ، ويبدو أننا نقع فى مأزق إذا قمنا بتطبيق القاعدة باستمرار ودون تغيير ، إذ أن ذلك يكون مدعاة للظلم . ولكن إذا لم نطبق هذه القاعدة فإننا نلتزم الحصافة التى تروغ منها أنواع القانون .

وإننى أعتقد أن العراقيل التى تعترض سبيل هذا النظام تجعلنا نشعر بالمذلة أمام تلك الاحتياجات التى يجب على فكرة القانون الطبيعى أن تقهرها قبل أن تصبح تلك الفكرة صالحة لأن تعتبر مقاييس التصرف السياسى وإن ما كسبناه من معرفة ولا سيما فى القرن الماضى كان كبيراً . كما أن الفارق بين المواد القانونية التى كانت تحت تصرف لورد الدون والمواد التى استخدمها مستر هولمز تمثل تقدماً كبيراً مثله فى ذلك مثل الفارق الكبير فى ميدان الطبيعة فى العصور الوسطى والقرن السابع عشر . ويمكن

تطبيق ذلك على ميدان الأنتربولوجى (علم الأجناس) والجغرافيا التاريخية وقد خوّل لنا الحق فى الاعتقاد بأن المعرفة المتزايدة فى إمكانها إذا شئنا ، أن تتجه نحو الحكمة المتزايدة فى نواحى الشئون الإنسانية التى يتحكم فيها العقل والمنطق .

وإذا أردنا لها ذلك ، فإن الشرط المقيد هو أهم شىء . إذ أن كل معالجة تتجه نحو محاولات موضوعية لتحقيق الخير الاجتماعى ، وهى تعتبر بمثابة أساس الالتزام السياسى ، وتعتبر واسطة لتحقيق المساواة فى المجتمع . إذ لا يمكن القول دائماً (لا سيما عندما يكون الأساس المادى هو الذى يعتبر العامل الحاسم فى تحديد العلاقات الاجتماعية) بأن الأفراد يفكرون تفكيراً مختلفاً لأنهم يعيشون عيشة مختلفة . هذا وإن أركان الاتحاد التى توطد من دعائم المجتمع لا يمكن تحقيقها فى الأمكنة التى يعيشون فيها عيشة مختلفة حتى تجعلهم لا يتطلعون إلى رؤية الحياة بنفس منظار الآخرين . إن سموم عدم المساواة أخذت تقصم ظهر الإمبراطوريات العظيمة فى الأزمنة الغابرة ، إذ أن ما تفعله فى الواقع هو أن تحد من فروض ولاء الجماهير للحياة العادية ، وهى فى هذا الطريق ، فستميلهم إلى أن القضاء عليها هو وحده الكفيل بأن يمهد الطريق لإيجاد أفكار عادلة عن الدولة . غير أنه على مر الأيام نجد أن ممارسة السلطة من أجل أهداف لا يتمتع الجميع بها على قدم المساواة خليق بأن يولد الحقد والضغينة والانشقاق فى المجتمع ، ولن تستطيع أية

قوة أن تبقى على الأخضر واليابس طالما كانت هذه الشرور تأتى على كل شىء

كما أن الضعف الذى يعترى الأفكار القديمة حول الفلسفة السياسية قد نجم عن عجز الأفكار عن النظر إلى هذه الحقيقة نظرة جدية ، أو أنها إذا أوليت الاهتمام جعلها ذلك تظهر بمظهر السطحية وعدم التكامل ويجب ألا نعتقد أن فلسفة كفلسفة هيجل يليق بها أن تنزلق إلى تقديس الملكية البروسية باعتبارها أسمى ما أنجزته حصافة البشر . ويجب أن تكون لنا نعم النذير بمدى استيعاب البيئة التى نعيش فيها للأيديولوجية (المذهب) التى نؤمن بها ، والتى تجعل من تفكيرنا تفكيراً متعمقاً كتفكير بوزانكيه إلى جانب كونها دليلا على إهمال الأسس الاقتصادية للسياسة ، بل إنه حتى يومنا هذا بينما تعتبر الأحداث فى روسيا بمثابة نذير لا يقل وضوحاً لجيلنا هذا عن الثورة الفرنسية التى كانت تعتبر بمثابة نذير للأفراد الذين كانوا يعيشون فى بداية القرن التاسع عشر) فما زال فى استطاعة المفكرين البارزين أن يدمجوا أنظمتهم فى قالب « نظام الحرية الطبيعى » الذى فشل فشلا ذريعاً فى تفهم مدى خلو فكرة الحرية عندما تنتزع من إطار المساواة حتى ماركس نفسه يحق لنا أن نقول : إن معظم تكهناته السياسية قاصرة لأنها عجزت عن تفهم أثر علاقة العقار السائدة فى تحديد أهداف الدولة . فإنه بين ثنايا هذا الأثر وحده يمكن إيجاد نظرية واقية عن الالتزام السياسى .

الفصل الثانى

الدولة والحكومة فى عالم الواقع

١

لقد دللت على أن دعوى الدولة فى الطاعة تقوم على إرادتها وقدرتها على ضمان إشباع مايحتاجه المواطنون إشباعاً تاماً . ولكى أتمكّن من عرض هذه الدعوى عرضاً يثبت صحتها ، ينبغى أن ينعدم وجود التحيز فى أدائها لهذه الوظيفة وهذا الاختصاص . فحيثما انحرف المجهود الذى تبذله الدولة نحو خدمة مصلحة تخص جماعة تدخل فى نطاق المجتمع ، نجد أنه يكون من المحتمل قيام ثورة إن آجلا أو عاجلا . ويمكننا تعريف كلمة الثورة على أنها محاولة ، عن طريق استخدام القوة ضد الحكومة التى بيدها مقاليد الحكم قانوناً ، لفرض تغيير على ما ينظر إليه هؤلاء الذين يقومون باستخدام هذه القوة ، على أن هذا التغيير هو الأهداف الحقيقية للدولة .

هذا وإن الفرد الذى يقوم بدراسة الشواهد التاريخية لن ينكر وجود أى تحيز فيما تقوم به الدولة من أعمال . فلقد تحيزت دولة المدينة الإغريقية ضد العبيد وتحيزت الإمبراطورية الرومانية ضد العبيد والفقراء . كما أن الدول فى العصور الوسطى كانت تتحيز لأصحاب الأراضى .

ونجد أنه منذ الانقلاب الصناعى تحيزت الدولة لملاك أدوات الإنتاج ضدّ أولئك الذين لا يملكون شيئاً يبيعونه غير قواهم .

وطبيعى أن هذا يعتبر تبسيطاً مغالى فيه لعملية معقدة فى تفصيلاتها حتى يكاد مؤرخان يجتمعان على روايتها فى عبارة واحدة . بيد أن هذه المعانى واحدة . ففروض الولاء التى تقدم للدولة دائماً ما تنتقض قيمتها جماعة معينة تذهب إلى أن الدولة تتحيز ضد مصالحها . ولا داعى الآن إلى أن نثير موضوع هذه الجماعة التى تؤمن بهذه الفكرة . إلا أن ما يعنينا فى هذا المجال هو وجود الصراع الدائم — سواء أكان كامناً أم علنيا — فى الدولة حيث اتخذ مظهراً جديداً ليخول لها الحق فى استخدام السلطة ذات السيادة .

وأهداف هذا الصراع مختلفة فى مظهرها ، ومتنوعة فى معالمها . مثلها فى ذلك مثل الجماعات التى نواجهها فى المجتمع . ويشن هذا الصراع فى بعض الأحيان على أسس دينية . فقد أعلنت فرنسا الكفاح فى الحروب الأهلية التى قامت فى القرن السادس عشر لضمان التسامح الدينى من أجل الهيجونوت كما أن الثوار فى الحرب الأهلية الإنجليزية فى القرن السابع عشر قد أعلنوا هدفهم ، وكان يرمى إلى وضع نظام دستورى ليحل محل الاستبداد الملكى الذى قاوموه . أما الثورة البلشفية التى قامت عام ١٩١٧ فكانت ترمى إلى إقامة مجتمع اشتراكى . وقد سعى هتلر عام ١٩٣٣ إلى إنعاش الدولة الألمانية بأن يجرد من السلطة فى المجتمع

الذى تهيمن عليه الدولة جميع الرجال والنساء الذين من أصل يهودى ، ويضيق الخناق على الأفكار الماركسية .

ومهما يكن من أمر التصريحات التى تنطوى على نوايا ثورية — ومن النادر تمشى هذه التصريحات مع ما يحققه الثوار — ينبغى على الفلسفة السياسية أن تستمد من التاريخ نتائج النواحى الحقيقية التى عرفت هناك . وليس ما يعنينا فى هذا الصدد هو ما يراه الأفراد، على أن الأعمال التى يقومون بها ، ولكن ما يقومون بعمله فعلا ، إذ أن سبل حياة الدولة يطرأ عليها التغيير باستمرار . ويوجد النمط الجديد للسلوك، وهو فترة من الطرب فى المجتمع لا تلبث أن تزول . كما أننا نجد اتحاداً جديداً قد قام على أساس هذا النمط الجديد الذى يبقى حتى يستبرعى انتباهنا ظهور دلائل التأفف التى تعنى فى الواقع حلول مزاج ثورى جديد . ولكن هل نستطيع إدراك أية مبادئ عامة تفسر هذه الظاهرة ؟

فمنذ قرنين استرعى انتباه مونتسكيو وروسو اتجاه الحكومات نحو التدهور والانحلال ، كما اعتقد توماس جيفرسن (الذى لاحظ بنفسه ثورتين من الطراز الأول) أننا فى حاجة إلى مثل ذلك فى كل جيل حتى تجعل الحكومات تتذكر الأهداف التى من أجلها تكونت وشكلت . وأصبحت ممارسة السلطة وهى ذات أثر فتاك بالنسبة لممارسيها ، أصبحت موضوعاً عاماً يتناوله الفلاسفة السياسيون . كما أنها دفعت مل الكبير إلى ملاحظة أن كل الأسباب التى تبرر فرض السلطة هى

الأسباب التى تدعو إلى إيجاد الضمانات وخلقها ضد إساءة استخدام السلطة . ومثل هذه الضمانات كثيرة ، فالدساتير المكتوبة وقوانين الحقوق وفصل السلطات والقوانين الأساسية لم تؤد أية منها عملها خير الأداء لتقنع الأفراد بأن أهدافهم فى الإمكان تحقيقها دون استخدام العنف . وجذور مشكلاتنا أعمق بكثير مما تظهره النواحى الدستورية . فإذا كان مونتسكيو وروسو على صواب فما زلنا نريد معرفة تلك النواحى التى تدفع بالحكومات إلى طريق التدهور والانحلال ، وإذا اتسم حرص مل بالحكمة ، فما زلنا نحتاج إلى معرفة الأسباب التى تجعل الحكومات تسئ استخدام سلطتها .

أما الأساس الصحيح للفلسفة السياسية فهو فلسفة التاريخ . فعندما نستطيع تفسير أسباب الأحداث التاريخية تتكون لدينا المواد التى نستطيع أن نضع عليها فروضاً قانونية لنظرية عن الدولة تبعث على الرضا . ولا شك فى عدم وجود مثل هذه الفلسفات . فالتاريخ سجل يكشف الستار عن إرادة الله ، أو كما قال هيجل : إنه بداية السير نحو النواحى المطلقة أو أنه فى الإمكان تفسير التغيير الاجتماعى بأنه تغيير فى الجو ، فيجب علينا أن نتوقع ظهور النواحى الديمقراطية فى المناطق المعتدلة ، أما ظهور الطغيان والاستبداد فيكون فى المناطق الجافة . أو أنه ينبغى أن ننظر إلى التاريخ على أنه سيرة لحياة مشاهير الرجال ، وأن نجد فى إرادة البطل مثل (قيصر ولوثر ونابليون ولينين) ذلك التتابع السببى للأحداث .

هذا وبيان ما تثيره هذه النظريات من متاعب ومضايقات بسيطة للغاية فهى لا تمكننا من التنبؤ بمستقبل الأحداث المحتملة الوقوع . وهى تتركنا معصوبى الأعين أمام ضربات القدر . فإذا قمنا بتفسير التاريخ على أنه إظهار لإرادة الله فمعناه أننا نترك دون معرفة المرحلة التالية لهذه الإرادة . وإذا تمشينا مع القول بأنه بداية السير نحو النواحى المطلقة فسنترك ولسنا على يقين من اتجاه هذا المطلق الذى يسير فيه هذا الإطلاق . وإذا جارينا قول هيجل بأنه اتجاه نحو تحقيق أفضل للحرية فعندئذ يجب علينا أن نفسر كيف أن هذه الفكرة تتمشى مع الإخلال بالأمن (وهو ضرورة من ضروريات الحرية) أى الذى يجعل الفترة التى نعيش فيها عهداً أو مرتعاً للدكتاتوريات التى لا تجلب لنا نوازع الخير أما نظرية الجو واعتباره سبب ذلك التغيّر ، فإنها لا تنطوى على أية حقيقة . ولكن ليست هناك تغيّرات أساسية فى الأحوال الجوية الأوربية فى الفترات التاريخية المعروفة ، بينما تتغير أشكال الحكومة والحضارة تغيّراً كبيراً فى نفس الفترة . وما من شك فى أن مشاهير الرجال قد خلصوا آثارهم مطبوعة على صفحات التاريخ ، إلا أن الأسباب التى أدت إلى إمكان انطباع ذلك الأثر لا نجد لها تفسيراً إذا نظرنا إليها على أنها بداية التغيّرات الاجتماعية . ولم يكن واشنطن السبب فى قيام الثورة الأمريكية بالرغم من أنه كان عاملا رئيسياً هاماً فى نجاحها ، كما أن تسخير القوى الكهربائية لاستخدامها فى النواحى الصناعية — هذه القوى التى غيرت

من معالم حضارتنا — لا يرجع الفضل فيها إلى فرد أو جماعة من مشاهير الرجال ، ولهذا ينبغى علينا أن نبحث عن اتجاهات أخرى تختلف عن هذه الاتجاهات .

إن العامل الأساسى فى أى مجتمع هو السبيل الوحيد الذى يرجع إليه وجوده ، وإن العلاقات الاجتماعية قد قامت على تزويد تلك النواحى المادية الأولى التى لا تستمر الحياة بدون إشباعها . وإن أى تحليل لأى مجتمع سيميط لنا اللثام دائماً عن اتصال هيئاتها المقررة وثقافتها وطريقة إشباع هذه النواحى المادية . وطالما طرأ التغيير على هذه الطرق وتلك السبل ، طرأ أيضاً على مقومات المجتمع وثقافته ، وإن المجتمع الذى نجد فيه أن العمل الرئيسى لتحقيق ذلك الإشباع هو العمل الذى يقوم به العبيد سيكون ثمرة لأفكار مختلفة عن تلك الأفكار التى تكون لدى مجتمع آخر يقوم فيه بذلك العمل أناس أحرار . وستحدد موقفه بالنسبة للنساء والقانون والتعليم والدين طبيعة تقسيمه إلى طبقة العبيد وطبقة الأحرار . ومما هو جدير بالملاحظة أن قوانينه من الضرورى أن توجه لإبقاء إلزام العبيد بأن يقوموا بالعمل ، وسيكفل الدين للسلطة أن تقوم بتنفيذ هذا الإلزام .

ويبدو أن التغيّرات فى سبل هذا الإنتاج الاقتصادى تعتبر بمثابة عامل حيوى فى تكوين هذا التغيّر فى جميع الأنماط الاجتماعية الأخرى التى نعرفها . إذ أن التغيّرات فى تلك السبل ستحدد تغيّرات العلاقات

الاجتماعية، وهذه بدورها قد تدمج فى العادات الثقافية للأفراد . وإننا لا نستطيع كتابة تاريخ القانون دون النظر إلى جذوره المتأصلة فى سبل الإنتاج الاقتصادى، كما أننا لا نستطيع تفسير تاريخ المذاهب الدينية دون أن نقرنها بالإطار الاجتماعى . والسبيل إلى تعيين الإطار الاجتماعى يكمن دائماً فى العلاقات التى تتوقف على وسائل هذا الإنتاج. وتسعى نظمنا التعليمية والتربوية إلى إعداد الطفل للحياة ، بيد أن نوع هذه الحياة يعتبر من نتائج العلاقات المادية للنظام الإنتاجى الذى له جدواه فى أى مجتمع بالذات، وإن الأسلوب الذى نتبعه فى الهندسة المعمارية ونواحى الأدب والشكل العام للعلوم والإطار الأساسى لكل شىء هو ما نطلق عليه اسم « الحضارة » وتحدده هذه العلاقات الإنتاجية .

وإننا نحيل على القول بأن البنيان الاجتماعى الأعظم يتأصل فى الأسس الاقتصادية ، ومن ثم فإن تغيير العلاقات الاقتصادية هو تغيير علاقات ذلك البنيان الاجتماعى الأعظم . وبالتالى يحق لنا القول بأن أى نظام يدور حول العلاقات الاقتصادية سيتطلب نواحى سياسية ونواحى اجتماعية لتطور ما ينطوى عليها . ونحن نرى مثلا أن القانون سيقوم بتعريف علاقات الملكية التى ستطابق تضميناته ، وستنظم النواحى التعليمية تنظيماً يكفل للأفراد التدريب لتحقيق الوظائف التى يتضمنها النظام فى تلك النواحى . وسيعبر القانون فى عهد إقطاعى عن خصائص المجتمع حيث يحدد الاتصال بملكية الأرض علاقات الأفراد الاقتصادية .

والتعليم فى مثل هذا المجتمع هو الذى يكيف وسائلهم حتى تتمشى مع الاحتياجات التى تضمنها العلاقات التى يريد المجتمع أن يحتفظ بها . فمن الواضح أنه إذا عجز المجتمع عن التأثير بسلطته على هذا التكيف الذى يوجده فإن مقدرته على إشباع الاحتياجات ذات الأثر الفعّال ستواجه بل ستعانى من الضرر الذى ربما يتغلغل حتى يعرض وجوده للخطر .

وينبغى على أى مجتمع أن يوقف من حدة بعض علاقات الإنتاج التى تتصف بالاستقرار لكى ينظر إليه دائما على أنه مجتمع . ويجب عليه أن يضع وراء هذه العلاقات ، فوق القانون ، وهى فى حاجة إلى أداة إلزامية لضمان استمرار هذه العلاقات ، لأنه بدونها لن يستمر لها العيش والبقاء . وينظر إليها فى الواقع على أنها علاقات مستقلة عن إرادات من يشتركون فى ذلك . ونحن نلاحظ فى المجتمعات التى نعرفها أن التغيّرات لا تطرأ غالباً على تلك العلاقات . إذ أنها علاقات فردية أكثر من كونها نواحى عامة فى شكلها . ولقد أوضحت دراسات حركة المجتمع أن العبيد يبقون عبيداً والمأجورين يظلون مأجورين عندما ينظر إلى كل منها كمجموعة واحدة . وليس فى الإمكان إدخال تغيّرات شاملة فى أى مجتمع وفى أية فترة دون حدوث أى تفكك فى نواحى الحياة . وطالما أن هذا التفكك سيعرض أسس النظام القائم للخطر ، فإن المجتمع فى حاجة إلى أداة للحيلولة دون ظهور مثل هذا الخطر ولو عن طريق القوة إذا دعت

الضرورة ، حتى تخفف من خطورة هذا التفكك . والدولة من الناحية التاريخية ما هى إلا أداة ، أما وظيفتها الأولى فهى ضمان الإنتاج فى المجتمع بالطرق السلمية . وهى بهذا تقوم بحماية العلاقات الإنتاجية التى تحتاجها هذه العملية ، وهى تقوم كذلك بإقرار العلاقات القانونية فى ظل النواحى الإلزامية التى تتمسك الدولة بوجودها .

ولقد رأينا أن الدولة لا تعمل إلا عن طريق الأشخاص الذين يشكلون الهيئة التى تضم أفراداً ، ونطلق عليها اسم الحكومة . ومن ثم فإن التحكم فى العلاقات القانونية فى أى مجتمع فى أيدى هؤلاء الأفراد الذين لهم الحق الرسمى فى ممارسة هذه السلطة ذات السيادة . وإن قيامنا بتحديد الوسيلة التى ستخضع لها معناه تحديد كيفية توزيع الفوائد التى ستجنى من وراء العملية الإنتاجية ، ومن المستحيل أن نقوم بهذا التحديد إلا عن طريق تخويلنا الحق فى ممارسة السيادة . ولذلك فإن هؤلاء الذين يسعون إلى تغيير وجه العملية الإنتاجية ، أى هؤلاء الذين يهدفون إلى تغيير العلاقات الإنتاجية للنظام الذى يعيشون فى ظله ، يجب عليهم القيام بذلك عن طريق تغيير الأسس القانونية للمجتمع ، ويمكن تحقيق ذلك بامتلاكهم سلطة الدولة سواء أكان ذلك عن طريق سلمى أم باستخدام العنف إذ أن الاستيلاء على الحكم هو الأداة التى يمكن عن طريقها وحدها تغيير هذه العلاقات القانونية .

وقد أصبحت النواحى التى أمكن استخلاصها من هذا كله أمراً هاماً

بالنسبة لأية نظرية سياسية . وأية جماعة بيدها السلطة ذات السيادة فى المجتمع ستسترشد بالطريقة التى تضمن بها أعلى مراتب الإشباع لتلك الاحتياجات ، وذلك عن طريق ممارستها . إلا أن فكرتها عن هذه الطريقة من الضرورى دفعها بطابع العلاقة الخاصة بالنسبة لعملية الإنتاج . ففى المجتمع الذى تنتشر فيه طبقة العبيد نجد أن ملاك العبيد سيعتقدون أن العبودية هى لخير المجتمع ، كما أنهم سيسخرون نظم الدولة كى تحقق العلاقات التى تعتبر من مستلزمات نظام العبيد . غير أنه من الواضح أن فكرتهم عن الخير لن تطابق فكرة العبيد فى الخير أيضاً . وأن مواقف الأفراد بالنسبة للخير تصدر عن الخبرة الطويلة التى يمرون بها وعندما تختلف المصلحة فى الدولة نجد أن الخبرة المختلفة تؤدى إلى إيجاد أفكار مختلفة وإن استخدامها هو الذى يحدد وضع سلطة الدولة ، ولابد أن تتصارع هذه الأفكار كل منها مع الأخرى من أجل البقاء ، ومعنى هذا البقاء (فى هذا الإطار) هو الحق فى تحديد الفوائد التى ستكرس الدولة نفسها لتحقيقها . ومن ثم نجد أنه فى أى مجتمع توجد فيه جماعات عديدة تختلف عن علاقتها مع العملية الإنتاجية ، نجد أن الصراع يكمن فى الأسس التى يقوم عليها المجتمع .

وهذا الصراع صراع من نوعين . فهو صراع بين الجماعات نفسها . وهو صراع بين الأفكار التى تضعها كل جماعة نصب أعينها كتعبير عن فكرتها فى الخير الذى يصدر عن الخبرة التى تستخلص من وضعها .

وقصارى القول أن الجماعات تضع نظماً عن القيمة، وأن هذه النظم تعتبر وظيفة من وظائف العلاقات الاجتماعية ، كما أن هذه النظم تطالب دائماً بأن تكون شاملة . وستكون هذه النظم صحيحة عندما ينظر إليها الأفراد خارج نطاق الجماعة ، كما نجد مثلا أن ملاّك العبيد فى الولايات المتحدة ينادون بأن العبودية هى لخير العبيد أنفسهم . ولكننا فى الحقيقة نجد أن القيم سيحددها اتساع نطاق الخبرة التى تصدر عنها هذه القيم . كما أن القيم التى تدخل فى حيز التنفيذ ستكون دائماً القيم التى تتخذها الجماعة التى يوكل إليها فى وقت ما جهاز الدولة .

ويجب أن نلاحظ أن هذا الموقف لا يتخذ بالنسبة للجماعة الحاكمة أية مطابقة للمصلحة الخاصة سواء أكان ذلك عن وعى (عن قصد) مع سلامة المجتمع ، ولا يثبت ذلك أن أعمالهم لا تتسم بالإخلاص فى سعيهم وراء وضع فكرتهم عما يجب أن تسعى إليه الدولة فى صيغة شاملة . وأن عمليات المجتمع الإيديولوجية (المذهبية) لأكثر تعقيداً وتشابكها مما تكشف عنه أية نظرية تدور حول الحوافز والدوافع ؛ ومن الطبيعى أن يصطبغ الفرد بصبغة بيئته . فهذه هى الخبرة التى يعرفها . وأن هذه القيم التى تثيرها تلونها مشاعره وآماله ومخاوفه التى تحثه دون أن يدرى — على النظر إليها باعتبارها عناصر ضرورية للخير الاجتماعى . فالطفل الذى ولد وتربى فى ظل التقاليد الكاثوليكية يتقبل قيم كنيسة روما على أنها جزء من النظام الكائن ، ونجد أن أى مسلم يؤمن بقيم القرآن ، كما أن الطفل

فى روسيا السوفيتية يعتبر النظرة الشيوعية موجودة فى طبيعة العلاقات الاجتماعية الحقة ؛ ولنلاحظ أن الذين يسيطرون على إحدى البيئات يرسمون على وجه ما — الصفات المذهبية لحياة تلك البيئة بطريقة معينة وبدرجة معينة لا تكاد أن تؤثر على أولئك الذين تحت حكمهم بأقل مما تؤثر فيهم أنفسهم . كما أن أندر شىء يوجد فى المجتمع هو الإنسان الذى يستطيع أن يتخطى هذه العادات المألوفة .

ولكن هناك من تخطى هذه العادات ، وسبب هذا التخطى هو جوهر هذه النظرية التى أقوم بتوضيح معالمها . فنحن نعلم أن العبودية ينظر إليها فى فترة من الفترات على أنها أمر طبيعى ، بينما نجد فى فترة أخرى أنه لا يمكن تبريرها . ولم يظهر دفاع أفلاطون عن منح المرأة حق المساواة ، لم يظهر فى مستهل القرن التاسع عشر أكثر من مجرّد شذوذ طريف من فيلسوف عظيم — كما تبدو لنا الآن من الأمور الأوّليّة . ولقد كان فى استطاعة وليم وندهام أن يحذر مجلس العموم من الأخطار التى تكمن فى النظام القومى للتعليم . ولكن بعد مرور نصف قرن نادى روبرت لو بوجوب تعليم أصحاب السلطة ، ثم صار تدخل الدولة فى الشئون الإنتاجية يبدو فى القرن السابع عشر أمراً طبيعياً ، ولكن لم يأخذ بهذه الفكرة جماعة قليلة من المفكرين . غير أنه فى نهاية القرن الثامن عشر كانت الفكرة السائدة هى أن الحكومة أحسن ما تكون عندما تحكم قليلا . « فالسعر المعقول بالنسبة لأى مفكر فى العصور الوسطى هو فكرة شبه دينية

مستمدة من بعض فروض القانون الطبيعى بينما ينظر رجل الاقتصاد الحديث إلى السعر المعقول « باعتباره » وظيفة لمطلب دنيوى فى سوق تتأثر تأثراً تاماً بأفكار دينية متحيزة . ولا يوجد إلا عدد قليل من المنشورات فى كل ما ظهر من كتب سياسية فى القرن الثامن عشر فى إنجلترا ، يتشكك فى حق مجلس اللوردات فى أن يحتل مكانه فى نظام الحكم . أما فى القرن العشرين فلا يوجد إلا عدد قليل يدافع عن مجلس اللوردات أما الغالبية فتطالب بإلغاء هذا المجلس ، أو إجراء تغييرات — جوهرية فى أسس تكوينه ؛ أما منذ خمسين عاماً فلم تكن لتستطيع غير أقلية من الإنجليز الذين لهم مكان فى الحياة السياسية أن يتجرؤا على إعلان عدم إيمانهم بالمسائل الدينية . أما اليوم فمن المشكوك فيه على الأقل — إذاً كان مثل هذا الإعلان يمكن أن يكون له أى أثر خارج عن عدد قليل من المدن التى تحتوى على كاتدرائيات ، فكيف نستطيع أن نشرح التطورات التى من هذا النوع .

وأريد أن أدلل هنا على ... التطورات إنما ترجع إلى تغييرات فى العلاقات الاجتماعية التى ترجع بدورها إلى تغييرات فى القوى المادية فى الإنتاج ، فالناس أصبحوا لا ينظرون إلى العبودية باعتبارها « أمراً طبيعياً » لأنه أصبح من العسير استغلال هذه القوى عن طريق العبودية . وتحولت حقوق النساء ، فبعد أن كانت تعتبر من شذوذ الفلاسفة أصبحت مطالب يعترف بها المجتمع قانوناً عندما قضت علاقات الإنتاج بهذا

الاعتراف . وأصبح التعليم من اختصاص الدولة بعد أن كان أمراً أهليا خاصّا . وذلك عندما تطلبت الصناعة عمّالا يستطيعون القراءة والكتابة . ويتوقف مدى تدخل الدولة فى الصناعة على مدى ما يحدثه هذا التدخل من زيادة الإنتاج الذى يعتمد عليه المجتمع . كما يتحدد موقفنا بالنسبة لمجلس العموم على وجهة النظر التى نراها عن علاقته بالتشريع الذى نعتقد أنه مرغوب فيه . وهذا بدوره يتضمنه مفهومنا عن الخير الاجتماعى الذى ينشأ عن مكاننا فى نظام العلاقات الاجتماعية ، ولكن نظام العلاقات الاجتماعية هو الآخر يقوم على استغلال القوى المادية للإنتاج إلى أقصى حد ممكن .

نستخلص مما سبق أن الفترات التى تتسم بالتغيير السريع هى الفترات التى تتغير فيها وسائل الإنتاج . أما فترات الاستقرار النسبى فهى الفترات التى تتميز باتباع وسائل الإنتاج القديمة دون النظر إلى أية اختلافات . وعندئذ نتوقع حلول فترة تسود فيها الاكتشافات الجغرافية كعصر النهضة ، أو عصر يتميز بالتغيّرات العلمية . أما القرن التاسع عشر والقرن العشرون فقد اتسما بالإبداع الفكرى والاجتماعى . إلا أنهما ولدا لنا زعزعة فى أركان الدولة إذ أصبح من الضرورى انطباع تغييرات النظام الإنتاجى على البناء الأعظم الذى أقيمت دعائمه على العلاقات الضرورية التى أوجدها هذا النظام .

هذا بينما تنقص وسائل الإنتاج التى تغيرت فى مثل هذه الفترات من

قيمة نظام علاقات الملكية الراهنة ، فإن المبادئ القانونية التى تتمسك بها الدولة لا تتيح للمجتمع الحصول على نتائج مرضية من جراء وسائل الإنتاج هذه . وتذهب إحدى الجماعات فى المجتمع إلى أن العلاقات التى كانت تعتبرها طبيعية تعمل الآن لتحول دون إرضاء مطالبها إرضاء تاماً . فهى تسعى إلى تغيير هذه العلاقات . ولكن ما لم تتأهب هذه الجماعة التى تهيمن على سلطة السيادة لكى ترضى بتلك العلاقات الهادفة ، فإن تلك الجماعة التى تطلب علاقات جديدة لا بد أن تستخدم السلطة الإلزامية للمجتمع لإعادة تحديدها . وإن أية جماعة تعتقد فى أنها ستجنى الثمار من جراء التغيّرات التى تطرأ على العلاقات الاجتماعية ، ستصبح جماعة ثورية بإجراء هذه التغيّرات — إذا استطاعت — عندما يعارضها النظام القائم .

والتاريخ سجل حافل يفصل بين الجماعة التى ترى أنها كفيلة بالدفاع عن المطالب التى نعتبرها ضرورية لتحسين النواحى الإنتاجية . وسيؤدى حرمانها من مثل هذا الحق إلى القيام بحركة ثورية . ويخلع الأفراد على مثل هذه المطالب ثوباً من السحر الذى يجتذب إليها الجميع ولقد أعانت الثورة الإنجليزية أنها قامت للدفاع عن المبدأ الدستورى والدين البرستانتى . وقامت لكى تدافع عن هذه النواحى . غير أنه كان يخفى وراءها لحقيقة جوهرية هى أن الدولة شبه الإقطاعية التى أقامت أسسها — مثلها فى ذلك مثل أسرة ستيوارت — على الحق الإلهى للملوك

لم تصبح متمشية مع مطالب الطبقات التجارية . وكانت هذه هى الحال بالنسبة للثورة التى قامت عام ١٧٨٩ وكان القتال فيها باسم مبادئ الحق ، إلا أن ما تمخض عنها هو تحرير أصحاب الأملاك من إخضاع . . الدولة لسلطة حفنة مميزة من أرستقراطية أصحاب الأراضى . وليس من الضرورى أن نذهب إلى أن الجماعة الثورية لا تخلص فيما تنادى به من أهداف . فما زلنا نستشف من معارضة كروميل واريتن للمذاهب التى يعتنقها الكولونيل رينسبورو شعوراً أصيلا يشبه ذلك الشعور الذى أدمجهم فى ميدان آخر ضد شارلس الأول . وتكمن أهمية أية أيديولوجية فى تعديل العلاقات الاجتماعية لا فيما تنادى به فى حد ذاته .

وإن هذه الجماعات التى تصارع الامتلاك سلطة الدولة تعبّر دائماً عن المتناقضات الموجودة فى كل مجتمع بين علاقات الملكية وإمكانيات نظام الإنتاج فيه . وإن الكفاح الأساسى هو الكفاح الموجود بين الطبقات الاقتصادية لضمان السيطرة على سلطة السيادة . ويمكن تحديد معالم الطبقة الاقتصادية بأنها جماعة من الناس تتميز عن غيرها من الجماعات فى النواحى الإنتاجية . ويحدد هذا الوضع نظام العلاقات الاقتصادية التى تتمسك به الدولة . إذ أنها تضع تلك السلطة الإلزامية العظمى تحت تصرف أية طبقة تتحكم فى المجتمع . فإذا لم يتوافر هذا نجد أنه ليس فى إمكان أية طبقة أن تغير من وضعها تغييراً جوهريا ولذلك يتحتم على الدولة التى تسعى إلى إجراء مثل هذا التغيير أن تقوم

بالقبض على زمام السلطة .

ونستخلص من هذا أن الدولة لا تتخذ مطلقاً موقفاً حيادياً فى مثل هذا النضال السياسى . إذ أنها لا تستطيع السيطرة على مثل هذه الجماعات المتصارعة ، وأن تقوم بإصدار الحكم بينها على أساس موضوعى . غير أننا إذا نظرنا إلى طبيعتها نجد أنها عبارة عن سلطة إلزامية تستخدم للدفاع عن نظام الحقوق والواجبات التى تتطلبه العلاقات الاقتصادية مخافة أن تمسها طبقة أخرى تحاول جاهدة أن تغير هذه العلاقات من أجل نظام آخر . فإذا قمنا بتحليل الدولة نجد أنها عبارة عن هيئة من الأفراد يقومون بإصدار الأوامر لتحقيق الأهداف التى يعتبرونها أهدافاً أخيرة . أما فكرتهم عن الخير فهى نتيجة وضعهم فى هذا النظام الذى ربما يتعرض للمقاومة . ولكن إذا غير هذا النظام فمعنى ذلك تخلّيهم عن وضعهم . وفى الإمكان حدوث هذا ، إلا أنه ظاهرة نادرة فى التاريخ .

وسأتناول فى غير هذا المكان ما تتضمنه الناحية التاريخية . كما أنى سأوضح الأسس التى قامت عليها . أما الآن فيجدر بى أن أوضح النواحى التى لم أدخلها فى نطاق بحثى . ومعنى أن التطور التكنولوجى هو الطريق المؤدى إلى التغيّر الاجتماعى لا يقدم أو يؤخر شيئاً . فطبيعى أن التطور التكنولوجى له أهميته ، وهو بالأحرى يصدر عن المطالب الاجتماعية . ولا يقوم بتحديدها . ويشاهد فى النظام الذى نعيش فيه أن المخترعات التى وقع عليها الاختيار للاستغلال تدر مكاسب أكثر .

ويعتبر ذلك الباعث الذى أظهرت أهميته العلاقات الاقتصادية التى يتميز بها المجتمع الذى نعيش فيه . ولكن إذا سادت الاعتبارات التكنولوجية وحدها ، لوجدنا أن « مل » لم يكن فى حاجة إلى أن يكتب مرثيته المشهورة عن الفشل الذريع الذى منيت به الأنظمة التى وضعت لتحسين مصير الإنسان الاجتماعى .

وإنى لا أجادل أيضاً فى أن الدولة تخضع دائماً للمصلحة الخاصة لطبقة ما تسيطر عليها ، كما أنى لا أدلّل على أن الرغبة فى الحصول على مكاسب ذاتية هى سر سياستها . ولكنى أدرك تماماً أنه فى بعض الأوقات يخلص رجال الحكم بالقدر الذى يخلص فيه النقاد معتقدين أنهم يكرسون جهاز الدولة لتحقيق الأهداف التى يرونها فاضلة . أما النقطة التى أتناولها ، فهى مختلفة للغاية ، إذ أن العلاقات الاقتصادية هى التى تحدد ما يستطيعون قوله . وتوجد الدولة لكى تساند هذه العلاقات التى تولد فى كل فترة من الفترات التاريخية مجموعة من المثل العليا التى يرون فيها القدرة على رفع الإمكانيات الإنتاجية . وليس للتاريخ أى معنى عند ما ننظر إليه على أنه صراع بين المصالح الذاتية . ومعنى ذلك هو النزول بالطبيعة البشرية إلى الحضيض . أو أن هذه المثل العليا تتصارع من أجل البقاء ، وأن قوى الإمكانيات الإنتاجية هى التى تحدد معالم هذه المثل العليا . ويرجع هذا الصراع إلى أن علاقة الطبقات بالإمكانيات الإنتاجية كانت تخلق مطالب كثيرة لتقوم بتحقيقها . وتضمنت العلاقة

بين الطبقات هذه الدعاوى والمطالب . فعندما تتعرض هذه المطالب لأى حرمان نجد أن الأفراد يهبون لنجدتها . ويتسنى لهم ذلك عن طريق التغلب على الدولة والاستيلاء على سلطتها الإلزامية حتى تتمكن من تعديل العلاقات بين الطبقات . فإن قيام علاقات جديدة بين الطبقات فى أى مجتمع من المجتمعات يعنى انتصار مثل جديدة . وتختلف أيديولوجية فرنسا فى القرن التاسع عشر عنها فى القرن الثامن عشر، لقيام الثورة الفرنسية التى غيرت من معالم العلاقات الطبقية فى المجتمع . كما أن الطريق هذا التغيير قد اجتاز أول ما اجتاز طريق استيلاء الطبقة المتوسطة على الحكم ، وذلك من الطبقة الأرستقراطية التى كانت تمتلكها من ذى قبل .

وليس هذا هو مجال التدليل على أن العامل الاقتصادى هو الذى يحدد التغيّر التاريخى . ولكن ما ينبغى أن أدلل عليه هو أن العامل الاقتصادى هو العنصر الأساسى فى هذا التجديد . وإنى أدرك تماماً مدى تأثير الشخصية والتقاليد والمنطق كعوامل فى تكوين هذا التغيير . ونجد مثلا أن العادات التى يؤمن [illegible] عن الحرية تجعلهم يقاومون النظم الديكتاتورية . وتختلف هذه الحالة عنها فى روسيا حيث يعدم وجود مثل هذه العادات . وما من شك فى أن الحياة التى نحياها كانت ستختلف حتما إذا لم يوجد رجال أمثال لوثر أو نابليون أو لينين . ويمكن القول أنه لولا لينين لأخذت الثورة الروسية التى قامت عام ١٩١٧ طابعاً آخر كما أنه من الواضح أن المجهود الذى تبذله هيئة القضاة المحترمة عند ما

تقوم بتنفيذ القانون قد يوجه نحو الثبات الصورى من أجل هذا الثبات نفسه الّذى يحرره من الاعتماد على العامل الاقتصادى . ويحق لنا أن نقول : إن التقاليد والشخصية والمنطق بينما يحددها العامل الاقتصادى نجد أنها تشكلها بدورها . وهناك تأثير متبادل بين العوامل التى تطرأ على التغيير الاجتماعى الذى لا ينكره أى مراقب عاقل .

غير أن الاعتراف بالجماعية فى الأسباب التاريخية لا يعنى أننا ننكر وضع العامل الاقتصادى فى المرتبة الأولى . وإن ما أوليه اهتمامى الآن هو الإصرار على القول بأى أى عامل يقوم بدوره سيعتمد على البيئة التى يحدد نظام العلاقات الاقتصادية معالم طبيعتها . وأن هذه العلاقات التى تطبع المجتمع ، ستندمج فى جميع المظاهر الثقافية وتشكلها حتى إذا كان ذلك عن طريق غير مباشر . وتتكيف التقاليد وتعدل من نفسها حتى تتمشى مع مقتضيات الحال . وستثبت شخصيات عديدة وجودها فى نطاق الفرص التى تتيحها تلك العلاقات. وإن مطالب أى نظام قانونى تحدد الأسس التى يقوم عليها هذا النظام . وعندما توضع مثل هذه النواحى عندئذ يشرع المحامى فى البحث عن هذا الثبات الصورى ويمكن لأىّ فرد أن يدرك كيف أن مطالب العلاقات الاقتصادية الجديدة فى روسيا قد شلّت من تقاليد الرجل السلافى الذى يميل إلى التصوف والتشاؤم . وهو يعتبر الطراز المعهود « الذى ساد الفرن السايق . كما أننا نلاحظ أيضاً أن الفن والأدب والفلسفة كانت تتعدل تعديلا بطيئاً حتى تتمشى مع

مايتضمنه الرابط الاقتصادى ، و إننا نوافق على أن لينين قد غير وجه التاريخ غير أن انهيار العلاقات الموجودة بين الطبقات ، والتى أقيمت عليها روسيا القيصرية هى التى أتاحت له هذه الفرصة . ونجد أن القواعد التى تفسر بمقتضاها اللوائح ، وقد تم تطويرها بواسطة تشريعات القانون العام التى سنتها المحاكم تصدر عن الموضوع الرئيسى وهو القانون العام . كما أننا نجد أن حماية المصالح المتعلقة بالملكية الخاصة فى الافتراض الأساسى يقوم عليه . فإذا أصبحت بريطانيا والولايات المتحدة كومنولث ذا نظام اشتراكى فإن المحاكم ستتطلب تشريعات مختلفة عن التشريعات الموجودة لكى تؤكد هذا الثبات الذى يعتبر مثلا أعلى قانونياً له أهميته أما الفروض القانونية فهى التى تحدد طبيعة هذا الثبات . ومرة أخرى نقول : إن العلاقات الاقتصادية هى التى تحدد هذه الفروض ، إذ أن الغرض من وجودها هو حمايتها .

٢

و إن العامل الاقتصادى هو الصخرة التى يقوم عليها البناء الاجتماعى الأعظم . أما السبيل التى يؤدى إليها عقله فتكمن فى الصراع الذى يدور رحاه بين الطبقات لامتلاك سلطة الدولة . ولقد دللت على أن المكان المختلف الذى تشغله الطبقات المختلفة فى عملية الإنتاج تدفع الاحتياجات والمصالح بالخروج إلى حيز الوجود . وعندئذ تتعارض كل منها مع

الأخرى ، وإن التناقض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج هو الذى يحدد معالم النقطة التى أثرناها . وتصبح لهذا التناقض أهميته عندما تحول هذه العلاقات دون التوسع فى القوى الإنتاجية . إذ ستشعر كل طبقة من جراء هذا بالمرارة والفشل . ومن ثم سيداخلها الشك فى صحة النظام القائم . وسيتطلب هذا تغييراً فى المبادئ القانونية التى تتمسك بها الدولة . وعندئذ تنشأ ضد المبادئ التى تسند النظام القائم مبادئ أخرى جديدة تنحى عليها باللائمة ، وتضمر لها العداء . وعندما يكمل هذا التناقض يسود المذهب الجديد ، وتتاح الفرصة عندما يتعرض النظام القديم للمقاومة ، وعندئذ يكون الاختيار بين الاستسلام له والإطاحة له .

ونحن نرى مثل هذا التطور بوضوح فى انهيار نظام الحكم القديم فى فرنسا انهياراً يتسم بالبطء . كما أن التشابه الموجود فى مثل هذه الظاهرة يسترعى الانتباه . وأن الموقف الذى تتخذه بالنسبة للقيم الراهنة والمقررات الحالية يعتبر موقفاً عصيباً يسيطر على المجتمع بأسره ، وتحاول الدولة إخماد مثل هذا الموقف بالقوة . بيد أن هذا المجهود لا يكلل بالنجاح دائماً . وعندئذ تضطر الدولة إلى تقديم بعض الحلول ، ولكن بعد فوات الوقت . وعندئذ يقلق بال السلطة التى بيدها الحكم ، وتحاول جاهدة أن تبقى على النظام القديم بإبطالها هذه الحلول إبطالا نهائياً . وتعود النواحى الحاسمة للنظام القديم من جديد . ولكنها لا تدوم طويلا . ولا يدوم أوج السلطة طويلا . ولكننا نستطيع أن ندرك فى الأزمة التالية أن أسس الدولة قد

قصم ظهرها .

وتجدر بنا مناقشة طبيعة الصراع الطبقى وخصائصه فى المجتمع على ضوء هذه الاتجاهات . إذ أننا نجد هذا الصراع فى كل مجتمع وهو يتميز بناحيتين هما تقسيم العمل والملكية الشخصية لوسائل الإنتاج . وقد ذهب ماركس إلى أن تطور الصناعة التى تقوم على الرأسمالية سيقسم المجتمع إلى طبقتين كبيرتين كل منهما تصارع الأخرى . فالطبقة الأولى هى الطبقة البرجوازية التى تملك أدوات الإنتاج التى تستخدم سلطة الدولة فى حماية المصالح التى تتمتع بها . أما الطبقة الثانية فهى طبقة البروليتاريا التى تبيع قواها لتقتات منها وتعيش . إلا أن ذلك الوضع يزيد مركز هذه القوى سوءاً ، ويرجع هذا إلى أن الرأسمالية قد حيل دون استمرار توسعها فأخذت تتجه نحو الاستيلاء على سلطة الدولة حتى تدخل بعض التغييرات على العلاقات بين الطبقات . ولم ينكر ماركس وجود طبقات أخرى فى المجتمع . أو أن هناك بعض الجماعات الهامة التى تضم أصحاب الأراضى وأصحاب الحرف أو رجال الأعمال والبيروقراطية الرسمية ، ولقد دلل على أن الدور الذى يقوم به كل منها فى العملية الإنتاجية كان له أكبر الأثر فى الرأسمالية إذ أنها تجعل منها عملا تاريخياً يقوم بتحديد العلاقات بين الطبقات . وهذه هى المهمة الملقاة على عاتق الطبقة البروليتارية . كما أن العمل التاريخى الملقى على كاهل الطبقة البرجوازية هو إتمام للثورة السابقة التى قضت على دولة الإقطاع . أما فى الأزمة الأخيرة فنجد أن

هذه الطبقات (وهى عديمة القيمة نسبياً) يجب عليها أن تختار بين المصالح الأقوى فى هذا الصراع .

وإن أول سؤال يجب أن نوجهه إلى أنفسنا هو ما إذا كان هذا العداء الطبقى أمراً حقيقياً . ولقد قيل لنا كثيراً : إنه نتيجة للخطأ الذى ترتكبه سياسة الحكومة ، أو أنه يرجع إلى الفشل فى إدراك وحدة الهدف التى تتغلغل فى أعماق المجتمع تاركة وراءها مظهر العداء . ويتوالى حدوث الإضرابات غير أن فن التحكيم الذى يتسم بالحكمة ييسر السبل لإيجاد حل عادل لها وأن أصحاب الأعمال والعمال يتوقون إلى تحقيق هدف مشترك ، وذلك بالنهوض بمستوى إنتاج الشركة ، لأن ذلك يرفع مستوى الأجور ، كما أن الإدارة الحكيمة تستطيع معرفة الإمكانيات الموجودة فى المجتمع .

ويعتبر هذا تفسيراً يتسم بالمثالية للنمط الاجتماعى الذى يستبعد كل ما هو أولى . وأود أن أتناول فى هذا المجال موضوع المجتمع الصناعى الذى نعرفه ، واضعين نصب أعيننا إجراء التغييرات الضرورية وهى صورة مشابهة له ، ومن الممكن تحديدها ووقفها على أنواع منظمات اقتصادية سابقة . ونجد فى بعض الأحيان أن هناك بعض المجتمعات التى تهيمن فيها طبقة صغيرة على أدوات الإنتاج ، وأن مصلحتها فى الإنتاج الاجتماعى الإجمالى تختلف من حيث التوزيع عن مصلحة الجماهير . إذ طالما كان الإنتاج الاجتماعى الإجمالى محدوداً نجد أنه كلما زادت الأجور قلت مكاسب هؤلاء الذين يسيطرون على أدوات الإنتاج وأرباحهم

وطالما كان الباعث على الإنتاج هو القدرة على الكسب كما تشير فروض المجتمع القانونية ، نجد أن مستوى الأجور ستحدوه علاقة هذا المستوى بالنسبة لمستوى المكسب الذى سيدفع أصحاب رءوس الأموال إلى استخدامها لتحقيق الهدف الذى يرمى إليه الإنتاج . وعند ما تكون لدينا أركان النواحى الرأسمالية نجد أن الفشل فى الحصول على بعض المكاسب والأرباح يعنى إما البطالة أو تخفيض الأجور ، ومن الواضح وجود عداء أساسى تتضمنه ملكية وسائل الإنتاج بين مصالح الرأسمالية من جانب ، ومصالح العمل من جانب آخر .

ويمكن القول بأن هناك عداوات اجتماعية أخرى . ولكن ليس من الضرورى أن تؤدى إلى النتائج السياسية التى ذكرتها من قبل . فهناك صراع بين مصالح أصحاب الفحم وأصحاب الزيت وبين المحال الخاصة والجمعيات التعاونية . وكلنا يعرف وجود التعارض التاريخى بين الريف والمدنية ، وبين الكنائس والنقابات وإننا لا نتوقع مطلقاً أن تقوم مشاحنات بين أصحاب الفحم والزيت لامتلاك الدولة . إذ نحن على يقين من أننا سنصل إلى إيجاد التعاون والتكييف بين المصلحتين . فلماذا إذن تدلل على أن الوضع يختلف اختلافاً تاما عند ما يحمى وطيس العداء بين رأس المال والعمل ؟

والإجابة على ذلك من صميم الموضوع الذى أناقشه فى هذا المجال لأنه يكمن فى فلسفة الدولة . ففى أى مجتمع من المجتمعات حيث يمتلك بعض الأفراد أدوات الإنتاج يترتب على استخدامها ، وبالتالى على توزيع الإنتاج

سوء حالة الطبقة العاملة . ويرجع ذلك إلى عدم اشتراك هذه الطبقة فى أدوات الإنتاج ، وعلى العموم يمكن الوصول إلى أى اتفاق بشأن تلك العداوات الاجتماعية الأخرى . فربما يتحد التنافس الذى تدور رحاه بين الرأسماليين أو اتحاد النقابات ، أو يختفى هذا التنافس . كما أن المنازعات التى تقوم بين الكنائس لا تعنى استغلال طبقة لطبقة أخرى . أما الاختلاف بين الريف والمدنية فيعتبر أمراً هاماً . وجدير بالملاحظة أنه عند ما يقوى هذا الاختلاف ويشتد — كما نجد فى أوروبا الشرقية اليوم — يأخذ هذا الاختلاف طابع الصراع من أجل سلطة الدولة . ويمكن الحد من اضطراب النواحى الزراعية ، كما يشير التاريخ الإنجليزى الحديث دون إجراء أى تغيير على الفروض القانونية التى يقوم عليها المجتمع الرأسمالى . وهناك فارق بين كل العداوات الاجتماعية الأخرى ، إلا أن الفارق بين رأس المال والعمل يمكن إدراكه عن طريق إدخال بعض التغييرات على هذه الفروض القانونية .

ويمكن القول أن هناك بعض العداوات الأخرى . ونجد مثلا العداء المستحكم بين الزنجى والرجل الأبيض فى الولايات المتحدة وجنوب افريقيا أو العداء الموجود فعلا بين العمال الكاثوليك ، والعمال البروتستنت فى دبلن ، وليس هناك ما يدعو إلى أن ننكر أنها ستقوم بالحيلولة دون التماسك الطبقى ، فلقد تعود أصحاب الأعمال على تقسيم عمالهم إلى فئات تميزهم فى النواحى العنصرية والقومية .

غير أن وجود مثل هذه العداوات لا يعنى القضاء على العداء الموجود بين رأس المال والعمل فى المجتمع الحديث . إذ أن وجوده يحد من تعبيره الكامل . ولقد أوضحت الثورة الروسية أن الوعى الطبقى يثير بعض الاختلافات العنصرية أو المذهبية أو القومية التى تحاول دائماً الحيلولة دون ظهورها ؛ وإننا لا نستطيع أن نحدد الملابسات تحديداً دقيقاً ولكن ما نستطيع قوله هو أنه مهما حاول نظام الإنتاج أن يحول بين الطبقة العاملة وما تتلقاه نتيجة المجهود الذى تبذله ، والذى ننظر إليه على أنه أمر معقول ، نجد أنه يبحث عن الوسائل والسبل الكافية لإجراء أى تغير على بنيان المجتمع الأساسى .

وطبيعى أن أى حق يخول للقيام بهذا المجهود سيعتمد على نواحى عدة متشابكة ومعقدة . فما من شك فى أن النضوج السياسى لأى شعب ونوع الحكومة التى يعيش هذا الشعب فى ظلها ، وكذلك سلطة الهيئات الدينية والتأثير السيكلوجى نتيجة للنواحى العنصرية — كل ذلك مدعاة للاختلاف . وإن المجتمع الذى يأخذ فى التوسع من الناحية الاقتصادية كالولايات المتحدة مثلا قبل الكساد الأعظم سيحس بشدة الصراح الطبقى . ولكن ليس بالنسبة التى تحس بها بريطانيا منذ الحرب ، فطالما يدفع نظام الملكية الخاصة فى وسائل الإنتاج إلى التقدم فى أحوال الطبقة العاملة . هذا التقدم الذى يحقق أمانى العمال المعترف بها سيجعل هؤلاء العمال يتقبلون وضع الدولة كما هو . ولكن عند ما يقف هذا التقدم ، نجد أن

العمال سيثار فيهم وعى ثورى ، وسيحاولون دائماً تحقيق موجبات رضاهم ، فإذا لم يتيسر لهم ذلك فى ظل نظام علاقات الملكية نجدهم يحاولون استبداله بنظام آخر ، ونحن نعرف أن بديل الإصلاح هو الثورة .

وإنى لا أدلل على أن هذه الثورة دائماً تكلل بالنجاح فهى ، مشكلة تنطوى عليها الاستراتيجية التاريخية ، ومما هو جدير بالذكر أن ما أتناوله الآن هو ما يتضمنه التطور الاقتصادى طالما اتضحت لنا طبيعة الدولة . ويجب على الناقد هنا أن يكون قادراً على برهنة أمرين : أن يوضح أن النظام الرأسمالى الحديث وهو يختلف اختلافاً تاماً عن سابقه يمكن أن يتسع نطاقه بغض النظر عن علاقات الملكية التى قام عليها . ويجب على الناقد أيضاً أن يبين أن هذا التوسع له من الخطورة ما يمكنه من تحقيق أمانى العمال المعترف بها . كما يجب أن يوضح ذلك لا من أجل الوصول إلى رأسمالية مجردة لعالم مثالى حيث ينعدم وجود تلك المشاحنات التى نعرفها ولكن من أجل عالم تتصارع فيه قوى الاستعمار الاقتصادية . . وهو عالم يسوده التضخم والكساد . يسوده الصراع لفتح سوق جديدة . . وتسيطر عليه الضرائب والجزية . . وهو عالم تتحكم فيه الإعانات للتحكم فى هذه السوق . . ويجب عليه أيضاً أن يبين أن نظام علاقات الملكية الراهنة يمكن أن يمحق الثغرة القائمة بين قوى الإنتاج وقوى الاستهلاك ، كما ينبغى أن يوضح أيضاً أن الدولة ليس فى إمكانها الاحتفاظ بعاطليها فى ظل ظروف رغدة فحسب ، ولكنها تستطيع فى ظل إمكانيات

الحصول على مكاسب وأرباح أن تبقى على الخدمات الاجتماعية بل وتطورها — هذه الخدمات التى يعتبرها العمال أمراً جوهرياً فيما تؤديه الدولة من أعمال .

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذه الإمكانيات هى التى فى ظلها يخرج هذا البرهان إلى حيز الوجود فى الديموقراطية الرأسمالية . ولقد أقيمت دعائم مثل هذا المجتمع على حق الانتخاب العام . فهو يحاول التوفيق بين تركز السلطة الاقتصادية فى أيدى حفنة من الأشخاص وانتشار السلطة السياسية على نطاق واسع . ومما لابد منه هو أن الجماهير التى تعيش فى مثل هذا المجتمع يجب أن تستخدم مالها من سلطة سياسية لضمان اطراد النواحى المادية وسلامتها . فإذا سلمنا بهذه الافتراضات التى تقوم عليها الديموقراطية الرأسمالية فإننا نجد أن ذلك معناه وجود حكومة تقوم لتحقيق هذه الأهداف . ومن اليسير أن ترى أن تحقيق ذلك لا يتيح المجال للصعوبات فى عصر تسوده الرأسمالية التوسعية . وعندئذ لا تمس النواحى التى تقدمها الحكومة أمانى هؤلاء الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج ، فهم على استعداد لدفع الثمن الذى تنطوى عليه افتراضات هذا النظام . غير أن الموقف يختلف اختلافاً تاماً عندما تكون الرأسمالية فى اضمحلال ، إذ يبدو أن الثمن الذى تتوقعه الديموقراطية من مثل هذه الامتيازات سيكون خالياً جداً ، وعندئذ تتعارض الافتراضات التى قامت عليها الرأسمالية مع ما تضمنه الديموقراطية . وإذا طالت مدة التدهور ينبغى أن تتوقف العملية الديموقراطية

أو تعدل من الافتراضات الاقتصادية التى يقوم عليها المجتمع .

ويشهد تطور الحركة الفاشستية بدقة هذا التحليل ، إذ أن ناحية الرأسمالية الحرة عندما تندمج فى الديموقراطية — وتصبح مثلا أعلى ، قد تتمشى مع ناحية التوسع . وطالما اتضحت سلطة الرأسمالية وهى تستمد الإمكانيات من عمليات الإنتاج ، فإنه من المستطاع التنازل عن المطالب الديمقراطية . أما التناقض الموجود بين الافتراضات الاقتصادية والسياسية فيخلع عليه ثوب الرضا للنجاح الذى أحرزه بما يؤديه من أعمال . ولكن عندما تسير الرأسمالية فى مياه ضحلة ، نجد أن سياسة تلك الامتيازات توحى بالتشكك والريبة ، أما الدافع إلى الحصول على بعض المكاسب فيتطلب تخفيض الأجور ، وتنقيص التكاليف التى تفرض على رأس المال عن طريق الضرائب ، ورداءة النواحى الصناعية . وبالتالى تتدهور نواحى الخدمات الاجتماعية . إلا أن الديمقراطية قد دفعت الجماهير إلى أن تتوقع عكس هذا كله . إذ اعتقدوا فى أن لهم الحق فى استخدام سلطتهم السياسية حتى يتمكنوا من الحصول على المكاسب المادية ، وتحقيق نواحى صناعية أفضل ، والتوسع المستمر فى الخدمات الاجتماعية . ولقد تعادلت هذه النواحى من الديمقراطية فى الدولة . غير أنه فى الأحوال العسيرة نجد أن الرأسمالية تقوم بعرقلة المطالب التى يعدون تحقيقها فترة من الزمن ولكن إذا طال ذلك نجد أن النتيجة المنطقية هى أن الرأسمالية تتخذ طريقاً آخر طالما كان هناك استمرار فى اندماج الرأسمالية والديمقراطية .

ولقد أخذت الفاشستية على عاتقها نجدة الرأسمالية من الورطة التى وقعت فيها . إذ عهدت بسلطة سياسية مكلفة هؤلاء الذين يمتلكون وسائل الإنتاج ويتحكمون فيها وذلك للقضاء على الديمقراطية . أما الطرق التى اتبعتها فهى على نمط واحد ، فأخمدت الأحزاب السياسية التى أنكرت وجود تلك الأهداف . وولى العهد الذى كان يسود فيه الحق فى الإضراب ، ومضى عهد النقابات الحرة ، وقلت الأجور إما من جانب أصحاب الأعمال وإما بموافقة الدولة ، وأنكر الحق فى توجيه النقد سحب الحق الذى خول للمنتخبين تغيير الحكومة . ومما هو جدير بالملاحظة أن الدول الفاشستية الرئيسية قد أقامت سلطتها على الاتفاق الذى أبرمته مع القوات المسلحة ، إذ أنها — كما أوضحت فى الفصل السابق — مركز السلطة الإلزامية العليا . كما أنها أقامت سلطتها أيضاً على تسليح القوات الموالية لها ، إذ أن عمل الحرية الآن هو نشر الحقائق الصادقة ، ولذلك أخذت الحكومة تباشر الصحافة والإذاعة والسينما والمسرح بطريق مباشر . وكانت هناك جهود تبذل فى ألمانيا الهتلرية لإخضاع الكنائس لأغراضها . أما هؤلاء الذين أخذوا يشنون الهجوم على تلك الامتيازات الجديدة فقد وجدوا طريقهم إما إلى السجون والمعتقلات وإما إلى المقصلة. إذ أنهم تخلوا عن حياد الخدمات المدنية التى تعتبر فكرة أساسية للديمقراطية الرأسمالية . أما فى الأوقات العصيبة فهى تفسر لنا ناحية من النواحى الفكرية للنظام الجديد . ولقد استوعب النظام البيروقراطى مكافحين محنكين جديرين

بالثقة من مكافحى الجبهة القومية . ونجد أيضاً أن الهيئة القضائية تخضع لخدمات المثل العليا الفاشستية ، لا للمبادئ القانونية ، ولذلك يمكن لأى محام ضليع أن يدافع عن مذبحة ٣٠ يونيو عام ١٩٣٤ على أنها تجسيم للعدالة المطلقة .

وتستطيع الفاشستية إذن وفى مثل هذه الملابسات أن تقوم على صيانة الرأسمالية ، والإبقاء عليها ، طالما وأنها تستطيع الاعتماد على ولاء القوات المسلحة ومن ثم فهى تستطيع أن تسحق جميع الا ضطرابات الداخلية التى تواجهها . وهى تتيح للرأسمالية الفرصة لكى تدرك أن إشباع دافع الكسب يشغل المحل الأول لسياسة الدولة . أما مشاكل الديمقراطية الرأسمالية فيمكن حلها عن طريق التخلص من العنصر الديمقراطى . ولقد ذكر هتلر فى كتابه « كفاحى » « أن الدعاية يجب أن تستفيد الدعاية بكل مذهب مهما كان خداعاً إذا كان ذلك المذهب يعزز الأهداف الفاشستية . وأوضح موسولينى أن فى تحقيق أهداف الفرد تتحقق أهداف الدولة . وعندما نقوم بدراسة مظهر الهدف الحقيقى فى المجتمعات الفاشستية يتضح لنا أنه يتضمن تضحيات العامل البسيط لتقديمها قرباناً على مذبح المطالب الرأسمالية ، لكى تستطيع الحصول على المكاسب .

ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن إخماد النواحى الديمقراطية فى إيطاليا وألمانيا قد تمت دون أى تغيير فى العلاقات الاقتصادية للطبقات . ففى ألمانيا وإيطاليا نجد أن التناقض الموجود بين مظهر السلطة وحقيقتها

لا يمكن الوصول إلى حل له عن طريق إدخال بعض التغييرات على المبادئ القانونية التى تحدد العلاقات بين الطبقات ، ولكن عن طريق إخماد النواحى الاجتماعية والسياسية . فلقد سعى العمال فى الحكم السابق عن طريق تلك الامتيازات إلى ضمان تلك المطالب التى وجدوا أن لهم الحق فى ضمانها . . . وتغيرت العلاقات القانونية بين الطبقات فى روسيا من أساسها . وذلك لإقامة الدولة بدلا من قيام حفنة من الأفراد بامتلاك وسائل الإنتاج . وإن ما تركته الحكومات الجديدة فى إيطاليا وألمانيا من أثر حقيقى هو سلب العمال حقهم القانونى فى إنكار أن أهداف الدولة تعتبر أمراً كافياً لهم . أما توزيع الإنتاج الاجتماعى فهو يقوم على نفس المبادئ التى كانت موجودة من قبل هذا التغيير .

فإذا قيل لنا : إن الدولة — وهى تتخذ موقف الحياد — قامت بتحديد هذه المبادئ ، فإن الرد القاطع إذن هو إنكار حيدة الدولة . إذ أن الدولة الفاشستية ترضخ لفروضها القانونية الأساسية وهى تتضمن إخضاع العادات التى تتبعها لدافع المكسب الشخصى ، كما أن الخطر الذى تعرض له المكسب الشخصى فى السنة الأولى من حكم هتلر قد أجبره على السير فى الطريق السوى ، والتخلى عن تلك السياسات التى تتضمن تأكيداً اشتراكياً . كما أن مثل هذا الخطر هو الذى حمل الحكومة الفاشستية فى إيطاليا على أن توافق باستمرار على تخفيض الأجور ، فعندما تتخذ الفروض القانونية للرأسمالية ، نجد أن وقع ما تقوم به الدولة من أعمال يكون فى

صالح أصحاب رءوس الأموال . فإذا التجأ الفرد إلى مبادئ أخرى فمعنى ذلك التعارض مع الطبيعة الكامنة للفاشستية .

هذا هو الدرس الذى تلقته الفاشستية ، ولكن لم تلق أية خبرة تاريخية فى الأزمنة الحديثة الضوء على طبيعة الدولة . أما سلطتها الإلزامية فيجب استخدامها لحماية استقرار نظام العلاقات بين الطبقات ، ولكن لا يمكن استخدامها لتغيير هذا النظام . وهذا يعنى أنه إذا عرضت المؤسسات الاجتماعية سلامة هذا الاستقرار للخطر ، فإن الدولة ستشن عليها هجوماً باسم القانون والنظام . وفى قيامها بذلك تجدها وقد هبت للدفاع عن تلك المصالح وحمايتها . إذ أن قانون وجودها لا يحتم عليها اتخاذ موقف محايد ، وهى تضطر إلى الاختيار لالشىء إلا لكونها دولة . أما حكومتها فهى تؤدى عملها على أنها اللجنة التنفيذية لهذه الطبقة التى تسيطر من الناحية الاقتصادية على نظام الإنتاج الذى فى ظله يعيش المجتمع .

والمثال الأمريكى خير مثال يوضح لنا هذا الموقف ، فالمبادئ التى قامت عليها النقابات فى الولايات المتحدة ، والساطة القديمة التى يمارسها أصحاب الأعمال فى الصناعات حيث تتميز بالتنظيم السيىء ، أدى كل هذا إلى تنفيذ بند من بنود قانون الانتعاش الاقتصادى القومى الذى صدر عام ١٩٣٣ . ومن المعروف أن معارضة أصحاب الأعمال أدت إلى قيام صعوبات كثيرة فى تطبيق هذا البند .

فعلى شواطئ المحيط الهادى نجد أن رفض شركات الملاحة وبناء

السفن بالاعتراف باتحادعمال النقل أدى إلى قيام عمال سان فرنسيسكو بالإضراب فى يوليو عام ١٩٣٤ .

ولقد فض هذا الإضراب بعد أربعة أيام لأن قوى الحكومة تكاتفت للتغلب على أهدافه باسم القانون والنظام . ومن جهة أخرى نجد أن أصحاب الأعمال فى سان فرنسيسكو أخذواعن وعى يراوغون فى تنفيذ الالتزام الذى فرضه القانون عليهم ، ولم يكن بالشىء الهام أن روح القانون الأمريكى هى أنه يطبق بالمساواة وبغير تمييز على جميع الأشخاص سواء أكانوا من أصحاب الأعمال أم العمال ، وذلك لأن محاكم الدولة كانت طبقاً لأهداف الدولة المحددة تلتزم الحياد بين الجانبين .

وعندما يقف دولاب العمل فى مجتمع سان فرنسيسكو ، نجد أن ذلك يعرض استمرار هذا المجتمع للخطر . ويعتبر هذا بمثابة جوهر للاضراب العام . فهو محاولة عن طريق الضغط على أصحاب الأعمال حتى يرضخوا ، وهو محاولة أيضاً عن طريق حمل الحكومة على استخدام نفوذها لتحقيق الهدف الذى قام الإضراب من أجله ، والإضراب العام بطبيعته معناه تعريض النظام العام للخطر . إذ يترتب عليه حرمان المجتمع من الخدمات الهامة. والحكومة تقوم بحماية هذا النظام ، ويتسنى لها ذلك عن طريق تأدية هذه الخدمات . ولقد ذكر مستر هيوجونسن وهو المتعهد بتطبيق قانون الانتعاش الاقتصادى القومى « أن الإضراب العام يعرض سلامة المجتمع للخطر ، ويهدد الحكومة ، كما أنه يعتبر حرباً أهلية ربما أدت

إلى ثورة دموية » . وحث العناصر المسئولة فى الحركة التى قامت فى سان فرنسيسكو على أن تطهر نفسها من القوى الهدامة التى تهدف إلى القيام بإضراب عام .

ولكن ماذا ترتب على مثل هذا الموقف ؟ فأصحاب الأعمال استمروا فى رفضهم الاعتراف باتحاد عمال النقل حتى لا يقعون تحت طائل الالتزام القانونى ، وهم فى نفس الوقت يؤكدون بأن الحكومة ستتدخل لكى تحد من هذا الإضراب ، وعلى العمال إذن الاختيار بين الاستسلام للحكومة أو الصراع معها . وطبيعى أن الصراع يعنى القيام بعمل ثورى لم يهدف إليه العمل فى أى وقت من الأوقات — ولكن عندما يتعرض النظام للخطر ، نجد أن الحكومة ستقوم بالتدخل بمالها من سلطة إلزامية حتى يستتب الأمن ، غير أنها ربما تعرضت هى نتيجة تدخلها للثورة. وطبيعى أن تدخل الدولة يقصد منه القيام بذلك باسم المجتمع ، غير أن الأثر الذى تتركه هو وضع سلطتها تحت تصرف الملكية الشخصية ، إذ هى تتمسك بنظام العلاقات الطبقية إذ أنه يبطل ذلك الحق الذى قامت بمنحه للعمال قانوناً . وإن صحته التى قامت على الحياد تعتبر أمراً يتوقعه كل فرد . وجدير بالذكر أنه فى حالة إضراب سان فرانسيسكو لم تتخذ الحكومة أية خطوة كانت نحو صحة هذا الحق ، ولكن إذا تغاضينا عن النواحى البلاغية ، نجد أنه بمجرد ما يتعرض أصحاب الأعمال للخطر ، نجدها تقوم بالعمل كعميلة لهم . . .

٣

إن الموقف الذى أوضحناه بشأن الإضراب الذى قام فى سان فرنسيسكو هو مثال لموضوع عام ، فحيث نجد الصراع الطبقى فى مجتمع من المجتمعات ، فإن سلطة الدولة ستظهر واضحة جلية فى جانب هؤلاء الذين يمتلكون أدوات الإنتاج فى المجتمع الذى تتحكم فيه . ففى بعض الأحيان تتضح معالم هذا الصراع كما فى إضراب سان فرنسسكو ، إذ تظهر سلطة الدولة فى شكل البنادق والأسلحة الأوتوماتيكية . ولكن سواء أكان هذا الصراع واضحاً أم خفياً ، فإن الهدف الذى يرمى إليه الصراع الطبقى يمكن تحقيقه عن طريق التغلب على الدولة ، إذ ليس هناك من سبيل آخر حيث تستخدم سلطتها لكى تدخل تغييراً حاسماً فى علاقات الملكية . فإذا امتلكت حفنة من الأفراد أدوات الإنتاج نجد أن سلطة الدولة ستستخدم للمحافظة عليها ، وهذا هو جوهر القانون ، والقانون هو إرادة الدولة .

٤

ونستخلص من هذا حقيقة خطيرة تذهب إلى أنه فى أى مجتمع حيث تمتلك حفنة من الأفراد أدوات الإنتاج ، نجد أن الحقيقة الرئيسية تتمثل فى النضال من أجل امتلاك سلطة الدولة بين الطبقة التى تمتلك هذه الأدوات ، وتلك الطبقة المحرومة من فوائد هذه الملكية . ومعنى ذلك أن

الدولة تتحيز دائماً لمصلحة الطبقة الأولى . وتمارس الدولة سلطتها من أجل مصالحهم ، ولذلك فهم لن يتنازلوا عن الفوائد التى يجنونها ما لم تضطرهم ظروف إلى ذلك، وهم لا يتخذون مثل هذا الموقف بدافع ذاتى ، إذ أن وضعهم فى البنيان الطبقى يدفعهم إلى أن تتمشى امتيازاتهم الخاصة مع سلامة المجتمع .

وتضايق هذه الفكرة أصحاب العقول الخيرة ، إذ أن الثورة كوسيط للتغيير الاجتماعى تعتبر أمراً لابد منه . وهى تحتم وجود نواحى عدة فى التطور البشرى ، إذ يكف الأفراد عن تسوية اختلافاتهم بتحكيم العقل ويلجأون إلى القوة لتحدد هذا المصير . وهم يتذكرون المخاوف التى تصحب الصراع المدنى ، والمآسى التى تمخضت عن تمرد المتطهرين (البيوريتان) وما عانته الشعوب الفرنسية والروسية أثناء الثورات التى قامت ، ولقد أوجد استخدام العنف الحقد والكراهية ، إذ منذ الانقلاب الصناعى نجد أنهم يحاولون تأكيد النواحى التى أحرزوا بها شيئاً من التقدم . وعن طريق الإحسان بذل بعض الأفراد المحظوظين جهودهم ليخففوا مما يعانيه الآخرون . وهم يشيرون بذلك إلى نمو ضمير اجتماعى أعمق غوراً مما كان عليه ضمير الزمن الغابر ، كما يشاهد ذلك فى مسلكنا الجديد إزاء اختصاصات الدولة ، وفى الضرائب العالية المستوى التى يقبل الأغنياء فرضها على أنفسهم ، وفى الفرص المتاحة لهذا العصر الذى أخذ نطاقه فى الاتساع . فإذا أمكن تحقيق هذا بالطرق السلمية ، فلماذا نقول إذن

إن العنف يعتبر أداة جوهرية فى الحضارة المعاصرة كما كان فى عصور أقل تنويراً ؟ ولماذا لا ندلل على أن الأفراد قد تعرضوا للعنف حتى أنهم يتقبلون تحكيم العقل على أنه الحكم الأخير ؟

والإجابة على ذلك واضحة للغاية ، فمن الناحية التاريخية نستطيع أن نقول : إن التغييرات الهامة التى أمكن الوصول إليها بالطرق السلمية ترجع إلى توسيع النظام الاقتصادى . فعند وجود هذا التوسع يوجد الأمن والاستقرار ، وعند وجود الأمن والاستقرار نجد أن الفرصة قد أتيحت والوقت قد حان للأفراد لأن يحكموا العقل . وعندما يوجد مثل هذا التوسع نجد أن الأمانى المعترف بها لهذه الامتيازات لن ينخر السوس فيها ، وذلك عندما تذعن لمطالب الجماهير . ويمكن تحقيق وسائل الراحة فى أى مجتمع عندما يمنح فوائد مادية جديدة . ومن الخطورة فى مثل هذه الفترات أن يبلغ التدهور الاقتصادى مرتبة يصبح من العسير معها تحقيق هذه المطالب دون القيام بثورة فى العلاقات الطبقية فى هذا المجتمع ، إذ أن هذه العلاقات المتغيرة تعنى نظماً متغيرة من الأفكار ، فهى تنكر وجود أفكار خيرة تمثل معنى الحياة لهؤلاء الذين يطلب منهم التنازل عنها . وتتنازل بعض الأفراد عن مراكز لا يعدونها مراكز أساسية ، ويشهد التاريخ على أنهم لم يتنازلوا عن المراكز التى تعتبر فى نظرهم مراكز حيوية بالطرق السلمية .

ويمكن إدراك ذلك من دراسة الحقائق الأولية ، فالفرد المتمدين لا يدافع

عن المؤسسة الاقتصادية للعبودية ، إلا أن الحرب التى قامت كانت كفيلة بإقناع الولايات الجنوبية فى أمريكا بأن هذه المؤسسة لا يمكن الدفاع عنها . ولقد قام الكومنولث البريطانى على مبدأ المساواة بين أعضائه. إلا أن الحروب قدْ قامت لتدعيم هذا المبدأ، وهناك مبادئ هامة قامت عليها العدالة الاجتماعية . غير أنه يمكن تحويل الحق فى المساواة والانتخاب أمام القانون، وتحرير النساء، وتحديد ساعات العمل، ووضع نظم معتدلة فى المصانع — ولكن على حساب النواحى البشرية، ولكننا ما زلنا نحارب من أجل حق التجمع الحر فى الميدان الصناعى . . وما زلنا نكافح ليخول الحق للزنوج أن يتساووا مع الآخرين أمام القانون . ولكن عندما نقوم بتحكيم العقل فسنعترف بفشل الحرب . وستتضمّن أية معارضة كتلك المعارضات التى تكمن فى قبول ميثاق عصبة الأمم وحلف باريس — ستتضمن اعتقاداً جازماً فى ممارسة القوّة حيث يعترف الموقعون بأن هذا أمر يتعلق « بالشرف » والمصلحة الحيوية .

وعندما نقول : إنه ينبغى علينا أن نثق فى العقل . فسيتبادر إلى الذهن السؤال التالى ماذا نعنى ؟ وأى عقل نحتكم إليه لتسوية الخلافات الموجودة ؟ هل يقصدبه الحكومة التى تتحيز دائماً لفئة ما ، وتقوم بارتكاب بعض الأخطاء فى أغلب الأحيان ؟ أو هو العقل الذى يتصف به الجانب الأكبر وذو المقام الأعلى « لهذه الجماعة التى قدم له المفكرون فى العصور الوسطى فروض الولاء ؟ وهل نجارى الفكرة التى يعارضها

بعض الأفراد التى تذهب إلى أنه يجب على الأقلية أن تخضع دون قيد أو شرط .

ولقد قيل : إن هناك اختلافاً بين التزامات الأفراد الذى يحتكمون إلى العقل فى ظل النظام الدكتاتورى عنها فى النظام الديمقراطى الذى نجد فيه أن الأفراد فى إمكانهم تعديل المبادئ التى قامت عليها الحكومة عن طريق الأغلبية لكى تحقق الأهداف التى كرست نفسها لها . أما هؤلاء الذين يشايعون فكرة التغيير فهم فى الواقع يحبذون الفكرة التى نقول : إن الأغلبية هى مصدر هذا التغيير . ولم يخول لهم الحق فى استخدام القوة لأنه لا داعى لها .

وهذا واضح كل الوضوح . إذ أنى لا أصر على القول بأن الحلول التى أمكن التوصّل إليها بالطرق المنطقية قد فضلناها على تلك الحلول التى لا يمكن الوصول إليها إلا بعنف . كما أنى لا أدلل على أن الأفراد فى أى مجتمع ديمقراطى يجب عليهم أن يتحملوا ما يرونه شراً من الشرور ، لأن لهم الحق القانونى فى تغيير القانون الذى يعارضونه بشرط وجود أغلبية .

ويجب تسوية المشكلة القائمة على أساس آخر . وتختلف النقطة التى أود إثارتها ، إذ أنها تشير إلى أن المؤسسات الديمقراطية قد ثبت صحتها فى المجتمع الرأسمالى طالما كانت هذه المؤسسات تقوم بدورها للقضاء على خصائص الرأسمالية ، أى العلاقات الطبقية التى يدخل فى نطاقها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . وعندما تسعى الديمقراطية السياسية إلى تحويل

الملكية الخاصة إلى المجتمع ، فإن الطبقة الرأسمالية ستستخدم سلطة الدولة — إذا استطاعت — لكبح جماح المؤسسات الديمقراطية . وعلى ذلك نجد التفاوت بين الطبقات يمكن تسويته بالقوة ، ولا سيما فى مراحل التطور الاقتصادى . ولقد دلّلت على أن التشبث بالديمقراطية السياسية كما توضح الخبرة التى مرت بها إيطاليا وألمانيا والنمسا ، لم تكن هدفاً كافياً للدولة . ويمكن أن توطد الحكومة أركانها طالما كانت لا تتعارض مع مطالب العلاقات الطبقية التى تضمنتها ، والتى يتطلبها النظام الرأسمالى . ويمكن أن نقرنها بهذا النظام عندما يكون له من القدرة التى تمكنه من سد مطالب العمال المتزايدة لخدمة الفوائد المادية . ولكن عندما لا تستطيع الرأسمالية أن توضح نوع التوسع الذى تراه ، نجد أنها تقع فى مأزق ، إذ عليها أن تختار أحد أمرين : إما القضاء على العلاقات الطبقية التى تتضمنها ، أو إخماد المؤسسات الديمقراطية .

ولا يعبر الرأى القائل بأن الأفراد يجب عليهم أن يتقبلوا الفروض القانونية التى قامت عليها الحكومة الديمقراطية — لا يعتبر رداً شافياً . إذ أن النواحى التى نحتكم فيها إلى العقل بدلا من استخدام القوة تعد حلولا لها قيمتها . غير أن الحقيقة تكمن — فيما إذا كانوا سيستقبلونها ، وليس من العسير أن نرى أن الدولة الديمقراطية قد أتيحت لها فرصة أفضل لكى تحقق العدالة الاجتماعية ، ولا يعتبر موضوع الدولة فى هذا الصدد موضوعاً يتعلق بالدولة الديمقراطية البحتة ، وعلى ذلك فإنها دولة تعبر مضامينها السياسية

عن المساواة بين المواطنين، وذلك فيما تجنيه من الفوائد المادية . وهى فى نفس الوقت تعتبر خصائص اقتصادية، وذلك بسبب الأسس التى تقوم عليها الرأسمالية . ولا تكمن المشكلة فيما إذا كانت تتسم بالحكمة، أو أنها مجرد تخل عن الديمقراطية السياسية ، ولكنها تكمن فى تدهور النواحى الرأسمالية فى فترة ما . وعندئذ يمكن الإبقاء على الديمقراطية .

وأبلغ رد لوجهة النظر هذه هو أن نبرهن على وجود هذا الثبات . ويجب ألا يغيب عن البال إمكان تحقيق ذلك . وستقف العقبات فى الطريق ، إلا أنه يجب التغلب عليها . ويجب شرح الأسباب التى دعت إلى زعزعة هذا الاعتقاد فى ظل ثبات الديمقراطية بين الأفراد المخلصين الذين تغلبوا على الفاشستية فى إيطاليا وألمانيا والنمسا ، كما يجب تفسير تدهور هذا المبدأ فى نفس الوقت الذى قامت فيه الأزمة الاقتصادية فى النظام الرأسمالى ، وينبغى أيضاً أن تفسر لنا قدرة الدول الفاشستية المحافظة على نفسها بالطرق الإرهابية ، كما يجب تفسير سبب قيام الفاشستية التى أوقفت تقدم الخدمات الاجتماعية، وأنزلت من مستوى النواحى الصناعية ، وأخمدت حرية توجيه النقد . ولكن حتى نلوح مثل هذه التفسيرات فى الأفق ، فمن العسير إذن أن يداخلنا الشك فى صحة هذا التحليل .

ولقد قيل لنا فى بعض الأحيان: إن الهجوم يتركز على الديمقراطية السياسية فى البلاد التى لم تمر فيها هيئاتها بتجارب عديدة — أما الدول التى

تأصلت فيها عاداتها مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ودول إسكندناوة فاننا نجدأن الهجوم على الهيئات الديمقراطية لم تسفر عنه أية نتيجة . ولكن يجب أن نعرف ما تنطوى عليه الحقيقة وندرسها دراسة وافية . ومن الأهمية أن ندرك أن الجميع يرون القلق الخطير الذى يهز كيان المؤسسات الديمقراطية . ومن الأهمية أيضاً أن نعرف أن العقبة التى تحول دون تحقيق الحرية تتميز بها إدارتها . . ويجدر بنا أن نشير إلى أنه لم تقم أية منها عندما أمسكت بناحية الأمور بإعادة تحديد العلاقات الطبقية ، وهذا هو الرد الحقيقى الذى نتضمنه دراستى ، فإذا قامت بريطانيا أو الولايات المتحدة أو فرنسا بتحويل الأساس الذى قام عليه نظام الملكية من أيدى الخاصة إلى أيدى العامة — بالطرق السلمية فستدعم هذه الدراسة التى تقوم فيها الوسائل الديمقراطية بالتغييرات الأساسية .

ولكن ليس هناك من دليل على ذلك ، وإذا سلمنا بوجوده فسيثير الشك والريبة . ولقد تعرضت الجمهورية الفرنسية لتهديد الفاشستية ، وكان لذلك أثره العميق . كما أن للأحداث التى وقعت فى فبراير عام ١٩٣٤ أثرها إذا تغاضينا عن أحزاب اليمين وأحزاب اليسار ، ففى الولايات المتحدة نجد أن الحركة العمالية لم تكن منظمة تنظيماً دقيقاً من الناحية السياسية وبذلك لم يتعرض نظام العلاقات الطبقية القائم حينذاك لأى تهديد . ولكن ما يلفت الأنظار فى التجربة التى قام بها روزفلت ، وكانت تهدف إلى استعادة الرأسمالية لا إخمادها — هو عجز الرئيس عن الحيلولة دون

قيام أصحاب الأعمال بعرقلة الإجراءات التى ترمى إلى منح الطبقات العاملة الفوائد المادية . ونجد فى بريطانيا أن الأقلية فى حكومة حزب العمال التى لم تحاول وضع تشريع اشتراكى قد نظر إليها على أنها تعرض أسس الاستقرار الاقتصادى للخطر . وخلفتها حكومة قومية لم تقم على اندماج الأحزاب السياسية التى وافقت على صحة النظام الرأسمالى فحسب ، ولكنها قامت على الافتراض القائل بأن الأزمة التى أدت إلى تسلمها مقاليد السلطة قد بررت وقف منح الفوائد المادية المتزايدة التى تسعى الديمقراطية السياسية إلى ضمانها .

وليس هذا هو كل شىء . إذ أن الديمقراطية الرأسمالية فى بريطانيا ظلت كما هى ، لأن صحة الاندماج التى تقوم عليها لم تعرض بعد على المحاكم . ويجب علينا أن نلاحظ أن الأحداث التى وقعت منذ عام ١٩٣١ قد دفعت حزب العمال إلى الاشتراكية ، ولكن كان بجانب هذا تطور آخر إذ أظهر أعضاء حزب المحافظين اتجاهاً نحو الافتراضات التى قامت عليها دعائم الدستور [illegible] ذ من الزمن . أما إعادة تنظيم مجلس اللوردات فيقضى بأن يسلب له من السلطة ما يجعله قادراً على أن يؤخر صدور التشريع الاشتراكى ، وذلك عن طريق البرلمان ، حيث نجد أن حزب العمال يحرز أغلبية فى مجلس العموم . ولقد بقى حق الاعتراض لمدة تقرب على مائتى عام . أما فيما يتعلق بالحق فى حله والحق فى إيجاد طبقة من النبلاء . فسنجد أن الملك سيكون فى حل من العمل بنصيحة

وزرائه إذا استطاع أن يحصل على موافقة لتأخير أى قرار ولو كان ذلك بانضمامه إلى صفوف المعارضة . ولمثل هذه الاقتراحات أهميتها القصوى . إذ نجد أنهم يقدمون اقتراحاً يقضى بالبحث عن وسيلة تناوئ حزب العمال وحده ، ولا توجه ضد أى منافس ، كما أنهم يعتقدون أن الحواجز الدستورية ربما تكون متضمنة فى صميم التشريعات الاشتراكية التى تقف حجر عثرة فى طريق الأهداف التى تسعى أية حكومة مناهضة للاشتراكية إلى تحقيقها .

ويجدر بنا أن نضرب مثالين حول موقف بريطانيا ، إذ نستخلص منها مبدأ عاماً له أهميته . فلقد قيل لنا : إنه من المرغوب فيه التضامن بين أحزاب العمال وأحزاب الأحرار طالما وأنه قد طلب منها الإبقاء على الديمقراطية والتمسك بها . إذ ربما يؤدى هذا التضامن إلى نيل سلطة انتخابية . ولذلك نجد أنها تحاول وضع الديمقراطية بمعزل عن الهجوم الذى يشنه المتطرّفون اليمنيون . ولقد قال زعماء حزب الأحرار إنهم يعارضون الاشتراكية بينما يحبذون الفكرة التى تذهب إلى أن وظيفة الدولة يجب أن تكون على نطاق واسع ، فهم لا يستخدمون سلطة الدولة لكى يدخلوا تغييرات أساسية على العلاقات الطبقية ، ولذلك فللقيام بتنظيم التحالف المقترح يجب على حزب العمال أن يتغاضى عن عقيدته الاشتراكية ويركز جهوده على برنامج الإصلاح الاجتماعى الذى وضعه حزب الأحرار . وهذا بدوره لا يعتبر الخطوة التى ربما يوافق عليها حزب العمال طالما كان عبء

الخبرة يكمن فى عدم كفاية أية سياسة لم تمس النواحى الأساسية فى العلاقات الطبقية .

ولكن دعونا نفترض أن حزب العمال مستعد — ولو مؤقتاً — على أن يتغاضى عن العقيدة الاشتراكية لكى يحرز نصراً انتخابياً، وذلك بتحالفه مع قوى الأحرار . ولكن كيف يحقق هذا النصر الأهداف التى قام من أجلها فى ظل الظروف التى تقع تحت طائلها . إذ عند ما يتسلم مقاليد الحكم لن يستطيع أن يركز جهوده لكى يحقق بعض مشروعات الإصلاح الاجتماعى ما لم يحدث انتعاشاً اقتصادياً سريعاً . فما من شك فى أن ثمن ذلك سيؤدى به حتما إلى مثل ذلك الوضع الذى أدى إلى هزيمته عام ١٩٣١ . فإذا كان على حزب العمال أن يسير على نهج النظام الرأسمالى فيجب عليه أن يعرب بصراحة عن موافقته على الافتراضات التى قامت عليها الرأسمالية ، إذ فيها نجد أن الدولة لا يمكنها القيام بالإصلاحات الاجتماعية فى فترة يخيم عليها الكساد التجارى . ومن العسير أن نرى مدى وثوق هذه الحكومة بمؤيديها طالما كانت هذه الظروف ستحول دون تحقيق الأهداف التى من أجلها نالت سلطتها .

ولكن إذا قامت هذه الحكومة بعد مباشرتها مهام سلطتها فى الحكم بإنعاش النواحى التجارية فليس من اليسير أن نرى أننا نستطيع أن نقطع شوطاً بعيد المدى فى هذا المجال ، فبتضامنها مع الأحرار لا تستطيع أن تسير على سياسة اشتراكية ، إذ يجب عليها حينذاك أن تبذل ما فى

وسعها لكى تستخرج من النظام الرأسمالى أكبر فائدة لطبقة العمال . ولا داعى للحط من قيمة هذه السياسة التى إذا سرنا على نهجها فاننا سنجنى إسكاناً أفضل ، وإمكانيات أفضل للعمل ، ونظاماً تعليمياً ونشاطاً تقوم به النقابات فإذا لم يدم هذا الانتعاش الاقتصادى ، فالنتيجة الوحيدة لاستئناف سياسة الامتيازات ستعنى بإيجاد مستوى جديد للأمانى المعترف بها بين العمال الذين سيشعرون بالمرارة وخيبة الأمل عندما يخيم الكساد بشبحه فى المرة التالية . وسواء استمر الانتعاش أو استمرت الأزمة ، فإن قبول حزب العمال لافتراضات النظام القائم يعنى قبوله للتناقض الموجود بين الرأسمالية والديمقراطية والذى سيطيح إن عاجلا أو آجلا بأى منهما . ولقد مرت هيئة المنتجين بتجارب عدّة جعلتها تذهب إلى أن إدارة الدولة الرأسمالية يجب أن تكون فى أيدى الأفراد الذين يؤمنون بمبادئها ، ومن الحماقة أن تطلب من حزب العمال أن يدير دفّة المجتمع الرأسمالى .

ولا يتمشى هذا الاقتراع مع المشكلة الرئيسية التى أثيرت فى هذا الصدد إذ أنه من الممكن تحقيق الانتقال من النظام الرأسمالى إلى النظام الاشتراكى بكل ما يتضمنه هذا الانتقال من تغيير فى العلاقات الطيبة بالطرق السلمية فى أى مجتمع ديمقراطى . وإنى لا أدلل على أنه لا يمكن إنجاز هذا إذا أراد أصحاب أدوات الإنتاج أن يحققوا مضامين الديمقراطية . ومعناه هو أنه إذا أدت الديمقراطية عملها بنجاح ، فإنها تسير بنجاح ، وهذه كما نرى ملاحظة لا تستحق الذكر . وإنى أبادر بطلب

معرفة ما إذا كان على ضوء الخبرة التى مررنا بها يحق لى القول بأنه من المعقول أن نفترض أنها ستحقق هذه الأهداف . وعلى المتفائل المتحمس أن يتخذ موقفاً ثابتاً ، فهو لا يقوم بتفسير الخبرة الأمريكية أو الخبرة التى مرت بها أوروبا أثناء الحرب أو أنه يقوم باستبعادها فحسب ، ولكن يجب عليه أيضاً أن يوضح أن اتحاد الدول يكمن تحقيقه عندما يختلف الأفراد حول الأسس التى يقوم عليها .

ولقد قام بعض المراقبين المرموقين بمحاولات عدة فى هذا الصدد ويجدر دراستها بشىء من الدقة . ولقد ذكر البروفسور جريجورى أنه « إذا اختار المثقفون فى الغرب اقتران الفاشستية بالرأسمالية ووصمهما بالانحلال لأغراضه الدعائية . فيجب الاعتراف بعدم وجود أى ضمان أو تأكيد لعملهم هذا . ولقد اتخذ هذا الموقف على أسس ثلاثة . فجوهر الفاشستية يتسم بالسلطة ، وأما جوهر النظام الرأسمالى فيتسم بالحرية فى العمل وحق الفرد فى التعبير عن نفسه من الناحية الاقتصادية » . أما الأساس الثانى فهو « وجود وجه الشبه بين خمس وعشرين نقطة فى البرنامج الاشتراكى القومى ، ومذهب الشيوعية الروسية أكثر من وجوده بين أحدهما وفلسفة الدولة الرأسمالية . أما الأساس الثالث فهو « إذا تدهورت الرأسمالية فسيحاول أى فرد البحث عن أسباب هذا التدهور فى بريطانيا والولايات المتحدة ، لا فى البلقان أو أمريكا الجنوبية أو إيطاليا لعدم وجود النظام الرأسمالى فى هذه المناطق . ويمكن تطبيق نفس الشىء على الحالة فى روسيا . « ولقد فسر البروفسور

جريجورى مشكلة الفاشستية الألمانية بقوله : « إن النظام الاقتصادى والاجتماعى قد تعرض للشدائد . ولكن هذه الشدائد لا تمت بأية صلة إلى العيوب الكامنة فى النظام الرأسمالى » . ويوافق البرفسور جريجورى على أن أغلبية كبيرة يحصل عليها العمال فجأة تشرع فى قلب الأنظمة الاقتصادية المقررة فى البلاد رأساً على عقب . عندئذ يجوز أن تصادف هذه الأغلبية مقاومة لعملها هذا غير أنه لا يثبت تدهور الرأسمالية . ولكنه يثبت أن عدداً كبيراً من الأفراد ما زالوا يؤمنون بها . واختتم البروفسور جريجورى هذا بقوله « إن قيام الفاشستية لا يعنى انهيار النظام الرأسمالى . ولكنه برهان على أن الموقف فيما بعد الحرب لا يبعث على الرضا » .

ودعونا نمعن النظر فى هذه الدراسة ، فمن الطبيعى أن الفاشستية تتسم بالسلطة فى جوهرها ، وأن الرأسمالية قد أقيمت دعائمها على « حرية العمل وحق الفرد فى التعبير عن نفسه من الناحية الاقتصادية ، ولكن ما ينبغى لنا دراسته هو الهدف الذى سخرت من أجله الفاشستية . فللحصول على المكاسب المادية نجد أنها تحاول القضاء على النقابات وتسعى إلى حماية الملكية الخاصة لرأس المال وتهدف إلى تخفيض الأجور . كما أننا نجد أن الفاشستية تبذل ما فى وسعها لتخول الأفراد « الحق فى التعبير عن النفس من الناحية الاقتصادية ، غير أن هؤلاء الأفراد لا ينتمون إلى الطبقة العاملة . وتدافع السلطة الفاشستية عن نظام العلاقات الطبقية التى تتطلبها الرأسمالية . كما أن المثقفين فى الغرب ينظرون إليه على أنه تعبير عن الرأسمالية ، وهى

فى مرحلة تدهورها . وبدون مساندة هذه السلطة لهذا النظام ، لاتمكن المحافظة على هذه العلاقات الطبقية .

ونجد أن وجه الشبه القائم بين البرنامج الفاشستى والبرنامج الشيوعى يلفت الأنظار من الناحية النظرية ، فإذا ناهض البرنامج الفاشستى الاشتراكية والنقابات ، فلن يستطع أن يطلب مساندة الطبقة العاملة . وينبغى لنا ألا نصدر أى حكم على الفاشيستية لمجرد أننا نعرف نواياها ، إذ أن ما يعنينا هو تنفيذها ، ولا أعتقد أن البرفسور جريجورى كان فى مخيلته القواد الإيطاليون الذين ساندوا موسولينى ورجال الصناعة فى ألمانيا الذين ساندوا هتلر ، ولا أعتقد أيضاً أنه قد تخيل أنهم قاموا بذلك على أساس أمل يراودهم — هو قيامهم بتنفيذ النواحى الشيوعية ، ولقد تدخلت الفاشستية باصطلاح « حرية العمل » وأن طابع هذا التدخل كان تدخلا من جانب الرأسماليين فى إيطاليا وألمانيا لاستعادة المصالح الرأسمالية . ومن حق البروفسور جريجورى أن يذهب إلى أن هذا التدخل قد أقيم على دعائم خاطئة ، ولكن عندما يدرس التدخل على الهيئات الاقتصادية ووضع الطبقات العاملة لا يحق له أن يستخلص أن هذا يعتبر محاولة حادة فى سبيل تحقيق برنامج الفاشستية الرسمى .

غير أن هذا لن يمكننا من إصدار الحكم على الرأسمالية وهى فى عنفوانها ، كما فى إنجلترا والولايات المتحدة لا فى الدول الرأسمالية المتخلفة كما فى البلقان أو أمريكا الجنوبية ، فحك أى نظام اقتصادى لا يتغير

فى أى مكان . إنه اختبار لقدرته على استغلال إمكانيات القوة الإنتاجية . ويجب ذكر « تدهور » الرأسمالية فى إنجلترا والولايات المتحدة ففى إنجلترا نجد مليونين من المتعطلين . وساءت أحوال الصادرات كالقطن والحديد والصلب ، وأصبحت على شفا التدهور والانهيار . أما الصناعات الأخرى فقد اتجهت إلى الحكومة فى مسكنة ومذلة للحصول على إعانات تيسر لها سبل العيش . ويمكن وصف هذا الموقف بالتدهور والانهيار .

ويعترف البروفسور جريجورى بأن الأغلبية التى يناالها حزب العمال فجأة ربما تقاوم إذا استمرت فى قلب الهيئات الاقتصادية . إلا أنه ينظر إلى مثل هذه المقاومة على أنها اعتقاد فى الرأسمالية ، لا كدليل على تدهورها .

ومن العسير معرفة ما يعنيه البروفسور جريجورى عندما يذكر « الأغلبية التى يحصل عليها العمال فجأة » فالانتصارات الانتخابية دائماً ما تؤول إلى مثل هذه الانتصارات فى نظر الأحزاب المهزومة . ففى فترة ما بعد الحرب اعتبر هذا بمثابة وجهة نظر معارضى مستر لويد جورج فى الانتخابات التى أجريت عام ١٩١٨ وكان هذا وجهة نظر حزب العمال عندما فاز حزب المحافظين فى انتخابات عام ١٩٢٤ وعام ١٩٣١ . وعندما ينال الحزب الأغلبية ، إذ أنه قد وضع برنامجاً أثار مناقشات عدة لمدة طويلة ، هل هذا النصر يعد نصراً ؟ وهل هذه الأغلبية هى التى تحدد طابع هذا النصر ؟ فإذا كان الأمر كذلك فى نظر البروفسور

جريجورى فلن يوجد أى حزب يحق له قلب الهيئات الاقتصادية رأساً على عقب ما لم يؤيده الرأى العام .

ويعتقد البروفسور جريجورى أن الأفراد يفضلون الكفاح لا المحافظة على الهيئات الديمقراطية . ولكن جانبه الصواب فى أن ذلك يشير إلى أن الرأسمالية فى حالة تدهور واضمحلال ، فهو استنتاج خاطئ . إذ لا يمكن الجزم بأن هذا المبدأ أو تلك النظم أو هذه الفكرة على صواب لمجرد أن جماعة من الناس قد اقتنعوا بصحته حتى أصبحوا مستعدين للنضال فى سبيله . وجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من الناس قد أبدوا استعدادهم للتضال فى سبيل الفكرة الملكية فى روسيا بعد عام ١٩١٧ ، ولكن ليس معنى هذا أن الفكرة لا تندثر ، فطالما ينظر بعض الأفراد مثل البروفسور جريجورى إلى طريقة عرض أية سياسة اشتراكية على أنها « قلب للهيئات الاقتصادية رأساً على عقب » فمن المشكوك فيه أن يقوم بعض مؤيدى هذا النظام — وهم أقل استمساكاً بعدم التحيز بإجراء بعض التجارب الاشتراكية واضعين نصب أعينهم أنه لا يمكن تتبع جذور الفاشستية حتى تدرك مدى التدهور الرأسمالى لأن هذه الجذور تعبّر تعبيراً واضحاً عن موقف ما بعد الحرب فى بعض البلاد ، إذ نجد أن للعوامل غير الاقتصادية أهميتها ، مثلها فى ذلك مثل العوامل الاقتصادية . ولا نعنى « تلك الشدائد » فى قليل أو كثير بالعيوب الكامنة فى الرأسمالية ، كما حدث فى ألمانيا مثلا . وينبغى أن نعرف ما يقوم به البروفسور جريجورى

من عمل ، إذ أنه يضع أفكاراً عن الرأسمالية . وتعتمد صورتها فى كل مجتمع على تفاعل مبدأين هما « حرية العمل » وحق الفرد فى التعبير عن نفسه من الوجهة الاقتصادية « وتختلف هذه الرأسمالية عن المجتمعات الرأسمالية القائمة عندما نكبح جماح حرية العمل أو التعبير عن النفس . وترجع تلك العيوب إلى التخلّص من الرأسمالية لا إلى الرأسمالية العاملة . ولا يعنينا وجود فكرة بحتة عن الرأسمالية ، إذ ليست هناك ظروف سياسية يمكن إدراكها حتى تصبح واقعاً ملموساً . أما عن قيام الدولة الحقيقية بأداة عملها . فيعتبره الرجل المثالى أساساً واهياً يقوم عليه نقد الدولة . وينظر البروفسور جريجورى وينظر المفكرون معه إلى قيام الدول الرأسمالية بأداء عملها على أنه أمر غير مقبول بالنسبة لنقد النظرية البحتة عن الدولة الرأسمالية . ولقد حددوا هذه الفكرة بقواعد لن يجرءوا على اختبارها بالحقائق ، ولذلك نجد أن تدخل الدولة سواء أكان هذا التدخل فى صالح الرأسمالية أم ضدها — يعتبر خروجاً على القاعدة ، أما تأثيرها فلا يمكن إرجاعه إلى ما تؤديه هذه القاعدة من عمل .

ولكن إذا اعتقدنا أن الرأسمالية هى ما يقوم به الرأسماليون من عمل ، عندئذ يجب علينا أن ننظر إلى تقاليد هذه الدول التى تهيمن عليها المصالح الرأسمالية على أنها من خصائص الرأسمالية التى تتميز بها ، ولذلك ينبغى لنا أن نعتقد أن قيام الرأسماليين باستخدام سلطة الدولة لحماية مصالحهم هو جوهر الرأسمالية فى إطارها الجديد لأن أية فكرة ما هى إلا ما تؤول

إليه فى خير العمل لا ما قصد منها الأصل عند التفكير فيها . ولا يمكن إخضاع تطور الأفكار للتقاليد التى سادت فى المراحل الأولى، ولكن إذا اتخذ الرأسماليون سلطة الدولة على أنها مظهر من مظاهر الفاشستية عندما يدور النقاش حول أمنهم ، فإنى لا أستنتج إلا أن هذا الاقتران يعد مظهراً من مظاهر السبب والمسبب ، وتستخدم الرأسمالية وهى تتعثر فى طريقها مركز الرأسماليين المرموق فى أى مجتمع حتى يكرسوا سلطة الدولة لإخضاع معارضيها . وهى تتعهد للقيام بإجراء التجارب وتخفيض الأجور والقضاء على النقابات والحيلولة دون قيام الإضرابات ، وذلك لضمان بعض الأحوال التى فى ظلها تستعيد المكاسب المادية .

لقد أشرت إلى أن المجتمع ما هو إلا مسرح تشتد فيه حدة الصراع القائم بين الطبقات الاقتصادية من أجل الحصول على مكاسب مادية ، أى الحصول على أكبر قسط تجنيه من العملية الإنتاجية . وطالما كانت القدرة على الإنتاج تعتمد على استتباب الأمن فيجدر بالدولة أن تتمسك بالقانون وتحافظ على النظام لكى تحقق هذا الهدف . . ولكن عندما تفعل ذلك تجدها وقد أخذت بالضرورة تحافظ على النظام ، وتتمسك بالقانون . إذ أن نظام العلاقات بين الطبقات يتضمنها . وما الدولة إلا تعبير عن هذا النظام . أما القانون والنظام فى المجتمع الإقطاعى وهما اللذان تتمسك بهما الدولة فهما أمران ضروريان للإبقاء على المبادئ الإقطاعية . أما فى المجتمع الرأسمالى ، فإن الدولة تتمسك بالقانون والنظام اللذين يكفلان

لها المحافظة على المبادئ الرأسمالية . أما فى مجتمع روسيا السوفيتية مثلا حيث يشترك الجميع فى امتلاك أدوات الإنتاج ، فنجد أن الدولة السوفيتية تستخدم القانون والنظام اللذين ييسران لها السبل لكى توزع ثمار هذه الملكية العامة وتخضع الدولة دائماً لتلك الطبقة التى يخول لها الحق فى امتلاك تلك الأدوات . والدولة هى التى تسن القوانين . ولكنها تسنها بحيث تتمشى مع مصالح هذه الطبقة . فإذا قل عدد الملاك فى الدولة ، فسيتحيز القانون لهذه الحفنة . أما إذا شمل عددهم المجتمع بأسره ، فسيسخر القانون لخدمة هذا المجتمع وسيتحيز له ضد أية مصلحة خاصة .

وقد ذكرت أيضاً الطريقة التى أصبح معها نظام العلاقات بين الطبقات العامل الرئيسى فى تكوين الأيديولوجية (المذهب) العامة للمجتمع ، فنحن نرى مثلا أن المذاهب الدينية فى الدولة الرأسمالية التى قامت على أساس العمل الحر لها طابعها وتفسيرها ، وهما يختلفان عن طابع وتفسير المجتمع الرأسمالى الذى أقيمت دعائمه على العبودية . ولقد اعتنق المسيحية فى مستهل تاريخها أفراد من طبقة أصحاب العبيد ، ومن ذلك نجد أنه إذا كانت المسيحية قد أصرت على وجوب عتق العبيد كشرط للانخراط فيها . كان لها أكبر الأثر فى الانقلاب الصناعى الذى يتعارض مع العلاقات التى تدخل فى نطاق نظام الإنتاج القائم حينذاك ، غير أنه كان مدعاة لأن يجعل المسيحية عدواً لهؤلاء الذين يستفيدون من نظام العبيد . كما أنه ليس فى مقدورها معاداتهم ، إذ أن السلطة الإلزامية فى

الدولة الرومانية كانت تساندهم ، وتلك السلطة تقرر أن واجب العبيد هو تقديم فروض الطاعة لأسيادهم . وتعتبر العبودية دليلا لا يتناسب مع ذلك الإخلاص الذى تضمنه عضوية الدولة . أما واجب أصحاب العبيد فهو معاملة عبيدهم معاملة حسنة . ولقد دعمت المسيحية من مركزها ، وأصبح لها كيانها ، وأملاكها التى أصبحت قيمتها تتوقف على مدى استغلال العبيد لها . أما عن مقتها لنظام العبيد فقد أخذ ذلك يتوارى .

ويجدر بنا القول فى هذا المجال أن سلطة الدولة ظهرت فى وقت ظهور سلطة الملكية الخاصة . ويحدث هذا فى أى مجتمع حيث تمتلك حفنة من الأفراد أدوات الإنتاج . ويمارس هؤلاء الأفراد أدوات الإنتاج ويمارس هؤلاء الأفراد أيضا سلطة الدولة إذ يسنون القوانين حسب رغباتهم . ويحددون الأهداف التى تسعى سلطة الدولة إلى تحقيقها . وهم يسعون أيضاً إلى الحصول على أكبر قسط من المكاسب المادية التى يتيحها نظام العلاقات بين الطبقات . ويعتبر ذلك الدعامة التى ترتكز عليها فكرتهم عن الخير ، وهم يسنون القوانين لضمان حقهم فى الحصول على هذه المكاسب. وعندما تسير بعض الطبقات الاقتصادية الأخرى على هذا المنوال . تنتشر أية فكرة عن الخير طالما ساندتها السلطة الإلزامية العليا فى المجتمع (أى الدولة) ففى ذلك البنيان الطبقى الذى يقوم عليه المجتمع نجد صراعاً محتوماً لامتلاك الدولة . إذ أن الذين يمتلكونها يصبح فى مقدورهم فرض فكرتهم عن ماهية الخير على الآخرين .

ولقد أشرت أيضاً إلى أن هذه الفكرة ليست فكرة جامدة . إذ كلما اتسعت آفاق المعرفة تغيرت بالتالى وسائل الإنتاج ، وزادت القدرة على الإنتاج ، ولذلك تجب ملاءمة العلاقات بين الطبقات مع ذلك التغيير وتلك الزيادة ، لأنها (أى العلاقات) تحدد ما يتوقعه الأفراد من نظام الإنتاج ، كما أنهم سينظرون إلى آمالهم فى أى وقت من الأوقات على أنها مرادفة للعدالة . ومن الطبيعى أن يميل الأفراد إلى تحقيق هذه الآمال . أما وحدة المصلحة فهى تدخل فى نطاق العدالة . وتختلف الآراء عن العدالة باختلاف الأوضاع التى يشغلونها فى نظام العلاقات بين الطبقات فطالما تتصارع هذه الآراء كل مع الأخرى من أجل البقاء ، فإن التفاوت فى هذا الاختلاف هو الذى يحدد المعيار الذى تستطيع الدولة به أن توجد جواً من الاتحاد والتماسك بين مواطنيها . أما إذا كان الاختلاف عميق الأثر فإنه يصبح من العسير معه الوصول إلى نقطة التقاء بين الآراء المتعارضة فنجد أن الدولة تصبح فى حالة تدهور واضمحلال . ومعنى ذلك الإخلال بالأمن وعرقلة القانون . أما زعزعة هذا الاتحاد فتعرض حياة المجتمع للخطر ، وذلك بالحد من عملية الإنتاج . ولذلك تجب إعادة إيجاد هذا الاتحاد فور حدوث ذلك ، ويمكن تحقيق ذلك إما بإعادة تأكيد أهداف الدولة ، أو بإعادة تحديد هذه الأهداف .

هذا وتزعزع العداوات الموجودة فى الصراع الطبقى أركان هذا الاتحاد أما المعارضات الأخرى سواء أكان منها المعارضات الدينية أم القومية

أم العنصرية التى يتمخض عنها صراع علنى ، فربما غيرت من أفراد الحكومة ، ولكنها لن تزعزع من أركان الاتحاد الرئيسية . ويرجع هذا إلى إعادة تحديد العلاقات بين الطبقات . فالولايات الأمريكية فى الجنوب تظل كما هى بغض النظر عن التغيرات الثورية فى الحكومات ، كما أنه بفوز هتلر تغيرت الحكومة فى ألمانيا لا الدولة . إذ لا يعتبر هذا ثورة بالمعنى المعروف عن الثورة الفرنسية التى قامت عام ١٧٨٩ ، أو الثورة الروسية التى قامت فى نوفمبر عام ١٩١٧ . إذ أنه بعد انتصار هتلر ، واستيلائه على الدولة ، استمرت العلاقات بين الطبقات على ما كانت عليه . نظراً لأنه فى الواقع لم يدخل أى تغيير فعلى على تحديد أهداف الدولة .

ولقد قامت الثورة الفرنسية والثورة الروسية بإعادة تحديد أهداف الدولة . فالثورة الفرنسية مثلا أكدت حق أصحاب الأملاك فى أن يأخذوا نصيبهم من نتائج العملية الإنتاجية . ولم تلق بالا إلى مسألة ما إذا كانوا ينتمون إلى طبقة أرستقراطية أم لا . وقامت الثورة الروسية أيضاً بتأكيد الحق للمواطنين من الطبقة العاملة فى أن يأخذوا نصيبهم مما تجنيه من العملية الإنتاجية ، بغض النظر عن كونهم أصحاب الأدوات الإنتاجية أم لا . ومما هو جدير بالذكر أن الثورة الفرنسية قد حققت الهدف الذى كانت تنشده إذ استخدمت سلطة الدولة للقضاء على الامتيازات التى كانت تتمتع بها الطبقة الأرستقراطية . أما الثورة الروسية فقد حققت هدفها باستخدام سلطة الدولة للقضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ،

كما أنها حولت حقوق الملكية من حيازة الأفراد إلى حيازة المواطنين جميعاً . ومن هذا كله نجد أن الثورة الفرنسية استخدمت سلطة الدولة للدفاع عن فكرة الخير التى يستفيد منها أصحاب أدوات الإنتاج . أما الثورة الروسية فقد استخدمت سلطة الدولة للدفاع عن فكرة الخير لغرض مشابه . غير أنه سواء اتسمت وسائل الدفاع بالحكمة أم لم تتسم بها . فإن هذه المصلحة كانت تتمشى مع مصلحة جميع أعضاء الدولة .

وما من شك فى أن الدولة تحاول دائماً أن تقوم بدور الحكم المحايد الذى يسعى إلى تحقيق الخير للمجتمع دون تحيز لأحد ، وستبذل الجهود للقضاء على الخلافات الكامنة فى نظام الإنتاج لتحقيق هذا الهدف . غير أنه إذا كانت هذه الدراسة صحيحة ، فلا يمكن إذن الدلالة على صحة تلك المحاولة للوقوف موقفاً محايداً عندما تمتلك طبقة اقتصادية واحدة أدوات الإنتاج . فطالما تحدد هذه الملكية استخدام السلطة السياسية ، فإن تولى حفنة من الأفراد هذه السلطة سيكون من شأنه تسخيرها لهم ، وسيفرضون على الدولة فكرتهم عن الخير والعدالة والحق ، وستستبعد الدولة إذن الآخرين حتى لا يشاركون هذه الحفنة فى تلك المكاسب . والدولة أداة قانونية تحقق مطالب أصحاب الملكية الخاصة ، ومن ثم فلا يمكن للدولة أن تقف موقفاً محايداً بين المواطنين فيما يتعلق بالرخاء المادى طالما لا يقصد من وسائل الإنتاج تحقيق الرفاهية للمجتمع بأسره .

وثمة نقطة غير هذه أحب أن أذكرها مرة أخرى ألا وهى العداوات

القائمة بين الطبقات . ويقصد منها الاختلافات بين الطبقات الاقتصادية بشأن طريقة توزيع الإنتاج الاجتماعى . وتدخل هذه العداوات فى نطاق الصراع الاجتماعى عندما تحول العلاقات بين الطبقات دون استغلال القوى الإنتاجية التى تجد تلك الطبقة المستبعدة من فوائد الملكية إمكان استغلالها وربما تقوم بعض الثورات داخل الحكومة حول بعض الملابسات التى تحتم قيام الثورة فى الدولة ، وعلى ذلك ينبغى لنا أن لا نتوقع قيام أية ثورة فى أية دولة حيث نجد أن تلك الطبقة التى حرمت من فوائد الملكية تتلقى إعانات مستمرة لتحقيق هذا الرخاء المادى . ولكن عندما تحرم هذه الطبقة من المكاسب المادية ، وتقرن هذا بنظام العلاقات بين الطبقات الذى تتمسك به الدولة ، عندما تدرك هذا نجدها وقد هبت للاستيلاء على الدولة . ولهذا السبب تحاول أن تعيد تحديد هذا النظام حتى تحقق الرخاء المادى الذى تسعى إليه . ويحدو هذه الطبقة الأمل عند محاولتها الاستيلاء على الدولة فى أن تسود فكرتها عن العدالة .

ولقد ذكر ماركس وانجلز أن « الهيئة التنفيذية للدولة الحديثة ، هى مجرد لجنة لإدارة الشئون العامة للبرجوازية » . ويجدر بنا ملاحظة ما تتضمنه هذه الفقرة . إذ أنه من الممكن أن ننظر إلى الدولة من زاويتين مختلفتين . فهى مجرد هيئة صغيرة من أفراد يقومون بإصدار الأوامر تساندهم فى ذلك السلطة الإلزامية العليا . ومن جهة أخرى نجد أنها — كما يرى المثاليون — هى العامل المؤثر الذى يتغلغل فى كل كبيرة وصغيرة فى المجتمع ، ويحدد

هيئاتها ، ويجعل الأفراد يقومون بتحقيق أهدافها . وإن هاتين الناحيتين تعبران ، فى الحقيقة عن جانبين لعملية واحدة . فالدول كهيئة تضم أفراداً يصدرون الأوامر ويولون اهتمامهم لتنظيم العلاقات التى تتوقف عليها طريقة الإنتاج . أما الدولة على أنها عامل مؤثر نفوذ فهى تحدد أهمية أنماط السلوك بالنسبة لهذه العلاقات . وسنجد ما يقصد من العادات الاجتماعية فى سياق العملية التى تقوم بها الدولة ، إذ أن هذه العادات تؤثر فى العلاقات التى تصدر عن وسيلة الإنتاج . أما الدولة فستولى اهتمامها بالسلوك الذى يتعلق بهذه العلاقات ، كما أنها ستسعى إلى السيطرة عليها ، والتحكم فيها من أجل الطبقة التى تسود فى فترة معينة .

٥

تبدو مثل هذه الدراسة لكثير من طلاّب علم السياسة بطلاناً للأمور التى يعتبرونها أموراً أساسية تتميز بها الدولة الحديثة فى عالم الواقع . فإذا نظرنا إلى التاريخ أو حاولنا عرضه على أنه مستودع للنتائج التى تتمخض عن الصراع بين الطبقات ، وإذا نظرنا إلى الدولة على أنها مجرد أداة للطبقة التى بيدها مقاليد الأمور ، وإذا أصررنا على أن القانون يتاون حسب مصلحة هذه الطبقة — نجد أن ذلك يعنى فرض القيود على مبادئ الهيئات الاجتماعية . فالتاريخ كما نعرف سجل للتغييرات التى أدخلها

بعض الأفراد الذين كانوا يسعون إلى إيجاد نظام أفضل من النظم التقليدية التى ورثوها . أما أفضل وسيلة للنظر إلى الدولة فهو اعتبارها جهازاً للارتقاء وتحقيق المثل الأعلى . وإننا نعرف أن بعض السياسيين قد كرسوا كل جهودهم لخدمة الجميع خدمة منزهة عن أى غرض . فلماذا نفترض إذن أن نتيجة مسعاهم هى تحقيق الخير لطبقة ما ، لا للمجتمع بأسره ؟ فالقانون الحديث يذكرنا بأن جميع المواطنين سواء أمام المحاكم ، وأن القضاة الإنجليز المعاصرين فى نزاهتهم واستقلالهم يثيرون إعجاب العالم . وليست هناك أية دولة حديثة تخضع الحقوق الإنسانية لمصالح الملكية . ويشهد طابع التشريعات الحديثة على هذا القول . ولكن عندما تهتم الدولة بنوع المأكل ، ورعاية الطفل ، وإتاحة الفرص للتعليم ، فمن المبالغة إذن أن ننظر إليها على أنها أداة طبقية .

وليس هذا هو كل ما فى الأمر . إذ أن القرن الماضى قد تميز بتحسين حالة الطبقات المعدمة . ويجعلنا هذا نتطلع نحو امتيازات أفضل فى الأعوام القادمة ، كما أننا نستطيع أن نرى الطريق الذى سارت فيه الدولة وقضت بذلك على النفوذ الخاص للهيئات التجارية والسكك الحديدية والبنوك والإذاعة ، وكان هذا كله لصالح المجتمع . إذ كانت هذه النواحى تعتبر أول الأمر مناطق قانونية لاستمرار المكاسب الخاصة . وفى صالح المستهلك العام قمنا بالقضاء على الاحتكار ، كما أننا نحرم الإرهاق فى الصناعة . وتشير التشريعات التى سنت مثل : (قوانين المصانع ، وتعويض

العمال ،وتحديد ساعات العمل) . إلى اهتمام الدولة بتحقيق الرخاء العام فعندما يستنير الرأى العام يجب أن نتوقع الكثير . ومن ثم ستعمل الدولة على تحرير نفسها من التحيز لأية مصلحة خاصة فى المجتمع . وكلما أمعنا فى تحليل ودراسة وظائف الدولة الحديثة واختصاصاتها ، ازددنا اقتناعاً بأنها لا تعدو كونها إعراباً عن الخصومة بين الطبقات .

وإن وجاهة هذه الفكرة لا تحتمل أى تأكيد من ناحيتى ، إلا أن قبولها لا يخفى النقائص والعيوب التى تعانى منها . فهى لا تعلل وجوب تغيير آراء بعض الأفراد التى تتكون منها العدالة الاجتماعية من فترة إلى أخرى ، وينظر إلى العبودية على أنها أمر لا يطاق فى فترة ما . كما ينظر إليها فى فترة أخرى على أنها أمر مقبول . إلا أن هذه الفكرة لم تعلل لنا السبب فى هذا أيضاً . فلقد وضعت فى إنجلترا بعد مرور ستين عاماً من المجهودات الضخمة الفكرة التى تذهب إلى أن الدولة يجب عليها أن تكفل التعليم الأولى لمواطنيها . وفرضت بعض القيود على ساعات العمل ، إلا أن حالة الخدم فى المنازل والعمال الزراعيين قد بقيت على ما هى عليه ، وهى لا تبعث على الرضا . كما ظلت قوانين المصانع وتعويض العمال مسرحاً لصراع تدور رحاه بين العمال وأصحاب العمل ،وكان صراعاً حقيقياً إن لم يكن مثيراً . ويكمن الاختلاف الجوهرى فى أننا نكافح اليوم لا لتحقيق أى مبدأ ،ولكن للوصول إلى طريقة نطبق بها هذا المبدأ . إذ أننا نحاول أن نتصدى للصناعة التى ترهق عمالها ،ونحاول أن تظهر الأحياء الفقيرة القذرة .

وهناك خلاف يذكر فى الرأى حول حقيقة ظروف الصناعة المرهقة للعمال وظروف الأحياء الفقيرة والقذرة . ونقوم بالمحافظة على العاطلين بالتأمين ضد البطالة و نبذل المساعدات العامة لهم .

وأما ما نطلق عليه نموّ الضمير الاجتماعى فهو فى الواقع مجرد فكرة متغيرة عن الآمال المعترف بها ، والتى أوجدها الصراع الطبقى . إذ أرغم هذا الصراع أصحاب أدوات الإنتاج على الإذعان لعدة مطالب ، إلا أنهم سلموا بمظاهر الأشياء لا بجوهرها ، وظل المقياس الذى يعتد به فى استحقاق المنفعة المادية فى المجتمع كما كان موجوداً فى أصل النظام الرأسمالى ، وهو امتلاك الثروة . أما عن الآراء التى وضعت بشأن العدالة فما تزال تعمل داخل النطاق الذى حددته الفروض الأساسية . وعندما يقال لنا : إن استعادة النواحى الاقتصادية التى كسدت عام ١٩٣١ يجب أن تتمشى مع المطالب التى يحتاجها الذين يدفعون قدراً كبيراً من الضرائب ، فمن الواضح أن صراع هذه القيم لا يقل عمقاً عنه فى أى عصر مضى ، إذ أن ماتغير هو الأهداف التى تلتف الدولة حولها . وما زلنا نحس بوجود هذا الصراع .

ويتوقف قرارها على مقدرة الطبقات الاقتصادية على التأثير فيما تقوم به الدولة من أعمال . فبينما تتحكم تلك الطبقة التى تستغل أدوات الإنتاج فى الدولة بدافع المنفعة المادّية . فمن الصعب أن نرى أى اعتبار آخر — غير هذا الاعتبار — يحدد الأمور التى يوافق عليها ذلك الضمير الاجتماعى . وما من شك فى أن فترة التوسع الاقتصادى كفيلة بأن تنمى

من نطاق الضمير الاجتماعى ، إلا أن تاريخ ما بعد الحرب يوضح انكماش هذه الحدود بتضاؤل المكاسب. وطالما كانت هذه العلاقات القانونية تهدف إلى حماية ما يتضمنه البيان الطبقى فإن احتياجات هذا البنيان هى التى تحدد معالمه ، وبذلك تزداد حدود الضمير الاجتماعى اتساعاً . وما مرت به ألمانيا وإيطاليا يشهد على مرونة تلك الحدود ، أما الوسيلة الوحيدة لتغيير هذه المعالم فهى تغير البنيان الطبقى الذى يحددها .

ويساعدنا فى هذا المجال دراسة فكرة المساواة أمام القانون باعتبارها مقالا وافياً يوضح الطريق الذى تقل فيه حدة المطالبة بمبدأ عام شامل فى تطبيقه وذلك عن طريق الحاجة لإخضاع ما تقوم به من عمل للفروض القانونية الأساسية فى المجتمع وهى التى كانت تطبق بصفة عامة فيما قبل . ولا داعى للتدليل على أن القانون قد تولد نتيجة للصراع الطبقى . وتدخل فكرة هذا الصراع فى الآراء القانونية الهامة . فقانون الشغب لا يعتبر ذا أهمية إلا فى حالة الدفاع عن الوضع الراهن عندما يتعرض للتهديد . فهو فى الواقع ضمان للقانون والنظام ، وهما يساندان نظاماً معيناً من العلاقات بين الطبقات حتى لا يتعرضا للمقاومة ، كما أن موقف المحاكم بالنسبة لقضايا النقابات لا يهم فى كثير ولا قليل إلا عندما يكون تعبيراً عن الجو الفكرى الذى لم يحرر نفسه من الاعتقاد السائد بأن هذه النقابات ما هى إلا هيئات تعرض توازن المجتمع للخطر — هذا التوازن الذى قام على المبدأ الذى ينادى بأن وسائل الإنتاج يجب أن تبقى فى أيد خاصة ، وقد قام موقف

المحكمة العليا فى الولايات المتحدة بشأن التشريع الاجتماعى على الافتراض المبنى على وعى ناقص ، وهو الذى يقول : إن التعديل الرابع عشر قد أدمج « الاستاتيكية الاجتماعية » (أى دراسة المجتمعات الإنسانية فى حالة استقرارها وثباتها) لهربرت سبنسر فى الدستور ، كما أن مجلس اللوردات قد وضع فى بعض المبادئ التى تفسر تفسيراً نظامياً يوحى بأن السلطة المحلية التى خول لها الحق فى دفع « الأجور حسما ترى » يجب أن تستخدم سلطة تتسم بالحصافة والعقل . وقد فسرت كلمة «معقولة» أو استبعدت على أن هذه الأجور لا تزيد عن ١٠٪ من المستوى السائد فى الحى للطبقة العاملة التى يعنيها الأمر . وإن من يمعن النظر فى قضايا الخيانة فى عهد نابليون أو الجو الذى أحاط « حرية الخطابة » فى الولايات المتحدة فى العشرين سنة الماضية (صدر هذا الكتاب عام ١٩٣٥ وأعيد طبعه عام ١٩٣٦ و ١٩٤١) لا يجد من الصعوبة فى أن يصر على القول بأنه لا يمكن للاعتبارات القضائية أن تتخطى البنيان الطبقى للمجتمع ، إذ أنها تعمل فى نطاقه .

ويجب علينا ألا ننسى أن الثروة هى العامل الحاسم فى انتهاز الفرص التى يتيحها القانون للمواطنين لضمان حقوقهم ، فنجد أن المثول أمام المحاكم يعتبر مشكلة مالية معقدة . إذ أن المساواة أمام القانون تقتصر على من يستطيع الدفع حتى تتاح له هذه الفرصة . وليس هناك تعادل فى الناحية الإدارية حتى يعمل للوصول إلى ما نرجوه من توازن . فالعلاقات بين

الطبقات كما جرت العادة معناها أن تكرس خدمات المحامين الأكفاء لخدمة القادرين على دفع مقابل هذه الخدمات ، ويقضى المحامى الناجح حياته فى خدمة الطبقة الحاكمة فى المجتمع . ومن الطبيعى إذن أن يشاطرهم نظرتهم ويسخر فكره لمصالحهم . وما من شك فى أن الذى دفع الطبقات العاملة إلى النظر إلى المهنة القانونية على أنها الأسوار التى يتحصن وراءها الضمير الاجتماعى هو هذه الغريزة الصادقة .

ولكن ليس معنى هذا أنى أنكر وجود نوايا طيبة عند المحامى ، أو أن النظام القانونى لا يهدف إلى الخير . إن ما أقوله هو أنه عندما تشير الفروض القانونية التى قام عليها المجتمع إلى عدم المساواة ، فإن تأثيرها سيكون فى التمسك بعدم المساواة ، ولكن عندما تمتد جذور معظم القوانين إلى الماضى نجد أنه من الطبيعى أن يحاول المحامى التمسك بها لا الخروج عنها . أما الحركات الكبرى التى قامت لإصلاح النظام القانونى فقد نادى بها أفراد من خارج نطاق المهنة ذاتها ، أو أفراد لهم اتصال بها من الخارج مثل بنتام . وإن وظيفة النظام القانونى هى دفع هذه الفروض القانونية إلى القيام بعملها . وستسترعى الانتباه إذا قامت بأداء عملها لضمان تغييرها الأساسى .

ولقد انساق المفكرون الأحرار إلى الخوض فى مثل هذا الوضع لاعتبارين . إذ أنهم دللوا على أن الدولة الحديثة عندما تكون دولة ديمقراطية هى دولة شبيهة بحكومة الرايخ الألمانية . نظراً لأنها قامت على القانون ، وأن

هذا القانون لا يربط المواطن العادى فحسب ، ولكن يربط الحكومة التى تدير سلطة الدولة . كما أن هيئتها القضائية مستقلة ومنفصلة عن هيئتها التنفيذية حتى يمكن تطبيق القانون دون تحيز لفرد أو مذهب .

إلا أن فكرة حكومة الرايخ هذه تعتبر فكرة مجردة ، إذ أنها تدخل فى عداد النظريات البحتة لا فى عداد النظريات الواقعية . فهى تلزم الحكام بالقوانين التى سنوها . إلا أنها أطلقت لهم الحرية ، وذلك باستخدامهم الوسائل الملائمة لسن القوانين . ويمكن أن نطلق اسم « حكومة الرايخ » على الدولة الهتلرية أو الدولة البريطانية أو الدولة الفرنسية أو الدولة التشيكوسلوفاكية ، بمعنى أن السلطة الدكتاتورية قد تصبح فى أيدى الفوهرر بمقتضى الأمر القانونى . كما أن الحكومة البريطانية ملتزمة بمجموعة من القوانين واللوائح ، إلا أن لها الحق طبقاً للسلطات الاستثنائية المخولة لها فى وقف تنفيذ هذه اللوائح والقوانين إذا لزم الأمر . وقد تمشت فكرة «حكومة الرايخ » هذه مع الحقيقة التى تقول : إن الدولة فى وسعها عن طريق مالها من سيادة أن تغير من مواد القانون . وقد قيل فى أول الأمر : إن فكرة الاستبداد القانونى تكمن فى طبيعة هذه السيادة وتحدد أية أزمة مطالباً « لحكومة الرايخ » لا المطالب التى كانت تنشدها ، ولم يدر فى خلد أى فرد من هؤلاء الذين وضعوا دستور جمهورية فيمار الألمانية عام ١٩١٩ أن المادة الثامنة والأربعين ستكون الأساس الذى تقوم عليه الدولة الهتلرية .

ولا داعى لأن ننكر قيمة فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية إلا أن أهميتها فى هذا المجال محدودة ، فالمبادئ التى يجب على القضاة تطبيقها قد خولتها لهم التشريعات التى يقومون بتفسيرها . وهذا يعبر عن الأهداف الرئيسية فى المجتمع الرأسمالى . كما أن السلطة التنفيذية هى التى ترشح هؤلاء القضاة . ولذلك كلما ازدادت سلطتهم فى الدولة ، نجد أن السلطة التنفيذية تتوخى العناية فى ترشيح الأفراد الذين يشغلون هذه المناصب القضائية ويمكن الاعتماد على موقفهم . ويمكن لأى فرد أن يتحقق من صدق هذا القول إذا قام بدراسة تاريخ الترشيحات لتولى المناصب فى المحكمة العليا فى الولايات المتحدة . ودخل فى الاعتبار أيضاً الموقف الذى يتخذه هذا المرشح بالنسبة للمسائل السياسية والاقتصادية. وإن الحقيقة التى تنادى بأن المحامى ينتمى دائماً إلى طبقة أصحاب الملكية تجعل منه رجلا عطوفاً تجاه النظرة العامة لهذه الطبقة . وإن الصعوبة التى واجهت حزب العمال فى هذا المجال ما زالت الألسن ترددها ، كما أن لها تأثيراً يتسم به مذهب المحافظين فى التفسيرات حيث نجد أن حصافة القضاة وهى لا تخضع لرقيب قد وجدت تعبيراً دستورياً .

ويحق لنا فى هذا المجال أن نذكر ما تقوم به المحكمة العليا الأمريكية لإدراك أهمية هذه القيمة المحدودة الخاصة بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية حيث إن للتطور الاقتصادى أهمية فى تحديد القرارات القضائية وإن كل من يقوم بدراسة تاريخ هذه المحكمة فى الخمسين

سنة الأولى ، يدرك اتجاه مثل تلك القرارات . فإن ما يهدف إليه القضاة هو حماية مصالح الملكية من هجوم المجالس التشريعية، إذ أن هذه المصالح قد جرتها الأزمات الاقتصادية إلى التضخم وإلغاء حقوق الملكية وخفض الديون . ولقد كانت هذه الفترة التى عرفت باسم القومية القضائية والتى أوضح مارشال معالمها تعبيراً واضحاً عن المجهود الاتحادى لضمان النواحى التى تنمو فيها التجارة تزدهر ، دون تدخل هؤلاء الذين عانوا الكثير من الفقر الذى نجم عن حرب الثورة، وهذا يفسر لنا وجهة نظر المحكمة فيما اتخذته بصدد البند الخاص بالتجارة والبند الخاص « بمبدأ الإلزام فى العقود » الموجود فى الدستور .

وتصور هذه السنين فترة من تاريخ الولايات المتحدة حيث ابتدأ ظهور مجتمع صناعى حديث . ولقد أتم مارشال هذه المرحلة واتبعها من جاءوا بعده . فمنذ عام ١٨٣٠ حتى الحرب الأهلية لم تكن المحكمة فى حاجة إلى أن تطبق أكثر مما تنص عليه المبادئ الدستورية التى وضعتها المحكمة . أما موقفها بالنسبة للتجارب النقدية أو التجارب الخاصة بالأرض فى الولايات — الغربية فتقترن مصالح الملكية بفكرة القانون الأساسى . ولقد أوضح قرار فريد سكوت أنه يجب تجديد المسألة القائمة بين الرأسمالية الصناعية والرأسمالية الزراعية ، وعندما يتحقق ذلك يتضح لنا أن الباعث هو حماية احتياجات الصناعة الآخذة فى الانتشار بالرغم من إثارة هذه القرارات لجيش قوى تعداده ٦٠ مليون من المواطنين . وعندما جاء

عام ١٨٨٠ تحمست المحكمة العليا ضد حرية « التصرف فى النواحى الاقتصادية .

وظلت هذه الحالة مدة ربع قرن، وفى أثناء هذه الفترة كان الهدف السائد هو الحيلولة بين تعاليم الحكومة والتدخل فى العمل . فهى تستلزم بعض الآراء عن حرية التعاقد وسلطة البوليس ونواحى القانون ، كل هذا من أجل حماية رجال الأعمال لأجل حصولهم على المكاسب المادية . وقد اتخذت قرارات عدة توضح أن اختيار الفروض القانونية التى يستنتج القاضى عن طريقها مجريات الأمور يتم بالنسبة للنمط الاقتصادى السائد . وإن المحاولات التى يهدف منها أن تكون هذه الفروض قانونية لا سياسية توضح أن القانون الدستورى يجب إخضاعه فى المجتمع الرأسمالى لما تحتاجه الرأسمالية .

وجدير بالذكر أن الثلاثين سنة الأخيرة فى تاريخ المحكمة لم تغير من النواحى الأساسية التى تتصف بها فى قيامها بالعمل ، وأن الشكوك التى تساور الشعب الأمريكى بشأن النواحى الرأسمالية ومحاولة التنظيم والحركة التى تقوم بتحديد مقدار الودائع كل ذلك قد نظرت آثاره فى القرارات التى تتخذها المحكمة إلا أن آثارها تكون ضعيفة فى أوقات الطوارئ كما كانت الحالة مثلا أيام الحرب وأيام الكساد الاقتصادى . هذا وإن ظهور حركة شيوعية قد تزيدها حدة ، فهى توضح عجز الرأسمالى عن إدراك أن دعاة السلام يمكن أن يكونوا وطنيين . وهى تعترف بدستورية تشريعات

روزفلت . كما أن أى فرد يقوم بدراسة أعمال المحكمة فى الثلاثين سنة الماضية بوجه عام ،والخمس عشرةسنة الأخيرة بوجه خاص سيستخلص استنتاجاً واحداً ، مؤداه أن زيادة حدة الاحتجاجات ضد الرأسمالية غير المقيدة فى أمريكا فى الفترة ما بين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٩٠٠ قد تغلغلت فى أذهان الجالسين على منصة القضاء ،إلا أنها لم تتمكن من إدماج مطالب الرأسمالية واحتياجات التنظيم الاجتماعى فى لائحة دستورية واحدة . ولكن استطاع قاضيان فى هذه الفترة أن يقوما بوضع فلسفتين لتحقيق ذلك . فقد سار القاضى هولمز على المبدأ القائل بأن ما يحتاجه المجلس التشريعى لابد من قضائه ما لم ينكر الدستور رغباته علناً وبصورة واضحة . أما القاضى براندر فذهب إلى أن البنيان الرأسمالى يمكن تحقيقه عندما تنظم وحداته تنظيماً دقيقاً من أجل المصلحة العامة . ومما لا شك فيه أن كلا من الفلسفتين يمكن أن تصل إلى قرار بشأن المتناقضات الخطيرة التى اندمجت فيها الرأسمالية الأمريكية .

وأنا لم أحاول دراسة اتجاه المحكمة العليا لاختلافه عن اتجاه المحاكم الأخرى فى بلاد أخرى ، ولكنى حاولت القيام بذلك لأن الإختصاصات الاستثنائية للمحكمة العليا هى التى تحدد الافتراضات الواضحة المعالم توضع فى التشريعات الحقيقية . ومن الواضح أن هذه القوانين ليست بعيدة عن معنى الحياة . فكل منها تحدده الظروف والأحوال . كما أن طابع كل منها يحدده الإطار الاقتصادى العام للمجتمع . فالقانون

ليس أمراً موضوعياً بمعنى أنه لا يميز النتائج التى قد تتمخّض عنه . وجدير بالذكر أن المحاكم تعتبر أداة أساسية فى هذه المعركة ، إذ أنها تشكل مسالك الحياة وضروبها ، كما أنها تؤثر فيما يدور بين العداوات الطبقية من صراع — هذه العداوات التى تشكل الجو الذى نعمل فى نطاقه .

٦

يجب أن يقوم إنكار هذه الدراسة على القدرة على معرفة أن معالم العلاقات بين الطبقات ليست حجر عثرة فى استخدام الدولة للناحية الإنتاجية استخداماً كاملا . فإذا اتضح أن الرأسمالية فى وسعها إيجاد مخرج من الأزمات التى تحل بها ، وأن الكساد الذى حدث وكان له أثره فى العالم منذ عام ١٩٢٩ كان مجرد توقف نحو الانتعاش ، لا مجرد عرض من أعراض كارثة محيقة ، عندئذ يمكن للانتعاش أن يسمو على متناقضات النظام ، وذلك عن طريق سيره نحو التوازن فى النواحى الإنتاجية الجديدة حيث يمكن إشباع احتياجات الطبقات العاملة من أجل الحصول على مكاسب مادية على مستوى عال جديد ، ولكن عندما يتأثر ذلك ، فليس من المحتمل أن تقوم الطبقة العاملة بتحديد العلاقات بين الطبقات ، ولا مفر إذن من قيام الثورة عندما تتأكد هذه الطبقة من أن هذا المستوى لا يمكن تحقيقه فى ظل العلاقات القائمة بين الطبقات .

وإن محاولة إثبات إمكانية إيجاد هذا الانتعاش تتخذ صوراً مختلفة

فهناك مدرسة تحاول أن توضح أن ذلك الكساد ما هو إلا نتيجة فشلنا فى العمل على السير على نهج تتطلبه الفروض القانونية للرأسمالية . وقد قيل لنا : إنه يمكن ضمان إمكانيات هذا الانتعاش عندما نعود إليها . فى المجتمع الرأسمالى مثلا نجد أن سياسة حرية التصرف تعتبر شرطاً من شروط تحقيق الرخاء الاقتصادى .

وتكمن نقطة الضعف التى تعترى هذه الدراسة فى صبغتها المجردة . إذ أن هذه الرأسمالية لا تعتبر رأسمالية الرأسماليين ، ولكنها رأسمالية لعالم مثالى لا يماثل عالم الواقع الذى نعيش فيه . أما الاقتراحات التى تقدمها فهى ليست ثورية فى طابعها فحسب — لأنه من العسير أن ندرك كيفية التخلى عن المسئوليات الاجتماعية للدولة الحديثة دون القيام بثورة — ولكنها تتجه نحو تحقيق الاستقرار السياسى ؛ إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه دون الناحية الاقتصادية فى المجتمع ، إذ أن الاستقرار السياسى يعد وظيفة العوامل الاقتصادية التى يقوم المجتمع عليها . وأن ما يقوله الاقتصاديون الذين يؤمنون بحرية التصرف هو أن الرأسمالية المثلى سيتمخض عنها إيجاد توازن جديد تنشده إذا دفع ثمن تحقيقه ، ولكن طالما كان (ا) ثمن هذا التحقيق هو التخلى عن أمر من الأمور مثل التشريعات الاجتماعية التى ظلت مدة الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة ، وطالما كانت (ب) هذه التشريعات نتيجة — مهما كانت هذه النتيجة — للخبرة التى تمر بها الرأسمالية الحقيقية عند قيامها بالعمل ، فسيساورنا الشك فيما إذا كان هؤلاء

الأفراد على استعداد لدفع هذا الثمن .

وهناك مدرسة أخرى تتبع المنهج العملى (منهج الفلسفة البرجماتيكية) ومن أنصارها سير أرثر سولتر ومستر كينز . وتجد هذه المدرسة فى التجارب التى تقوم بها الدولة على نطاق واسع إمكانية إخضاع واقع استدرار الكسب المادى لما يحتاج إليه . وهى تشير بوجه خاص إلى أهمية نمو نواح . جديدة للعمل كالهيئات العامة ، وعندما يتسع نطاق تنظيم الدولة فمن المأمول فيه أننا ندخل فى مرحلة جديدة نحو تحقيق الرخاء الاقتصادى .

وتقوم هذه الدراسة على افتراضات تسترعى الانتباه . فهى تقوم أول ما تقوم على أن الدولة يمكن أن تكون حكماً غير متحيز وسط الصراع الاقتصادى الدائر بين الطبقات ، إذ يجب أن تهدف إلى تحقيق ذلك الرخاء . ولهذا فهى توعز بأن الأركان الاقتصادية التى يضعها أى مجتمع لا تدفع الدولة إلى الاتجاه الذى تتطلبه هذه الأركان . وهى توحى أيضاً إلى سلطة القوانين بتخطى اشتهاء الرأسمالية للحصول على الأرباح وذلك بتقسيمها إلى فئات منها ما هو « خير » ومنها ما هو شر ، أو ما هو « باهظ » وما هو « مشروع » تبعاً لمصدرها ومقدارها ، والدولة المنصفة وحدها هى التى يقرر حكمها حدود كل فئة من تلك الفئات ، إذ أنه قد أصبح من المستحيل العودة إلى العادات التى سادت فترة حرية التصرف إلا أنها أمنت بالقدرة على الوصول إلى طريق وسط بين الرأسمالية والاشتراكية وتسير الدولة فى هذا الاتجاه قاصدة سبيل صالح المجتمع . ولكن دون أى

تغيير فى الكيان الجوهرى للعلاقات بين الطبقات .

ولقد عللت فيما سبق أن سبب تعارض هذه الفكرة مع الحقائق التى يجب علينا مواجهتها ، إذ أن الافتراض الذى تقوم عليه الدولة المنصفةوالتى تستطيع أن تسمو على الخصومات بين الطبقات التى يجب على سلطة الدولة تسويتها لا أساس له من الصحة .

ننتهى من كل هذا إلى أنه إذا أخذنا طابع المجتمع الذى نعيش فيه نجد أن بعض الدول على استعداد لدفع الثمن فى سبيل تحقيق الأمن الاجتماعى ، وهذا هوكل ما لدينا من دلائل . إذ لا يمكن إدراج نزعات الخير والشر تحت فئات لها أثرها فى علم الاقتصاد ، ففى داخل الإطار الاقتصادى نجد أن المعنى الذى توحى به هذه النزعات هو إما الحصول على الأرباح ، أو عدم الحصول عليها ، ولكن من يدرس التاريخ بإمعان يجد أنه من الصعوبة بمكان الاعتقاد بأنه يمكن إشباع ذلك الحافز الكامن للحصول على هذه الأرباح عن طريق فرض قيود أخلاقية لم تكن موجودة فى الماضى ، إلا أن [illegible] الذى يعترى هذا يكمن فى النظر إليها على أنها بعيدة عن الناحية [illegible] اقتصادية ، بدلا من اعتبارها نتيجة لما تقوم به من عمل . ويتكافأ ما يثبت صحته من الناحية الأخلاقية مع ما يمكن تحقيقه من الناحية الاقتصادية ، ويشهد على ذلك تاريخ استغلالنا لإفريقية ، إذ أننا وضعنا بعض المبادئ الخاصة بالوصاية لكى نضمن مصالح الأجناس الأهلية هناك ، ولكن بمجرد الكشف عن

حقول الذهب نقوم بوضع آراء جديدة حتى يتسنى لنا إخضاعها ، ويمكن أن نقنع أنفسنا بأن أهالى هذه البلاد يجب أن يمتثلوا صاغرين لوجهة نظرنا هذه ، إذ أننا نعمل فى سبيلهم ولمصلحتهم . ولكن هل يستطيع الأفراد الذين كان فى مقدورهم تغيير السياسة الخاصة بالأرض فى كينيا — فيما بين عامى ١٩٣٠ ، ١٩٣٣ أن يكتسبوا ثقتنا لكى يستخدموا الدولة كأداة إنصاف ؟

لا يشك أحد فى إخلاص هؤلاء الأفراد ، فهم يبذلون ما فى وسعهم لتحقيق أفضل الأشياء ، كما أنهم يقومون بتحديد نواحى الخير لصالح الجماعة . . نعم إنهم قوم مخلصون ، يقومون بذلك حقاً ، وإنى أحاول فى دراستى هذه التدليل على أن الآراء عن الخير ليست مطلقة ، ولكنها نسبية لأية بيئة اقتصادية ، كما أوضحت أن وظيفة كل طبقة فى هذه البيئة هى تحديد آرائها عن الخير . إن قيام دولة غير منصفة معناه الإصرار على أن الطبقة التى تستحوذ على أدوات الإنتاج سيكون فى إمكانها تسخير سلطة الدولة لنشر آرائها . إلا أن استخدام مثل هذه السلطة لن يغرس نفس الاعتقاد فى نفوس الأفراد الذين لا يمتلكون هذه الأدوات .

ولا يتمشى تدليل هذه المدرسة مع الدعوى الأصلية التى تتضمنها النظرية . ولكنى أدلل على أنه إذا أصبح من المتعذر على المجتمع توزيع ثمار العملية الإنتاجية فسيسعى الأفراد الذين يصابون بخيبة أمل إلى تغيير هذه العلاقات ، وإذا لم تتنازل الطبقة التى بيدها مقاليد الأمور عن

امتيازاتها فسيترتب على ذلك قيام ثورة اجتماعية ، غير أنى لم أجزم بضرورة نجاح هذه الثورة ، ولكنى أقول : إنه لا يمكن تفاديها .

وإنى أعتقد أننا قد بلغنا مرحلة من تاريخ الرأسمالية يصعب معها الوصول إلى حل بشأن التناقص الموجود بين البنيان الطبقى وإنتاج العاملين – وذلك فى ظل النظام الاجتماعى الراهن . كما أنى لا أوافق على ما قاله الرئيس روزفلت عندما أرجع الصعوبات القائمة إلى النواحى غير الأخلاقية التى يقوم بها بعض رجال الأعمال ، ولكنه صرح بأنه يمكن استعادة النظام الاقتصادى السليم وذلك بالقضاء على هذه النواحى . كما أنى لا أعتقد أيضاً – كما يرى مستر كينز – وجود اتجاه يكمن فى المشروعات العامة ويهدف إلى تطوير بعض النواحى الأخلاقية حيث تخضع المصلحة الخاصة للخير الاجتماعى المجرد .

إلا أن أسس هذه الصعوبات أعمق بكثير مما تقدمه لنا هذه الفروض . فلقد ذكر مستر لويد جورج فى هذا الصدد أن نظامنا الاقتصادى يعتريه بعض القصور ، إذ أن الوفرة تؤدى إلى الندرة . وهنا يكمن بيت القصيد . . ومن هنا يجب أن نبدأ ، ذلك لأن لدينا طاقة إنتاجية هائلة . ولقد صرح لنا مدير مكتب العمل الدولى بأنه إذا استمر مائتا مصنع من بين الـ ١٣٥٧ مصنعاً من مصانع الأحذية فى الولايات المتحدة فى العمل مدة كاملة فسنجد أنه فى إمكان ذلك العدد أن ينتج ما يسد حاجة البلاد ، ووجب على ١١٥٧ مصنعاً فى هذه

الحالة أن تغلق أبوابها . وتنطبق هذه الحالة على أغلب الصناعات فى كل دولة ، وعندئذ تنتشر البطالة . ويرغمنا هذا الوضع على تخصيص جزء من الضرائب يدفع كإعانة لبعض الصناعات حتى تسير عملية الإنتاج سيرها العادى ويدفعنا هذا إلى البحث عن أسواق جديدة فى الخارج بأى ثمن حتى ولو اقتضى الأمر نشوب حرب . وتنطبق هذه الحالة على اليابان فى منشوريا عندما كانت تسعى لتحقيق هذا الهدف . كما أن هذه الحالة تدفعنا أيضاً إلى الاتجاه نحو طريق القومية الاقتصادية ، وذلك بحماية الأسواق المحلية التى تسببت فى نقص الإنتاج فى الدولة الرأسمالية فى السنوات ما بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٢ . ولا يعتبر هذا ظاهرة مؤقتة نعزوها إلى الكساد الذى عرفناه فى الماضى ، فقد دامت هذه الظاهرة مدة أربع عشرة سنة فى بريطانيا ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسلم منها أيضاً .

وتشير الإحصائيات إلى أن الموقف الذى نتخذه الآن لم يكن له مثيل فى الفترة الماضية ، فهو يقاضى هؤلاء الذين لا يساورهم أى شك فى كفاية هذه المبادئ العامة التى تقوم عليها العلاقات بين الطبقات ، وقد ذكرت صحيفة التايمز اللندنية منذ سنين قلائل أنه من المشكوك فيه إمكانية استعاب هذا الإنتاج المتزايد . وتثار مشكلة أخرى هى إمكان قيام صناعات أخرى جديدة لاستيعاب العاطلين ، ولا يزال هناك أخذ ورد فيما إذا كانت الآلة قد سبقت الإنسان وعرضت حياته للخطر ، وما إذا كان ذلك

يقضى بالعمل على إيجاد تنسيق فى النواحى الاجتماعية أم لا . لقد واجهنا هذه المشكلة فى فترة انخفضت فيها نسبة الأجور ، وذلك بعد الحرب ، هذا بالرغم من زيادة الطاقة الإنتاجية .

ولكن ليس هذا هو كل ما فى الأمر . فلقد صرح لنا بعض المراقبين المحافظين الذين يؤيدون هذا النظام القائم أنه حتى ولو عمل جميع العاطلين فإن تصريف السلع الإنتاجية — بصرف النظر عن رواج السوق — لن يكون أمراً هيناً . أما عن الولايات المتحدة فيقول مراسل التايمز فى واشنطن : إنه إذا رجعنا القهقرى — إلى أقصى ما ننتجه فى الثلاث سنوات الماضية — فسيؤدى ذلك إلى استحالة إيجاد عمل لـ ٤٥٪ من الـ ١٢ مليوناً من العاطلين الحاليين . وذكرت الجريدة أيضاً أن استيعاب العاطلين البريطانيين سيعجل بخلق أزمة جديدة . ويقول البروفسور روبنز : إن تخفيض ساعات العمل — بغض النظر عن إنتاج الفرد — لا يعتبر حلا ، ما لم يبد العامل استعداده لتخفيض الأجر الذى يتقاضاه . كما أن الهجرة لا تعد حلا للمشكلة ، إذ أن البلاد لا تريد أن تتحمل عبئاً جديداً ، وأن تزيد من عدد عاطليها . وقد عرض رمزى ماكدونالد خطورة الموقف على مجلس العموم وقام بتحذير المجلس ، وذكر أنه حتى ولو عم الرخاء ، فسيلقى على كاهل بريطانيا عبء العمل على إعالة الرجال والنساء الذين يربو عددهم على أربعة ملايين باعتبارهم عالة على المجتمع .

ومن الواضح أن مدلولات هذا الموقف ثورية بطبيعتها . ولا أعتقد

أن الحل الناجح هو العودة إلى حياة التقشف بما فيها من تبادل للسلطة السياسية لضمان تحقيق النواحى المادية ، كما أعتقد أيضاً أن السياسى الفرنسى الذى يجعل من وظيفة الدولة أداة للحيلولة دون استغلال المخترعات خشية أن تلتهم الآلة النواحى البشرية قد أدرك جوهر المشكلة . ومما يذكر أن الحكومة الهتلرية قد انتهجت هذه السياسة ، ولكنها لم تضف على نفسها صفة الصانع الحر . ومن السخف أن نقول : إن العلوم التى طورت الحضارة الحديثة تعتبر عدواً للبشر ، فإذا أدى نظام العلاقات القائمة بين الطبقات إلى عرقلة استخدام وسائل الإنتاج ، وجب علينا تغيير هذا النظام ، إذ ينبغى لنا أن نسد احتياجات الملايين من الرجال والنساء ونحقق آمالهم . وجدير بالذكر أن هؤلاء الملايين هم الذين يرون أن حياتهم ستضجّ من المواد التالفة التى تتخلف عن الصناعة (خردة) بعدما ظهر من تقدم الإنتاج الآلى . وعلينا أن نفعل ذلك ذاكرين أهمية عبارة مستركينز المأثورة التى تقول : إن الأفراد لن يتحملوا الجوع بالتدريج دائماً .

ويحضرنا فى هذا المجال أيضاً عبارة أخرى له ، فقد أشار إلى أن طبيعة المجتمع الرأسمالى تتطلب منه أن يكون أكثر نجاحاً من أى بديل آخر طالما كان يهيمن على ولاء الأفراد . وجدير بالملاحظة ظهور هذا الشكّ على هذه الأسس ، فالرأسمالية يمكنها أن تتمسك بذلك لأن هذا النجاح يمكنها من تحقيق التّحرر السياسى ، وتنديم المستوى الملائم للمواطنين . ولكن يجب ألا يغيب عن البال أن الرأسمالية لا تقوم

بهذه النواحى وهى واقعة فى محنة ، فعندما تزداد الشكوك حول الأسس التى تقوم عليها نجدها وقد اضطرت إلى أن تحقق بالقوة ما تستطيع عمله وتحقيقه عن طريق الموافقة ، وعندما يتعرض أمنها للخطر ، نجد أنها تعتمد على سلطة الدولة حتى تفترض نمطاً من أنماط السلوك التى ينظر إليها المواطنون منذ نصف قرن مضى على أنها بدأت ببدء نظام الطبيعة . وكما دللت من قبل ، نجد أن أى نظام قام على كبت نتيجة للعنف واستخدام القوة يجب أن يتخذ وجهة أخرى ويدخل فى نظام تكون الموافقة فيه هى العامل الأول ، وذلك إذا أراد أن يضمن لنفسه الأمن . إذ أن الأمن يعتبر دائماً الشرط الذى يسبق انتشار الرخاء الاقتصادى .

والسبيل الوحيد الذى تستطيع به الرأسمالية — وهى فى محنة — أن تكشف عن هذا الأمر هو عن طريق إيجاد إيديولوجية (مذهب) جديدة تدفع الناس إلى الاقتناع بالمستويات المادية القائمة فى هذه الفترة التى يسود فيها التدهور والاضمحلال . ويجب ألا يغيب عن البال أن مثل هذه المذاهب ترقى وتضمحل بـ[illegible] علاقات الجديدة بين الطبقات واضمحلالها . ولكن إذا قيل إ[illegible]شستية تعتبر مذهباً من هذه المذاهب الجديدة فإن الرد الوحيد على ذلك هو أن الفاشستية تعتبر — إذا درست بإمعان (جوال) يختلط فيه الحابل بالنابل ، ويحوى بقايا الفلسفات المختلفة التى تسعى جاهدة لإيجاد مكان لها .

ويتضح لنا صدق هذا عندما نقرأ ما قاله الزعماء أنفسهم : نجد ذلك

فى خطاب موسولينى عندما طلب من بيانكى برنامجاً للحركة حتى توطد أركانها ، إلا أنه لم يكسب لوناً مذهبياً بالرغم من مقتطفات هيجل وسوريل وبرجسون ومكيافيلى . وفى عام ١٩٢١ أيدت الفاشستية المذهب الجمهورى ونظام نزع التسلح ، ومصادرة أموال الكنيسة ، وغنائم الحرب — إذ أنها كانت ترمى إلى توزيع الأراضى على الفلاحين ، كما كانت تهدف إلى أن تكون السيطرة الصناعية فى أيدى نقابات العمال والفنيين ، ولقد هدفت أيضاً إلى إلغاء سوق الأوراق المالية ، وحل البنوك ، والشركات الخاصة البسيطة . وكانت الفاشستية تعادى الكنيسة ، ولقد ذكر موسولينى أن من واجبها إطاحة هذه المعابد التى قدر لها الدمار . إلا أنها كانت تؤمن بوجوب تحقيق ذلك تدريجياً . وليس من الضرورى أن نشير إلى أنها لم تصبح جمهورية ، وأنها لم تحقق شيئاً فى مسألة السلاح ، ولم تمس الأراضى أو الملكية الصناعية ، ولم توقع اتفاقية مع الكنيسة فحسب : وهى اتفاقية تقضى بتخويل الكنيسة حق التحكم فى الزواج والتعليم ، ولكن اعتبرت الديانة أيضاً كما قال موسولينى ظاهرة من الظواهر الراسخة فى روح الإنسان ومن ثم وجب احترامها وحمايتها والدفاع عنها . والفاشستية معناها الإذاعة الإجبارية للدولة التى ترمى إلى حماية العلاقات القائمة بين الطبقات .

وينطبق هذا على الوضع الألمانى ، إذ نجد أن ذلك يعتبر بياناً لنظرية فجة يسودها مذهب العنصرية وتفسر فيها النظريات الأصلية من المسيحية . كما جدت أفكار جديدة عن معنى حكومة الرايخ . وكلنا

يعرف برنامج فيدار الذى وضع عام ١٩٢٠ وأعلن التمسك به عام ١٩٢٦ ، وهو يهدف إلى إلغاء الدخل الذى لا يحصل عليه الفرد من عرق جبينه ، كما يقضى بمصادرة غنائم الحرب ، وتأميم الشركات ، والأخذ بمبدأ المشاركة فى المنفعة . أما الأراضى التى ترمى إلى تحقيق أهداف جماعية فيجب مصادرتها دون دفع أى تعويض . ولقد فسر هتلر — قبل بلوغه منصبه — البرنامج الذى وضعه على أنه من أجل أسباب دبلوماسية ، وقد قيل لمشترك رأسمالى : إنه ينبغى علينا أن نتكلم بلغة العمال الاشتراكيين الذين ذاقوا المرارة ، وإلا فلن يشعروا بالألفة وهم بين ظهرانينا . وكتب هتلر فى سيرة حياته : إن الفرد الألمانى ليست لديه أدنى فكرة عن كيفية وجوب تضليل الشعب إذا أردنا حكمه . ولكن عندما يتولى النازى الحكم يختفى ما قد أعد من برامج . وكما نجد فى إيطاليا كانت هناك خطب بليغة عن الأهداف الجديدة التى ستحققها الدولة فى حكومة الرايخ الثالثة . ولكن إذا تغاضينا عن الهجوم الذى تشنه الحكومة الهتلرية على اليهود يبدو أنه لم يخطر على بال الحكومة أنها تنوى التدخل فى العلاقات بين الطبقات .

وعندما نقوم بتحليل ذلك نجد أن الدولة ذات المسئوليات الشائعة تبدو على أنها جزء من ديانة مزعزعة الأركان ، وعندما تشبع احتياجات الزعيم البلاغية ، نجد أن الأسس الرأسمالية — وهى الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج — تبقى كما هى ، دون اضطراب . وهنا يتغير طابع الدولة ، وتحل الدكتاتورية محل النظام الديمقراطى البرلمانى ، وهذا هو كل شىء ، إلا أن

الفرد — كما تشير إلى ذلك فكرة من أفكار موسوليني المتغيرة وهى أن النظر إلى الدولة أمر مطلق — نقول : إن الفرد يجب أن يخضع للنواحى الاجتماعية الخيرة المراد تحقيقها من أجل الجميع . وعندما ندرس هذه العبارة الرنانة نجد أنها تحاول إخفاء قصور هذه الإيديولوجية الجديدة . ويجب أن نعلم أن الفاشستية أكثر النظم الأخرى تحرراً من الحاجة إلى توضيح قدرتها على استغلال إمكانيات النظام الإنتاجى استغلالا كاملا .

وهذا يعتبر — إذا تغاضينا عن النواحى البلاغية — ناحية جديدة لصورة قديمة . طالما بنيت على التمسك بالملكية الخاصة لأدوات الإنتاج فهى تشير — كما عبر عنها وليام جيمس — إلى النظام الحالى للعلاقات بين الطبقات ، أما استخدامها سلطة الدولة لتنظيم هذه العلاقات فإنها لا تجد أهدافاً جديدة لكى تكرس نفسها لتحقيقها . ولا تتغير طبيعة الدولة باتخاذ اسم جديد لها ، كما أن تحقيق الأهداف القديمة بطرق جديدة لن يغير من طابع هذه الأهداف .

وفى الحقيقة ليست هذه الطرق مستحدثة ، فاستخدام القوة مثلا لكبت المعارضة خدعة قديمة قدم التاريخ . هى خدعة المستبدين فى الشرق . والطغاة فى اليونان ، والإمبراطور الرومانى ، وهؤلاء تطيعهم قواتهم طاعة عمياء ، والأمراء الصغار الذين حكموا المدن الإيطالية ، والمقاطعات الألمانية فى العصور الوسطى . ولكن ما جد على الموقف هو الأهداف التى تعهد بتحقيقها الحكام الجدد للقضاء على ما أطلق عليه

موسوليني اسم «جيفة الحرية العفنة» ومن ثم لإنهاء أنبل دافع للعمل عرفه الإنسان . وما جد أيضاً هو قدرة المراقبين الأجانب على إدراك بعض النواحى الخاصة بالتوحيد الإبداعى فى النظام الفاشستى ، يكون لها قيمتها فى فتح حقبة جديدة فى المجالات البشرية . وما جد أيضاً منذ القرن السادس عشر على الأقل هو وجوب إخضاع العقل البشرى لزعيم لا يوجه إلى ما يقوم به من عمل أى نقد . ولقد ساد افتراض الحضارة الغربية فى الفترة السابقة ، ويقضى هذا الافتراض بمشاركة الرجل العادى فى كل النواحى . إذ أن معرفة ما يجول بخاطره أسلم طريق لتحقيق النواحى الاجتماعية . ومن ثم أوحى بأن القدرة على سد احتياجات هذه الخبرات هى محك كفاية الدول . أما فى النظام الجديد فتجد إما إنكاراً لصحة هذه الخبرة ، أو أنه من الممكن تطبيق ذلك . ولقد دعينا إلى العودة إلى فترة يسودها الإيمان الذى يسانده استخدام العنف ، لا اعتناق ديانة تقوم على الإرادة الإلهية . ومن الطبيعى أن يداخلنا الشك فيما اذا كانت شروط مثل هذه الفترة تستحوذ على طابع يساند نظاماً اجتماعياً ثابت الأركان .

٧

يحق لنا الآن أن نقرر بعض النتائج الإيجابية . فإذا كانت هذه الدراسة صحيحة أمكننا القول بأن موضوع الدولة هو السلطة التى تستخدم الإجبار حتى تقوم بتنفيذ إرادة الجماعة أو الجماعات التى ترأس

الحكومة . إذ أن سلطة الدولة تقوم بأداء عملها عن طريق هذه الحكومة . وتحدد إرادة الدولة طابع العلاقات بين الطبقات فى المجتمع . .

فإذا اختلفت نتائج العملية الإنتاجية من طبقة إلى أخرى ، نجد أن سلطة الدولة تستخدم دائماً لحماية مصلحة الطبقة التى تمتلك أدوات الإنتاج ، وتحدد طابع هذه الملكية القواعد التى يستمر معها الإنتاج ، كما أنه سيحدد الهدف الذى من أجله يمكن الإبقاء على النظام والقانون عندما يتعرضان للخطر . كما أن طابع هذه الملكية سيحدد الأنماط السلوكية التى تفضح عنها الهيئات الاجتماعية الموجودة ، والتى تتأثر نتيجة المحافظة على هذا النظام وذلك القانون . ومن ثم فهو يحدد نظاماً من الآراء التى تحاول استمالة المواطنين إلى أن تحقيق الأهداف التى تتمثل فيه بتمشى مع خير المجتمع . ولكن طالما كانت وسيلة اقتصادية ناجحة ، فسيحوز هذا النظام القبول . ولكن عند ما يفشل نجد أن هذه الآراء لا تحوز القبول . وإذا لم يتمكن من استمالة الأفراد لسلطته التى تعتبر وظيفة لا ستغلال إمكانيات الوسائل الإنتاجية ، فإن هؤلاء الذين يستبعدهم نظام الملكية من امتلاك السلطة الاقتصادية سيحاولون تغيير هذا النظام .

ولقد دللت على أنه لتنفيذ ذلك يجب عليهم استخدام سلطة الدولة الإلزامية العليا إذ وجب استخدامها لإعادة تحديد نظام الملكية ، وهذا يعنى إعادة تحديد العلاقات بين الطبقات فى المجتمع ، كما أنه يعنى إجراء تغيير شامل فى أهداف القانون الذى يختص بفرض الحق القانونى

على أية وسيلة يقصد منها توزيع ثمار العملية الاقتصادية ، وهنا نجد أن الدولة تقوم بوضع كل ما لديها من قوة تحت تصرفها ، وهى بهذا تضفى على القانون (وهى كلمة مجردة) صفة الواقع وذلك بإشباع مطالبها . ويحدد نوع هذا الإشباع طابع كل دولة . وبالتالى يتغلغل فى جميع العلاقات بين الطبقات فى المجتمع ويلونها .

أما التغييرات التى شهدتها الحضارة الغربية فى السبعين سنة الأخيرة فقد أضعفت من هذه النظرة ، إذ أصبحت الدولة السلبية دولة إيجابية ، ويمكن أن نقول : إن الدولة البوليسية التى كانت تسود القرن التاسع عشر أصبحت فى القرن العشرين دولة تقوم على أساس الخدمات الاجتماعية . ولقد دللت على أنّ المبدأ الحيوى فى هذا التطور يتمثل فى الحقيقة التى تقول : إن ذلك يعتبر وظيفة الصراع الذى تدور رحاه بين الطبقات الاقتصادية لامتلاك سلطة الدولة . ويعتبر هذا التغيير الثمن الذى كان على المجتمع الرأسمالى أن يدفعه للاحتفاظ بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وكان المجتمع الرأسمالى على استعداد لدفع هذا الثمن طالما كان ذلك فى الإمكان وطالما كانت مطالب هؤلاء الذين يمتلكون هذه الأدوات تشبع . ولكن عندما يوجد تناقض بين أرباح الرأسمالية وتكاليف الدولة القائمة على الخدمات الاجتماعية ، فإن الافتراضات الأخيرة منها تكون عرضة للهجوم لأن ذلك يهوى بالرأسمالية إلى الحضيض .

إلا أن هذه الدولة قد ولدت من الآراء التى يهب الأفراد للدفاع

عنها . وكما انبثقت الديمقراطية السياسية من الرأسمالية كردّ قاطع على النظام الذى أطاحت به ، نجد أن الدولة القائمة على الخدمات الاجتماعية قد أعلنت مولد فكرة الديمقراطية الاجتماعية لتكون رداً على الدولة السلبية التى كانت تضع الثروة فى الاعتبار الأول . وفى أواخر القرن التاسع عشر أصبحت الديمقراطية الرأسمالية هى المثل الأعلى لمعظم المواطنين فى الحضارة الغربية ، وأقامت أسس المساواة السياسية . وهى تخول الحق لأعضائها فى استخدام حريتهم السياسية لتحسين حالتهم المادية . وقد قاموا بذلك عن طريق استخدام الضرائب فى الدولة بمنح أنفسهم الامتيازات الخاصة التى لا تتكافأ مع ما يتلقونه من أجر ، وهم ينظرون إلى أنفسهم على أن لهم الحق فى منح أنفسهم هذه الامتيازات . وعندما يتسع أفق النظام الاقتصادى ، عندئذ يتمادون على هذا ، ويقدّرون أنفسهم أنهم خليقون بالحصول على هذه الامتيازات باستمرار .

وكما أوضحت من قبل قام نظام الديمقراطية الرأسمالية بتأدية عمله على خير وجه ، إذ أنه كان فى فترة ساد فيها . ولكن إذا سلمنا بالفروض التى قام عليها نجد أنه كان فى حاجة إلى تصريف بضائعه فى أسواق رائجة . وعندما لا يتمكن من القيام بذلك فإن الرصيد هو الذى يسحب منه الضرائب ، وكذلك الامتيازات التى يمكن توزيعها سيكتب عليها التقلص والانكماش ما لم يتأهب الرأسمالى للتخلى عن حقه فى الحصول على الأرباح . ولكن طالما كان هذا الحق هو الافتراض الذى قامت على أساسه الديمقراطية

الرأسمالية ، أى طالما كانت الفكرة السائدة عن الخير قد قامت على صحة هذا الحق ؛ فالسبيل الوحيد هو إما التقليل من هذه الامتيازات ، أو إجراء تغيير فى فروض هذا المجتمع . وطالما تعوّد الأفراد على إدراك الديمقراطية السياسية بما فيها من مضامين على أنها المثل الأعلى للدولة ، فإن الكثيرين سيطالبون باستمرارها . وعلى المجتمع الرأسمالى إما الاستسلام لهم ، أو استخدام سلطة الدولة لإخماد الديمقراطية السياسية ، وبذلك يمكنه التمسك بحق الرجل الرأسمالى فى الحصول على أرباح دون الحاجة إلى إشباع مطالب هيئة المنتفعين . وعندما نميط اللثام عن التناقض الموجود بين الأقلية الاقتصادية للرأسمالية والأساس الديمقراطى السياسى يصبح فى الإمكان إثبات هذا التناقض ، وذلك بالقضاء على الأساس الديمقراطى .

ولكن مما هو جدير بالذكر أن أهمية هذا التطور لا تعد أمراً جديداً فى الفلسفة السياسية بوضوح وجلاء كما أدركها هارنجتون عندما جعل أساس نظامه السياسى المثل الذى تسبقه السلطة الاقتصادية ، والذى يحدد طابع السلطة السياسية . كما أنها كانت أساس خوض «ماديسون» ميدان السياسة وتغلغله فيها حتى جعلته يؤمن بأن مصدر القلاقل الوحيد يتمثل فى حق الملكية . أما ملتون فلم يجعلها تحيد عن الصواب عندما أصر على التعارض القائم بين الديمقراطية وسيطرة الطبقة التجارية ، وعندما حذر ما كولى مجلس العموم وقال : إن حق الانتخاب الشامل يتمثل فى القضاء على الملكية الخاصة باستخدام لغة تتسم بالاعتدال حتى إن

فكرة الصراع الطبقى كما هو موجود فى الاقتصاديات الرأسماليه قد استمدت وجودها من سسموندى وسانت سيمون . أما التغيير الحقيقى فيكمن فى الحقيقة المزدوجة التى تنادى بأن هذه الفكرة قد اتخذت طابع الحركة عند ماركس وأنجلز ، وأن هذه الحركة قد تمثلت فى صورة جيش على استعداد لخوض المعركة من أجل هذه المبادئ ، وذلك عندما أخذت الرأسمالية تتدهور . أما عن بداية تلك الفترة التى اتسمت بالارتباط فهى نتيجة مرورنا بخبرة الرأسمالية وهى فى مرحلة تطورها . وهذه حقيقة مستحدثة ، ولكنها تنذر بالشر . كما أن استخدام الأسلحة التى جعلها العلم أداة طيعة للقوة ربما أدى إلى القضاء على ما بلغناه من حضارة . ولا أعنى بهذه النظرة إلا أنى سأتناول فى الفصل الأخير من هذا الكتاب بعض النواحى التى تترتب عليها . ويكفينى الإشارة إلى أن هناك حلّين لا ثالث لهما لمشكلة الديمقراطية الرأسمالية ، وهما : إما القضاء على الرأسمالية ، أو القضاء على الديمقراطية . ويعنى بالقضاء على الرأسمالية قيام ثورة اقتصادية . أما القضاء على الديمقراطية فيعنى القيام بثورة سياسية وتعنى الأولى شيوعية من كل ناحية بدلا من شيوع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، ويكمن فى هذا التحول تغيير فى العلاقات بين الطبقات وبالتالى فى العلاقات القائمة فى المجتمع . ومعنى ذلك قيام ثورة فى طريقة معيشتنا ، وذلك إذا قورنت بالتغييرات التى حدثت فى القرن السادس عشر أو تلك النواحى التى دفعها تدهور الطبقة الأرستقراطية إلى الخروج فى

نهاية القرن الثامن عشر . أما القضاء على الديمقراطية فلن يترتب عليه أى تغيير أساسى فى العلاقات بين الطبقات ، ولكن نجد من الناحية الأخرى أنه سيحول دون الاستمتاع بتلك النواحى التى دفعها تدهور الطبقة الأرستقراطية إلى الخروج فى نهاية القرن الثامن عشر . أما القضاء على الديمقراطية فلن يترتب عليه أى تغيير أساسى فى العلاقات بين الطبقات ، ولكن نجد من الناحية الأخرى أنه سيحول دون الاستمتاع بتلك النواحى التى نحاول تبريرها عن طريق قيام الرأسمالية بعملها .

ومن الواضح أننا سندفع ثمناً باهظاً لهذا الإنكار ، كما أنه من الواضح أيضاً أن الدولة الجديدة ستؤدى عملها تساندها القوة لا الطاعة التى تستطيع ضمانها .

ولكن ما يسترعى الانتباه هو نظرية الدولة التى تؤدى إليها هذه النتائج . دعونا نضعها فى صورة أخرى وهى صورة النفى . عندئذ نقول : إن الدولة لا تعلو على الطبقات ، كما أنها لا تتخطى المصالح الخاصة ، وهى لا تعبر عن الخير العام لهذا المجتمع ، إلا أنها تعد الوسيلة الوحيدة لإشباع احتياجات المواطنين ، إذ أنها لا تحقق الحقوق التى ترتبط بالمحافظة على كرامتهم كأفراد ، وهى لا تتمسك بقانون أو نظام كمجرد عامل حيوى لتحقيق احتياجات الأفراد ، كما أنها لا تقوم بجعل القوة أمراً قانونياً حتى تحشد القوة لخدمة الجماعة التى ينظر إليها على أنها هيئة من الأفراد .

ويجمل بنا أن نسأل إذن : ما هى الدولة ؟ إنها السلطة الإلزامية العليا

التى تستخدم للدفاع عن الثمار الكامنة فى أركان أى مجتمع ، كما أن الحكومة تمارس هذه السلطة باسم الدولة طالما لا تستطيع هذه الدولة أن تؤدى عملها إلا عن طريق الأفراد . فإذا قامت هذه الأركان على النواحى الرأسمالية نجد أن الدولة تقوم بالدفاع عن النتائج التى يتطلبها النظام الرأسمالى . ولكن لا يعنى هذا أن الدولة ستحمى نظرية مجردة عن الرأسمالية تنسج خيوطها فى مخيلة المفكر ، ولكن ذلك يعنى أن الدولة ستدافع عن أفكار الخير الاجتماعى الذى يعرضه الرأسماليون كنتائج حتمية فى المجتمع ، حيث نجد أن الجميع ينشدون تحقيقه . ولذلك فستتمشى سلطة الدولة فى المجتمع الرأسمالى مع الأفكار الرأسمالية عن الخير . وربما تعارضت هذه الآراء ، وربما تغاضينا عن هذا التعارض إلا أن الطريق الوحيد لوجود هذا التعارض هو تغيير الأسس الرأسمالية التى يقوم عليها المجتمع . ولكن طالما تمسكت الدولة بهذه الأسس ولو باستخدام القوة المسلحة إذا لزم الأمر ، نجد أن الدولة ستكون عرضة للانشقاق إذا أرادت أن تغير هذه الأسس .

وهنا يكمن السر فى أن القوات المسلحة يجب أن تكون مسئولة أمام الحكومة وحدها . إذ فى بعض الأحيان يمكن إخضاع المواطنين لأى قرار تتخذه الحكومة ولهذا السبب تعتمد جميع الثورات الحديثة على الجيش لتعرف اتجاهاته حتى تضرب ضربتها القاضية لتحرز النصر ، ولهذا السبب أيضاً نجد أن ما يسترعى الانتباه هو وجود السلطة فى الجيش

فى الدولة الرأسمالية ، فى أيدى الطبقة الرأسمالية . أما النظرة الأيديولوجية لهؤلاء الأفراد فهى بمثابة ضمان لولائهم للحكومة ، وتنطبق هذه الحالة على الدولة الشيوعية . ومن الملاحظ أيضاً أن القوميسير الروسى (رئيس إدارة فى الحكومة) لإدارة الشئون الحربية كان يهيئ حزبه على النسبة المتزايدة للانخراط فى سلك الشيوعية فى الجيش السوفيتى ، وتنطبق هذه الحالة على ألمانيا . وهى ليست أمراً عرضياً أو محض صدفة عندما نجد أن الصراع تشتد حدته بين أتباع هتلر . أما فصل السلطة الإلزامية فى المجتمع عن جمهرة الشعب فيعد أمراً ضرورياً للاستمساك بالقانون والنظام طالما استطاعوا الدفاع عن مصلحة غير متكافئة فى النتائج التى تتمخض عن نظام الملكية .

وهنا تكمن الحقيقة فى المناقشة الماركسية التى تقول : إنه فى مجتمع بلا طبقات ، نجد أن الدولة تضمحل وتتفكك ، إذ أنها كما نعرف لها وظيفتها . ولا يقصد منها التشبث بالقانون والنظام كنواح مطلقة يراها الجميع . إن وظيفة الدولة هى التمسك بهذا القانون وذلك النظام ، وتتضمنها أهداف مجتمع طبقى من نوع خاص . ولكن طالما تحدد مصالح أصحاب أدوات الإنتاج طابع هذا المجتمع الطبقى نجد أن هذا القانون وذلك النظام يسخران فى كل الأوقات العصيبة لخدمة هذه المصالح وحدها . ولكن إذا امتلك الجميع أدوات الإنتاج نجد أن سلطة الدولة ستحمى مصالح المجتمع بأسره ، وليست مصالح طبقة واحدة ، وفى مثل هذه الظروف

تتعارض عادات الدولة لتغيير شامل ، إلا أن أى جهاز عادى فى الحكومة له ضرورته وأهميته ، غير أن هذه الفروض لن تكمن فى إعلاء السلطة الإلزامية العليا حتى تتمسك بالمصالح الاقتصادية للطبقة المالكة . ومهما نجد من معارضات فى المجتمع فسيحمى ذلك بما يتضمنه من أمور .

ويحق لنا أن نلاحظ ما يمكن فى محو ذلك . ولنضرب مثلا بحرية الخطابة . نجد أن معظم الأفراد ولا سيما فى البلاد الديمقراطية يوافقون على أن من المرغوب فيه الاحتفاظ بها . ويوافق الأفراد أيضاً على فرض قيود على ما تقوم به من عمل ، وكما جرت العادة نجد أن هذه القيود قد حددتها معاقبة أى تعديل يحمل معنى تعريض النظام والقانون للخطر ، ولا يعاقب المسئ للهدف الذى يسعى إلى تحقيقه ، ولكن يوقع عليه القصاص ، لأن طريقته أدّت إلى إخلال بالأمن العام ، ولكن مانعنيه بالأمن العام فى المجتمع الرأسمالى هى الشروط القانونية التى عن طريقها تؤدى فروض الرأسمالية عملها ، وستوضح لنا أية دراسة لبعض القضايا التى عرضت أمام المحاكم أن الغالبية العظمى للمتهمين هم نقاد الرأسمالية ، ويجد القضاة فى أقوالهم ما يتضمن الإخلال بالأمن ، كما أن أية دراسة للوائح التى يطبق عليها القانون توضح تطوراً محتملا . وقال عنها البروفسور ديسى وهو يتكلم عن بريطانيا : إنه ستستحيل معها المناقشات السياسية ، وقد أصاب فى قوله هذا .

وليس هذا هو كل شىء إذ أن العقوبات التى يفرضها القانون تعتبر

أمراً واحداً ، ولكن عقوبات الرأى العام أمرٌ واقع ولو كان ذلك بطريق غير مباشر فعندما يكون الحق فى العمل معتمداً على إرادة حق الملكية ، عندئذ نجد أن له من القوة ما يمكنه من أن يكون ذلك العمل وظيفته للاستقامة فى أى أمر يختاره . وسيجد الفرد الذى يعبر بصراحة عن آراء مناهضة للرأسمالية أنه من الصعب أن يستمر فى عمله ، كما أنه حرم من أعمال كثيرة ، ووقفت فى طريقه العقبات . أما الأغنياء الذين لهم أعمالهم فسيتطاولون على هؤلاء الكفرة . فإذا طبقت هذه الحالة على نفر من المثقفين نجد أنها تطبق على جمهرة كبيرة من العاديين أما إذا نظرنا لطبقة الكتبة وهى لم تنتظم بعد فإننا ندرك أن هناك من الملايين الذين لم يجرءوا على اعتناق آراء خطيرة ولا يعبرون عنها خشية أن يصبوا جام الغضب على العمال والعملاء . وربما استطاع العمال اليدويون أن يحرروا أنفسهم من هذا الضغط المستمر ، وذلك لأنهم يعملون معاً تساندهم فى ذلك نقاباتهم القوية ، ولكنهم وجدوا أنه ليس من الضرورى أن يدافع القانون عنهم عندما يمارسون الحقوق الأولية كحرية الخطابة والاجتماعات العامة . وفضلا عن ذلك فإن الإلزام الضمنى الكامن فى الفقر والبطالة يجعلهم يسخرون من الحقوق المتكافئة . . . وعندما نترك المناطق الصناعية ، نجد أنه فى مناطق جديدة لا يعتبر حق الانتخاب أمراً واقعاً . وإذا تغاضينا عن الحقيقة التى تذهب إلى أن الملكية تهيمن على تسعة أعشار الصحافة تقريباً ، ولها ما لها من دعاية ، نجد أن الآراء تتعرض للخطر ، وعندئذ

تنبذ الديمقراطية والسلطة الاقتصادية التى تمتلكها أية طبقة .

وتشهد على ذلك كل مرحلة من مراحل الحياة الاجتماعية . ولقد شدد رجال الأعمال النكير على الحرية الأكاديمية فى الولايات المتحدة . وكان هؤلاء الرجال يدافعون عن طرد الأساتذة بتهمة الآراء المتطرفة . ولا نكاد نجد سيرة حياة زعيم نقابى إلا وقد سرد فيها تاريخ الأحداث العصبية التى واجهته لكى يحتفظ بعمله عندما يقوم بالنهوض بمهمات زملائه من العمال. ويعدّ شهداءتولبوديل مثلاأعلى بالرغم من أنها مجرد حادثة صغيرة فى هذا السجل الرهيب ، كما أن لدينا دلائل لا يمكن دحضها بالطرق والوسائل التى تساعد المستخدمين على مراقبة الآراء غير المرغوب فيها بين العمال . أما النواحى الخاصة فهم يقرنونها بفكرة تقضى بالإحجام وعلاوة على التشويش بنشر الأخبار واستخدام بعض الفنيين لأسلوب جديد يوجد قدراً يعتد به بين المطبوعات ، كما أن فن الدعاية قد بلغ مبلغاً يعرض للخطر المكاسب التى حصلنا عليها بالنسبة للتعليم الشعبى فى القرن التاسع عشر .

عندما يكون الدفاع عن الحرية مبدأ يختلف عن المبادئ الأخرى ، يجب علينا أن نسمى الأشياء بأسمائها ، وأن نحدد معنى دقيقاً للفكرة التى نؤمن بها ، فالحرية الحقة فى أى مجتمع لا تنعدم بانعدام طبقة همها الوحيد هو الحيلولة دون إظهار ما يجيش فى صدرها . وليس ذاك فحسب ، وإنما نجدها وقد استخدمت سلطاتها لكى تحقق ذلك الهدف . وإتاحة

الفرصة للتفكير الحر تعتبر وسيلة من الوسائل التى تحقق الاستقلال الاقتصادى . فالمجتمع الذى يربط هذا الاستقلال بالملكية يقوم فى الواقع بقصر حرية الفكر على أصحاب هذه الملكية ، ولكن طالما كان فى المستطاع طرد العامل لا لعدم كفاءته ولكن لأن الآراء — الاقتصادية أو السياسية التى يعبر عنها تثير شك صاحب العمل ، نجد أن هذه العلاقات القائمة تفرض قيوداً على هذا العامل ، علماً بأن هذه القيود ربما أودت بهذه الحرية . وهذا هو السبب فى أن حرية الرأى فى ظل الرأسمالية تبدو أقل واقعية للطبقات العاملة عما تبدو لصاحب العمل أو الرجل المثقف . وتختلف مدلولات الحرية الفكرية ، حتى إنك تجد تفسيرات عدة . ويخيل للفرد أن كلا منها قد جاء من عالم يختلف عن الآخر .

إلا أن الرأسمالية قد قامت كما ذكر البروفسور جريجورى على « حق الفرد فى التعبير عن نفسه من الناحية الاقتصادية » . وبذلك فمن العسير أن تأخذ هذه الدعوى على محمل الجد فى ظل الظروف الحقيقية التى نعرفها . ونجد مثلا أن حق العامل فى التعبير عن نفسه فى بنسلفانيا (وهى إقليم يشتهر بالصلب) لا ينظر إليه نظرة عالية . غير أنه إذا سلمنا بمستوى الأجور الحالية والإخلال بالأمن الذى تتعرض له النواحى الصناعية ، والقيود المفروضة على تدريبه فى نواحى التعليم ، والعقبات التى تقف فى سبيل هجرته ، وعدم قدرة العامل على الاختيار بين الأعمال التى يجدها ، نجد أن له العذر عندما يساوره الشك بخصوص ما إذا كان

هذا التعبير عن النفس من الناحية الاقتصادية يصف بالدقة الموقف الذى يجد نفسه فيه .

إن أية دولة تكون فيها وسائل الملكية بين إيدى الخاصة تكون دون شك متحيزة فيما تقوم به من عمل ، وهى قد تحدد الحقوق التى تمنحها للأفراد فى صيغة شاملة ، ثم تقصر نطاق التمتع بها على أصحاب الملكية ، ويتمثل حقها فى قدرتها على إقناع أفرادها بأن حالهم فى ظل هذا النظام أفضل منه فى ظل أى نظام آخر ، ولو أن هذه مسألة تقوم على سلطة فعلية تكفل تنفيذ ذلك ، سلطة تخلو من أية أسس أخلاقية . . وهذه القدرة كما ذكرت تعتمد دائماً على استعداد الدولة لإشباع الاحتياجات التى تواجهها . وستقل الاحتياجات التى على الدولة أن تكفلها إذا ما كانت دكتاتورية عنها إذا ما كانت ديمقراطية . ولكن طالما كانت الدولة تكون مجتمعاً منظماً فإنه لا يوجد أى قياس سوى قدرتها على سد تلك الحاجات .

وعلى ذلك ، لا يخول الحق لأية دولة فى أن تفرض على مواطنيها تقديم فروض الولاء لها طبقاً لما تراه . إذ أنها ليست بالصورة التى تتمثل فى تأديتها لعملها أو فى محاولتها لتحقيقه ، ولكن وجودها مرتبطاً بما يصدره هؤلاء الأفراد عليها من حكم — هذا الحكم الذى يكون أساساً للالتزامات السياسية ، إذ أن كلا منا يحدد ما هو صواب وما هو خطأ فى النواحى السياسية ، وهذا الحكم تلونه الخبرة التى نمر بها ، وينتج عن هذه

الخبرة مقياس المطالب الضرورية . وننتظر من الدولة تهيئة هذا المستوى . ولكن عندما نفشل نحاول رفع شكوانا إلى المسئولين ، وعندما نجد آذاناً صاغية تدرك نوايا الدولة الحميدة ، ولكن عندما تهمل شكوانا أو تقابل بالإخماد فستتخذ شكلا آخر وتتمثل فى صورة مذهب من المذاهب . وعندئذ يهب أى حزب فى البلاد الديمقراطية للدفاع عن هذا المذهب . أما فى البلاد الدكتاتورية كما فى روسيا مثلا فنجد أن بعض الأفراد يقومون بحياكة المؤامرات للقضاء على ذلك الداء . ويرمى هذا الحزب أو هذه المؤامرة إلى تحقيق هدف واحد . فهما يسعيان إلى تغيير المبادئ القانونية التى تحول دون إشباع احتياجاتهم . وعندئذ سيدل كل مبدأ من هذه المبادئ على أن أى تغيير يعنى القضاء على الدولة نفسها طالما تعرض لأسس النظام الاجتماعى .

ولقد اعتبرت أية محاولة يقصد منها تغيير أسس النظام الاجتماعى مخاطرة لها لون خاص ، إذ أن القيام بذلك معناه الهجوم على الأساس الذى يحدد طبيعة كل الوصايا الاجتماعية والأفكار السائدة . ومن الواضح أن القضاء على الدولة فى البلاد الدكتاتورية يعتبر مخاطرة ثورية ، إذ أن طبيعة الحكم لا تبيح لأى فرد الانحراف عن الأهداف الموضوعة . وفى الواقع أن فروض الولاء ما هى إلا موقف يتخذه العقل ويمكن للإجبار المكشوف أن يلزم الأفراد بأهداف لا تقبلها عقولهم . ولذلك فإن أية دولة ترغب فى وضع مطالبها على أساس أرسخ يجب أن تكسب طاعتها عن

طريق الموافقة ، لا بالقوة . ويمكن تحقيق هذا بوضع أهداف ترمى إلى سد مطالب غالبية المواطنين . وعندما يستمر هذا النظام نجد أنه يحرم نفسه من السبيل الوحيد الذى يثبت به استحقاقه لفروض هذا الولاء على أساس خلقى ، وهو يقوم على القدرة على تثبيت أقدامه بموافقة حرة ينبذ بها هؤلاء الأفراد .

ولكن هل يختلف الوضع فى النظام الديمقراطى ؟ إننى أعتبر وجود هذا الاختلاف أمراً جوهرياً فى بعض الظروف الخاصة . ففى الدولة التى يتمتع فيها الأفراد بالحقوق السياسية الأساسية بدرجة يصبح معها فى الإمكان تحويل هذا الاتجاه إلى الناحية الأصلية الأساسية (الأرثوذكسية) ؛ وأرى أن على الفرد أن يستغل كل الوسائل التى أتاحها له دستور الدولة ، وذلك قبل الالتجاء إلى القيام بالثورة ، وإنى أعتقد أن طبيعة الديمقراطية الرأسمالية تقف ضده ، كما أن ذلك ربما اتسم بالحكمة لا بالحق الأخلاقى . غير أنى أعتقد أن المكاسب الكامنة فى وسائل الدستور أعمق من تلك التى تكمن فى الناحية الثورية .

غير أن ذلك يؤدى بنا إلى دراسة استراتيجية السياسة ، لا إلى الخوض فى فلسفتها . ويحق لى فى هذا المجال أن أبين ناحيتين : أولاهما ما إذا كانت مسألة التمتع بالحقوق السياسية الأساسية حقيقة واقعية ولها ما يمكنها من إجراء تغيير فى الأسس الاجتماعية . إننا لا نستطيع أن نصدر حكماً خاطئاً من الناحية الأخلاقية إلا إذا استطعنا إثبات الخطأ الأخلاقى

الكامن فى أهدافهم أو وسائلهم . أما الإيرلنديون الذين ثاروا ضد بريطانيا عام ١٩١٦ فلم يتسموا بالحكمة ، بمعنى أن ما كانوا يقومون به من المغامرة لن يكتب له أى نجاح فى المستقبل . كما أنى لا اعتقد أن أى خطأ أخلاقى لما يتخذونه من قرارات لا تثبت صحته . فهم يخلون بالقانون ، إلا أن تاريخ العلاقات بين إنجلترا وإيرلندة قد حرمهم إرجاع الالتزامات الأخلاقية إلى القوانين . إذ عندما يدفع الأفراد إلى اتخاذ هذا الموقف وقد دفعتهم إلى ذلك الخبرة التى مروا بها معتقدين أن ذلك هو الخطأ بعينه ، فمن اليسير اكتشاف حقيقة ما فى ذلك السخط الذى لا يمكن تبريره .

أما الأمر الثانى فليس بأقل أهمية من سالفه . فلم يرد مؤيدو التغييرات فى طبقات المجتمع بالطرق السلمية عن قضية هؤلاء الذين يقولون : إن الخبرة التى نمر بها لاتختلف عنها فى الماضى ، وإن قيام الثورة يعتبر إجراء شرعياً ، بل وإن الاستعداد لها بمثابة حكمة يتطلبها الموقف . ويندر أن يستسلم الملاك إلا فى حالات الضرورة القصوى . وقد لاحت الإصلاحات ولكن بعد فوات الأوان ، وبذلك لم يتيسر لها القضاء على النواحى المجحفة . ومن النادر أن يتسامح الملاك عما يوجه إليهم من نقد بمجرد تعرض أمنهم للخطر . أما النية الحسنة التى يجب أن نوضحها فهى القدرة على التسامح حتى عندما يجدون أنفسهم فى وضع تسيطر عليه بعض الآراء المخففة كما عبر عن ذلك مستر هولمز . ولكنهم لم يقدموا أى دليل . بل على العكس كلما دنت لحظة التحدى والمقاومة أخذوا يطلبون

من الدولة ممارسة وظيفتها الرادعة، وهذه هى الحالة التى تسود فى فترة الأزمة الاقتصادية . ومن المعقول أن نقول إذن : إن الديمقراطية الرأسمالية لا تستطيع إجراء أى تغيير بالطرق السلمية أكثر مما يستطيع أى نظام آخر القيام به . فإذا صفحت الدول عن كل شىء لأنها تشعر بالأمن فإن الإخلال بالأمن سيؤدى حتما إلى الوصول إلى بعض النواحى الدستورية حيث يضعف احتمال إجراء تغييرات فى النواحى السلمية .

ولكن ذلك لا يشير إلى ضرورة وجود هذا التسامح فحسب . فالدستور الذى يقوم على أسس ديمقراطية يعتبر أمراً ينبض بالحياة ، إذ يقوم على الروح التى يطبق بها أكثر من اعتماده على ألفاظ مجردة . فإذا سخرت القوانين لخدمة الفئة القائمة فمعنى ذلك المخاطرة بولاء الذين طلب منهم أن يثقوا بتلك الروح التى تطبق بها القوانين . وما الاتحاد السياسى لشعب من الشعوب إلا تفاعل العادات والتقاليد والإجراءات الدستورية . ونحن نجد أن استغلال هذه النواحى بطريقة متحيزة لا سيما فى الفترات العصيبة يعد ضربة قاضية للأسس التى قامت عليها . إلا أن الدلائل تشير إلى استعداد الطبقة المالكة للقيام بهذا الاستغلال الذى يعرض استتباب الأمن للخطر . ولقد وقع فى ذلك الخطأ الرئيسى رجال الحكم فى أسرة ستيوارت . كما أنه أدى إلى عدم إيمان الشعب فى روسيا بالتجارب الدستورية التى قام بها نيقولا الثانى ، وهناك مثالان من التاريخ يشهدان على أن استغلالا من هذا النوع كاد يوقعنا فى أزمة من الأزمات ، وإن الموقف الذى اتخذه مجلس اللوردات بشأن قانون

الإصلاح الذى صدر عام ١٨٣٢ ، ورفضه لميزانية عام ١٩٠٩ ، والمحاولة التى قام بها الزعماء المحافظون عمداً حول الحوادث التى قامت فى الستر عام ١٩١٣ وعام ١٩١٤ لإفساد الولاء للجيش ، والظروف الغامضة التى أحاطت بمولد الحكومة الوطنية عام ١٩٣١ ، والتحقير من شأن ما ينظر إليه منذ رسالة بت الصغير المشهورة التى أرسلها للورد ثيرلو على أنه المذهب الأساسى لمسئولية الوزارة الجماعية — كل هذه الحوادث جعلت الأفراد لا يؤمنون باستخدام القوة لاستتباب الأمن فى فترة تتسم بالتغيير . ومما هو جدير بالذكر أن الاتحاديين قد اتهموا بانتهاج نفس الأسلوب ، كما أن استخدام المادة الثامنة والأربعين من دستور فيمار فى السنين الأخيرة من الجمهورية الألمانية قد اعتبر تطاولا على النواحى الدستورية .

وقصارى القول أن هؤلاء الذين يسنون الدستور يضعون بعض اللوائح لكى يؤدى عمله . وهم ينتظرون من معارضيهم الموافقة عليه والأخذ به والجميع يحترمون هذه اللوائح طالما كانت الطبقة التى بيدها مقاليد الأمور تتمشى مع هؤلاء الذين وضعوا اللوائح . ولكن تلاحظ اتجاهاً خطيراً مؤداه أن الطبقة الجديدة التى ستتولى مقاليد الحكم تجد أن من حقها تغيير هذه اللوائح بما يتناسب ومصلحتها ، ونجدها تقوم بتفسير نواح عديدة أو إحياء نواح قديمة ، ونجدها فى بعض الأحيان تتخلى عن هذه اللوائح كما فعل هتلر فى أغسطس عام ١٩٣٤ عندما تقلد منصب الرئاسة . وما من شك فى أن هذا الموقف يعتبر ضربة قاضية للنوايا الحميدة التى يجب أن يعتمد

عليها الدستور . وينبغى لنا أن ننسى مدى صعوبة التطور البطىء لمبدأ الأغلبية فى تاريخ الحكومات ، ومدى تعقيد النواحى التى تكفل لها النجاح فى أداء عملها . وتقوم الطبقة التى تعرض الدستور للخطر عندما تقف النواحى الديمقراطية فى طريقها بالحد من العملية الديمقراطية ، ويعتبر هذا ضربة قاضية لأغلب المكاسب الروحية التى تتميز بها الحياة المتمدينة .

الفصل الثالث

الدولة والمجتمع الدولى

١

لا يمكن لدولة ما أن تعيش لنفسها فقط . إذ أنها عضو فى مجتمع الدول ، وإذا نظرنا إلى ذلك من الوجهة النظرية البحتة نجد أن لكل دولة من هذه الدول نفس الحقوق كما أن عليها نفس الواجبات . ونجد كلا منها فى هذا النسيج المتشابك الذى يطلق عليه اسم العلاقات الدولية . ولذلك وجب وضع القوانين واللوائح التى تحدد هذه العلاقات وتسيطر عليها . ولكن ليست هناك نظرية كاملة عن الدولة لاتفسر الحقائق التى يترتب عليها وجود هذا المجتمع الدولى .

ويجب أن تتمثل أية نظرية عن الدولة فى فلسفة القانون الدولى . وينبغى لها أن تفسر سبب ارتباط هذه الدول بهذا القانون . كما يجب أن تقيم نفسها على فروض قانونية تتمشى مع هذا العالم الذى تعيش فيه . إلا أن مثل هذه النظرية يجب أن تكون راسخة المعالم والأسس حتى تتاح لها الفرصة لإدراك أهمية التغيرات الهائلة التى لمسناها فى العلاقات بين الدول منذ ٣٠٠ سنة . وقد حددت هذه العلاقات أول ما حددت منهجاً عملياً

بالنسبة للقانون الدولى . ولن تكتمل أسس هذه الفلسفة ما لم تحدد قواعد القانون الدولى استمرار تطبيقه الذى يمكن الدولة من أن تجعل من القانون الذى تسنه العامل الذى نقيس به ما تفصح عنه الهيئات الأخرى من سلوك ، وما تقوم به من عمل .

ونحن نجد فى تاريخ نظرية القانون الدولى أن نظرية الدولة ذات السيادة لها وضعها الهام . فمن الواضح أنه طالما كانت الدولة منظمة ذات سيادة ، فلن ترتبط بأية إرادة غير إرادتها ، وأن مشكلة سن القوانين لمجتمع دولى يلتزم أعضاؤه بهذه القوانين بعد موافقة هؤلاء الأعضاء لمشكلة جد خطيرة . أما جوهر العلاقات الداخلية التى تتميز بها الدولة فهو حقها كدولة ذات سيادة فى فرض إرادتها على الذين يدورون فى فلكها . أما خارج هذا النطاق فنجد أنها ترغمنا على الاعتقاد بأن السبيل الوحيد لارتباط دولة ما بالرغم منها هو الحرب ، وأن الحكم القاطع فى العلاقات الدولية هو إحراز النصر كنتيجة لنظرية السيادة .

وتتمثل فكرة السيادة فى القانون الدولى فى ناحيتين ، فهى من جهة فكرة منطقية ، أما صحتها فهى ناحية شكلية بحتة . ومن هذه الزاوية أمكننا الحصول على نظرية إيجابية للقانون الدولى الذى يرجع جميع القواعد التى يسير عليها قانون الدول إلى العرف الدولى أو المعاهدات — إذ أنهما (أى العرف الدولى والمعاهدات) يمثلان إرادة الدول . وتوحى طبيعة السيادة بأن إرادة الدولة هى المصدر الوحيد للقانون . فإذا اعتقدنا خلاف ذلك

نجد عندئذ أن إرادة الدولة ستلتزم بالقواعد التى لم توافق عليها، وعندئذ لن تصبح منظمة ذات سيادة .

أما من الناحية الأخرى فنجد أن فكرة السيادة فى القانون الدولى تتخذ الصبغة الفلسفية، ونجد أن أثرها يكمن فى تبرير النظرية الإيجابية، وذلك بالتدليل على أن الدولة لها قيمة أخلاقية مطلقة . ولذلك فإن صحة القانون الدولى تعتمد على تحقيق هذه القيمة طالما كان الحكم هو الدولة ذاتها (إذ بدونها لن تكون تجسيماً للقيمة الأخلاقية المطلقة) فسنجد أن الدولة ستضع مصلحتها فقط نصب أعينها . وعندما تفعل ذلك ستحقق الأهداف التى تستطيع أن ترمى إليها، إذ عندما تقوم بضمان مصلحتها الذاتية نجد أنها فى الحقيقة تكفل الأمن لمصلحة القيم الأخلاقية المطلقة التى تتمثل فيها .

أما هؤلاء الذين أقاموا الصرح القديم للقانون الدولى فلم يرتجفوا من جراء هذه الاستنتاجات . فإذا جارينا هيجل على أن الدولة تعد بمثابة الروح التى تقسم بالإنصاف ، والتى تتناول جميع النواحى بطريقة موضوعية ، كما أنها السبيل الوحيد الذى يستطيع الفرد بواسطتها أن يبلغ هذه المرحلة من الموضوعية والصدق . ويذكر هيجل أن حقوق الدول الأخرى لم تتحقق بعد ولم توضع فى صيغة قاعدة عامة تكون لها السلطة العليا . إلا أنه يمكن تحقيق هذه النواحى عن طريق إرادتها، والدولة فوق القانون، وما القانون الدولى إلا قانون خارجى يختص

بالشئون البلدية ويستمد قوته من إرادة الدولة أو الدول التى تحاول القيام بتنفيذه . ولذلك فمن الصعب تحقيق نظام دولى حيث تعتبر الدول أجزاء مكونة له ، طالما أن هذه الدول هى صاحبة السيادة ؛ وقد ذكر لاسون عبارة مشهورة يقول فيها : إنه لا يمكن للدولة الخضوع لنظام قانونى أو أية إرادة أخرى غير إرادتها . . إنها إرادة غير محدودة تتسم بالذاتية . ويصر كوفمان على أنه ليست هناك قاعدة عامة لقانون يربط الدول جميعها اللهم إلا قانون الحق للقوة ؛ ومن ثم نجد أن إحراز النصر فى الحروب يعتبر المثل الأعلى الذى تعرفه الدولة . فالانتصار فى الحروب يعنى ضمان النفس وبالتالى نجد أن ذلك يضمن لنا انتصار القيم الأخلاقية المجردة .

ولقد حاز هذا الموقف قبولا لدى الجميع ، فنجده وقد حدد معالم النظرية المثالية الإنجليزية فى الميدان السياسى . وعندما كتب بوزانكيه أن الدولة ليست لها وظيفة محدودة فى مجتمع أكبر من هذا ، ولكنها المجتمع الأعلى ، وأن العلاقات الأخلاقية تستلزم حياة منظمة إلا أن هذه الحياة تدخل فى نطاق الدولة لا فى العلاقات بين الدول والمجتمعات الأخرى ، كان يعنى فى الحقيقة أن هناك خارج حدود الدولة فوضى شاملة ، إلا إذا اتفقت الدول أو حددت الحروب المسائل المعلقة بينها . إن هذا الاعتقاد فى السيادة هو الذى تنطوى عليه فكرة عصبة الأمم ، وإن هذا هو الاعتقاد الذى جعل من العسير الوصول إلى اتفاق بشأن مشكلة نزع السلاح . فإذا سلمنا بأن الحروب هى الحكم الأخير

الذى يحدد المصير الدولى نجد أن كل دولة تستطيع أن تنظر إلى مثل هذا القيد على أنه يتمشى مع مصلحتها العليا . وطبيعى أن هذا القيد يكفل لها إحراز النصر . ولكن إذا نظرنا إلى السلم على أنه سبيل آخر لشن الحروب . طالما استبعدت فكرة استخدام القوة فاننا نجد أن نفس المشكلة تتغلغل فى كل كبيرة وصغيرة تتعلق بالعلاقات الدولية سواء أكان منها مسائل الهجرة أم المسائل الجمركية ، أم مشكلة تحديد ساعات العمل ، حيث نجد أن الاتفاق بين الدول هو تمهيد للقيام بعمل ضرورى .

ويزج المذهب الإيجابى بنفسه فى قضايا منطقية معقدة بمجرد مواجهته للحياة الدولية ، ولا يصر مؤيدوه على أن الدول ترتبط بالقانون الدولى فحسب ، كذلك ما إذا قاموا أم لم يقوموا بتحديد نظرية تتعارض مع فكرة السيادة . ولأجل تفسير ارتباط القانون الدولى نجد أنه لا يقوم بقبول مقتضيات نظام القانون الدولى فحسب ، حيث نجد أن كل دولة لها مكانتها واحترامها ، وهو مذهب يفرض بعض الواجبات على الدولة التى تعتمد على إرادتها فقط ، بينما تواجهنا صعوبة فى محاولة تكييف هذه النظرة ما لم نستخدم وسيلة من وسائل الخيال . وتقوم المحاكم الدولية بتنفيذها ، كما أن الصعوبة تكمن أيضاً فى جعلها تتمشى مع نظام محكمة العدل الدولية الدائمة . ومما هو جدير بالذكر أنه من المستحيل النظر إلى الدول على أنها الهيئات الوحيدة التى يتناولها القانون الدولى . وهى تعتبر ضربة قاضية للنظرة الإيجابية ، فالدول التى لا تتمتع بالسيادة تخلق المشاكل ،

ولكن يبدو أن المذهب الإيجابي أخذ فى التدهور ، ويرجع ذلك إلى أن هذه الفروض القانونية تتعارض مع الحقائق ، وتتنافى مع تطور العلاقات الدولية فى وقتنا هذا . وما من شك فى أن التيار يجرفنا إلى حيث ينبغى لنا أن ندرك عدم جدوى الهيئات الدولية التى يرغمنا عالم الواقع على تكوينها ، وذلك فى حالة سيادة الدولة .

ومن الأهمية بمكان أن نجد أن هذا التطور يدفع فلاسفة القانون إلى وضع اقتراحاتهم عن القانون الدولى على أسس مخالفة لذلك . وهناك الآن اتجاه نحو البدء بالمجتمع الدولى لا بالدولة ، إذ أن الدولة تعتبر كمقاطعة فى هذا المجتمع . وتعد قوانين هذا المجتمع قوانين عليا ، وهى تسمو على القوانين المحلية . وعلى ذلك عندما يتصارع القانون الدولى مع هذه القوانين المحلية يجب على القوانين المحلية أن ترتد إلى المركز الثانى من القانون الدولى ، والدولة التى تخل بالقانون الدولى تعتبر مثل الفرد الذى يخل بالقوانين ، المحلية ، ومنشأ هذا الفشل هو مواد العقوبات المنصوص عليها فى القانون الدولى لهذا المجتمع العالمى لأنها تفتقر إلى التنظيم الدقيق ، ولذلك نجد تلك المجهودات التى تبذل فى سبيل سد الثغرات فى عهد عصبة الأمم كما فى بروتوكول جنيف عام ١٩٢٤ ، ونجد أيضاً تقدم الوسائل (كحلف باريس) التى تجعل الدولة تتخلى عن حقها فى استخدام القوة لتحقيق إرادتها ، كما نجد تطور فكرة الأمن الجماعى بين الدول ضد الاعتداء على أية دولة ، كما نجد تغلغل مذهب الولاء العالمى فى

نفوس الأفراد ، حتى إننا نجد ظهور مقاومة الفرد لفكرة شن الحروب ما لم تخولها سلطة عصبة الأمم .

وما من شك فى أن فلسفة القانون الدولى هى الفلسفة الوحيدة التى تتمشى مع احتياجات عصرنا هذا ، إذ أن الحقائق التى تمخضت عنها للجيل السابق أوضحت بكل أسف ، أنه لا يمكن للحضارة والدولة صاحبة السيادة تحقيق مصالح واحدة ، غير أنه إذا كانت النظريات القديمة للقانون الدولى (سواء أكانت النظريات الإيجابية ومن مؤيديها كوفمان ، أم النظريات المثالية ومن مؤيديها هيجل) قد أخذت فى اعتبارها النواحى التاريخية الماضية ، فكان من الممكن أن نقول : إن معارضى النظريات الجديدة يتجهون نحو كتابة أبحاث عظيمة عما ينشدونه . إذ أننا إذا وقّعنا بعض لمواثيق فإننا نقوم بالتوقيع بشئ من التحفظ ، ونجد أن بعض الحكومات البريطانية القادمة ربما دفعت البرلمان إلى سن قانون يهدف إلى تحقيق السلام ، ولكن طالما لا يمكن لأى برلمان أن يلزم برلماناً قادماً باتباع ما ارتآه ؛ نجد أن رجوعه فى ذلك يتسم بالصبغة القانونية ، ونجد أن الدول تصر على أن أى مشروع يهدف إلى الأمن الجماعى لا يمكن تحقيقه دون حل مشكلة نزع السلاح . ولقد أوضح مؤتمر نزع السلاح الذى عقد عام ١٩٣٢ أننا لم ندرك حتى الآن عالماً يمكن أن يحقق نزع السلاح ، وكلنا يعرف أن عصبة الأمم قد نددت بالاعتداء اليابانى على الصين فى منشوريا ، إلا أن نتيجة هذا التنديد

سواء أكانت كبيرة أم صغيرة تعد كما لو كان قراراً قد أصدره بعض رجال الكنيسة . ويمكن لنا أن نخرج الدولة ذات السيادة من الباب الأمامى لهذا الصرح الدولى . إلا أنه لا تزال توجد به منافذ أخرى من الخلف ليستعيد مكانته القديمة .

ويكمن جوهر المشكلة فى الحيلولة دون استخدام أية دولة للحرب كوسيلة من الوسائل التى تنتهجها فى سياستها . ويجب أن نعترف بأن هناك بعض الدول التى ترغب فى استخدام هذه الوسيلة . والواجب علينا إذن هو إيجاد وسائل أخرى للتصغير من شأن استخدام تلك الأداة . ويجب أن تقوم الدلائل ، فى ظل الملابسات الحديثة ، على أن الحرب لا تجدى وأنها أداة للقضاء على الإمكانيات الاقتصادية للمنتصرين ، كما أنها ضربة قاضية للمهزومين . ويجب أن ندرك أن الحرب ستؤدى بنا إلى القيام بثورة اجتماعية ، ولاسيما فى الشئون الخاصة بالدستور المحلى . ويجب أن ندرك أيضاً أنه من الخطأ شن الحروب . والواجب الملقى على كل مواطن هو أن يرفض بشدة قيام أية دولة تتخذ الحرب أداة لتحقيق أغراضها . . كما أن من واجب العلماء الامتناع عن إجراء التجارب التى ترمى إلى إيجاد أسلحة فتاكة لاستخدامها فى الحروب . وعندما نسلم بكل هذا فسنسير قدماً نحو تكوين مجتمع عالمى أفضل .

وينبغى لنا أن نطرح مدلولات تلك النواحى على بساط البحث . فنحن ندرك أن الدولة صاحبة السيادة يتنافى وجودها مع وجود نظام عالمى

آخر . فالدولة وهى حارس للمصالح القومية تجد من الضروري الوقوف بجانب عقيدتها ، كما أن البواعث التى تدفعها إلى اتخاذ هذا الموقف بواعث لا تتسم بحب الذات . ومن الخطأ أن يداخلنا الشك فى صدقها . فعندما يصر قائد بحرى بريطانى على أن البحرية البريطانية القوية هى خير من يصون السلام العالمى ، فإنى على يقين من أنه على حق فى ذلك . ولكنه يحقق الهدف الذى يرمى إليه هذا السلام . وهو يشير إلى أن ما تهدف إليه بريطانيا دائماً من فرض سلطتها على الآخرين فى العالم هو تحقيق الخير للعالم . وإنى لا أشك فى أن السياسين الذين يؤمنون بأن هدف بريطانيا الوحيد فى الهند هو تحقيق مصالح الهند مخلصون فى هذا . ويجب ألا يغيب عن البال أن وجهة نظر الأمريكيين واليابانيين عن اختصاصات البحرية البريطانية تختلف عن وجهة نظر اللورد بيتى ، إلا أن السياسيين عجزوا عن استمالة الهند لفكرتهم عن المسئوليات البريطانية فى الهند . والعلاقات القائمة بين الولايات المتحدة ونيكاراجوا وهولندا وجاوة ؛ وموقف الجنرال جورنج تجاه الطيران الحربى فى ألمانيا خير شاهد على تطبيق مثل تلك الحالة . وعندما يختلف النظر إلى المصالح تصبح فكرة السيادة مجرد مبدأ قانونى لتنفيذ تلك الفكرة التى تدور المصالح حولها .

وترمى السيادة إلى المحافظة على نظام العلاقات القائم بين الطبقات كما أنها تحاول تحقيق المصالح الكامنة فى هذا النظام فى المجالين الدولى

والداخلى ، ولذلك وجب وضع المصالح القومية العليا للدولة فى داخل نطاق دستورها الاقتصادى الذى يحدد أهداف الدولة ، فإذا كانت الحرب هى السبيل الوحيد لضمان مايحتاجه ذلك الدستور ، نجد الدولة قد قامت باستخدام كل وسائل الدبلوماسية قبل استخدامها لذلك السلاح الرهيب . فإذا استنفذت هذه الوسائل ؛ فلا مفر من الالتجاء إلى الحرب . وهى تقوم بذلك من أجل العزة الوطنية ، أو أى هدف كهذا . وليس هناك أحد ممن يدرسون سيكلوجية الشعوب المتحاربة يعترف بمدى الإخلاص الكامن فى هذه الاحتجاجات ، ولكن عندما يدرس كل منها بإمعان تبدو لنا على أنها محاولة لتحقيق خير اقتصادى للطبقة التى تسيطر على الدولة المتحاربة .

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذا الخير الاقتصادى هو الأساس الذى يقوم على أساسه البنيان الأعظم .

ولا أعتقد أن ملابسات الحرب ترجع فى النادر إلى أسباب اقتصادية . كما أنى لا اعتقد أن الحقيقة التى تذهب إلى أن الرخاء الاقتصادى للطبقة الحاكمة يقترن بشكل واضح بالرخاء الاقتصادى للمحكومين . كما أن الحقيقة التى تقول : ضرب سيراجيفو بالقنابل قد عجل بنشوب الحرب عام ١٩١٤ — لم تخف أنها كانت فى جوهرها تتمثل فى الصراع الذى تدور رحاه بين صور الاستعمار . وقد دخلت أمريكا الحرب عام ١٩١٧ إذ أصبحت التزاماتها المالية لبريطانيا وفرنسا كثيرة ، مما جعلها لاتطيق فكرة

الخسارة، كما أن بقاء بريطانيا فى الهند يقترن بمصالحها هناك. ولقد أوضح التاريخ الحديث أن هذه المصالح ترتبط بالعمال، إلا أنه لا يمكن أن نستخلص أن حماية مصالحنا فى الولايات المتحدة يترتب عليه إخلالنا بها.

وهذه الفكرة التى اعتنقها غاية فى البساطة، إلا أنه يصعب التعبير عنها فى هذا العالم المتشابك. وتذهب هذه الفكرة إلى أن الدولة فى المجتمع الرأسمالى تحتاج إلى أن تكون صاحبة السيادة حتى تحمى المصالح الرأسمالية. وقد تلجأ أخيراً إلى الحرب كوسيلة للدفاع عن هذه المصالح وحمايتها، فالحرب هى التعبير الأعلى للسيادة فى العلاقات الدولية. ومن الناحية الداخلية نجد أن هدف الدولة هو حماية المبادئ الرأسمالية. أما من الناحية الخارجية فنجد أنها تتطلب جعل استخدام الحرب وسيلة من وسائل السياسية القومية. فإذتعارضت السيادة مع النظام العالمى الفعّال اتضح لنا أيضاً تعارض النظام الرأسمالى مع هذا النظام العالمى، إذ أن البواعث التى تؤدى إلى الحرب متأصّلة فى النظام الرأسمالى. هذا ويعارض دعاة الرأسمالية فى هذه الفكرة. ولذلك يجدر بنا دراسة الأدلة التى توصّلوا إليها ولو فى الظاهر. فلقد تحدث البروفيسور جريجورى عن عدم وجود أى دليل يوضح أن الرأسمالية تؤدى حتماً إلى الحرب، فلم تكن فترة السيطرة الرأسمالية هى التى سادت القرن التاسع عشر — هذا القرن الذى اتسم بالصراع المسلح. وعلى أية حال ألم تنشب الحروب قبل النصف الأول من القرن الثامن عشر؟ وهل طلب منا أن نتذكر أن

المعارضين فى نشوب الحرب فى القرن التاسع عشر هم السياسيون الذين لم يهتموا بتطوير المعانى التى تقوم على أساسها الديمقراطية الرأسمالية ؟ إذ أن النظرية تقوم على إظهار تدخل الدولة بمظهر ضئيل . وقد ذكر كوبدن عام ١٩٤٢ أنه عندما تقوم التجارة الحرة بضمان اعتماد الدول كل منها على الأخرى نجد أنها تنتزع السلطة حتماً من الحكومة حتى يتسنى لها أن تدفع الشعب إلى الخوض فى غمار الحروب ؛ وتعد فكرة التجارة الحرة من أهم افتراضات النظام الرأسمالى .

إلا أنه يجب علينا دراسة عادات الرأسماليين التى نعرفها لا النظرية البحتة للرأسمالية المجردة . فمن الواضح أنه فى المجتمع الرأسمالى (حيث لا يتطلب الرأسمالى معونة الدولة التى لا تتطلب بدورها مساعدة الرأسمالى — لن يؤدى ما يقوم به النظام الاقتصادى من عمل إلى نشوب حرب . فإذا كانت الرأسمالية التى نعرفها من هذا النوع فإن مؤيدى مدرسة البروفيسور جريجورى سيكونون محقين فى القول بأنه ليس من الضرورى أن تكمن البواعث المؤدية إلى الحرب فى النظام الرأسمالى . إلا أن الرأسمالية التى تكلموا عنها لا توجد إلا فى المطبوعات الاقتصادية ؛ إذ أنها محض خيال . وتسعى الرأسمالية التى تعرفها فى كل مرحلة من مراحل تاريخها إلى الدفاع عن الدولة . ولقد قامت بطلب المعونات والتعريفة الجمركية ونفوذ وزارة الخارجية البريطانية لخدمة العملاء فى التجارة فى الخارج ، والعمل على الدفاع عن المطالب التى تجدها الدولة مناسبة فى الدول الأجنبية . كما أنها

قامت بضمان هذه المطالب . ولا يدعو تاريخ مصر منذ الاحتلال البريطانى وتاريخ إفريقية منذ الجيلين السابقين ، وتاريخ الصين ، والمكسيك ، والدول الأمريكية الوسطى ، لا يدعو إلى الرضا فى شىء إلا فى وضع يتمكن فيه النظام الرأسمالى من مساندة الدولة لمشروعاتها . وربما ننظر إليه على أنه أمر موجب للأسف ، لأنه دفع الدولة إلى القيام بهذا التدخل . وربما نقول إن التاجر سيتّسم بالحكمة إذا استطاع أن يستخدم سلطته فى الحيلولة دون قيام الدولة بمساعدته حتى يعتمد على نفسه . إلا أن الحقيقة هى أن الرأسمالية التى نعرفها ستكون رأسمالية أخرى إذا قام بذلك . وعلى أية حال فإننا بصدد تناول النواحى الحقيقية لا النواحى الفرضية ، حتى نتمكن من وضع فروضنا .

٢

لا ينبغى أن ننخدع بالتدليل الذى يزعم أنه طالما كانت هناك حروب قبل عهد الرأسمالية فلا يمكن أن تكون الرأسمالية السبب المباشر ، لإثارة الحرب . والرأسمالية فى هذا المجال معناها وجود الافتراضات التى قامت عليها فكرة حرية التصرف فى الاقتصاد السياسى فى بريطانيا ، وهى التى سادت فترة ما فى تاريخها القديم . هذا التدليل يدور فى دائرة مفرغة ، وهو يبدأ بتعريف المجتمع الرأسمالى على أنه يتميز بحرية العمل . ونعنى بهذه الحرية العمليات التجارية التى تتدخل فيها الدولة . ولكن عندما تتعرض هذه الحرية لتدخل الدولة ، نجد أنها لا تلقى بالا لأى أمر من الأمور ، وتصر على أن أية نزعة من نزعات الشر لا يرجع وجودها إلى النظام الرأسمالى ومن الواضح أننا إذا عرفنا الرأسمالية بهذه الطريقة ، فإن ما نتوصل إليه لا يمكن أن يكون محل نزاع — وذلك من الناحية المنطقية ، لأن الاقتراحات الموجودة تتضمنه .

ولا توجد الرأسمالية إلا على شكل نظام يتضمن الاتجاهات التى أمكن تحقيق البعض منها فى سنين قليلة من القرن التاسع عشر . أما الرأسمالية التى نعرفها فلها طابع خاص يختلف عن ذلك تمام الاختلاف إذ أنها رأسمالية تعبر عن طبيعتها فى التعريفة الجمركية الأمريكية وفى التوسع ، سواء أكان توسعاً عسكرياً أم شبه عسكرى ، وفى التجارة فى

أفريقية . وليس من حق أى فرد أن يتغاضى عن الحوادث العديدة حتى يضع نظرية تعارض مدلولاتها الحاسمة . فما من شك فى أن حروباً كثيرة قد نشبت قبل القرن التاسع عشر . ولم تكن لحوافز غير اقتصادية (وهى تتمثل فى الحوافز السياسية والدينية والحوافز الخاصة بالحكم لم تكن لها أهمية كبرى . غير أنه إذا أمعنا النظر فى أهدافها حتى فى هذه الحروب ، نجد أنها تجعل من الصراع الاقتصادى مشكلة لها أهميتها . ولا ينفصل الباعث على الحرب عن سعى الدولة وراء النفوذ والسيطرة الاقتصادية . وربما يكون هذا السعى عن طريق غير مباشر كما يحدث عندما تسعى أية دولة وراء الحصول على حدود استراتيجية ، كما يجوز أن يكون الباعث مختلطاً غير خالص ، كما هى الحال فى محاولة فرنسا لاستعادة الألزاس واللورين حيث تختلط المشاعر الناتجة من التقاليد التاريخية بمصالح فرنسا فى إنتاج الصناعات الثقيلة ، ويحدث هذا الاقتراح بنسب متساوية . إلا أن الحرب لا تفسر تفسيراً دقيقاً حينما يقصر هذا التفسير فى بيان الدواعى الاقتصادية لحدوثها .

ولقد أصبح الموقف اليوم أخطر مما كان عليه فى الماضى . وذلك لسببين : الأول هو اقتران فكرة الدولة بالشعور القومى ، والثانى هو التقدم الهائل فى أساليب الدولة الإدارية . أما الأول فيمكن الدولة من تعبئة الشعور الجياش غير المتعقل الذى تثيره القومية لكى تساند سياستها . أما السبب الثانى فهو يمكن الدولة من تنظيم الأمة لخوض غمار الحروب .

ولذلك فإنه عند ما تسيطر رغبة صاحب رأس المال (الرأسمالى على سياسة الدولة لكى يستدر الأرباح وارتكاسب — وهى سبب وجوده — فإن القوى التى يسيرها تكون قوى هائلة إذا قورنت بأية قوة عرفناها فى الماضى . ولم تزج بريطانيا حتى عام ١٩١٤ بأكثر من ١٠٠ ألف جندى فى الحروب . ولكن فى هذه الحرب بالذات تجدها وقد عبأت ثلث رجالها من أجل أغراض عسكرية . وتختلف شدة أثر الحرب الحديثة فى الدولة من الناحية النوعية عنها فى أية فترة مضت . ولن تطالعنا بعد الآن فى حضارتنا الحالية قصص كقصص جين أوستن التى يقوم فيها البطل والبطلة برقصتهما الفخيمة دون أن يلقيا بالا إلى كوارث الحروب النازلة بالبيئة التى يعيشان فيها .

وعلى ذلك يجب علينا أن ننظر للرأسمالية كما هى بالفعل ، لا كما ستكون عليه إذا ما تحققت الاتجاهات التى ترمى إلى الإعراب عن نفسها . وتعتبر الرأسمالية التى نعرفها نظاماً تمتلك فيه أدوات الإنتاج ملكية خاصة ، ويكون الباعث على الإنتاج هو الرغبة فى الحصول على الأرباح التى تيسرها هذه الملكية ، ويتضمن هذا النظام نظاماً خاصاً للعلاقات بين الطبقات ، كما أن عاداته تكمن فى استخدام الدولة للسلطة لكى تحافظ على مدلولات العلاقات بين الطبقات ، وتكرس الدولة نفسها لضمان حق المالك فى الحصول على الأرباح . ولن يكون الأمر غير ذلك إذا نحن سلمنا بفروض هذا النظام ، وستستخدم سلطة الدولة فى

إخماد أىّ تدخل يحول دون الحصول على مثل هذه الأرباح ، وذلك إذا أمكن إخماده . إذيدور الصراع دائماً فى المجتمع بين الطبقات التى تمتلك أدوات الإنتاج والطبقات التى لا تمتلك هذه الأدوات . أما وظيفة الدولة الداخلية فى المجتمع الرأسمالى ، فهى ضمان المبادئ التى يقوم عليها القانون — هذه المبادئ التى تضمن لأصحاب الملكية جزءاً كبيراً من ذلك الإنتاج . وعلى ذلك نجد — كما دللت من قبل — أن أوجه النشاط الاجتماعى هو أن تتخذ طابعها الخاص .

أما المدرسة الفكرية التى تنكر وجود أية علاقة بين الرأسمالية والحرب فقد أقامت دعواها على رفضها قبول هذه الفكرة عن الدولة . فإذا ما سار قانون العرض والطلب سيراً هيناً فى سوق حرة ، ، حيث يعرف الرأسماليون احتياجات عملائهم ، وحيث تحشد جميع إمكانيات العمل لخدمتهم ، فلا حاجة إذن إلى تدخل الدولة . وتقوم العلاقات الاجتماعية على التعاون لاعلى القوة ، ولكن طالما أنه لا توجد مثل هذه المعرفة ، ولا يمكن حشد هذه الإمكانيات ، فإن ما تقوم بتفسيره فى نواحى العمل يتمثل فى مجتمع لا محل لهذه النواحى فيه ، وفيه يطلب الرأسماليون أنفسهم تدخل الدولة للنهوض بمصالحهم .. وتيسّر لهم القيام بذلك لأن ملكيتهم لأدوات الإنتاج تمكنهم من تحديد اتجاه ذلك التدخل . ولقد سبق لى أن بينت النتائج التى ينتج عنها مثل هذا التدخل ، وتعتبر هذه النتائج مجرد سوء استخدام للمثل الأعلى . وهى تدافع عن الافتراضات القائمة بقولها :

إن هذه النظرية تتناول مثالا مجرداً . وما من شك فى أنه من المؤسف أننا لا نواجه مثل هذا المثال المجرد فى المجتمع الذى نعيش فيه .

وتتشابه علاقات الدولة فى الداخل — فى نظرى — مع علاقاتها الخارجية . فكما تستخدم الدولة قوتها فى الدفاع عن مصلحة الرأسمالى فى الداخل ، نجدها تقوم بالدفاع عن مصلحتها فى الخارج أيضاً . أما قيمة السيادة بالنسبة لها فى المجال الدولى فتتمثل فى أنها تستطيع أن تستخدم القوة ضد أى منافس يسعى إلى التدخل فى إرادتها ، وذلك فى الحالات التطرفة . ولكن إذا سلمنا بأن السيادة يجب أن تخضع للقواعد فلن نتمكن من جعل القوة مقياساً للحق الذى تحاول جاهدة أن يسود . ولذلك فإن العالم الذى توجد فيه الدول التى لا تتمتع بالسيادة يتناسب وجوده مع أفكار المنظمة الدولية التى يتضمنها نظام كنظام عصبة الأمم . إلا أن هذه المعانى تتعارض مع العلاقات القائمة بين الطبقات التى يتطلبها النظام الرأسمالى ، طالما أخرجت إلى حيِّز الوجود المتناقضات الأساسية التى وقع فيها المجتمع الذى نعيش فيه .

أما الأساس الذى يجب علينا أن نبدأ منه فهو تراكم رأس المال فى دول تتسم بالتقدم الاقتصادى تراكما بنسبة كبيرة ، حتى إنه لم تتح له الفرصة ليستثمر فى الداخل ، ولذلك انتقل إلى دول أخرى لانعدام الضمانات أو نسبة الأرباح كالتى يقدمها الاستثمار الأجنبى . ويرجع سبب حدوث هذا التراكم إلى تعارض الإنتاج والتوزيع ، إذ لا تتعادل

الطاقة الاستهلاكية للجمهور مع طاقة الإنتاج، وذلك بسبب العلاقات القائمة بين الطبقات ، إذ لا تعتبر احتياجات المستهلكين فى نظام الأجور الحديث احتياجات « ضرورية » بالمعنى الفنى لهذه الكلمة . وهناك ما نطلق عليه اسم هجرة رأس المال ، حيث لا تتعادل الثروة فى مجتمع ما حتى إنه لا يمكن لرأس المال أن يستخدم فى الداخل لكى يدر ربحاً كثيراً . إذ أنه إذا تساوى التوزيع وجدنا أن مطالب العمال قد أصبحت مطالب « ضرورية » قد تؤدى إلى مطالب كثيرة لاستثمار رأس المال فإذا انعدمت المساواة انعداماً أتم وأشمل فإن أصحابها سيكدسون الموارد الموجودة ، وبذلك يتطلعون إلى فرصة انتقل رأس المال إلى الخارج حتى يمكن لهم أن يحصلوا على أرباح طائلة من وراء ذلك . وهم لا يهتمون كثيراً بالأغراض التى تكرس لها هذه الأموال . فربما كانت لغرض التسلح أو أى غرض آخر .

ومجمل القول أن السبب الرئيسى لتراكم رأس المال بسرعة هو تحكم عدم المساواة فى المجتمع ، إذ لو ارتفع مستوى الأجور لتزايد الطلب على السلع ، ولكان ذلك كفيلا باستثمار رؤوس الأموال ، وإذ ذاك يمكن بناء مساكن للطبقة العاملة . وفى الحقيقة أن موقف الطبقة العاملة التى تعيش على الكفاف يعنى ضرورة بحث رأس المال عن توسع كمّ لا نوعىّ ، طالما لا يترتب على التوسع النوعى إيجاد قوة شرائية متكافئة للسلع الإنتاجية . وعند ما يتصف طابع التوسع الرأسمالى بالناحية الكمية

لا النوعية ، نجد أن المخاطر التى يمر بها توجد الهزيمة سواء أكانت عن طريق مباشرة كما فى الهند ، أم عن طريق غير مباشر كما فى أمريكا الجنوبية ، وذلك للدفاع عن رؤوس الأموال المستثمرة . وكما جرت العادة نجد أن الامتيازات المراد الدفاع عنها ذات قيمة ، وأن نسب الفائدة كبيرة ، وفى الوقت نفسه نجد أن محاولات الضغط التى تقوم بها القوة العسكرية هى التى تضمن كل هذه النواحى :

وهناك عامل آخر يوضح لنا سبب جعل الوضع الداخلى لتصدير رأس المال إلى الخارج يدر الأرباح ، ويشجع على المكاسب . وتدفع ساعات العمل الطويلة ، والأجور الضئيلة ، وعدم مراعاة قواعد الصحة وانعدام النقابات المنظمة تنظيما دقيقاً — كل هذا يدفع المدول إلى التطلع نحو الحصول على أرباح طائلة . وفى هذه الحالة نجد جميع صفات العمل المرهق تستغل ، وتاريخ الصناعة فى مصر والهند وفى مصانع الصين وأفريقية يوضح مدى استغلالها استغلالا تاماً . أما الخوف من أن الأرباح ربما لا تجد من يدافع عنها ، فقد أمكن تفاديه وذلك لأن السلطة العسكرية والطرق الدبلوماسية كانتا تساندان الأعمال الخاصة .

ومما هو جدير بالذكر أن ما تحتاجه التجارة هو وجود أراض لها حدود ثابتة . ويتطلب هذا بدوره إدارة عسكرية وإدارة مدنية . وهذا هو السبب فى ازدياد الخدمات المدنية فى الهند ومصر وغيرها ، حيث أتيحت الفرصة لعدد كبير من أبناء الطبقات المتوسطة والعليا لمستقبل كريم

يتسم بالكفاية المادية . ولهذا التطور أثره . فقد ولد من جهة عداوة حقيقية للحكم الذاتى فى تلك الأراضى . إذ أن كل حركة قومية بين هذه الشعوب الخاضعة تزلزل من كيان أسس هذا النظام الذى يمكن لعدد من الشباب فى كل عام من إيجاد عمل لم يكن من السهل بدون ذلك إيجاده . أما من الناحية الأخرى فنجد أنه قد أدخل فى نطاق هذه الأراضى ضرورة الاحتلال العسكرى ، وهذا الاحتلال بدوره يكفل إيجاد العمل . إذ أن الرأى العام فى البلاد (بريطانيا) يطلب ضمانات لتأمين أبنائها ضد قيام الثورة أو التمرد . ولا داعى للشك فى أن هذه الخدمات ضرورية ، ولها أثرها ، ولا داعى للشك أيضاً فى أنها توجد مصلحة مكفولة أصلا ضد التقدم فى الحكومات الذاتية حيث تسيطر القوة ، كما نلاحظ فى الهند على وجه الخصوص .

وهناك خاصية أخرى يتميز بها الاستعمار الاقتصادى ، ولها أثرها فى المبادئ الأولى . إذ طالما كان التنافس من أجل الحصول على الأسواق مقصوراً على الدول الصناعية الغربية . فيتضح لنا إذن أن هذه المنافسة تكون مقصودة أيضاً بين الشعوب ذات المستوى الصناعى المتشابه . وبدخول الشرق الأقصى هذا المضمار دخلت عوامل جديدة فى الاعتبار ، فنجد مثلا أن مستوى المصانع فى اليابان قد تمكن من الوقوف أمام صناعة القطن فى لانكشير ، ولا سيما فى الأسواق القديمة . كما أن القومية فى الهند قد أوجدت التعريفة الجمركية التى تحمى السوق المحلية .

أما النتيجة التى تنمخض عن التطور الأول ، فهى إما بطالة شاملة تنزل بصناعات المنافس المهزوم أو تدخل الدولة حتى تهدئ من سلطة المنافسة غير المتكافئة ، وذلك بوضع التشريعات ، أما رد فعل الناحية الأخرى على الدولة التى لا تتمتع بأية ميزة فهو إرغامها على اتخاذ خطوات للدفاع عن وجودها . ولقد جاءت هذه النتيجة بفعل التعريفة الجمركية التى تحمى السوق المحلية . أما حكومة الفرد الاقتصادية التى تشجعها فقد حدت من سيرة التجارة الدولية فى وقت كانت الزيادة المستمرة أساسية بالنسبة لاستخدام رأس المال استخداماً يجعله يزيد من المقدرة على الإنتاج عن طريق التقدم العلمى . وعندئذ يتوقف النظام الاقتصادى عن العمل . ويسود الكساد كما حدث عام ١٩٢٩ بسبب زعزعة فى الميزان الاجتماعى . ومن الصعب بل ومن المستحيل تفادى مثل هذه الأزمات .

وما يمكن استخلاصه من كل هذه النظريات واضح كل الوضوح . إذ أن الأرباح التى أمكن الحصول عليها نتيجة للاستثمار الأجنبى طورت من الاستعمار الذى اتسمت به الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، وللدفاع عن هذه الأرباح وتعزيزها نجد أن كل دولة قد اندفعت نحو زيادة التسلح حتى تدافع عن مصالحها . وساد الشك والخوف من جراء ازدياد التسلح ، وأدت مثل هذه المحادثات والشكوك إلى عقد المحالفات ، والمحالفات المضادة فى السنوات الأولى من هذا القرن . وأخذت دول

تقف موقف المتصارعين . وتوضح لنا المستعمرات ، والحماية ، ومناطق النفوذ ، نواحى كثيرة من هذا التطور . وأوجد كل ذلك سياسة الهيبة والكرامة ، وأوجدت هذه السياسة بدورها نظاماً أصبحت فيه القوات المسلحة للدولة مقياساً نهائياً لهذه السلطة . وإذا درسنا ذلك الأمر دراسة واقعية نجد أن هذه السياسة ليست أكثر من سلطة فى يد الرأسمالى فى أية دولة يمكن الالتجاء إليها للدفاع عن الأرباح التى حصل عليها أو الذى يتطلع إلى الحصول عليها . ولقد كان سبب الاحتلال البريطانى لمصر هو ضمان مصالح حاملى السندات البريطانية . ولم تكن الحرب فى جنوب إفريقية إلا كفاحاً مريراً للسيطرة على مناجم الذهب .

ولم تستثن أية سلطة استعمارية من هذه الآثار . ولقد كانت سيطرة الحكم الفرنسى فى مراكش غرضا من أغراض الدفاع عن استثمار رؤوس الأموال الفرنسية ، وكانت الحرب اليابانية الروسية نتيجة لمحاولة من جانب حكومة فاسدة للدفاع عن بعض الامتيازات التى كانت تمنح فى منشوريا لبعض رجال البلاط المشكوك فيهم . ولقد أصبحت نيكاراجوا وهايتى وسان دومنجو مقاطعات أمريكية لخدمة مصالح الرأسماليين الأمريكيين والصراع الذى تدور رحاه بين الممولين الأمريكيين والبريطانيين للسيطرة على البترول فى المكسيك ، والقتال الناشب بين ألمانيا ودول الاتفاق للسيطرة على الشرق الأدنى فى الفترة التى سبقت الحرب ، وتضييق اليابان الخناق على كوريا ؛ كل هذا له معنى واحد ، وإن تعددت

الصور . ولقد بحث الأفراد ووجدوا — كما يعتقدون — مورد ربح من هذا الاستثمار . ولقد استطاعوا أن يعبئوا شعور حكوماتهم لحماية مصالحهم . وفى النهاية أخذت الحكومة تتفق مع المستثمر فى أنه إذا تعرضت أرباحه للخطر فسنجد أن هناك هجوماً يشن على العزّة القومية ، وفى مثل هذه الظروف والملابسات نجد أن القوات المسلحة تعتبر السلاح الذى يستخدمه لكى يضمن تمتعه بهذه الامتيازات .

ومن الواضح أن الدولة التى تعيش وسط هذه الظروف تلتزم النظر إلى الحرب على أنها التغيير الأسمى لسلطتها ذات السيادة . ونجد أن السياسيين فيها لا يرغبون فى ذلك ، إلا أن القوى التى دفعتهم إلى ذلك لم تترك لهم أى بديل . فلتفادى إثارة الحرب ، يجب علينا أن نجازف بالأرباح التى تعد جوهر الرأسمالية . وتفادى إثارة حرب معناه إبطال الهدف الذى ترمى إليه سيادة الدولة . وقد ازدادت حدة اقتران الشعور القومى بالمجازفة الرأسمالية — حتى إن الزعماء الاشتراكيين الذين نادوا بمقاومة الحرب تخلوا عن عدائها لها . ولقد تحققوا فى النهاية من أن التفسير الذى قاموا به يعتبر تفسيراً خاطئا . إلا أن الوقت قد فات لإصلاح ذلك الخطأ .

وإن النظرية التى أدافع عنها هى أن سيادة الدولة لا يمكن التنازل عنها طالما وضعت سلطتها تحت تصرف أصحاب رؤوس الأموال . وهذا هو السبب فى أن عصبة الأمم قد عجزت عن الوصول إلى حل لمشكلات

عدة رئيسية ، فلقد عجزت عن الصمود أمام تهديد الاستعمار اليابانى ، كما حنت رأسها لخطر التسلح ووقفت عاجزة لا حول لها ولا قوة أمام القومية الاقتصادية . فإذا قيل : إن هذا الفشل يرجع إلى أعضائها — وقد اعتبر التنديد الاجماعى باليابان فى مارس عام ١٩٣٣ نجاحا ملحوظا — نجد أن ذلك ليس له أثر فى دراستى هذه . إذ أن هذا الفشل يكمن فى فكرتها التى ينظر إليها على أنها تحالف بين دول ذات سيادة . ومن الضرورى إذن لكى تضمن نجاحها أن تحول دون النظر إلى الحرب على أنها أداة للسياسة التى تنتهجها الدولة . وينبغى أن تقضى على فكرة السيادة لكى تحقق ذلك . ولكى يتم القضاء عليها ، فلن يكون هناك تماسك جدى على مستوى دولى . وعند ما يتم ذلك يتسنى لعصبة الأمم تكريس جهدها لتناول الأسباب التى تؤدى إلى الحرب ، إذ أن ما يترتب على السيادة يضيق الخناق على كل خطوة تخطوها فى هذا السبيل . وإن لقوة البوليس الدولية ، وإلغاء الطيران الحربى ، واستخدام المقاطعة الاقتصادية ضد المعتدى — لكل هذا أثره فى المصلحة القومية للدولة ، كما أنها تستخدم سيادتها للحيلولة دون الوصول إلى أى حل بشأن مسألة من هذه المسائل . وطالما كانت الناحية الأساسية فى عصبة الأمم تتطلب إجماعاً فى كل الأمور تقريباً ، فإن حق كل دولة ذات سيادة فى أن تدافع عما تراه يخدم مصلحتها لا يعنى شيئاً على الإطلاق . وفى هذه الأثناء فإن أزمة الرأسمالية المتفاقمة ستولد جوا مشحوناً بالهياج

وسيترتب على ذلك أن الدول التى تدرك الخطر الداهم الذى تؤدى إليه الحرب ستجد نفسها وقد انساقت إلى الاستعداد لها على أنها أمر لا بد من وقوعه .

والتدليل على ذلك أمر بسيط للغاية، إذ أن فروض الناحية الاستعمارية للتطور الرأسمالى تؤدى حتما إلى الحرب ، ولذلك فمن البديهى أن النظام الدولى لا يتمشى مع ذلك ، إذ أن هذا النظام لا بد له أن يناسب فئات العالم الاقتصادى الموحد . واقد فاق ذلك الحدود التى قامت الدولة ذات السيادة بوضعها عليها ، باعتبارها ناحية سياسية . ويجب على النظام الدولى — حتى يحقق فاعليته أن يسيطر على التعريفة الجمركية، وعلى مستويات العمل والهجرة وإباحة المواد الخام والتغلغل فى المناطق المتأخرة . ولكن من الواجب السيطرة على المصالح المكنولة القائمة وهى المصالح التى تستخدم سلطة الدولة للدفاع عنها ، وذلك للسيطرة على كلّ هذه النواحى . ولا يمكن السيطرة عليها فى ظل العالم الحاضر . إذ أنها تنبع من العلاقات بين الطبقات فى المجتمع الرأسمالى . وإن القوى التى تدافع عنها هى نفس القوى التى تدافع عن سلطة الرأسمالى فى داخل المجتمع القومى الذى ينتمى إليه . وكما نجد أن الدولة ذات السيادة تدافع عن نظام الحقوق القانونية لضمان سموه (وذلك فى المجال الداخلى) نجد أن سلطتها تفرض هذا السمو على الآخرين، وذلك فى المجالات الخارجية . وعند

ما تتغير العلاقات بين الطبقات نجد أنه فى إمكان العداوات بين الدول أن تصل إلى حل جوهرى . وإن حسن النية فى العلاقات القائمة على هذا الأساس يمكن أن يؤخر ذلك الصراع ، ولكنه لا يعنى تفاديه نهائياً .

٣

تضافرت أمور عدة فى فترة ما بعد الحرب لتثبت صحة هذا التفسير فجميع الدول الفاشستية أو الشبيهة بالفاشستية كاليابان وألمانيا وإيطاليا تسعى إلى الحصول على مكاسب من المستعمرات، وهذه الدول جميعاً دول تتسم بالجدية فى طابعها ، ويواجه كل منها استياء داخلياً تحاول الحكومة المستبدة إخماده لمصلحة الرأسماليين الذين تمثلهم هذه الحكومة ، ويحاول كل منها اتباع سياسة خارجيّة لها فاعليتها لصرف الانتباه عن المآسى التى تدور داخل البلاد . وكل فرد يعرف جيداً أن مثل هذه السياسة سيؤدى حتما إلى خوض غمار الحروب، كما أن مثل هذه السياسة يفرض القيود على النظام الذى يرمى إلى تحقيق السلام . ومن المستحيل إزالة هذه القيود والعلاقات بين الطبقات قائمة كما هى، إلا أن كل سياسة من هذا النوع نتيجة منطقية لرأسمالية اندفعت نحو اتخاذ سياسة التوسع حتى تنقذ نفسها من الكوارث التى ربما تودى بها . وإن التنظيم الحالى للعالم لا يتيح هذا التوسع إلا على حساب دولة أخرى ، وهذه الدولة لا تتخلى بدورها عن الأراضى التى تحتلها خشية أن تزيد من مشاكلها الاقتصادية إذا فعلت ذلك .

ويدل على ذلك ظهور القومية الاقتصادية فى بريطانيا فى سنوات مابعد الحرب ؛ ولقد لاحت بوادر حركة دفاعية فى إنجلترا إبان العقد

الثامن من القرن الماضى . والتزم حزب المحافظين بهذه الأفكار تقريباً منذ حملة مستر تشمبرلين التى قامت عام ١٩٠٣ . إلا أن هيئة المنتجين نددت بإصلاح التعريفة الجمركية فى كل انتخاب منذ عام ١٩٠٦ ونجد أنه فى عام ١٩٢٣ (عندما حل مستر بلدوين البرلمان هزم هزيمة ساحقة . ولم تقتصر الحالة على هذا الوضع ، فحتى فى انتخابات عام ١٩٣١ التى اتصفت بالهياج ، نجد أن زعماء الحكومة القومية قد أخذوا يؤكدون لهيئة المنتجين أنهم لم يطالبوا حكومة انتداب لحمايتهم والدفاع عنهم . ومن المؤكد أن حزب الأحرار لم يكن ليدخل فى وزارة ائتلافية بهذه الشروط . إلا أنه فى غضون شهور قليلة من تكوينها اختفى نظام التجارة الحرة، ولقد اتخذت خطوات عام ١٩٣٢ فى مؤتمر أوتاوا لتحسين العلاقات الاقتصادية مع الإمبراطورية التى رفضت حكومات متعاقبة القيام بمحاولات إزاءها لمدة طويلة .

ولقد وضحت معالم هذا التطور . وجدير بنا أن نوليها شيئاً من العناية وكانت بريطانيا الأمة الأولى التى استفادت من الانقلاب الصناعى ، كما أنها أصبحت أولى الأمم فى العالم فى الميدان الصناعى ، وذلك فى ظل التجارة الحرة ، كما اعتمدت على صادراتها . ولتحديد هذه الصادرات عن طريق الحد من الواردات نجد أن ذلك يبدو للقائمين على صناعات القطن والصدف والحديد والصلب والفحم مجرد سياسة انتحارية .

ولكن بما أن بعض الأمم الأخرى قد وجهت اقتصادياتها من ميدان

الزراعة إلى ميدان التصنيع نجد أنها قد قامت بحماية أسواقها المحلية لصالح المنتج المحلى كما هى الحال فى الولايات المتحدة . ولقد بدأت بريطانيا تشعر بمنافسة البلاد الأخرى لها بالرغم من سيطرتها على هذه النواحى حتى قيام الحرب التى كانت عاملا على زيادة حدة هذا الوضع زيادة خطيرة . إذ أنها لم تحدث ثورة فى أمور التجارة فحسب ، وإنما نجد أن مشاكلها قد أوجدت فكرة القومية التى عبرت عن نفسها فى الميدان الاقتصادى . وعندئذ وجدت بريطانيا نفسها فى وضع جعل الدخل الذى يمكن الحصول عليه من التعريفة الجمركية يتيح مزايا ثابتة لدافع الضرائب . وبينما تؤدى الخسارة فى الصادرات إلى جعل سلطة القائم بأعمال التصدير أقل فاعلية مما كانت عليه فى الماضى ، نجد أن اهتمام المنتج المحلى لحماية نفسه من المنافسة جعل من الممكن إنعاش التوازن القديم لدراسة طابع التجارة فى ظل البطالة بطريقة تجعل الأفراد لا يبدون أى استعداد لإدراك مغالطاتها كما كانت الحال فى الماضى . ولم تعرض أية دراسة جديدة حول التعريفة الجمركية إذ وافق رجال الأعمال على الوضع الذى ينادى بأن الظروف قد تغيرت بحيث تجعل من التجارة الحرة فكرة قطعية بالية ليس لها أى معنى كان . ومن الطبيعى أن تكون النتيجة هى تعريض الوضع الاقتصادى لهذه الدول مثل بلجيكا والدانمرك للخطر ، إذ أن رخاءها يعتمد على دخولها فى السوق البريطانية . وقد بين هذا التغيير مدى انسياق الشعب لتقديم اختصاصها

التاريخى قرباناً للمثل الأعلى لحكومة الفرد التى يعتبر مداولها ذلك التعارض بين قدرتنا على الإنتاج ، وقدرتنا على التوزيع ، وإنى أرددها مرة أخرى أن ذلك التعارض يعد نتيجة ضرورية لنظام العلاقات بين الطبقات حيث يوجد المجتمع الرأسمالى فيه .

ويتميز عصرنا هذا بميزة ثالثة واضحة المعالم : وهى إجماع رجال الاقتصاد على الخطوات التى تهيىء مرحلة جديدة للنظام الرأسمالى واستحالة إعطاء التأثير الفعلى لما يوصى به . وذلك فى إطار العلاقات القائمة بين الطبقات . ونحن فى حاجة إلى أن نضع التحكم فى القروض الأجنبية العامة فى أيدى عصبة الأمم . وفى هذه الحالة يمكن أن نتفادى المصروفات الوهمية التى تنفقها الدول المدنية ، ونتجنب محاولات الضغط ، كما أننا فى حاجة إلى خفض التعريفة الجمركية ، كما أننا فى حاجة إلى وضع نظام متفق عليه للنقد العالمى إلى جانب نظام يكفل لنا استثمار الأموال المحلية . كما أننا ننشد تحسين الوسائل التى يمكن بها الحد من الانسياق الشديد وراء المضاربات التى تستخدمها سوق الأوراق المالية ، كما أننا فى حاجة إلى إعادة تنظيم الوسائل الصناعية تنظيما دقيقاً . وينبغى علينا أن نحدد « باتفاق دولى» نسبة إنتاج المواد الخام الرئيسية . كما أننا نستطيع أن نضع أسساً سياسية اقتصادية دولية تهيىء للرأسمالية درجة كافية من الإنعاش لرفع مستوى المعيشة ، وذلك إذا سلمنا بفكرة صيانة السلام .

إلا أنه من الواضح أن مثل هذه السبل — كما دلت الخبرة التى مررنا بها منذ عام ١٩١٩ — ليست واضحة بالنسبة للبنيان الرأسمالى الذى تسوده المنافسة . أما المصالح المناحة فلن تقدم على التضحيات الضرورية فهى تعتمد على سلطة استخدام المشاعر القومية للمحافظة عليها فى ظل هذه النظرة . ولقد تنبأ سير أرثر سلوتر بأن مؤتمر الحكومات العالمى الذى يسعى إلى تحقيق عمل اقتصادى يتفق عليه سيسبب من الضرر أكثر مما يسبب من الفائدة . وأن ما تنبأ به عام ١٩٢٥ قد أيدته حوادث عام ١٩٣٣ . والحقيقة هى أن نظام العلاقات بين الطبقات يرغمنا على تناول مشاكل المجتمع الدولى بوسيلة مستمدة من فترة مختلفة تمام الاختلاف وليس من الملاحظ حقيقة أن تلك الوسيلة وذلك الهدف سيعجزان عن الوصول إلى إيجاد علاقة متناسقة إذ أن كلا منهما على طرفى نقيض ، لأن مشاكل النظام الدولى تتطلب إخضاع حصافة كل فرد فى الدولة للخير العام . ولا يمكن تحقيق هذا الإخضاع طالما أن هذه الحصافة تعبر عن سياسة قد وضعت للاحتفاظ بمطالب المصالح المكفولة ، إذ أنه اذا ظهرت هذه الحصافة ، فيجب أن يكون لديها من الوسائل ما يحقق هذه الأهداف . ومعنى هذا أن نزع السلاح والنظام الاقتصادى القائم مثل يتعارض تعارضاً تاماً . والمتحمس الذى يرى أنه ليست هناك أية أمة ترغب فى الخوض فى غمار الحروب ، والذى يرى أن الطريق المؤدى إلى تحقيق نزع التسلح يجب أن يكون طريقاً مستقيما يتجاهل

الحقيقة التى تذهب إلى أن النظام الاقتصادى منظم، بحيث إن كثيراً من المزايا لا يمكن ضمانها مستقبلا بدون قيام أى صراع . وطالما كانت الحالة على هذه الصورة وجب على الخبراء العسكريين والبحريين فى كل دولة المطالبة بالأدوات التى يرونها ضرورية للاحتفاظ بهذه الامتيازات وليس هناك شىء أكثر من هذا الشرح تظاهراً للنفاق والرياء اللذين سادا مؤتمر نزع التسلح الذى عقد عام ١٩٣٢ . والشىء الذى نستطيع توضيحه أنه بينما كانت الدولة تبدى استعدادها للقيام بنزع السلاح لم تكن مستعدة للتخلى فعلا عن سلاحها لقيمته فى الصراع من أجل السلطة . وإن نزع التسلح معناه الثقة فى قدرة العقل على الإقناع . وإذا وثقنا فى قوة العقل فمعنى ذلك التخلى عن الحصافة التى لا تتسم بالمسئولية والمجتمع الدولى يتطلب هذا التخلى ليكون له فاعليته . إلا أن ذلك يعد تناقضاً فى طبيعة النظام القائم .

نعم إن هذا التناقض مائل فى النواحى الداخلية والخارجية على السواء أما بالنسبة للناحية الداخلية فنجد أنها تسعى وراء إيجاد وسائل أخرى لإشباع الجماهير طالما كان البنيان الطبقى للمجتمع ينكر مطالب الأفراد لتحقيق الرفاهية والخير العام . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الاستغلال فى الخارج . أما من الناحية الخارجية أيضا فنجد أن عليها أن تحافظ على حقها فى السيادة ، وذلك لكى تدافع عن دعواها فى الاستغلال — حتى يتسنى لها إنكار حق الاحتكام إلى العقل فى أن يكون له الأسبقية

ويمكن إدراك الرأسمالية من الناحية المجردة، ولكن لا يمكن عمل التعديلات الضرورية فى مثل هذه الفروض .

ويتطلب المجتمع الدولى تخطيطاً عالمياً اقتصادياً حتى يتسنى له استخدام مواردنا استخداماً يكون له أكبر الأثر، ويقتضى هذا التخطيط أن تسود أكبر المصالح ، ومن ثم فإن الاحتكام إلى العقل يعتبر المنفذ الوحيد لحل المشاكل التى تواجهنا . إلا أن الأفراد لا يثقون فى العقل عندما تقترن مصلحتهم بإنكار هذه المطالب ، إذ يعد ذلك بمثابة سيطرة فئة قليلة على الجميع . وينتج عن مثل هذه الأحوال — ولا سيما عندما نطالب الأفراد بالتخلى عن هذه الامتيازات — أن يعجز العقل عن أداء واجبه . وأقول : « يعجز » لأننا نكتشف فى العلاقات القائمة بين الطبقات أن هؤلاء الذين يسيطرون على هذه النواحى هم أولئك الأفراد الذين يرسمون السياسة العامة، وهم فى الواقع أصحاب الوسائل الاقتصادية . وعندئذ لا يمكن للعقل الدفاع عن وضعهم مالم توضح الحقيقة التى تذهب إلى أن تلك الامتيازات الخاصة تعد أمراً ضرورياً لخير العام . وهناك امتيازات اقتصادية خاصة فى الدولة الحديثة يمكن الدفاع عنها على هذا الأساس .

يحتكم الأفراد إلى العقل عند وجود مصلحة مشتركة نتيجة لما يقوم به من عمل . إذ عندما يتعرض النظام الدستورى للخطر (وهو النظام الذى تستمد منه هذه الإجراءات معنى خاصاً) نجد أنهم ينكرون عليه الحق فى أن يسمعه المسئولون . ويتمثل فى هذا الأمر تاريخ

الإصلاحات الاجتماعية التى قامت فى الماضى ، كالقضاء على العبودية والتسامح الدينى ، وحق المرأة فى الانتخاب ، والاعتراف بالنقابات . كما يمكن تطبيق هذا على الجهود التى تبذل فى إضفاء الناحية الدستورية على مدلولات المجتمع الدولى . فمدلولاته خليط عجيب من تلك المتناقضات التى تكمن فى النظام الطبقى للرأسمالية . ومن الممكن أن تؤدى عملها طالما أن الأمن يسود المجتمع ، وفى الإمكان التمتع بذلك الأمن طالما كان هو الثمرة التى يجنيها أفراد هذا المجتمع ، إلا أنهم لا يعتقدون فى أنها الثمرة الواضحة إذا كانت النتائج التى تنتج عنها تبدد الامتيازات الخاصة التى يعلقون عليها أهمية كبيرة . إذ ليس هناك شىء يذكر بصدد عجزهم عن الدفاع عن حقهم فى إثارة الحرب . فربما ثاروا بأن مصلحتهم القومية قد تعرضنا للخطر، وربما دلّلوا على ذلك بأنهم يدافعون عن مقومات الحضارة للوقوف أمام البربرية ، كما أنهم يصرون على أنهم يحافظون على الالتزامات المقدسة للعقد التاريخى ، ويحاولون إنكار الحقيقة التى تقول : إن الحرب هى الحرب ، فهى فى نظرهم استعادة للنظام فى سبيل الدولة التى يتصارعون معها . ولقد عرفنا كل هذا ، ولكن طالما أقيم مجتمعنا على النظام الطبقى الراهن ، فليس هناك من سبب يوضح لنا عدم ضرورة معرفتها مرة أخرى ، إلا أن تلك البراعة لا تخفى حقيقة كونها مصلحة اقتصادية خاصة تستخدم سلطة الدولة للدفاع عن هذه الامتيازات الخاصة .

وينبغى لنا أن نعرف — فى هذا الإطار العام جميع الاقتراحات على أساس فكرة الضمان الجماعى فى عصبة الأمم . فلقد تضمنت هذه المقترحات توحيد المصالح بين الدول ضد المعتدى ، إذ من القضايا المسلم بها أن كل دولة تنشد السلام والاستقرار . بل إنها تتعاون مع الدول الأخرى فى سبيل صيانة السلام أو استعادته . غير أن الطريقة التى يتم بها تناول هذا الأمر كانت طريقة مجردة ، إذ لم تدخل فى اعتبارها معنى التناقض القائم بين النظام الاقتصادى الراهن الذى يحاول جاهداً الخروج إلى حيز الوجود والنظام السياسى الذى يقف فى سبيل خروجه وكان الهجوم الذى شنته اليابان على منشوريا بمثابة عمل عدوانى كهذه الأعمال العدوانية التى تتطلب فرض العقوبات بمقتضى النظام الجماعى لا أن أحداً من الدول الكبرى لم يبد أى استعداد لفرض أقل عقوبة من هذه العقوبات . ولقد نددت دول كثيرة باليابان من الناحية الإدارية إلا أنها شعرت بما سيكون لها بعد بسط حمايتها على منشوريا — بأن هذا الحق يعتبر أكثر من مجرد تعويض كاف لقرار عقيم اتخذته عصبة الأمم . كما أن المجهود الذى بذلته ألمانيا الهتلرية — عن قصد — للقضاء على استقلال النمسا قد أفزع قلوب الدول الأوربية ، بيد أن المساعى الحميدة التى اتسمت بالعناية والحرص قد اتخذت للحيلولة دون إثارتها فى جنيف ، إذ أن كل دولة قد ارتعدت فرائصها من فكرة فرض عقوبات ضد اعتداء ألمانيا . وليس من السهل أيضاً أن نتصور إقدام فرنسا أو

إيطاليا على تنفيذ العقوبات المنصوص عليها ضد الحلفاء التابعين لها . إذ معنى فرض هذه العقوبات هو القضاء على الأهداف التى قامت هذه الأحلاف من أجل تحقيقها . وتتضح أهمية الوسائل التى استخدمت فى هذا الصدد ، إلا أن أهميتها هى التى جعلت من فائدتها أمراً مشكوكاً فيه فى داخل نطاق النظام القائم . فاستخدامها معناه الموافقة على أهداف المجتمع الدولى ، وتتمثّل فى إخضاع كل وسائل السياسة لتحقيق السلام — هذه الوسائل التى أنكرتها العادات الكامنة فى النظام الاجتماعى القائم . وهل تنتظر فى حالة نشوب حرب بين روسيا وألمانيا أن تقوم بولندة ورومانيا بتنفيذ عقوبات اقتصادية ضد أى معارض يكون له من السلطة مايمكنه من توجيه ضربة قاضية لسلامته ، حتى إذا وعدت عصبة الأمم بحمايته ؛ ربما تقوم بضمان التعويضات عما يحدث من إصابات ، إلا أن جمع التعويضات من ألمانيا لم تكن بمثابة باعث على الأمل . وعندئذ نستطيع اعتبار سياسة الحياد سياسة تجذب أنظار أية دولة لم تدخل فى خضم أى صراع كان .

٤

وأعتقد أن الطريق المؤدية إلى نظام دولى فعال يكمن فى إعادة إقامة علاقات بين الطبقات فى المجتمع الحديث . وكلما اتبعنا هذه السياسة قلت المصلحة التى تحاول الدول اتباعها فى سبيل اتخاذ سياسة استعمارية وأن تطوير قوة المجتمع الإنتاجية) حتى يتيسر للأفراد المشاركة بالتساوى فى الثمار التى تجنيها من القوة الإنتاجية) معناه الحيلولة دون توجيه السلطة السياسية لخدمة عدد قليل من الأفراد . وعندئذ لن تصبح السيادة مجرد ستار لهذه المصالح . كما لم يعد توجيه استثمار رؤوس الأموال مجرد وسيلة من وسائل الاستغلال فى الخارج — بصرف النظر عن الاحتياجات المحلية . وتعبر العلاقات الخارجية عن الروابط التجارية التى لا تستلزم الطابع العسكرى فى سياسة تقوم على المثل الأعلى لأمبراطورية اقتصادية. ونجد المجتمع فى الدول الاشتراكية وقد أصبح فى وضع يسمح له بالنظر فى مشاكله الاقتصادية على أساس من تبادل المنفعة والعيش فى وئام، إذ أن مثل هذا المجتمع يمكن أن يضع الخطط التى يسير عليها بطريقة متماسكة مترابطة . ولم لا . ولم تؤرقه بعد أمور الهيبة والكرامة التى تكمن فى العلاقات القائمة بين الطبقات فى النظام الرأسمالى ، ونجد ذلك المجتمع وقد أصبح هدفه الوحيد هو تحقيق السلام ، طالما لم يغير من ولائه له تأثير السيكلوجية الوطنية التى اضطر المجتمع الرأسمالى إلى إيجادها للإبقاء على

هذا المجتمع والمحافظة عليه ؛ ولا نستطيع أن نضع نظاماً تعاونياً على مبادئ تقوم على أساس استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

ولقد قيل إنه لا يمكن أن تكلل بالنجاح مثل هذه الحركة التى تهدف إلى تغيير العلاقات بين الطبقات، إلا إذا نظمت مقومات النظام الدولى تنظيما فعالا ، بيد أن معنى ذلك الافتراض أن فى الإمكان تحقيق مثل هذا النظام داخل إطار المجتمع الراهن . فإذا صح هذا التحليل فإن ذلك الافتراض يعد أمراً مستحيلا . والسلام بطبيعته عند الرأسمالى بمثابة فترة هدوء بين الحروب ، إذ أن العلاقة بين الرأسمالية والدولة القومية تعد علاقة يترتب عليها على مر الأيام قيام صراع ما ، ولذلك فإن الواجب الملقى على عاتقنا إذا كانت نيتنا فى تحقيق السلام نية حقيقية هو أن نسعى وراء تغير المجتمع الرأسمالى على أنه من مستلزمات تكوين مجتمع دولى يؤدى عمله على أكمل وجه .

ويكفل لنا هذا التغيير وحده التخلى عن فكرة السيادة فى شكلها هذا — هذه الفكرة التى تسدد ضربة هائلة لفكرة السلام على أساسها . وعندئذ يتاح لنا وضع مصلحة المجتمع الدولى فى مرتبة تعطى له معنى . إذ أن المجتمع القائم على المساواة لا يتطلب أية وسيلة من وسائل الاستعمار . وهذه هى النتيجة المنطقية لعلاقات الملكية الكامنة فى النظام الرأسمالى .

وليس هذا الأمر أقل وضوحاً فى التاريخ الاقتصادى للولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا عنه فى الأنموذج القديم للإمبراطورية البريطانية

فالاستعمار يعد دائماً وسيلة للدفاع عن الامتيازات الخاصة التى تتعرض للهجوم، وذلك بتهوين تلك الامتيازات أمام الجماهير . وعندما نتجنّب هذه الضرورة فإن عملية استثمار رؤوس الأموال يمكن النظر إليها نظرة أصيلة كما أننا ننظر إلى الرخاء العام نظرة جدية . ويمكن أن نطبق ذلك على التعريفة الجمركية والمواد الخام والمشاكل السيكلوجية الخاصة بالهجرة، وفى مقدور النظام العالمى الذى يشمل المجتمعات الاشتراكية أن يصل إلى حل لهذه المشاكل بعزم وتصميم أكيدين، مؤمناً بأن الاحتكام إلى العقل هو السياسة التى ستسود .

ولقد قام المجهود الذى بذله دعاة السلام على النظرية التى تقول: إنه إذا كان الساسة قد اتسموا بمزيد الإرادة والتصميم والقدرة، لكنا قد تجنبنا الفشل الذى منينا به وعانينا منه فى سنوات ما بعد الحرب . إذ ربما خففوا من هذا الفشل، ولا أعتقد أنه كان فى إمكانهم تفاديه إذ لم تكن القرارات التى اتخذها الساسة مجرد أحكام مجردة عن مبدأ من المبادئ . إنها قرارات قد اتخذت فى عالم تحدده القوى المتشابكة، وربما نجد فى العالم الذى نعيش فيه أن أية محاولة للتغيير فى السلوك الذى تفصح عنه اليابان — وذلك بسحب سفراء الدول الأعضاء فى عصبة الأمم — قد تشعل فتيل الحرب . ومن المؤكد أن مثل هذه الحرب سيساندها الرأى العام . ولم يؤكد النقد الذى عرضه سيرجون توماس به فى سبيل العصبة لم يؤكد الحقيقة التى كانت قد عجلت باظهار الصراع الذى ربما يودى

بالعصبة نفسها . وربما كان بعض النقاد على صواب فى اعتقادهم من أن السياسة المنتهجة تعتبر سياسة أكثر تخويفاً من الحقائق الراهنة، إلا أن مثل هذه المخاوف التى يشكون منها تعد من جوهر الجو السيكلوجى الذى أوجده المجتمع الرأسمالى . ولخلق جو من الجرأة والإقدام اللذين ينشدهما دعاة السلام وجب إيجاد جو حيث تجد كل دولة تلتزم بارتباطاتها طبقاً للميثاق — تجد نفسها وقد ساندها الأعضاء تلقائيا .

والطريق الذى يؤدى بنا إلى تحقيق السلام هو نفس الطريق الذى يحقق لنا الديمقراطية الاقتصادية . وليست هناك طريقة أخرى لإقامة منظمة اجتماعية على أساس الاحتكام إلى العقل والالتجاء إلى العدالة ، كما نجد أن السلطة التى تتاح للطبقة التى تتمتع بامتيازات خاصة . والتى تمتلك أدوات الإنتاج تحدد عادات الدولة ، وهى بدورها تستخدم تلك السلطة فى الميدان الدولى للعمل على تماسكها وتدعيمها وحينئذ تصبح الرغبة هى التى تهيمن على المبادئ ويسخر العقل فى سبيل الهيبة والكرامة . وربما حاول مثل هذا المجتمع أن يقوم بتطبيق مبادئ العدالة ، ولكنه لا يستطيع أن يتفادى تمشى فكرة العدالة مع المحافظة على تلك السلطة . وكما ذكرت فإنها تؤدى عملها فى ميدان العلاقات الدولية كما تؤدى عملها نحو مواطنيها . وأن تمشّى الحق مع المصلحة لا ليدفعها إلى العدول عن التغييرات الخارجية الضرورية بنفس الطريقة التى تدفع بها لتأخير إجراء التغييرات الضرورية . فإن تغيير نظام الملكية

هو الذى يغيّر من النواحى السيكلوجية التى تقف فى سبيل إقامة نظام اجتماعى سليم .

ويجدر بنا فى هذا المجال أن نضيف قائلين : إن إصطلاح الاشتراكية واصطلاح الاستعمار الاقتصادى اصطلاحان متعارضان ، إذ أن الاستعمار الاقتصادى لا يؤدى عمله إلا فى ظل السلطة العسكرية . ويعتبر ثمن هذا الحائل الأساسى الذى يقف فى طريق المصروفات التى تنفق على الإصلاح الاجتماعى . ويمكن لنا أن ندلل على أنه منذ أن دأب المستعمر على توجيه الفكر القومى لدى الأفراد إلى ناحية أخرى غير الإصلاح الاجتماعى نجد أن المصالح المكفولة التى يجب أن يشن الإصلاح الاجتماعى هجومه عليها قد وجدت الطريقة التى بها يمكن الدفاع عن هذه المصالح فى تطوير الاستعمار ، وذلك هو السبب فى أن الملاّك فى الأحياء القذرة متحمسون لتوسيع رقعة الإمبراطورية . إلا أن السم أكثر نقاعه من هذا . فكلما تزايدت المصالح الاستعمارية قلت حصانة العادات الديمقراطية . ومن النادر اتصاف مشاكلها بالحساسية بالنسبة للهيمنة الشعبية كما يتضح لنا عندما تسعى حكومات أحزاب اليسار وراء تحرير عمل سياستنا فى كينيا أو فى الهند ، كما أنه من الصعب تفادى فكرة الاستمرار سواء أكان فى الأفراد أم فى الآراء وذلك من الخوف الذى يبين أن الانقسام فى ميدان التقاليد ربما يودى بهيبة الأمة فى الخارج ، إلا أن تجنب الانقسام فى ميدان التقاليد قد أجبر بعض

المسائل الضرورية العامة على الانسحاب الفعلى من نطاق الهيمنة الشعبية فى المجتمع القانونى، وهذا الإجراء يضيق الخناق بدوره على الأساس القائم بين الأحزاب، ويدعم من سلطة الهيئة التنفيذية، وذلك بتحريرها من المخاطر التى تثيرها مذاهب نقد المبدأ، وتوجد المنافذ التى ربما أدّت بنا إلى أن تكون مفاتيح الهند فى لندن نفسها كما قال وزرائيلى، إلا أن الأمل يلوح مرة واحدة فى العالم للمواطن الهندى عندما ينظر مجلس العموم فى الأبواب التى يجب الولوج إليها.

ويتضح لنا فى مثل هذه الظروف نتيجتان: إذ نجد حكومة الحزب وقد اعتراها الضعف من جهة، ولكن يصحب ذلك مبدأ دافع للحكومة التيابية، ولقد أوضح مستر ج. أ. هوبسن كيفية الحد من الجهود التى يبذلها حزب الأحرار للسعى وراء بعض الشروط مع الاستعمار، على أنها مذهب منفصل. ولقد كان ذلك مدعاة — لإمكان إدماج الحزب بالمحافظين. هذا إلى جانب السعى وراء الأهداف الاستعمارية المشتركة. وهناك اختلاف بين الأحزاب حول المسائل الخاصة بالسياسة التوسعية أو الأجنبية. إذ كلما تماسكت فكرة الاستمرار وازدادت قوة قلّ توجيه النقد العام، وكان من نتيجة ذلك أن السيطرة البرلمانية لكليهما قد أصبحت أكثر من مجرد تصوير رفيع، ولكن عند ما أصبح الاشتراكيون الحزب الثانى فى الدولة، انساقوا إلى قبول فكرة الاستمرار، ومن ثم الرضوخ لمشيئة الاستعمار، أو إلى مقاومته، وذلك بالهجوم على الضمانات الأساسية لتلك

المصالح التى أتيحت لهم، والتى كانوا يحاربونها، إلا أنهم إذا ربطوا بين الاشتراكية والديمقراطية فى مناطق التوسع كما فى الهند مثلا نجد أنهم دفعوا تلك المصالح إلى وضع يشوبه الشك والريبة حول الافتراضات الديمقراطية ، وحيال تطور العادات فى الشئون الخارجية والشئون التوسعية تجد تلك المصالح طريقها دون مقاومة تذكر ، كما أن لها أثرها فى المجال الداخلى، ولكن إذا كان معنى الديمقراطية الاقتصادية هو نهاية الاستعمار والتوسع ، فمن الطبيعى للمستعمر أن يفكر فى نهاية الديمقراطية .

ولهذا الاشتراك أهميته ، فهو يوضح مدى عمق الثغرة التى أوجدتها عادات الاستعمار فى الاتحاد القومى ، إذ أن النظام الذى تحتاجه للدفاع عن مثل هذه الأمور هو النظام الذى ينكر فكرة المساواة التى يؤكد النظام الديمقراطى جوهرها . وليس من الصعب على المجتمع الذى ينكر المساواة على أفراده فى الداخل أن ينكرها فى الخارج أيضاً . وعندما نقوم بذلك ، نجد أنه يعنى ضرورة القيام بالتأمل فى مطالب الشعوب الأخرى بنظرة مخالفة، وعلى مر الأيام نجد أن ذلك يؤدى إلى تناولها بعدم اكتراث ومعاملة الاستعمار لأهالى البلاد وأجناسها توضح ذلك . ومن اليسير إذن أن ننظر إلى الأفراد جميعاً بعين ملئها الازدراء ما دمنا نحتقر الحقوق البشرية . ومن الأهمية بمكان أن نذكر على سبيل المثال أن علم الأحياء المزيف الذى بدأ بوضع الجنس الأبيض فى مرتبة سامية قد استمرّ فى ذلك وأكد سمو الأغنياء البيض على الفقراء البيض . ولقد استخدم ذلك

للهجوم على حقهم فى الإصلاحات الاجتماعية . ويعد ثمن هذا وما ينتج عنه (وذلك واضح كل الوضوح فى ميدان التعليم) تهديداً لوضعهم ولما يتمتعون به من امتيازات خاصة فكلما تخلصت محاولات الضغط التى تقوم بها القوى الاستعمارية من تهديد السيطرة الديمقراطية وما بها من وازع لإصلاح اجتماعى ، أصبحت الفرصة سانحة لتنفيذ بعض الأعمال العدوانية حيث نرى فيها مجالا للحصول على الأرباح ، ولكن كلما اتجهت إلى الأمام ، قلت الفرصة التى تتصارع فيها صور الاستعمار ومن ثم عظم الصراع بينها . وعندما يوشك هذا الصراع على الوقوع نجد — كما تعلمنا فى السنوات التى سبقت عام ١٩١٤ — أن الاستعداد له قد أصبح على قدم وساق ، سواء كان ذلك من الناحية العسكرية أم الاقتصادية أم السيكلوجية . وأصبح السلام فى هذا الإطار بمثابة فترة هدوء ، ولكنها فترة تتسم بالاضطرابات ، كما أننا نجد أن الأفراد الذين يفقدون حبهم لها قد يساقون إلى القيام باستعدادات لحرب لا بد من وقوعها .

ويمكن وضع هذا فى صورة مقتضبة تقول : إن التوسع الاستعمارى يتطلب نواحى عسكرية للدفاع عن الغزوات التى يقوم بشنها . كما أن ترابط هذه الأمور يجعل الأنظار القومية تحيد عن المسائل الداخلية العاجلة وإذ ذاك ينفق دخل الدولة فى سبيل أشياء جامدة غير مثمرة ، وأكثر من هذا أن الاحتفاظ بهذه النواحى يتطلب استمرار السياسة فى المناطق التوسعية ، وفى مجال الشئون الخارجية ، ويظهر هذا بصورة متزايدة إلى حيث

يتمثل فى غايات السيطرة الديمقراطية، إلا أن ذلك بدوره يوجد ناحية ملحة فى مطالب الديمقراطية فى المجال الداخلى . وإن الحاح النظام الديمقراطى على تلك الاحتياجات يؤدى إلى زيادة الريبة والشك فى صحة الافتراضات الديمقراطية . ولكن عند ما ترسخ هذه الافتراضات بعيداً عن الميدان الرسمى للسياسة تظهر المقاومة، وأن نتيجة هذه المقاومة (حين تتمشى الظروف مع رد الفعل) هو الاستبداد فى أى صورة من صوره المختلفة . وأن هذا الاستبداد حين يتحرر من القيود العقيمة للديمقراطية يصير أكثر انطلاقاً وتحرراً لاتباع الأهداف الاستعمارية . وهى تدفع إلى السير فى هذا الطريق حتى تبعد الأنظار عن المآسى الداخلية . إلا أن الأهداف الاستعمارية تصطدم مع تلك الأهداف التى تنافس فيها دولة دولة أخرى، وهكذا نجد الدول (كما جرت العادة مع الدول التابعة) وقد سارت فى الطريق المؤدى إلى الحرب .

وإن الصراع الذى تدور رحاه بين الاستعمار والديمقراطية فى كل من إيطاليا وألمانيا لمثال مثير للحد — المقصود — من المساواة فى المجال الاقتصادى من أجل المحافظة على الامتيازات الخاصة التى تتمتع بها طبقة صغيرة، وهم يقدمون دعوى عدد كبير من الأفراد قربانا لمطالب الملكية . وعندما توطد هذه الطبقة مركزها نجدها وقد بدأت تفكر فى الثروات التى ربما تضع يدها عليها . ويتاح لها ذلك إذا ساندت القوة العسكرية السياسية الأجنبية الفعالة . ولم تكن الصدفة هى التى جعلت

ألمانيا الهتلرية تنظر إلى أوروبا الشرقية بقصد الحصول على مكاسب فى الأراضى ، هذه المكاسب التى ربما تكسب شعبها صفة الهيبة والكرامة وهناك مكاسب اقتصادية فى تلك السياسة التى ربما تبرر من شطحات المقامر . وليست الصدفة أيضاً هى التى جعلت إيطاليا الفاشستية تتطلع إلى الطاقة الموجودة فى أفريقية ، والحرب هى ثمن هذه الأحلام التى تداعب خيالهم ، ويحين الوقت دائماً عند ما تقترن هيبة الحالم بتحقيقها ، حتى إن الأمر الآخر يكمن فى دفع هذا الثمن والإطاحة به . ولا يتردد فى الاختيار بين النواحى الأخرى .

ولا يختلف تاريخ الدول الأخرى عن هذا . ونجد أنه حتى فى بريطانيا والولايات المتحدة حيث جذور تقاليد الأحرار متأصلة ، نجد بعض الشكوك التى تدور حول الديمقراطية ، إذ أن تهديد الديمقراطية للامتيازات الخاصة قد تتزايد معالمه وضوحاً ، لأن قدرتها على التغلغل فى الأسواق الجديدة قد أخذت فى التدهور ، ففى كل منها نجد أن سيطرة الدولة عن طريق المصالح الاستعمارية تسمم الجو الدولى ، ونحن نجد مثالا لهذا فى المنافسة البحرية القائمة بين إنجلترا وأمريكا ، كما يتمثل الوضع فى الصعوبات القائمة فى مؤتمرات نزع السلاح والمؤتمرات الاقتصادية العالمية . ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن الممثلين الأساسيين للأمبراطورية فى هاتين الدولتين هما ألد أعداء الاشتراكية . ومن الأهمية أيضاً أن نذكر أن الهجوم على الديمقراطية فى بريطانيا — ولا سيما فى الميدان الاقتصادى — قد شنه

أفراد فى الستين أو السبعين سنة الأخيرة ، أفراد تشربوا بطابع العادات الاستعمارية ، وينادى المجتمع الاستعمارى الذى أقام دعائمه على الدعوى الضمنية لسيطرة العنصر السامى على العنصر الأدنى ، ينادى بأن حقوقه تعد بمثابة وظيفة لسلطته التى تجعل الجميع يطيعون بإرادته ، وهذا هو المنطق الوحيد الذى يدركه هذا المجتمع . ولكن إذا بدأنا الرحلة من هذا الافتراض وجدنا أن ذلك يتطلب وجود مدلولات فكرة السيادة حتى تجعل من قضيته قضية صائبة ، وعندما لا يتسم بالحصافة ، عندئذ لا يحق لها أن تكون الحكم فى قضيتها . وعندئذ تظهر بوادر القوة . ويعنى ذلك أن الهدف الذى ترمى إليه السيادة قد أصبح باطلا بالنسبة للدولة ، وتفسح المجال أمام مطلب أعلى مما تطيقة مصلحتها . إلا أن ذلك يعنى إنكاراً لمنطق الاستعمار الذى يحاول أن يضع الحق فى مرتبة واحدة مع القوة ، وذلك بدافع من نفسها . إلا أن هذا الدافع الداخلى هو الدافع الذى تحاول الفروض القانونية التى يقوم المجتمع الدولى عليها أن ترفضه وتنكر وجوده .

واعترف بذلك كثيرون من هؤلاء الذين لا يتطرق إليهم أدنى شك بشأن تحقيق نظام دولى فعال . ولقد كان المقصود من بروتوكول جنيف الذى عقد عام ١٩٢٤ هو أن يجعل فرض العقوبات ضد أية دولة تحاول خرق ميثاق عصبة الأمم أمراً تلقائياً . ولقد أجمع أعضاء الجمعية التابعة لعصبة الأمم على هذا الرأى ، إلا أن الحكومة البريطانية قامت على الفور برفض التصديق عليه ، إذ عندما تفعل ذلك فمعناه التخلى عن حقها فى

تحديد الوقت الذى تراه مناسباً لتنفيذ مثل ذلك الأمر ، ولكن ما هو النقد الذى يوجه إلى هذا البروتوكول ؟

كتب سير جون فيشر وليامز يقول : « لا يشك أحد فى الخبرة التى مرّ بها واضعوا البروتوكول ونواياهم الطيبة، ولكن يكاد يبدو أنهم قد وزنوا بعض الأمور حيث وجب الوصول إلى اتخاذ بعض قرارات دولية، ولا سيما القرارات الخاصة بتطبيق عنصر القوة ، ولكن ما هى هذه الأمور أو تلك الشروط ؟ يقترح سيرجون أن ما يمكن عمله هو وضع مبادئ، وتوضيح هذه المبادئ ، كلما أمكن ، والثقة فى إيمان المسئولين الذين يجب عليهم تطبيق هذه المبادئ عند ما يحين الوقت » .

وما من شك فى أن مدلول ذلك واضح كل الوضوح . فالشروط الإيجابية هى أن لا يمكن الوصول إلى اتفاق دولى، إذ أن الدولة يطلب منها التخلى عن سيادتها . ولكن عند ما يقع أى عمل عدوانى يجب أن نضع ثقتنا فى ذلك الإيمان الحق بالساسة، لكى يقوموا بتطبيق المبادئ العامة التى يلتزمون بها التزاماً أدبياً . إلا أن ذلك يعد درساً واضحاً من دروس التجربة التاريخية التى تقول . إن الإيمان بالساسة كثيراً ما تتفاوت شروطه وإن ذلك يتحدد تبعاً للملابسات التى يجدون أنفسهم فيها ، فإن الإيمان الحق بالساسة الذين يؤوّلون التزاماتهم تأويلا عادلا بالنسبة للبلجيك عام ١٩١٤ هو إيمان يمكن تأويله تأويلا مضاداً . أما نظرة اليابان لالتزاماتها فى ظل ميثاق عصبة الأمم واتفاقية باريس، فلا يزالان يرتبطان بمسألة اغتصاب

منشوريا ، ولم تتردد إيطاليا فى إلقاء قنابلها على كورفى عندما بدأ لها أن هيبتها قد أظهرت شيئاً من هذا القبيل . ولقد قيل : إيمان السياسيين كشرط بمنع استخدام الغازات السامة فى الحروب ، إلا أنه من المعروف أنه لا توجد أية دولة عظمى لم تشترك فى مثل هذه التجارب ، وإذا نظرنا إلى الموقف الذى تتخذه ألمانيا تجاه النمسا ، وإيطاليا تجاه ألمانيا ، واليابان تجاه روسيا ، فإننا لانبالغ عندما نقول : إن الاعتماد على ذلك كاجراء للمبادئ الدولية يكاد يبعدنا عن غاية قمنا بوضعها .

إن الاعتماد على الإيمان الحق وهدف الحقيقة اعتماد على العقل ، وقد قيل : إن فى إمكاننا أن نظهر عدم جدوى الحرب لا أننا نستطيع أن نظهر من الناحية التاريخية أن اتخاذها كوسيلة يعد أمراً ضاراً بالنسبة للغالب والمغلوب ، إذ لا تكثر متاعبها فحسب ، وإنما تفتح الباب أيضاً على مصراعيه لقيام ثورة — كما هو الحال فى روسيا — ثورة ربما أودت بنفس الشخص الذى اعتمد عليها ، وإذا أوضحنا المساوئ التى تلحق بنا من جراء الحرب فسنحاول إقناع الأفراد على مر الأيام . بعدم جدواها كوسيلة من وسائل السياسة القومية ، إلا أنه ينبغى لنا أن نستمر فى الحديث عن الشروط التى تكلمنا عنها . فإذا تعديناها كما فى بروتوكول عام ١٩٢٤ ، فمعنى ذلك أننا اتجهنا نحو المثالية المجردة التى تقضى على الأهداف التى وضعت من قبل .

إلا أن الشروط التى منحت لنا هى شروط تحدد سلطة العقل التى

تؤثر فى تفكير الأفراد ، وهى بمثابة علاقات تقوم بين طبقات مجتمع لمجتمع اقتصادى يخضع العقل للمصلحة، وإذا وثقنا بسلطة العقل وسيطرتها على أصحاب العبيد ، فلن يتاح لنا أن نقضى على العبودية ، فإن النظام الطبقى يفيد بعض الأفراد فى ظل ظروف معينة، ولن يستميلهم إلى التنازل عن مكاسبهم إذا وجدوا أن الفرصة سانحة لحماية امتيازاتهم عن طريق الحرب، وأن الضعف الذى يعترى النظرية التى تساند العقل هو الضعف الذى ينادى بأن الملابسات التى يعمل العقل فيها بنجاح لم تكن موجودة فى النظام الذى نعيش فى ظله .

إذ أنه « عقل » يجب أن يؤدى عمله فى جو مشبع بالسم الزعاف . ويحدد ذلك عمل المصالح المعنية بالأمر لتكون لها طريقتها دون النظر إلى الثمن الذى سيعود لقاء ذلك، إنه جو يتعذر فيه الوصول إلى بعض الأخبار الحقيقية ، ونحن نجد أن نظمنا التعليمية قد أصبحت ملائمة، وهى تجعل الجماهير تؤمن بأن المعلومات التى لا تتمشى مع العقل لا حول لها ولا قوة ، كما نجد أن الآراء التى تميز بها عالم ميكيافلى وهو بر قد أتيح لها التغلغل فى النواحى الدبلوماسية . ويجب علينا ألا ننسى — فى تأكيدنا هذا لعمل العقل — أن عالم العلاقات الدولية قد أقيمت دعائمه على القول المأثور الذى نادى به بيكون من أن « هراء السلطة يتمثل فى تفكيرنا فى تحقيق الغاية دون تحمل مشاق الوسائل التى تؤدى إلى تحقيقها » ولقد ذكر اللورد جراى للأميرة ليبفن قانون الإصلاح وقال :

« إنه يعشق الفضيلة فى الجهر وفى الخفا« » إلا أن مجريات الأمور فى الأمم لا يمكن أن تحددها هذه القاعدة ولقد صدق اللورد اكنتون حين قال : إنها نظرة قديمة قدم التاريخ ، وإن المرتبة التى نعطيها للعقل فى الشئون العامة ستعتمد على مدى حبنا وتعلقنا بالهدف الذى يقول : إن العقل يجب أن يبرره .

إن العالم الذى نعيش فيه هو عالم تتساوى فيه الحروب التى تخوضها الطبقات فى مجتمعنا الراهن مع الحروب التى تخوضها الدول التى تبرر الصراع الدائرة رحاه فى العالم الخارجى ، ويمكن لنا القضاء على هذا العنصر الأخير عند القضاء على العلاقات ، أما العنصر الأول ففرصة الظهور أن آراءنا بشأن الحقوق الدولية ستكون انعكاساً للملابسات التى تحددها هذه العلاقات ، هذه هى أهمية تقدمنا البطىء نحو تحقيق المثل الأعلى للرعوية وهو المثل الذى يعتبر هدفاً طبيعياً نضعه نصب أعيننا ، وكلما زادت وحدة الصراع الداخلى بين الدول الأعضاء زادت شكوكهم وأخذوا يتطلعون إلى جميع المبادئ والسنن التى تسعى لتحديد السلطة ذات السيادة ، إذ أنه عن طريق تلك السلطة وحدها يمكن الإبقاء على النظام القائم للعلاقات بين الطبقات ، وذلك فى وجه المقاومة التى تجابهنا الآن . وكلما تغلغلت هذه المقاومة وتعمقت أخذت الدولة تنظر إلى ما وراء حدودها للبحث عن وسيلة يمكن بها التخفيف من ذلك الصراع . لم تنسج خيوط الحرب ما يتفتق عن أذهان الأشرار الذين إذا رغبوا فى ذلك فلربما اختاروا

طريق السلام، إن الحرب تعبير عن مجتمع تسود فيه عدم المساواة، مجتمع يحاول جاهداً . وبأى ثمن كان — الدفاع عن الامتيازات الخاصة التى يتمتع بها ليحميها من أى هجوم . ويمكن أن نتخطى ذلك ونسمو عليه عند ما لا يتمثل الدور الرئيسى للحكومة فى الدفاع عن ذلك النظام الطبقى الذى تتطلبه الرأسمالية .

الفصل الرابع

مستقبل الجيل الحاضر

١

إذا نظرنا إلى الدولة نظرة خارجية بدت لنا فى صورة هيئة تضم المواطنين الذين يسعون إلى تحقيق هدف مشترك، وهذه هى الحالة عندما ندرسها فى المجال الدولى، كما أننا نؤمن بالمساهمة فى التقاليد التاريخية العامة التى تجسمها الذكريات التى تربط أعضاءها معا برباط حقيقى كذلك الرباط الذى يربط أفراد الأسرة الواحدة . وإنا لننظر فى خدماتها الاجتماعية التى تحاول أن تخفف من حدة الخلاف القائم بين الأغنياء والفقراء بشأن تحقيق الرخاء، كما أننا نؤمن بالمحاكم التى تتمثل فيها العدالة غير المتحيزة بالنسبة لأعضاء كل طبقة من الطبقات، وإنا لننظر إلى الهيئة التشريعية حيث لا يجد المواطن نفسه فحسب، وإنما سينال المعروفون منهم حق الانتخابات داخل إطار المجتمع الذى ينتمون إليه، وإذا عقدنا مقارنة بين وظائف الدولة الحديثة واختصاصاتها، وبين الدولة منذ قرن مضى سهل علينا أن نقول: إن التغيير يمثل زيادة محدودة تعمق الضمير الاجتماعى ومن الطبيعى أن نستفيد من هذا الاستنتاج إذ أنه كلما تعمق الضمير الاجتماعى استطاع أن يقيم أسس الدولة واستطاع أيضاً أن ينظر إليها على أنها منظمة تسعى إلى تحقيق الخير العام لأعضائها .

ويعتبر هذا بمثابة استنتاج يسهل الوصول إليه، وهو استنتاج سطحىّ أيضاً إذا لم يكن موضوع هذا الكتاب ذلك لأن الاتحاد الذى نجده فى هذا المجتمع ليس اتحاداً يتم على الموافقة، ولكنه يتم على الإلزام والإجبار كما أن السمعةالضرورية للدولة لا تتمثل فى السعى وراء رخاء عام،وهذا الرخاء لا يعبر عن جوهر هذا الغرض، ولكنه رخاء محلى، والهدف الحقيقى للدولة هو الاحتفاظ بالمبادئ القانونية التى تدافع عن سيطرة أصحاب أدوات الإنتاج فى داخل الإطار المعد لذلك، ويخضع الرخاء العام على الدوام لذلك الغرض الأساسى . وليست التشريعات الاجتماعية وليدة استعداد موضوعى لتحقيق الخير العام من جانب كافة الأعضاء، إن هذا هو الثمن الذى يبذل من أجل المبادئ القانونية التى تدافع عن سيطرة الملاك . وهى تعد بمثابة مجموعة من الامتيازات التى تقوم بتغيير أية مقاومة حاسمة إلى المبادئ التى يمكن بها الإبقاء على هذه السلطة .

غير أن ذلك يعد تبسيطا شائكاً لموقف شائك، ولا سيما من الناحية السيكلوجية؛ ويهمنا أننضع ذلك فى طريق صلد، لأن ذلك يلفت النظر بالنسبة للناحية المركزية فى تحليلنا للدولة . فهى تؤكد تحكم السلطة الإلزامية التى يستخدمها أصحاب أدوات الإنتاج ، كما أنها تصر على أن هذه الامتيازات التى تقدم للجماهير لا يدافع من أجلها فحسب، ولكن القيود قد وضعت أيضاً، وهى قيود فرضتها الأركان القانونية الموجودة فى نظام علاقات الملكية القائمة ذلك النظام هو الذى يميز المجتمع الذى نظمته

الدولة، ولكن إذا تعارضت مطالب الجماهير مع هذه الأركان وجب إجراء تغيير فى نظام العلاقات الملكية قبل تحقيقها . وأن مثل هذا التغيير كما تشهد الناحية التاريخية لن يمكن إنجازه دون قيام ثورة من الثورات

وإن مرحلة الانتقال من المجتمع الإقطاعى إلى المجتمع البرجوازى يمكن إتمامها عن طريق خوض غمار معركة عنيفة . وليس هناك أى سبب فى افتراض إمكانية تغيير أسس المجتمع البرجوازى دون هذه المعركة إذا لم تفترض أن الأفراد الآن قد أصبحوا أعقل منهم فى أى وقت مضى — إلا أن افتراض النواحى العقلية يعد تضليلا أوجدته ملابسات تاريخية خاصة أخذت تتوارى . وأدى الوضع الاقتصادى الغريب فى القرن التاسع عشر إلى فتح المجال أمام الإنتاج المفاجئ، وأصبح من الممكن توزيع الامتيازات على نطاق واسع، وذلك من مقدار الفائض حتى يسد هذا مطالب الملاك ومطالب هؤلاء الذين ليس لهم إلا جهودهم وبالتالى يظهر جو من التسامح يتمشى مع افتراضات مذهب الأحرار، وحينما أصبح فى الإمكان الإنتاج والتوزيع والقدرة على سد احتياجات عامة . نجد أن كل هذا يبدو أمراً غير ضرورى بالنسبة لنواح عديدة من الحضارة الغربية . فما من شك فى عدم وجود تذبذب فى مذهب الأحرار . ولكننا أقدمنا على تعميم هذا المعنى ليبدو جليا كأنه المثل الأعلى للأحرار قد تقبلته أوربا الغربية وأمريكا .

٢

إن الطابع الذى تكلمنا عنه هو طابع الديمقراطية الرأسمالية ، إلا أن عدد هؤلاء الذين داخلهم الشك فى كفايته كوسيلة دائمة وناحية سلمية — هو عدد ضئيل . ولكن كيف وضح هذا العدد فى عام ١٩١٤ عند ما تمكنت الأحزاب فى الدولية الثانية من قبول الارتباط بعجلة الحرب بغض النظر عما نادوا به من المبادئ الماركسية . فلقد واجههم بعض الصعوبات إلا أن الأفراد استطاعوا إدماج الرأسمالية والديمقراطية فى قالب واحد بالرغم من أن ذلك كان وليد صدفة محضة ، وحدث هذا عندما اتحد عامل الثورة الروسية وعامل الانهاك من جراء الحرب ، وعند ما حاولا تجريد بعض الأمور من مآسى الحرب ، وأدرك الناس مدى الدور الذى قامت به الصدفة لإيجاد هذا الإدماج بين الرأسمالية والديمقراطية ، ولم يكن هذا وليد تناسق وتكامل للمعالم التى يتميز بها المبدأ الأساسى ولكنه كان وليد فترة فيها التطور الاقتصادى عند ما كانت الرأسمالية فى مرحلة نموها . فلقد فرضت السلطة السياسية على الجماهير ولكن على أساس أن السلطة السياسية يجب ألا تستخدم فى استئصال جذور الفروض الرأسمالية . إذ ربما قدمت بعض الإصلاحات الاجتماعية ، طالما وأنها لم تعرض للخطر تلك العلاقات اللا زمة للنظام الرأسمالى ، ولكن عندما يحدث هذا كما حدث فى سنوات ما بعد الحرب — فإن التعارض القائم بين الرأسمالية

والديمقراطية قد يصبح سمة ضرورية تتميز بها الحضارة الغربية .

ويعبر هذا التعارض عن نفسه بطرق قد عودنا التاريخ عليها ، لاسيما فى كل فترة من فترات الانتقال الحرجة ، إذ لا نجد فى الائتلاف الذى قام بين الأحزاب الرأسمالية للاحتفاظ بجهة المصالح الرأسمالية التى لا تنفصم عراها ، والتدخل فى روسيا للقضاء بالقوة على النواحى المذهبية الهدامة التى تعرض النظام والقانون للخطر ، وما نادى به المصلحون المعتدلون من أجل السلطة ، وعندما أصبحت حدة التنافس شديدة ، وأصبحت معارضة الديمقراطية معارضة تعسفية — كما حدث فى ألمانيا وإيطاليا والنمسا — إذ ينظر إليها على أنها أشد خطراً على المبادئ الرأسمالية — لا نجد فى كل هذا ما يستوجب إثارة دهشتنا ، فلقد تكلم الأفراد كثيراً عن الدستور البريطانى الذى لا يضارعه أى دستور آخر ، كما تكلموا عنه عام ١٧٩٢ وأثنوا عليه . ولكنهم كانوا يوجهون التهم جزافاً إلى المصلحين المعتدلين وذلك للقضاء على الضمانات التى يكفلها النظام والقانون فى الوقت الذى يستخدمون فيه ذلك لكى يدافع عن مصالحهم الشخصية ، ضد إمكانية إجراء أى تغيير دستورى ، وتتفاوت العملية فى البلاد المختلفه ، إلا أن طابع هذه العملية هو نفس الطابع فى كل مكان آخر . كما أن تعريض حرية المناقشات للخطر فى الولايات المتحدة قد اتخذ مظهراً يتسم بالعنف .

وسبب هذا التغيير الذى طرأ على الطابع العام سبب معقول . ولا يمكن للرأسمالية وهى فى محنة أن تبالغ فى اتخاذ سياسة حرة . ولكن من الممكن

أن تخضع أعمالها الخارجية لمحاولات الضغط التى تقوم بها الديمقراطية إذ ليس من طبيعتها أن تخضع دون وجود صراع داخلى، فإذا استمر الإضلاح الاجتماعى فى أية فترة من فترات التدهور فذلك يعنى تغييراً فى أساس علاقات الملكية . وهذا بدوره يعنى التخلى عن الامتيازات الخاصة . فهى تغير حكومة الأقلية الاقتصادية وتدمجها فى مجتمع لم تعد ملكية أدوات الإنتاج فيه ملكية مميزات خاصة تختلف عن ذلك تمام الاختلاف، فكما جرت العادة، نجد عند ما تتعرض الفكرة الأساسية للملكية للخطر أن أصحابها قد استولى عليهم الهلع، وتصبح الديمقراطية السياسية عدوا لأنها تضع السلطة الدستورية فى أيدى الجماهير . ويصبح عدم الرضا الذى تبعثه تلك المدلولات موضع نقاش وجدال، أما الأمانى المصطلح عليها فقد حرموا منها . فى أثناء الثلاثين عاماً التى تلت الحرب نجد أن الديمقراطية التى قام ملايين الأفراد بتقديم حياتهم قرباناً لها لم تعد مثلا عملياً يحتذى فى أمور كثيرة من الحضارة . فلقد تخلت الدولة عن المبادئ الحرة التى حسمتها لأعظم الأمور التى وقعت واتخذت مرة أخرى طابعاً مجرداً للدفاع عن حقوق الملكية الخاصة من الهجوم عليها .

وتلوح أمامنا فى الأفق بوادر معركة تهدف إلى امتلاك سلطة الدولة وتتضح لنا حقيقة عامة هى أن العلاقات القائمة بين الطبقات فى مجتمعنا قد أصبحت تتعارض مع صيانة السلام الاجتماعى ، بل وكشفت عن

التناقض القائم بين قدرتنا على الإنتاج ، وقدرتنا على التوزيع ، وذلك بطريقة تجعل معها التناقض الظاهرى الموجود فى عصرنا هذا يتمثل فى الفقر المدقع الذى يحل بنا وسط ما يتميز به هذا العصر من وفرة فى الإنتاج . كما أننا لا نصفح عن هؤلاء الدين يجب عليهم دفع ثمن ذلك — إلا أنه عندما نختار بين التغيير السامى والمحافظة على الامتيازات الخاصة على حساب الصراع الدائر ، فإن أصحاب الملكية قد أبدوا استعدادهم للقتال من أجل الامتيازات القانونية لا من أجل التراخى والاستسلام . ولم يوضح هذا الموقف إبعاد الأسس الديمقراطية فى الدولة الفاشستية فحسب ، ولكن أوضحته أيضاً مقاومة الإصلاح الاجتماعى فى الولايات المتحدة وبريطانيا وذلك بالعداء الصريح الذى يمكنه حزب اليمين للديمقراطية فى فرنسا . فالدولة فى أية دولة من هذه الدول لا يمكن أن تقوم بأية محاولة فعالة ولكن عندما تتعرض حقوق الملكية للخطر تظهر ماهيتها كأمر إلزامى بوضوح وجلاء ، إلا أن الجماهير هم أولئك القوم الذين يقرض عليهم هذا الأمر .

ولقد قيل فى بعض الأحيان : إن ظهور الصدع لا يرجع إلى امتناع الرأسماليين من القيام بالاصلاح ، ولكنه يرجع إلى السرعة التى يسير عليها المصلحون لإجراء تلك التغييرات ، إلا أنه ليس هناك اختلاف جوهرى بين الموقف الذى يتخذونه اليوم وذلك الموقف الذى واجهه مستر لويد جورج عندما قدم بعض الاقتراحات منذ خمس وعشرين سنة خلت ، وتقضى

بإجراء تغييرات مالية ننظر إليها الآن على أنها تثير الانتباه لاعتدالها إلا أن رفض مجلس اللوردات لتلك الميزانية لم يكن مجرد قرار حاسم . ففى مستهل عام ١٩٠٦ صرح اللورد بلفور لمعضديه أن من واجبهم معرفة قيام الحزب الاتحادى سواء أكان فى الحكم أم فى المعارضة بالتحكم فى مصير هذه الأمبراطورية ، ولقد أماط اللثام عما يقصده بعد ثلاثة أشهر عندما أعلن — بعد قراءته لقانون التعليم الذى صدر عام ١٩٠٦ والذى لم يكلّل بالنجاح بوجوب حرية المناقشة فى كل مكان ؛ ولقد كانت دعوى صريحة للحق الذى يخول للملكية حق حكم البلاد مهما كانت إرادة الشعب . وقد قرأ ما كتبه نبلاء كثيرون عن الميزانية فى أن لهم الحق فى المحافظة على أنفسهم ضد أى إجراء يختارونه للنظر إليه على أنه أمر ينمّ عن المصادرة .

وما من شك فى أن مستر آسكويت كان على صواب عند ما حذر هيئة المنتخبين من أن النواحى الضمنية فى دعوى مجلس اللوردات كانت بمثابة تهديد للقيام بالثورة .

وكتب معلق حينذاك يقول : « إن أعضاء حزب المحافظين لا يستطيعون وضع أنفسهم مكان أعدائهم . وهم لا يدركون أنهم حين يستخدمون السلاح الذى يستخدمونه فى سلب الأعداء ثمار النصر ، فإنهم لا يقدمون بذلك الدور ، وأنه ليس هناك جريمة أبشع من هذه الجريمة فى نظر المواطن البريطانى » . وليس هناك تغيير جوهرى فى السنوات الخمسة

والعشرين الماضية . إذ أن هذه الدعوى ما تزال قائمة واختصاص مجلس اللوردات ينحصر فى وقاية البلاد من حكومة حزب العمال التى تسعى جاهدة إلى وضع المبادىء الاشتراكية فى صيغة تشريعات قانونية . أما المقترحات التى تقدم بها حزب المحافظين لإجراء بعض الاصلاحات فى مجلس اللوردات — فلم يكن لها هدف معين ترمى اليه سوى الحيلولة بين مثل هذه الحكومة وتلك التشريعات .

ولا يعنى هذا شيئاً ، اللهم إلا ذلك المضمون الذى يذهب إلى أن إرادة هيئة المنتخبين يمكن لها أن تعمل فى داخل النطاق الذى حددته أية جمعية حيث نجد أن طابعها يتمثل فى التعبير عن مصلحة الملكية .

أما الموقف الذى يتخذه مجلس اللوردات فهو موقف يتسم بالطابع النقابى . إلا أنه أمر هام عند ما ينظر إليه على أنه يشير إلى اتساع إطار العقل لا إلى ما يحويه فى حد ذاته ، ويتضح لنا هذا الإطار فى الميادين المتشعبة ويتمثل لنا فى المقاومة الشديدة التى ابداها أصحاب الفحم لا بالنسبة للتأميم فحسب ، ولكن بالنسبة لاتحاد الصناعات أيضاً ، بالرغم من أن اللجنة الملكية قد أوصت بتغييرات فى هذا المجال منذ الحرب ، كما أن رفض تجارة القطن قد أوضحت الأمر الذى يوصى بإعادة وضع أسسها على ضوء الملابسات الجديدة التى تواجهها فى ميدان التنافس ، فإذا لم تعر تلك المصالح المخولة أى انتباه لنصيحة الأصدقاء ، فليس من المحتمل أن تستسيغ تلك المقترحات التى كانوا ينظرون إليها كما ينظرون إلى الأعداء

ووضح هذا الأمر أمام المجهودات التى يبذلها مجلس اتحاد النقابات للنهوض بمستوى العامل، وعند ما ينظر إلى ذلك على أنه اتجاه نحو الدكتاتورية ، فمن الواضح إذن أن قليلا من حسن النية سيبين لنا معالم العلامات الاجتماعية فى فترة تسودها الأزمات الاجتماعية . ولا نتجنى عند ما نقول : إن بوسع الملكية فى بريطانيا أن تتقاسم مع الجماهير الثمار التى تنتج من الرخاء، ولكن على شريطة ألا تثار مشاكل جديدة حول الحق القانونى بالنسبة لتلك الامتيازات ، إلا أن التطور الاقتصادى هو الذى دفع هذه المشاكل إلى الظهور .

ولا يختلف هذا الموقف فى جوهره عن الموقف فى الولايات المتحدة فلقد تدخل الرئيس فى مجال الصناعة حتى يتم ضمان ملابسات الرأسمالية التى قاموا بتقديمها ، إلا أنه يجد أن رفض تلك المصالح المخولة لمد يد المساعدة فى المبادئ التى أعلن عنها قد أحبط مساعيه . ويرجع هذا إلى عدم الثقة التى يوليها للمقترحات التى يقوم بتقديمها .

ولكن طالما كانت استعادة سوق رأس المال تعد بمثابة وظيفة لتلك الثقة ، فيعتبر أنه شرط أساسى من شروط نجاحه . إلا أن العراقيل قد قامت فى سبيل المجهود الذى يبذله من الناحية الأخرى للمساهمة فى عمل منظم حتى يضمن لها التقدير . أما الإضراب العام الذى قام فى سان فرانسسكو ، والإضراب الذى قام فى خريف عام ١٩٣٤ الخاص بالنسيج ، فيعدّان من الحوافز الرئيسية التى ترمى إلى تصميم رجال الأعمال

فى أمريكا على مقاومة محاولات الضغط من أجل القيام بالإصلاح . إلا أننى وجدت أن هذا الضغط قد اصطحبه عداء متزايد للآراء الديمقراطية التى تبعث التوتر الذى يسود فترتنا هذه . أما معارضو روزفلت فنجدهم وقد قاموا بالنضال تحت راية الحرية . إلا أن حريتهم تعنى دوام حقهم فى المحافظة على ذلك الشرط فى المجتمع الأمريكى الذى تمخضت عنه الأزمة الحالية .

ومن الضرورى — وفى خضم هذه الظروف التى أمكننا الوصول إليها — ألا نتقيد بافتراضات النظام الرأسمالى حتى يمكن تحقيق إصلاح له أهميته يضمن له البقاء . وفى الإمكان تحقيق مثل امتيازات ذلك النظام القديم عند ما يتسع نطاق ما حققته النواحى الرأسمالية حتى يمكن تحديدها دون القضاء على هذه الافتراضات ؛ وإننا لا نواجه هذه الملابسات إلا لأننا استطعنا بلوغ هذه المرحلة من التطور الاقتصادى الذى تنبأ به ماركس عند ما قال : إن المتناقضات التى تسيطر على الرأسمالية سينجم عنها دائماً عدد كبير من العمال تتضاءل أمامهم إمكانية إيجاد أى عمل ، ولقد علل وجود البطالة التكنولوجية (فى الميدان العملى) كما دلل على التزايد المطرد فى تمويل رؤوس الأموال ، وأوضح مظاهر نمو التوسع الاقتصادى وإننا لا نستطيع التحكم فى مدلولات هذه الاتجاهات فى داخل إطار النظام القانونى القائم . إذ أنها قد تشابكت فى بعض الأمور الموجودة فى البنيان الاجتماعى ؛ وإذا أقيمت الافتراضات نجد أن هناك شعوراً

هاماً حيث ينظر لها على أنها شرط لسعادتها ورفاهيتها . وأن أى هجوم عليها كما توضح الخبرة التى مرت بها حكومة حزب العمال فى عام ١٩٢٩ وكما يوضح أيضاً تاريخ التجربة التى مر بها روزفلت ستزعزع من تلك الثقة التى يعتمد عليها ما يؤديه هذا النظام من عمل تأدية تامة ، وتتخذ وسيلة التغيير مظهرا من مظاهر التعاون فى هجوم الأفراد الذين من أجلهم يقوم هذا النظام لا كسلاح واق لمصالحهم الخاصة فحسب ، ولكن كضمان لرخائهم القومى أيضاً .

وإذا حاولت مثل هذه الاستراتيجية أن تتفادى هذا المأزق باستمالة الرأسمالية إلى الإذعان والخضوع — وذلك بوضع شروط تعويض سهلة لتنقل الملكية — فعندئذ يمكن دفع ثمن عجزها عن زيادة الرخاء الذى يعتبر الهدف الذى تسعى لتحقيقه ، ولقد أوضحت من قبل سبب عدم إمكان تحقيق مثل هذا التعاون . إذ أننا إذا جردناها من كل الأساليب البلاغية فإن مقومات الدولة وكذلك المذهب الذى تفرضه تأدية ذلك العمل ، تشير إلى الاتجاه نحو التناحر والشقاق لا نحو التعاون والتناسق . ويجدر بى أن أشير إلى أن ذلك ليس بمثابة سخط أخلاقى على هؤلاء الذين يرفضون هذا التعاون . إذ أن عجز الرأسماليين عن قبول اقتراضات غير اقتراضاتهم قد يرجع إلى الموقف الذى وجدوا أنفسهم فيه . فليس فى مقدروهم إنكار ذلك المذهب الذى يؤمنون به ، مثلهم فى ذلك مثل مواطن عراقى لا يشك فى صحة حقائق الإسلام . . ولقد درج الناس على عدم

التمعن فى المبادئ التى يعتقدونها ، اللهم إلا إذا حلت بهم كارثة أو وقعوا فى محنة . ولكن عامل الزمن يبدو محدوداً جداً بحيث لا يتسع لهم الوقت لدراسة هذه المبادئ دراسة هادئة تقوم على الفكر والروية .
وتثير المناقشات التى تدور حول حقوق الملكية شعوراً عميقاً أكثر مما يثيره موضوع آخر .

وهذا أمر طبيعى طالما تقوم العلاقات التى تثيرها بتحديد مسالك الحياة الاجتماعية ، ولقد وجد الحق الإلهى للملوك ، والتسامح الدينى ، وعدم تفادى الحرب ، ووجوب قيام نظام العبيد — وجدت كل هذه الأشياء من يدافع عنها . وسيثير الانتباه قطعاً أى مبدأ له أهميته كالملكية الخاصة لأدوات الإنتاج — وذلك إذا استثنى من القاعدة العامة .

ويجب علينا أن نتذكر ماهيّة الفائدة التى تعود على الطبقة المالكة — وذلك فى الظروف العادية — فللصحة والأمن وإتاحة الفرصة لنشر الثقافة ، وغير ذلك مما له مكانته الاجتماعية — يعد بمثابة مظاهر لهذه الفائدة . وهى تمكن الفرد من ضمان وضع أبنائه . ولا تجعله — عند ما يبلغ سن الشيخوخة — ينوء تحت تلك الأعباء التى تخيم دائماً على حياة الطبقة العاملة . وهى تعنى تلك القدرة على شراء بعض الأشياء من الآخرين ، وكذلك القدرة — عن طريق المعرفة والترحال — على تفادى وحدة السياق الممل فى هذا الوجود ، ويرجع تغيير البنيان الطبقى — الذى يعد بمثابة تهديد إلى ذلك التوازن الذى يعنى أموراً عدة لنسبة للأفراد

الذين ألفوا ذلك الاستمتاع . واستسلام تلك المدلولات عن طيب خاطر معناه تحول لا يمكن تخيله وتصوره . وليس هذا الترقب بمثابة دعوى لتصديق دينى للمبادئ، بل على العكس أن تلك الحالة تبدو وقد بنيت لا على رفض ذلك التصديق الدينى فحسب ، ولكن على مواجهتها للخصومات القائمة بين الجماعات الدينية التى تعد بالنسبة لأفراد كثيرين للتعبير الحقيقى عن الروح الدينية، ويجب علينا أن نفكر فى الثمن، الذى تحدده الديانات التى تقوم على التبشير كالمسيحية مثلا . وهى تعد بالخلاص الأبدى لهؤلاء الذين يؤمنون بها — دون اجراء تغيير جوهرى فى النظام الاجتماعى، وتحقيق تلك الأمور التى تتسم بروح التفاؤل الكامن فى الافتراض بأن الطبقة المالكة التى تسيطر على سلطة الدولة ستساهم فى القضاء على ما تتضمنه سلطة الدولة . إلا أن هؤلاء الذين ينتهجون نهجاً معيناً فى الحياة نادرا ما يدفعون إلى التخلى عنها دون النضال فى سبيلها . واقتنع هؤلاء الموجودون فى داخل هذا الإطار بأن العالم الجديد الذى دعوا إليه ليس سوى هذا العالم الذى نعيش فيه .

وقد قيل إن هذا التغيير له مؤيدوه، إلا أن عدد أصحاب الملكية عدد ضئيل ، أما البروليتاريا فعددهم كبير .

وعندما تشعر طبقة البروليتاريا بنفوذها تجدها وقد قامت بالسيطرة على الوضع الراهن . فى بريطانيا مثلا نجد أن أفرادها يقومون بالدخول

فى نطاق السلطة السياسية إذا أرادوا ذلك ، وعندئذ يسيطرون على نفس الوسائل .

وتعد القوات المسلحة للدولة الملجأ الأخير . وتعتمد هذه السيطرة على الطبقة المالكة .

ولا يقهر الدولة إلا كثرة العدد . ويمكن استمالة هذه الأعداد عن طريق الخبرة .

ولقد ناقشت الافتراضات التى تتضمنها هذه النظرة . إلا أن هناك بعض العوامل التى تناقضها .

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أنه ليس هناك تأكيد من أن تلك الأعداد — إذا أمكن استمالتها فانها ستجد الطريق الذى يجب السير فيه .

إذ تشير الدلائل إلى أنه إذا أظهر اليساريون تصميما أكيداً لتغيير المجتمع . . فمن الممكن أن يحدث ذلك عندما تعتمد على حق التصويت وذلك بالتخلى عن العملية الديمقراطية .

وفى هذه الحالة تجد أن القوة المسلحة يمكن لها أن تؤثر فى هذا التغيير الاجتماعى .

وهذا ما يحدث اليوم فى وسط أوربا وإيطاليا .

ولكن بالرغم من تولى أية حكومة اشتراكية الحكم على أساس العنف نجد أن مشاكلها تبدأ فى الظهور .

وإذا قام أى فرد بالنظر إلى وضعها ، فلن يدفع إلى الإقلال من شأن تلك المحنة التى ستواجهها ، ولكن عند ما يبطئ سيرها ، فستعانى من جميع الصعوبات التى تواجه أية حكومة تحاول جاهدة — على أساس الفروض الرأسمالية أن تؤثر فى هذا التغيير ، فهى تحاول أن تثير المعارضين ، وذلك بزعزعة تلك الثقة .

إلا أنها عجزت عن جذب مؤيديها لعجزها عن تقديم عقيدة يمكن إدخالها فى حيز التنفيذ .

ولكن إذا واصلت سيرها بخطى حثيثة فمن المحتمل أن تلقى مقاومة شديدة ، وأن تقف العراقيل فى سبيلها .

وفى هذه الحالة ، ولتنفيذ السلطة المخولة لها ، فهى تعتمد على الولاء لأصحابها ، لا القوات المسلحة والبوليس فحسب ، ولكن على مؤيديها أيضاً حيث يتعرض أمنهم كعمال للخطر .

ومن الأهمية فى هذا المجال أن نلم بالمشاكل السيكولوجية القائمة فى البنيان الطبقى للمجتمع الرأسمالى .

وعندما صدر البيان الشيوعى منذ تسعين عاماً تقريباً ، كان من الطبيعى أن يؤكد ماركس وانجلز المتناقضات التاريخية بين البرجوازية والبروليتاريا ، وأن يعالجا موضوع البرجوازية الصغرى لما له من أهمية ثانوية .

إلا أنه سيرغم على الاختيار بين الحزبين المتنازعين ، ولقد صعبت الأمر

تلك التحسينات الاقتصادية التى أدخلت حديثاً، إذ أنها زادت فى تعقيد البنيان الاجتماعى .

ويشهد التاريخ على أن ماركس كان على صواب فيما تنبأ به من أن طبقة البروليتاريا هى الطبقة المتطورة والقادرة على وضع بعض المطالب لكى تمحو العلاقات القائمة بين الطبقات فى المجتمع الرأسمالى .

كما أنه كان على صواب أيضاً عندما أصر على أن البرجوازية الصغرى قد كتب لها الاعتماد على أمر آخر .

ولا يعتبر الوضع الحالى مجرد وضع يواجه فيه عدد قليل من الرأسماليين عدداً كبيراً من أفراد طبقة البروليتاريا الذين يئنون تحت وطأة عبء ثقيل .

ويدفعهم هذا الوضع إلى القيام بالثورة ؛ ويعتبر التناقض الكامل فى الوعى الطبقى شديداً للغاية .

ويجب ألا يغيب عن البال اختلاط الحدود بين الطبقات وتشابكها إلا أن التطور الاقتصادى الذى اعترى الرأسمالية له أثره فى صبغ نسبة كبيرة من طبقة العمال بالصبغة البرجوازية كما كان للنواحى السيكلوجية أثر هام . وليس لاتحاد النقابات أى أثر على هؤلاء الذين يعملون فى وظائف شخصية ، كما أنهم لا يتأثرون بتطور الوعى البروليتارى . ولكن إذا أغفلنا كونها مادة طبيعية للدعاية الاشتراكية ، فلقد أثبتت أنها مرتع خصب للآراء الفاشستية ، إذ يبدو أن وجودها قد ارتبط بفترات

التدهور الكبرى كما حدث فى ألمانيا بعد الحرب ، وذلك بسبب العدد الغفير من العاطلين حيث لا أمل يرجى منهم فى المستقبل . وينبغى لنا إذن أن نواجه موقفاً نجد فيه أن الصعوبات التى تواجهها الرأسمالية وهى فى محنة تمكن الرأسمالى من القبض بيد من حديد على الدولة ، وذلك بإمكان عقد تحالف فاشستى ، ويمكن له أن يقضى على العناصر الديمقراطية ، وهذا هو الموقف الذى واجهته أوروبا الوسطى وإيطاليا وقد نجحت الفاشستية هناك ، إذ استطاعت إدماج البرجوازية الصغرى والكبرى من جهة ، وتفريق الطبقة العاملة من جهة أخرى ، وأول ماتسيطر عليه عندما تسيطر على الدولة هو الجيش ، ولقد أوضحت مرة أخرى فحوى عجز بعض العمال غير المسلحين عن الوقوف أمام مثل هذه القوات ، إلا أن هذا التحالف لن يكتب له البقاء ، كما لا يمكن تلافى معالم تلك الغاية التى تهدف إليها الدولة الحاكمة ، وتتطلب الرأسمالية العملاقة التى صهرت حديثاً حشد الإدارة التى لم يمكنها سد مطالب الشركاء فى إحراز النصر كما توضح لنا ذلك ألمانيا . وإيطال[illegible]ل قبلن : إن مصالح رأس المال الممول يطور العلاقات الاقتصا[illegible] والسيكلوجية التى تجعل من الصعب عليها التمشى مع الفنيين إذ ما لم يتحكم رأس المال هذا فى السوق دائماً ، فيجب أن يقوم على الندرة لا الوفرة كأساس للسياسة المتبعة . وجدير بالذكر أن الاستعمار الاقتصادى ينكر عليه هذا ، وما من شك فى أن ذلك يسىء إلى الرجل الفنى ، لأن ذلك بعيد كل البعد عن مصالح البرجوازية

الصغرى، ويعنى هذا ظهور أزمة فى مجال الصناعة، وانتشار البطالة بنفس الطريقة التى تسير على نهجها الديمقراطية الرأسمالية ، ولكن سينفرط عقد هذا التحالف الذى يمكن الرأسمالية من هزيمة الطبقة العاملة .

وأعتقد أن الخبرة التى مرت بها روسيا لم تقلّل من شأن هذه الدراسة فالرأسمالية حديثة التكوين ، ولكن أطيح بها فى ملابسات خاصة . ولقد جعلت الحرب الفاشستية والمعاملة الوحشية من الجيش الوسيلة الوحيدة ليكون رأس الحربة القنوط الثورى .

أما الجهاز الحكومى فقد تدهور واضمحل، وأبدت طبقة الفلاحين استعدادها لتأييد أية حكومة تعدها بتحقيق السلام ، وتمنحها الأرض . ولم يستطع ميليوكوف أو كيرينسكى أن يحشدا من ورائهما القوى التى تتيح الفرصة لإحراز النصر . فالملابسات التى قامت فى ظلها ثورة فبراير قد أوجدت شرطاً لا يسود إلا بعد حرب فاشلة، ولقد تركت البروليتاريا المدججة بالسلاح تواجه البرجوازية التى يمكن لها أن تستدعى قوة دفاعية لا تقارن لمساندتها . وعندما يضاف إلى كل هذا بعد نظر لينين ، فستهيأ خشبة المسرح لأحداث يسيرها الوضع الأوربى أو الأمريكى .

أما فى الوقت ، فلا يمكن أن نعقد أية مقارنة ، وينتج عن مثل هذا بعض المبادئ . فمن المحتمل فى أية دولة يشتد فيها ساعد البرجوازية الصغرى فمن المحتمل أن يكون هناك تشابه بينها وبين الرأسمالية لا الطبقة العاملة من الناحية السيكلوجية . فإذا لم تتحكم الطبقة العاملة فى الفنيين ،

فإن البروليتاريا والإداريين وجزأ كبيراً من الطبقات المهنية وكذلك مجهودها الذى يبذل للتغلب على الدولة بالوسائل الدستورية ، لا يحتمل أن تكلل أعمالهم بالنجاح . ومن المحتمل أن تعجل الجندية بالغاء تلك المطالب التى يجب على الدولة أن تحافظ على سننها الديمقراطية ، ومن الواضح أن أية محاولة سيكتب لها الفشل طالما كان الجيش مخلصاً للدولة وكانت الحكومة تؤدى عملها بدقة ، وإن مثل هذه المحاولة كفيلة بأن تعطل عمل السنن الديمقراطية ، وإحلال السنن الفاشستية محلها . ولا مفر إذن من ظهور الاستبداد الذى أقامه كل من موسولينى وهتلر حتى دفعتهما المتناقضات الاقتصادية البرجوازية الصغرى إلى اتخاذ جانب الطبقة العاملة .

إلا أنى لا أجزم بهذا القول . إذ أن اطراد النواحى الإنتاجية يتطلب كبت كل من التاجر والصانع . أما النصر الذى يحرزه فى المجتمع الفاشستى فهو نصر يقرب من الاندحار . إذ يكتب له أن يصبح مجرد فرد يعتمد على رأس المال اعتماداً على نطاق واسع ، وذلك إذا وجدت الوسيلة التى تكفل التوسّع الاقتصادى ، إلا أن معناه إرغامه على مهاجمة حليفه إذا أراد أن يبقى ، أما فرصة النجاح فتتمثل فى محالفته مع طبقة البروليتاريا التى كان يسعى من قبل لهزيمتها . والقضاء عليها . ويتحقق له ذلك باجراء تغيير على العلاقات القائمة بين الطبقات فى المجتمع .

وعندئذ ، وفى مثل هذه الظروف والملابسات يتسنى لطبقة البروليتاريا

إحراز النصر ، وذلك فى ظل زعامة فعالة . إن ليس فى مقدور أية حكومة فى هذا الوضع الاعتماد على القوات المسلحة، لكى تكبت دائماً الشعور بالاستياء ، ليس فى مقدروها أداء عملها فى وقت محدد . وتزداد حدة هذا الشعور كما حدث عام ١٩٤٨ مثلا للاضعاف من سلطة الحكومة فى سلطة الدولة . ويزداد الشعور بالاستياء والسخط . ولن يحدو الأمل أية طبقة وقد تزعزعت الثقة للاحتفاظ بالسلطة ما لم يتهم معارضوها بالوقوع فى أخطاء لا تغتفر .

هناك موقف آخر أود تناوله فى هذا المجال . فلقد اتخذت المناقشة طابع الصراع الداخلى من أجل تحقيق مظاهر السلطة حيث لا صلة بينها وبين الصراع الخارجى . ولكن إذا صح التصوير الذى قمت به عن الدولة الرأسمالية ، وجدنا أنه لا يجب علينا استبعاد الصراع الخارجى من اعتبارنا . ولكن على العكس نجد — كما أوضحت — أن الطبيعة الكامنة فى الرأسمالية فى مظهرها الاستعمارى تجعل الحرب الخارجية حقيقة منطقية لذلك الإجراء، ولكن ما هو الأثر الذى تتوقعه ؟ يحق لنا القول إن الهزيمة تتيح لنا فرصة مقبولة للقيام بثورة فى كل هذه الملابسات . إنها الهزيمة التى أتاحت فرصة قيام الثورة الروسية فتثبّطت الروح المعنوية للجيش ، نجد أنها لم تحل دون إبقاء وسيلة يعتمد عليها فى أيدى الدولة فحسب ، ولكنها بدأت تكون عرضة لتأثير المناقشات فيها ، هذه المناقشات التى جعلتها فى جانب البلشفيك .

وكذا سوء التنظيم للعمال لكى يسلحوا أنفسهم . وأصبح ذلك شرطا هاماً لنجاح أية ثورة . أما أنصار نظام الضبط والربط فى القوات المسلحة فكان سبباً أودى بالمحاولات التى قام بها ميليوكوف وكيرينسكى لتكوين حكومة ثابتة . وعلى هذا الأساس لم تستطع حكومتا الأمير لفوف وكيرنسكى إصدار أى أمر تكتب له الطاعة ، ولم يحدث التدهور العسكرى فى وقت واحد مع عجز السلطة المدنية لاستعادة حق القيادة .

وجدير بالذكر أن هذا التدهور كان سبباً فى عجز هذه السلطة . وفى مثل هذا الوضع أصبحت السلطة فى أيدى حزب واحد أقام دعائم استراتيجية على برنامج يتمشى مع مطالب الجماهير التى كانت واضحة بعض الشىء ، إلا أنه مما أثار الانتباه فى النصر الذى أحرزه البلشفيك فى تلك الملابسات ليس هو ما حدث ، وإنما كان على لينين الخوض فى معركة عنيفة مع زملائه فى اللجنة المركزية حتى يكون له الحق فى القيام بالهجوم الأخير .

ولكى نفهم أهمية الخبرة التى مرت بها روسيا ، نجد أنه من الضرورى أن نقارنها بالثورة الألمانية التى قامت فى عامى ١٨ و ١٩ ففى كلتا الحالتين سبقت الهزيمة العسكرية كارثة سياسية . إلا أن البلشفيك فى الحالة الروسية استمروا فى القبض على زمام السلطة ، وذلك بخرق المبادئ القانونية التى تقوم عليها الدولة التى قاموا بإطاحتها ، وطردوا الموظفين الذين لا يثقون بهم ، كما أنهم قاموا بإخماد كل المنظمات الثورية المضادّة ،

وفهموا فحوى الدرس الذى ألقاه ماركس عن عدم وجود أى فرد يستطيع أن يهزأ بالثورة . وليس من المحتمل أن يصاب بخسائر فادحة ما لم يتسلّح المعارضون ومالم ينضمّوا إلى الدول المتحالفة . وجدير بالذكر أنه لا يمكنهم الوصول إلى تسوية حول هذا الخلاف حتى يتم لهم الحق للتماسك فى الداخل حتى يمكن لهم الاحتفاظ بالتوازن .

وتشعب الموقف فى ألمانيا . أما الانهيار الذى لحق الحكم التوسعى فقد وضع سلطة الدولة فى أيدى حزب ديمقراطى اجتماعى لم يستعد بعد للتعامل معه ، إذ ليس له وحدة الغرض . فبدلا من قيادة الجماهير نجد أنه ينساق لهم . وعندما يبدو أنه يقتفى خطاهم نجده وقد أخذ يعقد اتفاقيات سرية مع مؤيدى النظام القديم . ويضع صناعات معينة فى أيدى السلطة الاقتصادية ، ولم يلمس القوانين المدنية وقانون العقوبات التى سادت فى فترة الاستعمار ويترك التشريعات القديمة وتفسيرها التقاليد المحافظة . وقام بتكوين الجيش ، إلا أن القيادة كانت فى أيدى أفراد لا يؤمنون بالمبادئ الجديدة التى يسعى الجيش إلى فرضها . وكان حزم فكرة حياد الأزمات الاجتماعية فإنه يمس الكنيسة فى ألمانيا ولكنها كانت تتلقى بعض الموارد ، ومنحت بعض الحقوق ، وعندما رفضت مصادرة ملكية معارضيها أتيحت لهم الفرصة للقيام بثورة مضادة ، وقامت محاولات ضد الحكم الجديد ، إلا أن الفشل كان مصيرها . وقصارى القول إن جمهورية فيمار الألمانية قد تاقت إلى توفير حسن النية عند هؤلاء

الأعداء ، إلا أن الكوارث الاقتصادية لم تمكنها من الاحتفاظ بنفسها ولذلك سهّلت عملية القضاء عليها ، ويرجع ذلك إلى عدم الثقة بالعمل الذى قدر لهم أن يقوموا به .

وليست الحرب الفاشلة ضماناً للقيام بثورة ناجحة ، وتشهد بذلك الخبرات التى مرت بها ألمانيا وروسيا . إذ لا يقتصر هذا على الإمساك بزمام السلطة فى الدولة أو الاستيلاء عليها ، إذ أصبح من واجب القائمين عليها تحقيق الأغراض التى وضعوها . ولقد حاول أيبرت وزملاؤه عام ١٨ القيام بالثورة ، إلا أنهم لم ينجزوها خوفاً من مغبة الثمن الكبير الذى يؤدى عن مثل هذا العمل ، ولقد عرف النظام الذى سمّوه فى أول الأمر بالنظام الديمقراطى السياسى . إلا أن نقطة الضعف التى اعترته كانت من الأهمية بحيث إنهم أغفلوا المشكلة الحقيقية التى تتمثل فى السلطة الاقتصادية فلم تتغير العلاقات القائمة بين الطبقات فى ألمانيا قبل الحرب ، إذ لم يكن من المستطاع إيجاد توازن ثابت عندما كانت الديمقراطية السياسية القديمة تتمشى مع الأزمة الرأسمالية . أما فى منطق تطور ألمانيا فيما بعد الحرب فنجد أنه لتوطيد دعائم النظام الجديد وجب تدعيم نفسه بالقضاء على أعدائه ، وإلا فستكون الغلبة لهم . ولكى يسعى هذا النظام إلى تهدئتها بتحقيق مظاهر الحرية ، بينما يرفضون طلب الجوهر الذى فيه وجدت هذه المظاهر التعبير عن نفسها ، أما النتيجة فقد عرفت فى الحل الأساسى الذى توصل إليه فيمار ولم يستطع هتلر التغلب على الديمقراطية الألمانية عام

١٩٣٣ إلا أن واضعيها استطاعوا التغلب عليها قبل ذلك بخمسة عشر عاماً، إذ تؤدى فترات الهدوء إلى هذه المبادئ التى يقوم عليها هذا البناء الشامخ .

ويتضح لنا أن منطق هذه الثورة يستبعد إمكانية الوصول إلى نقطة التقاء إذا كتب لها النجاح . فسلطة الدولة ليست بالسلطة التى تكمن فى تلك المظاهر المعتمة ، فإذا كان التعريف هو كلّ شيء أولا شيء ، فيجب أن يتم التلاؤم بين المظهر والمخبر ، حتى نتمشى مع الأهداف الجديدة . إذ أن معنى أى شيء آخر هو إثارة الاضطراب . أما فى السلطة الثنائية — كما حدث فى روسيا عام ١٧ بين شهرى مارس ونوفمبر — فنجد أن ما يحدث لا يقوم على أساس الاحتكام إلى العقل ، ولكن على فعالية العناصر المشتركة فى هذا الصراع ، وهذا هو ما حدث للثورة الروسية وتولدت دولة جديدة استطاعت أن تحقق التماسك. أما فى ألمانيا فالأمر يختلف ، إذ أصبحت السلطة السياسية فى أيدى الجماهير ، بينما ظلت السلطة الاقتصادية فى أيدى المستحوذين عليها من قبل ، وربما يعد هذا إجراء لتقسيم السلطة فى عصر يسوده الرخاء والرفاهية ، إذ يمكن للامتيازات المادية الموجودة أن تسد مطالب العمال من تلك الثروات ، إلا أن تلك الفترة تميزت بالكساد الذى زادت من حدّته مرارة الفشل . إلا أنه لا يمكن التفكير فى انقسام السلطة فى ظل هذه الملابسات ، غير أن المحاولات التى قصد منحها للمحافظة على ذلك قد أدت إلى انتقال السلطة إلى أيدى

هؤلاء الذين أبدوا استعدادهم لدفع ما يمكن دفعه فى سبيل إحراز النصر ، وذلك خلاف ما قام به الاشتراكيون عام ١٨ أما النتيجة الحتمية التى توصل إليها فيمار وهى نتيجة التوفيق ، فتتمثل فى تأجيل المعركة التى رفض أيبرت وزملاؤه أن يخوضوها .

٣

لو صح التحليل الذى أوردناه آنفاً ، لكان من الواضح أن التاريخ يتيح للإنسان الفرص ، وفى الوقت نفسه يتيح له الاستفادة من هذه الفرص واستغلالها ، والثورة الروسية دليل على استغلال الأفراد للفرص الحسنة استغلالا كاملا ، وهؤلاء الأفراد قد عودوا أنفسهم على انتهاز الفرص السانحة . أما الثورة الألمانية فهى دليل على الفرصة التى ضاعت ولم يتم استغلالها .

فبالرغم من أن الديمقراطيين الاشتراكيين كانوا يريدون خلق دولة اشتراكية ، إلا أنهم لم يكونوا مستعدين — حين تسلموا مقاليد السلطة فى أيديهم — أن يطبقوا هذه المقاليد على الأهداف الاشتراكية . لقد تركوا الأجهزة الرئيسية للسلطة السياسية فى أيدى خصومهم . والذى حدث أن الثورة الألمانية المضادة كانت فى طريقها منذ اليوم الذى انتهى فيه العهد القديم . ولم تخطر جمهورية فيمار على الاطلاق بذلك الإطار الفكرى الذى يعزز الأسس السياسية ، لقد كانت هذه الجمهورية تسعى جاهدة لكسب رضاء أعدائها عن الأوضاع الجديدة التى خلقتها وفى غمرة هذا السعى نسيت أن أعداءها لا يتوانون عن معاداة الأهداف

التى تحققها هذه الأوضاع الجديدة بالضرورة . وبعد فرسای على أقل تقدير — لم يكن ينقص الثورة الألمانية المضادة شيء سوى أن تتاح لها فرصة النجاح . وحين حانت هذه الفرصة أثبتت بالدليل القاطع أنها أيسر مما ظن أكثر دعاتها تفاؤلا . غير أن هذه الفرصة لم تثبت مدى مقاومة الرأسمالية للهجوم بقدر ما أثبتت أن التاريخ ينتقم من هؤلاء الذين لا يستفيدون من الفرص التى يتيحها لهم .

٤

ليس من اليسير الإفراط فى تأكيد أهمية اللحظة المناسبة عند القيام بأى مجهود للاحاطة بسلطة دولة .

وفى مساء ثورة نوفمبر كتب لينين للبلشفيك قائلا : « لن يغفر التاريخ للثوار الذين يستطيعون الانتصار اليوم أن يتلكأوا فى تصرفاتهم . وفى الوقت الذى يغامر فيه الثوار المتلكئون بالكثير انتظاراً للغد ، نجد أنهم يغامرون بكل شىء فى الواقع . فإن ميزان القوى فى دولة ما مسألة ديناميكية لا تخضع للجمود ، والهجوم الناجح الذى يوجه ضد هذا الميزان إنما هو فى الواقع موقف تكون فيه سيكولوجية الجموع شاعرة بالحاجة إلى القضاء على العلاقات الطبقية التى تتعارض مع مطالب هذه الجموع ، إن عبقرية لينين — بوصفه زعيما ثورياً — تكمن قبل كل شىء فى تغلغله إلى أعماق هذه السيكلوجية . . لقد رأى — أكثر مما رأى أى شخص آخر — رأى فى أحداث الثورة كيف أن السلطة الرأسمالية انهارت انهياراً كاملا ، وكيف أن العداء المستحكم للرأسمالية قد سيطر على عقول العمال والمزارعين فى كل ركن من بروسيا . غير أن لينين رأى أيضاً كيف أنه من العسير أن يترك مقعد السلطة — فى فترة ثورية — دون تحديد مصيره . والمجتمع لا يستطيع أن يعيش إلا إذا أعاد تنظيم سياسته الإنتاجية ، وهو يحتاج — على وجه السرعة — إلى

إعادة تنظيم مبادئ القانون والنظام . لقد وصل الموقف فى روسيا فى عام ١٩١٧ إلى نقطة يجوز فيها الحل فى قبض البلاشفة على مقاليد السلطة أو قيام نوع من أنواع الدكتاتورية العسكرية ، وقد كان من الممكن أن تؤدى هذه الدكتاتورية العسكرية إلى إعادة تشكيل العلاقات الطبقية فى ظل الرأسمالية ، وهو المبدأ الذى سعى البلشفيون إلى منعه . ولو فشل لينين فى إقناع حزبه بالقيام بمحاولة ٧ نوفمبر ، لا نتصرت الطبقة البرجوازية فى روسيا انتصاراً محققاً .

ولست أتحدث هنا عن احتمال استفادة روسيا من هذا الأمر ، إذا أن مهمة هذا الكتاب لا تتمثل فى التبرير والتأويل ، وإنما تتركز فى التحليل ، ونحن حينما نعترف بأن ميزان القوى فى المجتمع هو ميزان ديناميكى لا يتوقف جامداً ، ونجد أن الضوء المسلط على مسألة غزو السلطة له دلالته الحيوية ؛ إن هذا الميزان له أهمية خاصة فى حالة المجتمعات الرأسمالية الأكثر قدماً مثل مجتمعات بريطانيا العظمى والولايات المتحدة . فى هذه المجتمعات يتضح بجلاء أن ضغط الأحداث الكبرى وحده هو الذى يساعد الطبقة العاملة على اكتشاف وحدة أغراضها من ناحية ، وتعارض أهدافها — من ناحية أخرى — مع النظام الطبقى فى ظل الرأسمالية . وفى حالة عدم وجود فشل ذريع ميدان فى الانتصارات التى تحققها هذه النظم ، نجد أن تدهورها موزع بطريقة مضطربة اضطراباً بالغاً بحيث يتعذر أن يؤدى هذا إلى ظهور روح الثورة ، فهى لا تتضمن هجوماً

مشتركاً موجهاً ضد كل مقاييس الطبقة العاملة فى الحياة . ويحمل الهجوم فى هذه الحالة طابع التشتت ، وهذا يؤدى إلى إقناع الذين لا يتهددهم الخطر من قريب إلى الاستمساك بما يملكون ، كما أنه يجبرهم على الإعلان عن تضامنهم مع زملائهم . وليس هناك تطرف عام يشابه ما تؤدى إليه وطأة التجربة الكبرى ، كما حدث فى روسيا عام ١٩١٧ . إذ لا يحمل الشعور بالعنف طابعاً عاماً ، وإنما يكون متفرقاً ومشتتاً فى مظهره.

ويجب أن نربط بين هذا التفرق والعوامل السيكلوجية الأخرى الهامة . فالعامل المالك فى إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا لا يشعر بذلك الشعور البروليتارى العنيف الذى كان العامل الروسى يحسه قبل عام ١٩١٧ وأنى له أن يشعر وهو يمتلك — فى غالب الأحيان — منزلا ، أو حساباً فى البنك ، أو سيارة ، أو بوليصة تأمين متواضعة ؟ .

أنى له أن يشعر بذلك وهو الذى كثيراً ما تمتع بمستوى المعيشة الذى أخذ يرتفع — بصفة عامة — حتى الفترة الأخيرة ، ذلك المستوى الذى يجعله يحس بفقدان شىء إذا ما تحطم الجهاز الإنتاجى ؟ وفى بلدان الإنجلو سكسونية ، وفى اسكندناوة بصفة خاصة ، نرى أن طبقة البروليتاريا ما زالت متأثرة — الى حد كبير — بميراث الانتصارات الديمقراطية . لقد رأت هذه الطبقة محيط الوظيفة التى تقوم بها الدولة وهو يتسع عن طريق الضغط الذى تفرضه « هذه الطبقة وهى تميل إلى الاحتفاظ بسلطانها حتى يستمر هذا الضغط وهى لا تنظر إلى الثورة

باعتبار أنها استمرار للوسائل التى يعتمدعليها استناداً إلى ماضيه التاريخى الخاص ، وإنما تنظر إلى الثورة باعتبارها قضاء على هذه الوسائل

إن الشيوعى الروسى حين يحس بالدهشة إزاء وجود روح الرجعية لدى العامل البريطانى ، إنما يحكم عليه بناء على مقاييس روسية لا مقاييس بريطانية ؛ وهو حين يقدر أثر التجربة يتجاهل معنى الزمن .

وأعتقد أن هذه الظاهرة تنطبق بصفة خاصة على البلدان الغنية نسبياً ، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا . وفى الولايات المتحدة تسيطر على الجموع تلك الفكرة التى تؤمن بوجود مجتمع غير جامد ، يحمل فيه العامل عصا المليونير فى حقيبته التى يحملها فوق ظهره . كما تسيطر عليه أسطورة الثروات اللانهائية التى ما زالت فى حاجة إلى من يستغلها ، ولقد حالت هذه الفكرة دون ظهور نقابات عمال قوية فى الولايات المتحدة . كما أنها جعلت اتحاد العمال الأمريكيين ينظر إلى الاشتراكية باعتبارها نباتاً غريباً لا يلائم الظروف الحميدة التى تتمتع بها الطبقة العاملة فى أمريكا . لقد أوضح الكساد الكبير الذى حدث فى الولايات المتحدة مدى تأصل سيكولوجية البورجوازية التافهة فى التربة الأمريكية ؛ ومن الواضح أن هذه النظرة لن تتحطم إلا إذا حلت بأمريكا كارثة كبرى . وأكثر من هذا أن مفعول هذه النظرة هناك يجعل طابع التطور الأمريكى أكثر ميلا إلى حماية البناء الطبقى الحالى بواسطة النمو الفاشستى بدلا من التحول إلى وضع ثورى .

وينطبق هذا على بريطانيا أيضاً ، ولكن بدرجة أقل ، والطبقة العاملة هناك تؤمن إيماناً عميقاً بالمبادئ الدستورية ، كما أن النقابات العمالية تخضع فى تصرفاتها لتاريخ النجاح الاقتصادى الذى أحرزه النظام الرأسمالى ، ولهذا لم يكن غريباً أن تؤمن باحتمال الاستفادة من الضغط الذى تفرضه على هذا النظام الرأسمالى ، وهم لا يريدون المغامرة بالأمان الذى يتمتعون به عن طريق « المقامرة بالثورة » خاصة بعد الأحداث التى تعرضت لها ألمانيا وإيطاليا .

إن الطابع العام لوجهة النظر البريطانية يخضع للإيمان بأن هزيمة المحافظين فى الانتخابات ، معناه فى الوقت الحالى انتصار العمال . وهذا لا يعنى — بالنسبة للكثيرين — مجرد تحول سلمى . وإنما يعنى أيضاً الحق فى الاستفادة من سلطة الدولة للدفاع عن حكومة العمال إذا ما تعرضت هذه الحكومة لخطر يتهدد دستورها .

والآن ، لا بد لكل استراتيجية ثورية تريد أن تحرز نجاحاً من أن تعتمد على تأييد الجموع لها . وهذا التأييد معدوم فى إنجلترا وأمريكا . وليس هذا التأييد معدوماً لخوف الاشتراكيين الذين لا يسيرون فى ركاب الثورة ، أو لتفوق خصومهم الرأسماليين كما يعتقد دعاة الثورة . ذلك لأن التأييد الذى نتحدث عنه معدوم فى هذه البلاد ، لأن التجارب التاريخية لها لم تخلق الظروف (ومن ثم الحالة النفسية) التى تتطلبها الثورة الناجحة . وقد تؤدى الهزيمة فى الحرب إلى هذه النتائج ، أو قد تظهر النتائج

إثر حدوث كارثة تؤدى إلى تدهور مستوى المعيشة ، واستمرار هذا التدهور لمدة طويلة بحيث تحس الجموع أن الأمل فى صلاح الحال لا فائدة منه ، وقد تظهر هذه النتيجة — كما حدث فى إنجلترا — نتيجة للتلاعب بالدستور ، ذلك التلاعب الذى قضى على إيمان العمال بالمذهب الدستورى . وأعتقد أن النقطة الجوهرية بسيطة وهى أن القضاء البطىء على الرأسمالية ليس من القوة بحيث يكون له أثره الواسع المدى ، أو العميق فى مدى فترة وجيزة من الزمن . ومن الواضح — من هذه الزاوية — أن المنهج المباشر الذى يلتزمه أى رجل يرغب فى تغيير أوضاع البناء الطبقى لمجتمعات هذه البلدان يتمثل فى استكشاف الفرص التى تتيحها هذه البلدان استكشافاً كاملا .

ذلك لأن أية سياسة أخرى تتعرض لأزمة خطيرة . والطبقة العاملة هناك — بمستواها الاقتصادى الراهن — ليست من التآزر والاتحاد بحيث تستطيع أن تستولى على مقاليد القوة بمفردها ، لو فرضنا أن هذه الطبقة متحدة وجدنا أنها لا تستطيع — مع ذلك — أن تستولى على مقاليد السلطة إلا إذا كانت مسلّحة . وهى لا تستطيع — فى ظل الدولة الحديثة — أن تسلح نفسها إلا بمساعدة خيرية من جانب سلطة الدولة ، وليس هذا بالوضع المتاح كما يؤكد الواقع . ومن ناحية أخرى ، نجد أننا لا نجافى الإدراك السليم إذا أصررنا على أنه إذا ثبت أن الانتصار الدستورى كان — لا محالة — انتصاراً خادعاً ، فإنه أيسر وسيلة لإبراز هذه

الخديعة، هو التعجيل بانتصار الطبقة العاملة فى الانتخابات على أسرع وجه . وعلى ضوء هذه الظروف ، يضطر الرجل الثورى فى بريطانيا أن يوحد جبهته مع رجل الإصلاح ، باعتبار هذا التوحيد أنجع وسيلة تثبت عدم جدوى الإصلاح .

ويخيل إلى أن الأمر يقتضينا هنا أن نحلل — بإيجاز — السبب الذى جعل جهود رجل الثورة لتحقيق هذه الجبهة المتحدة تمنى بالفشل الذريع فى سنوات ما بعد الحرب ، من السهل — بطبيعة الحال — أن نفهم لماذا لم تبذل هذه المحاولة — بصفة جدية — إلا حين أصبحت الفاشستية خطراً يهدد بالانتشار . لقد اعتقد المؤتمر الدولى الشيوعى الثالث أن الثورة العالمية ستتحقق بعد الحرب ، وأن اتحاد قواها مع قوى الاشتراكية الإصلاحية ما هو إلا استمرار لآلام الوفاة التى يعانيها نظام يتدهور بسرعة . وأعتقد أن الفرح الطاغى الذى سيطر على الأفراد من جراء النجاح الروسى الذى تحقق بسهولة ويسر ، قد أدى إلى الإفراط فى التفاؤل والإيمان بأن هذا النجاح سيمتدّ إلى مسرح تاريخى أكثر اتساعاً .

ولكن ، حالما يبدو أن الرأسمالية قد حققت استقراراً جديداً (وإن يكن مزيفاً) يتضح أن الافتراضات التى تستند إليها الاستراتيجية الثورية هى افتراضات مشوهة لدرجة خطيرة . إن هذه الافتراضات قائمة على أساس النظرية الشهيرة التى تنادى بأن الديمقراطية الاشتراكية هى فى

الواقع فاشستية اشتراكية . ويهمنا أن نتحقق من مدلولات هذا الرأى . ويبدو أن هذه النظرية قد صيغت بتمسوة عن طريق كارل راديك فى المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعى الروسى . لقد قال كارل راديك « ليست هناك معركة من أجل الطبقة العاملة تكون منفصلة عن معركة الحزب البلشفى تحت راية لينين وزعامة ستالين . وكل من يحاول معارضة الاتجاه العام لحزب لينين يضع نفسه — بطريقة تلقائية — وراء الجانب الآخر من المتراس « ما السبب فى هذا ؟ » لأن الديمقراطية الاشتراكية « كما يقول ستالين » هى فى الواقع جناح الفاشستية المعتدل . وليس هناك على الإطلاق ما يدعو إلى الافتراض بأن فى استطاعة الجهاز الكفاحى للبرجوازيين أن يحقق انتصارات حاسمة فى معاركهم أو فى سعيهم لتزعم البلاد دون وجود تأييد فعال من جانب الديمقراطية الاشتراكية وهذه الأجهزة لا تعارض إحداها الأخرى ، وإنما تكمل كل واحدة منها زميلتها . ولا وجود للقضاء بينهما . وإنما هما نوعمتان » .

إن عبث هذه النظرة شىء واضح . ذلك لأن التجربة التى مرت بها الفاشستية ، دلت على أن هذا المذهب لا ينتصر إلا إذا قضى على تنظيمات — الديمقراطية الاشتراكية — أى على نقاباتها العمالية ، وأحزابها السياسية ، وحركاتها التعاونية . من أجل هذا نرى أن كل ما يقال فى معرض التنديد بنظرية الديمقراطية الاشتراكية هو أن تعصبها للمسألة القانونية يفوت عليها فرصة استغلال الذين يتأثرون بها فى الأهداف

الثورية ، وأن مقاومة الجموع للفاشستية مقاومة لا تثمر إزاء إضاعة هذه الفرصة . غير أن قوة الإضراب الديمقراطية الاشتراكية تكمن فى سيطرتها على هذه الجموع التى لم تستعد بعد للسير وراء قيادة ثورية . ويرى الشيوعى أن مهمته الأساسية تتركز فى اكتساب هذه الجموع إلى صفة . من أجل هذا ينادى بنظرية الجبهة المتحدة . ولكن فى الوقت الذى يوضح فيه أنه يدعو إلى هذه النظرية ليستولى على نفس التنظيمات التى يطلب منها هذا التعاون والتضافر نجد أن هذه الدعوة تقابل بالرفض ، بطبيعة الحال ، وتثبت التجربة أن نظرية الجبهة المتحدة لا تستطيع أن تحرم الجموع من الاعتماد على زعمائها من الديمقراطيين الاشتراكيين ، مهما كان هذا الاعتماد خاطئاً . ويرفض العمال — عن حق أو عن غير حق — أن يساهموا فى تدمير منظماتهم الخاصة .

وتعتبر التجربة التى مرت بها ألمانيا أوضح دليل على عدم كفاية هذه النظرة . ففى ألمانيا استخدم الحزب الشيوعى تلك النظرية التى تقول : إن الديمقراطية الاشتراكية هى فاشستية اشتراكية باعتبارها السبب الذى جعل الحزب الشيوعى هناك يقضى على وحدة الطبقة العاملة . وعلى ضوء هذه الاستراتيجية . سعى وراء جبهة متحدة من الأسفل . وهاجم زعامة الديمقراطيين الاشتراكيين من كل جانب . غير أنه حين شعر بالحاجة إلى الاتحاد مع هذه الزعامة — فى الأيام الأخيرة لجمهورية فيمار — كانت قد خلقت شعوراً بالمرارة وقضى هذا الشعور على أى إجراء

موحد يتم فى الوقت المناسب لمقاومة هتلر مقاومة جدية منظمة . لقد جرّت هذه النظرية إلى كارثة ، لأن الافتراض الذى يزعم أن الديمقراطيين الاشتراكيين كانوا فى الواقع جزأ من الجهاز الفاشستى هو افتراض القائل بأن من الممكن النظر إلى برونيخ ، وفون بابين ، وهتلر ، باعتبارهم فاشستيين ، وباعتبار الديموقراطيين الاشتراكيين فاشستيين أيضاً لأنهم لا يثورون — بصراحة — مع الشيوعيين ضد الآخرين .

إن الفشل فى التعرف على هذه الحقيقة أمر يستلفت النظر ، وذلك إذا ما تذكرنا أن الظروف التى عاصرت السنوات الأخيرة لحكم فيمار كانت ملائمة — بصفة خاصة — لأى إجراء موحد تقوم به الطبقة العاملة . وحين تسلم هتلر مقاليد السلطان وأشار المؤتمر الشيوعى العالمى على هيئاته التابعة له بمعالجة مسألة زعامة الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية على أساس الإقدام على إجراء مشترك ضد الفاشستية ضاعت النقطة الرئيسية فى هجومه . لقد كان على استعداد فى ذلك الحين « ليتجنب الهجوم على المنظمات الديمقراطية الاشتراكية . غير أن الأربعة عشر عاماً السابقة من التشهير والإنذار قد قضت على الثقة فى القيام بإجراء مشترك ، ذلك الإجراء الذى كان كفيلا — دون غيره من الإجراءات — بتحقيق هجوم ناجح ضد سلطة الدولة .

وهناك مدلول آخر لهذا الخطأ ، وهو مدلول له أهميته . إن الاختلاف الحيوى (وهو اختلاف لا نستطيع أن نبالغ فيه) بين الديمقراطية الرأسمالية

والدولة الفاشستية هى أن الهيئات التى تحمى الطبقة العاملة — فى ظل الديموقراطية الرأسمالية — لا تتحطم . من أجل هذا نرى أن المحاولة التى ترمى إلى القضاء على هذه الهيئات تتعرض لصعاب جمة ، فهذه الهيئات تعمل فى جبهة مشتركة ضد أية جهود تبذل للاضرار بأهدافها ، ولكن إذا كانت هذه الهيئات منقسمة على نفسها ، بل وإذا كانت — كما حدث فى ألمانيا قبل عهد هتلر — تعادى إحداهما الأخرى تماماً كما تعادى العدو المشترك ، فإن القضاء على هذه الهيئات — فى ظل الظروف الطبيعية — أمر لا مفر منه على وجه التقريب .

ذلك لأن انشقاقها لا يؤدى إلى إضعاف قواها وحسب (وهى القوى التى تحاول تلك الهيئات تنظيمها) وإنما يؤدى أيضاً إلى خروج عدد كبير من العمال من كلا النظامين بعد أن اقتنعوا أن كليهما لا يستحق الإيمان ، وإذا لم يتعلم هؤلاء — كما تعلم عشرات الألوف من العمال — أن يتقبلوا أنظمة الفاشستية الجذابة ، فإنهم سيكرهون السياسة ، ومن ثم يدعمون أهداف الفاشستية (ولو بطريقة غير مباشرة) من أجل هذا نرى أنه إذا ما وجهت الفاشستية هجومها ضد الديموقراطية الرأسمالية ، فإنه يتعذر فى ذلك الحين — تنظيم صفوف المقاومة التى تستطيع وحدها أن تجابه هذا الهجوم الفاشستى .

إن نظرية الفاشستية الاشتراكية — فى أى مجتمع تكون فيه الطبقة

العاملة النشيطة منقسمة على نفسها انقساماً خطيراً — يؤكد هزيمتها قبل نشوب المعركة .

إن التبرير الوحيد لهذا الرأى يمكن فى تلك النظرية التى تقول : إن الدولة الفاشستية تجربة ضرورية ، ولا بد للطبقة العاملة من أن تمر بهذه التجربة لكى تؤلف جبهة متحدة ضد خصومها ، أى أن على الطبقة العاملة أن تحس — عن طريق الفاشستية بالحاجة إلى الإجراء الثورى . غير أن هذا الخطأ يذكرنا — فى طابعه — بالخطإ الذى زعم لينين أن المنشفيك ارتكبوه . لقد أصر المنشفيك على أن روسيا يجب أن تمر بمرحلة الرأسمالية — فى صورة جمهورية بورجوازية (وديموقراطية فى الوقت نفسه) باعتبارها تمهيداً ضرورياً للمجتمع الاشتراكى . ولم يعرفوا أن الظروف الواقعية كانت تشير إلى إمكان القيام بحركة فى الفترة ما بين فبراير وثورة نوفمبر مباشرة — إن المشكلة هى مشكلة توزيع القوى توزيعاً استراتيجياً . ولقد كان من الممكن أن تتعرض الطبقة العاملة المتحدة فى ألمانيا للهزيمة فى مارس من عام ١٩٣٣ غير أنها كانت ستجد نفسها فى وضع من يقاتل وكان من المحتمل فى خضم المعركة أن تعدل القيادة المحنكة من وضع القوى بحيث تقضى على أى احتمال لنجاح هتلر ، وقياساً على ذلك ينطبق هذا القول أيضاً على أية ديموقراطية رأسمالية لا تقضى فيها الطبقة العاملة على قواها عن طريق الانقسام مقدّماً . ولكن ليس هناك ما هو أقرب إلى بذر بذور هذا الانقسام من قبول مجموعة كبيرة من الطبقة

العاملة لنظرية الفاشستية الاشتراكية « فهذه النظرية تدعم إيمان الديموقراطيين الاشتراكيين — بشرعية قانون يلتزمونه حتى ولو تبدد طابع هذا الإيمان من جراء تصرفات الخصوم المضادة . وهى تعزز من إيمان الشيوعى بالوسائل الثورية بنفس الطريقة التى يستخدمها الديموقراطيون الاشتراكيون فى دعوتهم إلى الإيمان بالحكومة الدستورية ، وتزداد هوة الشقاق بينهما ، ويدفع الطرفان ثمن هذا الشقاق حين يسهل على الفاشستية أن تنتصر عليهما .

والدليل على دقة هذا التحليل وصدقه تلك السياسة التى انتهجها لينين — خلال الثورة الروسية وذلك حينما حاول كرينياوف الاستيلاء على مقاليد السلطة . ونحن نذكر بالطبع أن لينين كان مختفياً بينما ضمت السجون تروتسكى وغيره من زعماء الحزب البلشفى . وليس هذا كل شىء فلقد وقف لينين وكيرينسكى — الذى ثار كورنياوف ضدهما بوصفهما تعبيراً عن هذا النظام البورجوازى الذى تحمس كورنياوف للقضاء عليه . غير أن لينين لم يتوان عن حث حزبه على أن الواجب يقتضى منه أن يساعد كيرينسكى بكل ما لديه من قوة . لقد تحقق من أن الاختلاف بينهما عنصر ضرورى لمستقبل البلاشفة أنفسهم . ولم يكن على استعداد لتأييد حكومة كيرينسكى . غير أنه أحس على الفور أن قضاء كورنياوف على هذه الحكومة يقلل إلى حد كبير — من فرصة انتصار البروليتاريا .

واكتشف أن انتصار البروليتاريا أمر ممكن إذا تحطم كورنياوف . ذلك لأن انتصار كورنيلوف معناه القضاء على ثورة فبراير أيضاً . وقد كان من الممكن أن يؤدى هذ إلى حدوث تغيير شامل على مجال العلاقات التى كانت آخذة فى الظهور فى ذلك الحين ، وذلك مما يساعد البورجوازيين الروس على توطيد سلطانهم من جديد .

والديمقراطية الرأسمالية تخلق نفس الموقف . وطالما ظلت منظماتها باقية ؛ فإن الطبقات العاملة — إذا كانت متحدة — ستصير فى وضع يتيح لها أن تستخدم عنصر المبادرة ؛ كما حدث فى إيطاليا وألمانيا ؛ بينما تظل سلطة الهجوم فى أيدى خصوم هذه الطبقات . من أجل هذا نرى أننا إذا أوجدنا انشقاقاً بين الطبقات العاملة فإننا بذلك نربكها . وأن مهاجمة الديمقراطية الاشتراكية بنفس الأسلوب الذى اتبعه الشيوعيون معناه إضعاف ثقة العمال فى الاشتراكية دون التمكن من تحويل ولائهم إلى الشيوعية (كما دلت الأحداث) ولو قد ظل الشيوعيون جزءاً لا يتجزأ من الجبهة الاشتراكية لأدى الخطر الذى تعرضت له حركة العمال بقسمها إلى إجبارهم على القيام بإجراء مشترك ضد العدو . والذى حدث فى الواقع أن كل جناح كان يحارب فى جبهتين ، ولم يكن يدرى من هو الخصم الذى يستحق عداوة أكثر ، ولم يكن هناك غير طريق واحد يؤدى إلى الوحدة ، ويتمثل هذا الطريق فى التخلى عن نظرية الفاشستية الاشتراكية وقد كان من الممكن أن يتيح هذا للديمقراطية الاشتراكية والشيوعية

— على السواء — حرية الكفاح معاً ضد العدو المشترك، وفى الوقت نفسه يصبح الشيوعيون فى موقف يتيح لهم — فى خضم الأزمة — أن يضمّوا الجماهير إلى صفوفهم، ويحضوهم على اتخاذ إجراء ما .غير أن السياسة التى ساروا عليها قضت على أى احتمال باتخاذ إجراء ما ، قبل أن تكون هناك ضرورة هذا الإجراء بوقت طويل . إن نظرية الديمقراطية الاشتراكية التى التزموها قضت على هذه الثقة التى تقتضى الضرورة وجودها كأساس للتعاون ، وحين أشار المؤتمر الشيوعى الدولى على أحزابه التابعة له فى السابع عشر من شهر مارس عام ٣٣ بأن تقترح هذه الأحزاب على الديمقراطيين الاشتراكيين القيام بإجراء مشترك ضد الفاشستية ، جاء هذا الاقتراح بعد فوات الأوان بأربعة عشر عاماً .

وأعتقد أن الدلالة التى تنطوى عليها هذه الحقائق هى دلالة ظاهرة . إن نجاح الثورة الروسية لا يتكرر إلا إذا تكررت ظروف هذه الثورة وملابساتها، فإذا انعدمت هذه الظروف عجزت الطبقات العاملة عن الوصول إلى السلطة إلا إذا ظلت متماسكة متحدة (بصرف النظر عن الخلافات القائمة فى صفوف تنظيمها الحزبى ذلك لأن قوة الطبقات العاملة تكمن فى قواها المحشودة فإذا ما خارت قوى هذه الطبقات استطاع خصومها أن يتغلبوا عليها عن طريق الاستفادة من الانشقاق الذى تعانى منه، ومما هو معروف أنه لو كانت الدعوة إلى القيام بإضراب عام١٩٣٢ احتجاجاً على فون بابين قد نفذت بعزم وتصميم لأدت إلى خلعه و إلى

القضاء على الهتلرية تبعاً لذلك . غير أن الدعوة إلى الإضراب العام كانت صادرة عن الشيوعيين . وبالرغم من أنها كانت سياسة صحيحة ، ولا شك ، إلا أن زعماء الديمقراطية الاشتراكية نددوا بها لا لشيء إلا لأنهم لم يؤمنوا بالرجال الذين أشاروا باتباع هذه السياسة ، وبالرغم من أن صفوف الديمقراطيين الاشتراكيين كانت مستعدة للقيام بإجراء من هذا النوع إلا أنها حين عرفت أن الدعوة إلى هذا الإجراء صدرت عن الشيوعيين استجابت على الفور لرأى زعمائها (من الديمقراطيين الاشتراكيين) الذين يعارضون هذه الدعوة . وأنى لهم أن يحيدوا عن هذا الرأى فى الوقت الذى صرح فيه الشيوعيون أنفسهم بقولهم : إن هناك اختلافات جوهرية لا يمكن التغلب عليها « بين زعامة هذا الحزب وذاك ، وأنهم يكافحون ضد «السياسة الديمقراطية الاشتراكية » وضد الحزب الديمقراطى الاشتراكى وضد ممثليه .

إن الأزمة ذات طابع حيوى هام . وما لم يتعرض تنظيم الدولة للانهيار فإن الطبقات العاملة لا تستطيع أن تعمل على السلطة إلا إذا احتفظت بتماسك هيئاتها . غير أنها لا تستطيع أن تحقق هذا إلا إذا كان هناك انقسام فى صفوفها وهو انقسام أثارته الشيوعية منذ الثورة ؛ والحل الوحيد — إذن — لضمان وحدة الإجراءات التى تقدم عليها الطبقة العاملة يتمثل فى الدفاع عن هيئاتها مهما كان الثمن والاستفادة من وطأة الأحداث لتحويلها إلى سياسة مرضية ، وأى منهج يخالف هذا المنهج سيكون بمثابة

« تلاعب على الثورة » وهو التلاعب الذى حذر ماركس منه الطبقة العاملة فى كلمات منسقة ، إن طبيعة الديمقراطية الرأسمالية تعنى — فى عهود الأزمات — ميزاناً يعوزه الاستقرار بحيث يسهل القضاء عليه . وليس أدعى إلى قلب هذا الميزان من حيرة العمال . أى اتجاه يأخذونه ؟ فإذا ما حدث هذا فقدت — كالجيش — ثقتها بنفسها ، وفاتتها اللحظة السيكلوجية المناسبة للقيام بإجراء ما . وفى اللحظة التى تصبح فيها أحوج ما تكون إلى القوة تفقد هذه القوة . ونظراً لأن جوهر الدولة بأكمله ينحصر فى الالتجاء إلى القوة للحيلولة دون تحقيق أهدافها . نجد أن شل إرادتها عن طريق الانشقاق . يؤدى إلى فنائها فى الميدان . وما حدث فى النمسا يصور لنا مدى ضيق الفرصة أمام العمال المسلحين إذا ما انعدمت فوضى مماثلة لتلك الفوضى التى شهدها عام ١٩١٧ . غير أن الطبقة العاملة فى النمسا كانت متحدة على الأقل . ولكن حين يقضى الصراع الداخلى على الثقة بالنفس ، كما حدث فى ألمانيا فإن المعركة باءت بالفشل قبل أن تتجمع القوى وتتحد .

٥

دلت التجارب التاريخية على أن الاستيلاء على الدولة مغامرة عسيرة على الدوام . وتحتاج هذه المغامرة — إذا أريد لها أن تنجح — إلى اتحاد بين القوى المهاجمة لا يستطيع الأشخاص أو المبادئ أن يقضوا عليه . لقد كان هذا تاريخ ثورة كروميل، وبمجرد أن فشل مؤيدوه فى الوصول إلى اتفاق فيما بينهم أصبح الطريق معبداً أمام شارل الثانى ليعود إلى الحكم كما كان هذا أيضاً تاريخ الثورة فى فرنسا . فلقد ورث نابليون احتمالاتها وإمكانياتها، إذ بمجرد أن تم القضاء على نظام الامتيازات التى يتمتع بها الأرستقراطيون افتقر الأفراد — الذين قضوا على هذا النظام — إلى الأهداف المشتركة التى تجمعهم فى صعيد واحد . وفى عصرنا الحاضر نجد ظروف التغير الجوهرى ماثلة بين أيدينا ، ولكن يبدو أننا لا نستطيع أن نستغل هذه الظروف لا لوجود خلاف يدور حول الأهداف بصفة خاصة فحسب ، وإنما لوجود انشقاق مرجعه عدم الاتفاق على الوسائل التى تحقق بها هذه الأهداف .

إننى أقول : إن الظروف الكفيلة بإحداث تغير جوهرى موجودة ، فهناك تلك الحقيقة الاقتصادية الحيوية التى تشير إلى تعذر استغلال طاقات الإنتاج استغلالا كاملا فى ظل العلاقات الطبقية القائمة فى مجتمعنا الحديث . وعلى كل حال فقد دل هذا فى الماضى دائماً على احتمال

حدوث تغير جوهرى. ولقد تغلغلت آدابنا فى هذا المزاج ، حيث تمت دراسة القيم المتوازنة بطريقة نقدية، ولقد كان هذا (كما حدث فى عهد الإصلاح وفى فترة الحركة الرومانتيكية) مقدمة للأزمة . لقد فقدت طبقاتنا المهيمنة ثقتها بنفسها . ولم تعد سياسة التسامح (التى تميز النظام الذى يشعر بالأمن والحماية) لم تعد هذه السياسة تكتسب الرضا الذى كان شائعاً منذ جيل . أما الإيمان فيقدر العقل على تسوية الخلافات مع العدالة، فلم يعد يثير نفس الاستجابة التى كان يثيرها فى القرن التاسع عشر، والأفكار تكون بتغطية نفسها برداء مسلح خشية أن تصير فضائلها جد معنوية، بحيث يتعذر أن تنتشر . وثبت أن القوى التى تنكر أشد سطوة من القوى التى تجزم وتؤكد . إننا نؤمن بسلطان العلم . ولقد رأينا كيف أن العلم خطر اجتماعى ما لم تخضعه لخدمة الأهداف المشتركة التى يتفق عليها الرجال فى مجتمعاتهم المتباينة . لقد كان الدين قوة تستطيع أن توحد، غير أن اكتشافات العلم من جهة ، وإخضاع الدين لمصالح الامتيازات من جهة أخرى ، قد قضى على حق الدين فى ضمان إخلاص الناس له . لقد كنا نعتقد أن المجتمع الذى يقوم على أساس التملك قد يكسب من الثروات ما يتيح ظهور مبدأ توزيع مرض . غير أن الذى اكتشفناه هو أنه لا سبيل — فى هذا النوع من المجتمع — إلى الاحتفاظ بمبدأ للتوزيع ترضى عنه الجموع باعتباره مبدأ عادلا . وسعينا — على ضوء ظروفه — نحو التخلى عن مطالب العدالة عن طريق

سياسة تقديم امتيازات للجموع ، غير أننا اكتشفنا أن منطق نظامنا يضيق الخناق — بخشونة وبقسوة — على هذا الجهد الذى يبذل لتأجيل المسألة الجوهرية .

وفى استطاعتنا أن نتحدث عن هذه المسألة الجوهرية فى عبارات بسيطة أن المجتمع الذى يفتقر إلى المساواة ، أى الذى يقوم على أساس تمتع الأقلية بالامتيازات لا يستطيع أن يحتفظ بسلطانه إلا عن طريق الرضا والقبول ، أو عن طريق القوة وهو لا يستطيع أن يحوز هذا الرضا والقبول إلا إذا استطاع أن يتيح للروسيين من الامتيازات الأمل الدائم فى تحسين أحوالهم . ومعنى هذا أنه يتحتم على ذلك المجتمع أن يتيح لهم الأسباب التى تجعلهم يؤمنون بأن فى استطاعتهم أن يحققوا الأمان ويحققوا الأمل . وحين يتسع نطاق النظام الذى يقوم على الامتيازات كان هذا بمثابة مغامرة — يحتمل وقوعها . ولا تتعرض نوايا هذا النظام للتحدى إذ تبدو انتصاراته فى نظر الجموع الغفيرة من المواطنين — وكأنها تبرير لوجوده تبرير لا يحتاج إلى توضيح .

ولكن حالما يتعرض النظام — فى إحدى فتراته لأزمة يتعذر فيها التلويح بالأمل أو الأمان ، صار التعرض للعقبات الخطيرة أمراً لا مهرب منه . وينسى الناس ماحققه هذا النظام من انتصارات ، فهم غاضبون من جراء حالة التوقف والغموض التى يعيشونها . ويبدأ هؤلاء فى اختيار الأسس وفحصها . ويطالبون بتفسيرات منطقية لتلك الأحكام والآراء التى يغلب

عليها طابع العادة أكثر مما يغلب عليها طابع المنطق أو طابع العدالة وتتضاعف الشكوى، وترتفع الأصوات. ويصبح الشاكون وهم يطالبون باستمرار الامتيازات التى كان من المستطاع تحقيقها — فى الماضى — دون ما تردد أو جهد، غير أن تحقيق هذه الامتيازات فى فترة الأزمة معناه مطالبة الذين استمروا يتمتعون بهذه الامتيازات (بحيث صارت دينا بالنسبة لهم) بأن يتخلوا عنها عن طيب خاطر، وعندئذ تبدو الأشياء — التى كانت معقولة من قبل — فى صورة مدمرة هدامة، وتبدو المسائل — التى كانت قابلة فيما مضى للنقاش فى صورة أشياء تهدد القانون والنظام والذين يتحكمون فى روح النظام ينكرون قدرته على إتاحة المطالب الموضوعة. وهم ينظرون إلى دعاة الإصلاح باعتبارهم ثوريين، ويصرون على أن هؤلاء الثوار أعداء للمجتمع. وهم يعبئون قوى الدولة الإلزامية ليستأصلوا شأفة الانشقاق، ويبدأ الخوف يتسلل إلى نفوس هؤلاء الذين يعيشون على الملكية، وحين يسيطر الخوف على عقول الناس، فإنهم لا يستمعون إلا إلى صوت المتطرفين، وحينئذ يتجمع الذين ينعمون بالامتيازات حول الذين يعدون — عن طريق اتخاذ إجراءات عنيفة — باستعادة سلطان الدولة التقليدى. إن التطرف يثير التطرف، وفى خضم المتناقضات العنيفة المتصارعة ينهار كل أمل فى الوصول إلى تسوية معقولة.

أعتقد أننا نواجه هذا الموقف فى الوقت الحالى. لقد مضت أكثر من ثلاثة قرون ونحن نخلق دولة تخدم أهداف مجتمع يقوم على أساس التملك

وتغلغلت هذه الأهداف فى كل جانب من جوانب هيئاتها ، ويتطلّب هذا الوضع نظاماً للعلاقات الطبقية ، ومن أجل الاحتفاظ بهذا النظام جندت له ديانات الدولة وقوانينها ، وقواتها المسلحة ، ووظائفها المدنية ، وجهازها التشريعى ، وهيئاتها التعليمية ، ولكن لم يعد فى الإمكان — داخل نطاق هذه العلاقات الطبقية — إشباع مطامع هؤلاء الذين يعيشون فى المجتمع من بيع عملهم . وحين تميز المجتمع القائم على أساس التملك بسياسة التوسع أصبح من الممكن إسكات هؤلاء بالامتيازات . واليوم نجد أن هذه الهبة (على أى نطاق يعتبره الذين يتلقونها شيئاً مناسباً) تضرب فى الصميم تلك القوة التى تعتمد عليها الامتيازات للمحافظة على بقائها . ولكى تحافظ على حقوقها من غائلة الهجوم نضطر إلى مهاجمة أسس النظام الذى كان يحقق الامتيازات فى الماضى . وهى تجد نفسها فريسة الحيرة ، فإما أن تسير قدماً نحو مجتمع تسوده المساواة ، وإما أن ترجع القهقرى إلى نظام اجتماعى لا يحق فيه لمجموعة الرجال أن تؤكد جوهرها بمقتضى نظرية الديمقراطية النيا

وفى خضم هذه الحيرة يناد[illegible] سلطان الدولة حتى يحميهم من غائلة الهجوم . كيف لا وقد علمتهم تجارب القرون الثلاثة أن من حقهم أن يفعلوا ذلك ؟ لقد شقوا طريقهم للوصول إلى السلطة — فى الماضى — بفضل الحرب وبفضل الثورة ، ولهذا لا يشكون فى صدق دعواهم وسلامتها من الناحية الأخلاقية . وهم يرون أن التحدى الذى يتهددهم صادر عن

الرجل العادى الفاشل العاجز نصف الحى الذى ينذر هؤلاء الذين وصلوا إلى مراكزهم تحت الشمس بفضل قدرتهم وطاقتهم وجهودهم . إن القانون يقف إلى جانبهم . وفى حوزتهم ذلك القانون الدائم الذى يغرى الناس بأن يعترفوا بوجود نظام خالد فى تراث الماضى . وفى مقدورهم أن يضربوا على وتر الخوف من المجهول ومن الجديد ، وقد نجح هذا الخوف — على الدوام — فى كسب ولاء الخائف والعاجز . وتصرفاتهم تحمل طابع الأمر . فلقد تعودوا على ذلك منذ القدم . وهم يعرفون أن أى نظام للسلطة تعود عليه الناس يؤدى إلى ظهور عواطف ودية عميقة لا يمكن أن ينفصلوا عنها بسهولة . وحين يرون جمود الجماهير وبلادتهم ينتهون إلى أن التذمر الذى يلمسونه إنما يرجع إلى رجال أشرار ، وهؤلاء يمكن القضاء عليهم وتوجيه هجوم عنيف ضدهم فى اللحظة المناسبة . إنهم لا يؤمنون بأن أيامهم قد ولّت وانتهت . إن الأزمة بالنسبة لهم أزمة وقتية دائماً ، وهى أن فى استطاعة جهة شجاعة غير هيابة أن تقف فى شموخ كالتمثال ، وهم يحدثون أنفسهم قائلين : إن النظام صالح فى حد ذاته ، وإن الأمر لا يتطلب سوى القضاء على هذا أو ذاك .

بهذا حدث الملك لويس السادس عشر نفسه فى الأيام الأخيرة للعهد القديم ، وبهذا آمن نيقولا الثانى والطغيان القيصرى يلفظ أنفاسه الأخيرة . غير أن كلا منهما كان مخطئاً ، لأنهما لم يكتشفا أن النظام الذى يمثلان مبادئه يقف حجر عثرة فى طريق التغير الذى لا محيد عنه . إن الذى يدعو إلى

الانقلاب لا يؤثر على الجموع إلا إذا كانت هذه الجموع تحس إحساساً عميقاً بالمظالم التى يطالب هذا الداعية بالتخلص منها . والمظالم لا تعبر عن نفسها عن طريق العنف إلا إذا جاءت عن طريق المعاناة الجماعية . ولكى نتجنب المظالم يجب أن تكون هناك سياسة للاصلاح الدائم . غير أن هذا لا يتحقق إذا كان ثمن الإصلاح ومداه يتعارض مع طبيعة النظام الموجود . إننا لا نستطيع أن نحقق الإصلاحات التى يتطلبها نظام اقتصادى حر فى القرن التاسع عشر ، لا نستطيع أن نحقق ذلك فى ظل النظام الاقطاعى ، ذلك لأن مطالب الاصلاح تتعارض مع مطالب الإقطاع وتشير الدلائل إلى أنه ليس من المحتمل أن نجعل المجتمع الرأسمالى يتقبل المبادئ التى يتطلبها ظهور الاشتراكية ، إذ أننا بهذا نطالب الرأسماليين بأن يرضوا لأنفسهم بالتدمير ، وليس هناك (فى الحضارة الغربية على الأقل) طبقة أعربت بعد عن استعدادها للتخلى عن الامتيازات التى نظمت الدولة من أجل صيانتها .

كيف تفعل ذلك وهى [illegible] عميقاً بعدالة الامتيازات التى تتمتع بها كما دلت على ذلك شواهد ؟ إن هتلر وموسولينى وسادة إمبراطورية المال الأمريكية وحكام بريطانيا العظمى الصناعيين يعتقدون اعتقاداً جازماً أن تنازلهم سيقضى على رفاهية المجتمعات التى يتحكمون فيها . إنهم لا يحترمون حكم الأغلبية احتراماً كبيراً ، وهم يعرفون جيداً كيف يضعون هذا الحكم بمنتهى السهولة ، وهم ليسوا على استعداد لالتزام ثمار

المنطق أو بوجه أصح إنهم يصرون على قدرتهم على تحديد المقدمات المنطقية التى يجب أن تسير الجدل بمقتضى مبادئها ، وهم يحرصون على تحديد هذه المقدمات بحيث يتم الرجوع إلى سلطة الدولة للحيلولة دون الشك فى شرعية وجودهم . وموجز القول أنهم يلعبون اللعبة وفى جعبتهم ذلك العائق الهائل الذى يتيح لهم فرصة وضع قوانين هذه اللعبة . وهم يحرصون على تحديد هذه القوانين بحيث لو شك البعض فى سلامتها لطردوا من الملعب .

هذا هو المعنى الذى يمكن وراءه استحواذهم على سلطة الدولة ؛ إن هذا الاستحواذ يجعلهم قادرين على استخدام القوة ليقرروا نتيجة المباراة إذا ماجرؤ شخص على تحدى عوائقهم. فإذا ما جاء هذا التحدى فى صورة إضراب مثل الإضراب الذى قام به عمال النسيج فى الولايات المتحدة فى خريف عام ٣٤ فقد حيل دون نجاح هذا الإضراب عن طريق إلقاء القبض على الزعماء المحليين ؛ بحيث يتعذر وجود اتصال بين نقابات العمال وأعضائها . وإذا ما جاء هذا التحدى فى صورة احتجاج على قيام حرب ، صدر قانون يقضى بأن التفوه بأية كلمة تساعد العدو أو تدخل عليه الطمأنينة يعتبر جريمة ، وفى ظل هذا القانون يفتح المجال الذى لانهاية له أمام العقوبات . ولا يقتصر استحواذهم لسلطة الدولة على مجرد تحديد قواعد المباراة . إنهم يملكون الصحف إلى حد كبير . والقدرة على التحكم فى الأنباء لها أثر لا تتيسر المبالغة فى وصفه ، والسلاح

الجديد — سلاح الإذاعة — وهى إشارتهم إلى حد كبير أيضاً ، خاصة فى فترات الأزمات ، وهم يملكون المدارس ، ومن ثم يستطيعون إعداد عقول الأجيال الحديثة بحيث تتقبل المبادئ التى يرغبون — بالطبع — فى فرضها .

وفى ظل هذه الظروف لا يوجد خطر كبير يجعلهم يشعرون بالخوف على سلطانهم من أن يتعرض للتحدى ، اللهم إلا فى حالتين فمن الممكن ظهور هذا التحدى فى أعقاب حرب فاشلة حين تقلل الهزيمة وخيبة الأمل من الهيبة المعتادة التى تتمتع بها الدولة . ومن الممكن أيضاً أن يظهر هذا التحدى حين تحطم التجربة الطويلة (التى تعتبرها الأقلية ظلماً) الآمال المعقودة ، وفى هذه الحالة لا تستطيع الدولة أن تركن إلى الولاء التقليدى للأجهزة التى تعتمد عليها . وبصرف النظر عن هذه المواقف نجد أن الحكومة التى تصمم على الاحتفاظ بسلطان دولتها مهما كان الفن لا شك أنها ستفعل ذلك (ما لم ترتكب خطأ استراتيجيا جنائيا) . وينطبق هذا القول على عصرنا الحديث أكثر مما كان ينطبق على الثلاثمائة عام الماضية ، وذلك لسببين . فقوى الدولة الحديثة المنظمة تنظيما عالياً يتمتع بامتيازات ضخمة فى أية معركة تخوضها مع الجموع التى تفتقر إلى التنظيم الكامل ، كما أن الأسلحة اللازمة لثورة ناجحة كالطائرات والغازات السامة ، والمدفعيات الثقيلة ، والمدافع الرشاشة ، ليست فى متناول الرجال الذين يريدون الاستيلاء على الدولة . إن التجربة التى مرت بها النمسا

وأسبانيا توضح بصورة قاطعة أن أية ثورة لا تستطيع حتى أن تأمل فى النجاح ما لم تكن القوات المسلحة فى جانبها ، ما لم تلتزم هذه القوات المسلحة جانب الحياد وسط الظروف التى تنشب الثورة فى ظلها .

من هذا يصح لى أن أنتهى إلى القول بأن الدولة التى تسيطر فيها الطبقة على سلطان الدولة لن تفرط فى هذه السيطرة إذا ما جعلها هذا التفريط تتنازل عن الامتيازات التى تتمتع بها . إنها ستقوم بالإصلاح — حين يتحتم عليها ذلك — على شريطة ألا يعنى هذا الإصلاح القضاء على ما لم تره ضروريا لوجودها . إنها لن تقدم على الإصلاح إلا إذا أمنت بأن الامتيازات التى ستتنازل عنها لن تورطها فى تضحيات جوهرية فإذا لم تتحقق هذه الشروط حاربت الطبقة المهيمنة ، وما زال التاريخ يرينا كيف أنها ستحارب على الدوام وهى تؤمن إيماناً عميقاً بأن الحق فى جانبها . فإذا ما نشب الصراع فى هذا النوع من المجتمع الذى نطلق عليه صفة المجتمع الديمقراطى الرأسمالى ، فلا شك أن الذين يستحوذون على السلطة الاقتصادية سيعمدون إلى خنق النظام الديموقراطى إذا ما تدخل هذا النظام — فى سياسته — فى أسس الرأسمالية . وأعتقد أنهم سينجحون فى هذه المهمة . اللهم إلا فى الأحوال التى أشرت إليها آنفاً .

إن المعنى الذى يكمن وراء هذا كله معنى واضح ، وهو أن الديكتاتورية السافرة بديل للحكومة التى تحكم بموافقة الشعب . وليس هناك من سبب جوهرى واضح يجعلنا لا نصدق أنها تستمر لفترة من

الزمن ، ولست أرى مايدعو إلى الافتراض بأن الرجال الذين يفقدون الحرية السياسية طواعية سيقدرون — أو سيرغبون عن طيب خاطر — على تنظيم علاقاتها فى ظل الظروف الحاضرة ، وليس من شك فى أن الدكتاتوريات تحطم نفسها — بمرور الوقت — بعجزها عن إرضاء الشعب الذى تحكمه . غير أن هذا لا يحدث إلا بعد مرور فترة من الزمان . وليس من شك أيضاً فى أن الظروف الاقتصادية — فى عصرنا الحاضر — لدولة أوتوقراطية تحاول — كما حاولت ألمانيا أو إيطاليا أن تطيل أمد النظام الطبقى للرأسمالية . وقد يؤدى ذلك إلى ظهور سياسة خارجية ذات صبغة عسكرية ، ومعنى هذا — بمرور الوقت — الحرب ، غير أن الحرب لا تؤدى إلى ظهور الديمقراطية بكل تأكيد ، كما أنها لا تؤدى بالضرورة إلى ظهور دكتاتورية بروليتارية (فى الوقت الذى تندثر فيه الدكتاتورية حين تفشل فى هذه الحرب) .

إن الحرب لا تؤدى إلى الديموقراطية . إذ أن الفوضى التى تجىء نتيجة للقضاء على نظام أوتوقراطى قلما تستطيع الوسائل الديموقراطية أن تغلب عليها . ومن الواضح أن روسيا وإسبانيا والنمسا وألمانيا يعرفون هذا الدرس . إن فك القيود — وهو الشىء الذى يحدث فى العادة بعد سقوط الدكتاتورية — يتطلب بديلا آخر فى صون حكومة قوية . والعيب الجوهرى الذى تمنى به الأتوقراطية هو أنها تقضى على عادات التسوية والتعاون التى تعتمد عليها الديموقراطية ، حتى يتسنى لها أن

تنجح فى مهامها . وحتى لو أضيف فصل ديموقراطى إلى التمثيلية التى تمثل — كما حدث فى اسبانيا وألمانيا — اتضح أن شروط استمرارها تتمثل فى تحقيق رخاء يساعد على القيام بإصلاحات كبرى دون الإضرار بالآمال المعقودة إضرارا جسيما ، فإذا ما انعدمت — كما حدث فى إسبانيا وألمانيا — تذمرت الطبقات التى تدفع ثمن الاصلاحات الكبرى . وتكون النتيجة أن يربطوا خسارتهم بالنظام الديموقراطى ، وتتولد الكراهية فى صفوف القلة ، وتسود البلاد صفوف الكثرة ، وهذا هو الطريق المباشر الذى يفضى إلى الثورة المضادة . وإذ ذاك نجد ميلا إلى ناحية روح الأزمة التى تتطلب تشريعات استثنائية . فإذا ما تحقق هذا بالقوة أقدم خصوم النظام المتهورون على إجراءات يائسة . وإذا ما ظلت عاطلة أقنعتهم على الأقل بضعف الديمقراطية ، ومن ثم أغرتهم ببذل مزيد من الجهود للقضاء على هذه الديموقراطية . ولا أعتقد أن هناك كثيرين يشكون فى أن تسامح جمهورية فيمار إزاء خصومها الذين نظموا صفوفهم قد أقنعت هؤلاء الخصوم بأن أسس هذه الجمهورية من الضعف بحيث تجعل القضاء عليها أمراً يسيراً . ولو قد أبدى « أبرت » وزملاؤه من الحزم إزاء مؤيدى اليمين ، ما أبدوه إزاء مؤيدى اليسار لتغير تاريخ الفاشستية الألمانية .

كما أن الحرب لا تؤدى بالضرورة إلى دكتاتورية البروليتاريا . إن دكتاتورية البروليتاريا ليست لها بد منها فى تاريخ التطور الاجتماعى . وهى ليست مجرد ثمرة لظروف اقتصادية خاصة فهى أيضاً ثمرة هؤلاء الزعماء

الذين لهم — مثل لينين — عين ترى ، ويد تبطش ، كما أن لديهم استراتيجية ملائمة يتم تنفيذها فى الوقت المناسب . إن الظروف العلمية التى تعمل الحكومة العصرية فى ظلها تجعل من الممكن أيضاً أن تكون نتيجة الحرب عودا إلى البربرية ، كما أنه من الممكن أن يكون من نتيجتها انتصار الطبقة العاملة . غير أن هناك شروطاً كثيرة يتطلبها انتصار الطبقة العاملة . إذ يجب أن تكون مسلحة ، ويجب أن يقودها حزب ثورى مزود بالعتاد الاستراتيجى للقيام بمهامه . ويجب أن تكون من القوة بحيث لا تتغلب مع مقاومة خصومها فحسب ، وإنما تقاوم وطأة التدخل الأجنبى . ويجب أن يكون فى مقدورها أن تتأكد من كفاية المواد الغذائية ، وأن تقيم حكومة مدنية على وجه السرعة . إنه عمل ضخم إذا نظرنا إليه من أية زاوية ، وإذا نظرنا إليه من أية زاوية أيضاً وجدنا أن نجاحه أشبه مايكون بمعجزة . والذى يستعرض تاريخ الثورة الروسية لا يستطيع أن ينكر أن نجاحها فى تكوين دكتاتورية بروليتارية يرجع قبل كل شىء إلى عاملين : العامل الأول ضعف البورجوازية الروسية ، ومن ثم خارت قواها وهى تقاوم . العامل الثانى ؛ وجود لينين لا باعتباره المحرك الأول فى معركة الاستحواذ على السلطة فقط ، وإنما باعتباره الرجل العظيم الذى حقق تماسكها ووحدتها . لا شك أن الثورات تبرز الرجال الذين هم من الطراز الأول وتضعهم فى المقدمة باستمرار ، غير أن التاريخ الحديث بأكمله لم ينجب رجلا أكثر صلاحية من لينين لمعالجة مشاكله الضخمة العميقة .

٦

ما معنى هذا كله إذن ؟ يخيل إلى أن التحليل الذى أوردناه يؤدى إلى القول بأن السياسة الدولية فى العصر الحديث قلما تؤدى إلى ظهور ثورة ناجحة . ومن المحتمل أن التغيرات التى تحل بالعلاقات الطبقية لا تتحقق إلا إذا آمنت الجموع إيماناً عميقاً بحاجتها إلى هذا التغير ، وما لم يكن هناك موقف تتيح فيه الأحداث العارضة فرصة المبادرة بالإقدام على إجراء ما . وروسيا هى المثال التاريخى الوحيد على ذلك ، فإن هذا التغيّر لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق حكومة يعضدها رأى عام يتصف بالقوة وبالتصميم . وحتى لو تحقق هذا فإن الدلائل تشير إلى احتمال تعرض هذه الحكومة للتحدى ، وليس من المحتمل أنها ستقدر حين تواجه التحدى على الاحتفاظ بسلطانها عن طريق الاعتماد . على السياسة الكلاسيكية للديموقراطية . وأى هجوم سافر موجه ضدها يورطها فى إجراءات السيطرة والقمع ، وفى هذه الحالة تصبح تلك الإجراءات الثمن الذى تدفعه من أجل البقاء .

من أجل هذا يصبح من الضرورى لأى حزب يحاول تغيير الأسس الاقتصادية للمجتمع أن يحتفظ لأطول مدة ممكنة بنظام أساسى يتيح له استعادة قوته بطريقة سافرة . أما الصورة البديلة لهذه الصورة فتتمثل فى تحول الحزب ، كما حدث فى ألمانيا ، من حركة إلى مؤامرة ، وفى

هذه الحالة يقامر الحزب (الذى جعلته الدولة يمارس نشاطه فى سرية) بأهدافه . وعلى أية حال سيكون من العسير — بمقياس السرعة التى يتحقق بها نجاحه داخل إطار نظامه — أن يحول بين خصومه وبين أن يوجهوا الضربة الأولى . والذين يكشفون خطرا يهدد أسس النظام الذى يؤمنون به بسهولة ، والواقع أنهم يقنعون أنفسهم دائماً باخلاص بأن لهم الحق فى اتخاذ إجراءات حاسمة تكفل الابقاء على هذا النظام . ولقد تعودت الملكية ملكية الأشياء طيلة تاريخها اعتباراً لهجوم أحسن وسيلة للدفاع ونظراً لأن الملكية فى المجتمع الرأسمالى تستحوذ على سلطان الدولة ، فإن فرصة القضاء على الديموقراطية التى تهدد امتيازاتها فرصة واضحة وجذابة .

وعلى ضوء هذا التحليل سرعان ما ينظر الناظر إلى هذه الأحداث كيف أن طابع الحرية التى عشقها الناس هو طابع هش .

إن الحرية فى أى مجتمع مسألة أمانة ، وحين يتعرض هذا الأمان للخطر يسهل على الذين يدافعون عن النظام القائم أن يقضوا عليه ، ويكفى للدلالة على هذا أن نقارن بين روح فرنسا عام ١٧٨٩ وروحها عام ١٧٩٢ وأن ننظر إلى طابع إنجلترا السياسى أيام بيت وسيد مواث والاستهانة بالحرية ، وهى الاستهانة التى تعتبر من سمات الدكتاتورية الحديثة سواء منها دكتاتورية البروليتاريا أو الدكتاتورية الفاشستية ، لا يمكن الابقاء على الحرية إلا إذا جاءت التغيرات المقترحة نتيجة للرضا العام أو كانت من الضيق بحيث يشعر الذين يتأثرون بنتائجها بأن السلام

أفضل من الصراع ، ولقد شعروا بهذا بصفة عامة حينما كانت هناك إصلاحات تدريجية محدودة المدى ، وذات نتائج تظهر شيئاً فشيئاً . وقلما شعروا بهذا حين تؤثر التغيرات المقترحة فى نفس الأساس الذى يقوم عليه كيان العلاقات الطبقية .

والنتيجة البسيطة التى تستخلص غالباً من هذه الحقيقة أنه ما دامت الحرية تعتمد فى وجودها على الأمان وجب على دعاة الإصلاح إذا ما كانوا يهتمون بالحرية أن يدفعوا لها الثمن ، وطريقة ذلك أن يضمنوا للطبقة التى تمتلك وسائل الإنتاج الاستمرار فى التمتع بتلك الامتيازات التى تتيحها الملكية لفترة من الزمن ، إلى أن يتعودوا على النظام الاجتماعى الجديد ، ويرضوا عنه ، غير أن هذا النوع من التعهد لا يسهل الوعد به بإخلاص ، إذ أنه يتضمن تكوين طبقة جديدة من المستأجرين تضمن لهم الدولة بنواياها الحسنة حق التمتع بنصيبهم من الدخل القومى ، وإلى أن تحقق الملكية القومية مميزات التنظيم الذى أعيد بناؤه ، فمعنى ذلك تعطيل أى إصلاح لحالة العمال فى أية صناعة تستولى عليها الدولة ، اللهم إلا على حساب مجموعة من المواطنين بوصفهم دافعى ضرائب أو مستهلكين وهناك جميع الأدلة الممكنة التى تعارض ذلك النوع من المصادرة وهذا النوع يجعل الطبقة المالكة تتصارع ، ويجدر بنا أن ندفع ثمناً لا بأس به حتى يتقبلوا النظام الاجتماعى الجديد عن طيب خاطر ، غير أن الثمن الذى يلقى على كاهل هذا النظام عبئاً جديداً ممثلا فى الدين الذى يطيل

من عمر نظام الامتيازات بطريقة مختلفة غير مرغوب فيها، دون أن يتعرض أصحابها للخطر، وهذا سيؤجل فقط مشكلة دفع الثمن دون أن يوجد أساس لحل هذه المشكلة حلا معقولا .

من أجل هذا أعتقد أنه يتحتم علينا أن نتوقع حلول عهد تهمل فيه النظرة إلى الحرية التى كانت تميز المدنية الغربية بصورة عامة، وبريطانيا بصورة خاصة، وذلك فى خلال القرن التاسع عشر، ولكنها حقيقة مرة، إذ أوجد هذا المزاج عادة التسامح والغضب من المظالم، وهى من أكبر الانتصارات التى حقّقتها الروح الإنسانية، ولا بد أن يكون هناك قلة من الناس يعجزون عن الاستجابة لشعر يدعو فيه بيرون وشيلى وهاينى وفيكتور هيجو إلى تحرير الجنس البشرى من الأغلال التى تقيده . ولا بد أن يكون هناك فئة — أقل من الأدنى عدداً — لم تحس بأن تحرير إيطاليا من الطغيان النمسوى والحملة المتحررة ضد فظائع الأتراك، وتحرير العبيد فى الولايات المتحدة، ودخول أعضاء حزب العمال مجلس العموم أضافت أشياء إلى مجموع رفاهية المدنية . ومع ذلك اتضح فى أيامنا هذه أن أبناء أولئك الرجال الذين رحبوا — فى حماسة — بهذه الأحداث على استعداد باسم حقوق الملكية للقضاء على جميع المزايا التى حققها التقدم الذى يمثلونه . لقد اعتدنا فى جميع أنحاء العالم — على بربرية جديدة ، ويبدو أن الرجال يفرضون هذه البربرية باسم المبادئ التى يتمسكون بها فى حرارة . إن خنق الدكتاتوريات (سواء أكان هذا

فى روسيا أم فى ألمانيا أم فى أى مكان آخر) للأحزاب التى لا تقبل أيديولوجية الذين يمسكون بأزمة الحكم ، وجعل اليهود فى المانيا جنساً مستعبداً وما تؤدى إليه الخلافات السياسية من فرض ألوان التعذيب التى لا يستطيع رجل حساس أن يتصورها دون أن يشعر بالهلع وارتكاب هذه الأفعال بكل بساطة دون أن يستيقظ الذين يعلمون من بلادتهم وقدرة كل دولة على منافسة أعدائها فى استغلال وسائل الحرب التى تعرف جيداً أنها تتعارض مع طيب العيش ، كل هذا يوحى بقدوم عصر فولاذى تفقد فيه القيود الأخلاقية التى يفرضها الأمان على أساليب السلطة كل أمل فى تحقيق هذا التأثير الذى كنا نعتقد أنه صار جزءاً من عادات النشر المستقرة — لقد أدى اغتيال مانيوتى — بإيعاز من موسولينى — إلى ظهور تذمر (مؤقت فقط) ضد الدكتاتور الإيطالى ، واغتيال هتلر ليفر من من كبار زملائه دون محاكمة ، شىء يمكن للمشرعين المرموقين من ذوى الشهادات العالية أن يدافعوا عنه باعتباره تحقيقاً لفكرة العدالة . وخلاصة القول أن أشكال الحكومات التى نقرأ عنها فى التاريخ ، ونعتبرها ممثلة لأحد طغاة الشرق أو جبابرة إيطاليا فى العصور الوسطى ، هذه الأشكال قد قام حكام الدول الغربية فى القرن العشرين بتنظيمها عن عمد دون أن يحسوا على ما يبدو بوخز الضمير . إن للارهاب ما يبرره بوصفه الطريق الذى يؤدى إلى السلطة ، ويقال : إن السلطة هى الحيز الأسمى بحيث لا تثير الوسائل التى يحققها أى احتجاج من جانب الذين يشاهدون هذه الوحشية .

وحين تسلح الآراء نفسها استعداداً للصراع تعذر وصول صوت العقل إلى الأسماع . وحين تطغى قعقعة السلاح الجارفة على صوت العقل، يكف الناس عن الإنصات لنداء يدعو إلى الحرية، ويتم القضاء على الإجراءات الخاصة بالحكومات التى تحكم عن رضا . وينتصر الذين يملكون السلاح ولانعنى هذا — بالضرورة — أن امتلاك الأسلحة معناه قضية أحسن . لقد كان هذا هو المزاج الذى ظهر كلما اقترب نظام اجتماعى من شفا الهاوية . ويدافع النظام القديم بوحشية عن ممتلكاته دون أن يلقى بالا إلى معانى الصراع . وهكذا حارب الكاثوليك البروتستانت فى أوربا — فى القرن السادس عشر — وهكذا خارب الجنوب الشمالى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، وهكذا حاربت القيصرية دعوة الإصلاح السياسى والاجتماعى فى روسيا قبل الثورة ، والأفراد الذين أمسكوا بزمام السلطة واعتنقوا فكرة خاصة بالصالح العام سيحاربون دفاعاً عنها بدلا من الاعتراف بأن هذه الفكرة لم تعد تلائم الاحتياجات التى تواجههم .

إنهم لا يفعلون هذا بدافع من الرعونة — أو عدم الاخلاص، وإنما لأن آراءهم فى الخير والشر تتاح للبيئة التى ترعرعوا فيها . ولأن الآراء المعادية لهم تهدد الأسس التى تعلّموا عن طريق التجربة كيف ينظرون إليها باعتبارها شيئاً لازماً لا يمكن التخلى عنه . وهم يتسامحون بل يصبحون كرماء حين يرون أن الآراء المعادية لا تهدد هذه الأسس، فإذا كانت تهددها بالفعل فضلوا استخدام وسائل القمع بدلا من الجدال ، باعتبار

القمع أيسر وسيلة للدفاع عن أنفسهم . لقد صار من عادة النظام الاجتماعى الذى يشعر بأن ثمة خطراً يتهدده أن يحيل الأرض إلى صحراء ليقول بعد ذلك : إن السلام يسودها ، ولقد كانت سلطة الدولة — على الدوام — هى الوسيلة التى تستخدم لصنع هذه الصحراء .

كل هذا يفسر لنا لماذا كانت سلطة الدولة — فى المجتمع الذى لا تسوده المساواة — وسيلة لقمع المحرومين من الامتيازات التى تحميها هذه الدولة . كما أنه يفسر لنا لماذا يتحتم على المحرومين أن يسعوا نحو الحصول على هذه السلطة لكى يرتد إليهم نفعها . ولكن لم يحدث فى التاريخ أن فتحت إحدى الدول صدرها لهذا الإجراء حتى عن طريق الإرادة الشعبية التى تعبر عن نفسها فى إطار دستورى . لقد كانت هيئاتها فى خدمة مصالح الذين يمتلكون وسائل الإنتاج الرئيسية فى المجتمع وكانت الأشكال السياسية — على الدوام — قناعاً تقف الطبقة المالكة خلفه لتحمى سلطانها الذى أضفته عليها الملكية من غائلة الخطر . وحين كانت الأشكال السياسية تهدد حقوق الملكية عمدت الطبقة المالكة على الدوام إلى إخضاع هذه الأشكال لاحتياجاتها ، وما من شك فى أنها قدمت على الدوام من الأسباب ما يبرر محاولاتها ، لقد حاولت أن تظهر (كما أظهر هتلر فى ألمانيا) أن هذا الإخضاع يخدم مصالح المجتمع بأكمله . ولكن حينما تحقق الإخضاع بنجاح (كما حدث فى إيطاليا وألمانيا فى عصرنا الحاضر) اتضح لنا أن العلاقات الطبقية فى

المجتمع تظل ذات نفوذ مهما كان نوع الدفاع ، ومهما بذل من إخلاص فى هذا الدفاع .

لقد حاول كتابنا هذا أن يوضح أن هدف الدولة الجوهرى هو دائماً حماية نظام معين خاص بالعلاقات الطبقية ، ولقد قيل : إنه أينما وجد مجتمع مقسم إلى طبقات اقتصادية تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الملكية — داخل فى نطاق الوظيفة الانتاجية — صارت الدولة حاجزاً يحول دون القضاء على الطبقات ، من أجل هذا نجد أن منطق الدولة — فى الحضارة الرأسمالية — يجعل من هذا سلاحاً يستخدم ضد الملكية العامة لوسائل الانتاج وحينما كانت هذه المدينة ثرية أو توسعية أدت قدرتها على إتاحة الامتيازات للجموع إلى التخفيف من تصارع المصالح التى تقوم هذه المدينة على أساسها ، ولكن حينما تعرضت المدينة للأزمة — كما يحدث فى أيامنا هذه — صار الصراع قاسياً وحاسما ، وتظهر الدولة بمظهر السلطة ذات السيادة التى تشتغل لحماية أسس الرأسمالية من الرجال الذين يريدون الاستفادة من تغيير النظام الرأسمالى .

لقد قلت هنا : إن الذين يستغلون الدولة بهذه الطريقة لا يتصرفون هكذا بوحى من دافع أنانية محضة . إنهم ليسوا بأقل من خصومهم إيماناً بأنهم يعملون للصالح العام ، والآراء التى تتصارع إنما يعادى بعضها بعضا لأن البيئة والتجربة التى تفسرها الطبقات فى المجتمع تؤدى إلى تفسيرات لما يتضمنه الصالح العام ، وفى فترة التدهور الاقتصادى تصبح هذه

التفسيرات متعارضة فيما بينها ، وحين تتضح هذه النقطة فى تاريخ مجتمع ما ، يضطر أفراد هذا المجتمع إلى اختيار أحد أمرين : إما الاستسلام أو الحرب الاجتماعية . ولقد دل التاريخ — حتى الوقت الحالى — على أن الطبقة التى تسعى إلى إعادة تحديد موقفها فى الدولة بطريقة أساسية تضطر دائماً إلى تحقيق أهدافها عن طريق الثورة العنيفة ؛ ولقد أشرت على هذه الصفحات إلى أن الحقائق التى نواجهها فى الوقت الحالى لا تضمن لنا أن تجربتنا ستختلف عن التجربة التى مرت بها العصور السالفة.

ولم أسلّم — فى الواقع — بأن احتمال وقوع ثورة عنيفة يعطى حق الانتصار للحزب الذى يهدف إلى خلق مجتمع بلا طبقات ؛ ولقد أشرت إلى أن مثل هذا الحق يعتمد فى وجوده على ظروف متعددة يندر أن تتضافر فى وقت واحد . وليس من المحتمل أن يتحقق هذا التضافر فى أغلب المواقف العادية التى نستطيع أن نتنبأ لها . وحاولت — بصفة خاصة — أن أدلل على أن ارتباط المجتمع الرأسمالى بدولة من النوع الديمقراطى وصيانتها لا يضمن — ضماناً أكيداً — تحقيق الفكرة الديموقراطية وصيانتها فى فترة تختبر فيها صحة الاقتراحات الرأسمالية عن طريق الأزمة . وقلت : إن الارتباط المشار إليه يرجع إلى ظروف تاريخية خاصة . وليس من المستطاع القضاء على دولة إقطاعية إلا إذا تحالفت الطبقات الوسطى والعاملة (كما حدث فى فرنسا وبريطانيا) ولقد كانت الآراء الديموقراطية هى الثمن الذى دفعته الطبقة الوسطى لهذا التحالف .

ولقد أمكن — من جراء فترة التوسط الطويلة — إخفاء تباين المصالح بين المتحالفين . والآن وقد حلت فترة التقلص بتزايد الاختلاف بصورة واضحة، غير أنى حاولت أن أوضح أنه نظراً لأن حقائق الديموقراطية السياسية مقيدة ببعدها عن المجال الاقتصادى — وهو مجال اهتمامات الطبقة الوسطى ، فضلا عن كونه مجالا للسلطة الأساسية — فإن الحقائق تحيل التحالف الذى لم تعد له وظائف كبرى يؤديها إلى شىء عدائى . وموجز القول أن الشكل الديموقراطى للدولة فى المجتمع الذى يقوم على أساس التملك، وهو المجتمع الذى خلقه التطور الرأسمالى ، إنما يخفى سلطان الحكام الأثرياء ومن يركنون إلى هذا السلطان الذين لا يرون فى الديموقراطية شيئاً يلائم المصالح التى يسعون إلى حمايتها .

من أجل هذا نرى أن أية فلسفة سياسية لا تستطيع أن تتصرّف — بنجاح — مع مفهوم سلطان الدولة الذى يفسر على أنه جهاز لرفاهية المجتمع الذى تتحكم فيه هذه السلطة. وطالما عبرت الدولة عن مجتمع منقسم إلى طبقات اقتصادية صارت دائماً خادماً للطبقة التى تملك أو التى تتحكم فى ملكيته وسائل الإنتاج — والمنطق الذى يكمن وراء هذا الوضع هو أنه ليست هناك دولة تستطيع أن تحقق رفاهية مجتمع بأكمله ما لم يشترك المجتمع بأكمله فى امتلاك وسائل الإنتاج . فإذا ما تحقق هذا استطاعت سلطة الدولة أن تحمى مصالح كل فرد من أفراد المجتمع دون تحيز . ذلك لأن رغبات المواطن لاينظر إليها بعين الاعتبار ، ولا تحظى

بالاستجابة المطلوبة إلا إذا اعتبر عضواً متساوياً مع جميع أعضاء المجتمع الآخرين، لا باعتباره عضواً فى طبقة لها وضعها المعين فى هذا المجتمع ومن الممكن أن يكون هذا المجتمع مجتمعاً يتمتع بالمساواة، بمعنى أن الاستجابة للاحتياجات لا تتم على أساس القدرة على الحصول (ومرجعها حقيقة الملكية العادية) وإنما على أساس خدمات تؤديها وظيفة يتم قيامها بميزان قيمتها الاجتماعية . وفى مقدور المجتمع الذى يتمتع بالمساواة أن يضع تخطيطاً لحياته بحيث يجنى أعظم الفوائد من موارده الإنتاجية . وفى أى شكل آخر من أشكال المجتمع ، يحول طابع الدولة (الذى يحمى هذا الشكل الآخر) دون تحقيق هذا الهدف .

لقد كتب هيجل يقول :

« إن الدولة الحقة والحكومة الحقة لا تظهر إلا عندما يكون هناك تباين بين الطبقات . وحين يكون هناك غنى فاحش وفقر مدقع وحين يتطور الموقف فتجد مجموعة من الناس أنه لم يعد فى استطاعتها إشباع مطالبها بعد أن تعودت — فيما سبق — على إشباعها ؛ ومن الواضح أن مثل هذه الدولة لا تستطيع — بطبيعة نشأتها — أن تتخطى هذه الفوارق الموجودة بين الطبقات ؛ ومن المحتمل أن تدفعها نشأتها إلى القيام بوظيفة من يحمى الأغنياء ضد الفقراء .

وكتب البروفيسور جيز يقول : « حين تسيطر أية طبقة اجتماعية على السلطة السياسية فإنها تسارع باستغلالها لخدمة مصالحها الخاصة . ولا شك

أنها تفعل ذلك بنية حسنة ، ومن أجل هذا تعتقد أن مصالح طبقتها هى فى الواقع مصالح المجتمع العامة « ويتضح هذا الأمر جليّا فى الدول التى لا تتبع نظاماً ديموقراطياً ، ولقد حاولت — فى هذا المجال — أن أوضح أن الأمر ينطبق أيضاً على الدولة الديموقراطية مع فارق واحد ، وهو أن هذا الطابع الديموقراطى يساعد الذين لا يساهمون فى ملكية وسائل الإنتاج على التعبير عن مطالبهم بطريقة أوقع مما يستطيع الذين يعيشون فى ظل نظام سياسى مغاير .

هذا هو السبب فى أن أى تحليل للدولة يؤدى إلى القول بأن جوهرها — مهما كانت مطالبها — يتمثل فى سلطة إلزامية تخدم الذين يتمتعون بالنفوذ الاقتصادى ، ولو تركز هذا النفوذ — كما هو الحال عندنا — فى أيدى الأقلية لمالت الدولة إلى خدمة مصالح هذه الأقلية . ذلك لأن طابع هذا النفوذ حين يحدد علاقات المجتمع الطبقية ، سيحدد أيضاً المطالب القانونية للرجال ، وهى المطالب الخاصة بحقهم فى إنتاج الإجراءات الاقتصادية ، وموجز القول أن أية دولة لا تستطيع أن تذهب إلى أبعد من معانى اتجاهاتها الاقتصادية إذ أن هذه الاتجاهات تحدد طابع أفعالها بطريقة حاسمة ، وستخضع أخلاقيات سلوكها دائماً لتلك الاحتياجات التى تؤكدها الاتجاهات التى تحدثنا عنها ، ولن يكون هناك تغير أساسى فى طابع هذه الأخلاقيات — مهما كان شكلها السياسى — ما لم يكن هناك تغير فى الاتجاهات الاقتصادية للمجتمع .

ولقد سبق لى أن قلت : إن هذا التغير أصعب عملية عرفها التاريخ الاجتماعى وهو يستلزم منتهى الحذر والمهارة . وهو يثير أعمق مشاعر الرجال وهو يغوص إلى أعمق أعماق عاداتهم وشعورهم بالأمان . وتحقيق التغير بطريقة سلمية يتطلب — فى فترة الأزمة — تغليب العقل على العاطفة . وليس هناك تجربة أشد من هذه التجربة فى تاريخ الجنس البشرى . وليس من المحتمل أن تكون هذه تجربتنا حيث إن الشىء الذى يتأثر بالتغير هو العامل الأساسى فى جميع العلاقات الاجتماعية ، وإن التطور السلمى للأنظمة يتطلب — من أجل تحقيقه — أن يتفق الناس حول الأهداف التى يجب أن يتطلعوا إليها ، والتضامن هو أساس ذلك الاتفاق . ويجب ألا يكون الاتفاق مجرد شىء لفظى ، إذ يجب أن يتحقق كل يوم فى حياة الرجال العاديين والنساء العاديات . أن الدلائل التى تحيط بنا من كل مكان لتشير إلى أن هذا الاتفاق لم يعد ممكناً ؛ لقد دخلنا — فى تاريخنا — إحدى هذه الفترات الحرجة التى يتحتم علينا — إزاءها — أن نعيد تحديد الأهداف الأساسية لسياستنا الاجتماعية . إن تقاليد الماضى المتوارثة تنهار أمام عيوننا ، وبانهيارها نواجه تحدياً — لا مهرب منه — يتهدد العلاقات الاجتماعية التى كانت أساساً لهذه التقاليد المتوارثة .

لقد مر التاريخ الحديث بفترتين متشابهتين اضطر فيهما الجنس البشرى إلى مواجهة خطر مماثل . لقد حطم عهد الإصلاح فكرة المجتمع المسيحى

الموحد (وهى الفكرة التى ظهرت فى العصور الوسطى) وباندثار هذه الفكرة حلت الفكرة الدنيوية للمجتمع محل الفكرة الدينية . وكان هذا التغير انعكاساً لنظام طبقى جاء نتيجة لعجز النظام الإقطاعى عن الاعتراف بالقوى الإنتاجية الكامنة فى المجتمع ، وأتاح عهد الإصلاح للطبقة البرجوازية ركيزة داخل حدود النظام السياسى الجديد الذى قدم بقدوم عهدالإصلاح . غير أن تحقيق أهدافها لم يكن كاملا . وفى أواخر القرن الثامن عشر ظهرت هذه الحركة الضخمة التى نوجز ذكرها تحت عنوان الثورة الفرنسية وساعدت هذه الحركة الطبقة المتوسطة فى استكمال إجراءات تحريرها ، وفى كل حالة من هذه الحالات أثرت الاحتياجات الاقتصادية الجديدة على القيم الاجتماعية ، وفى كل حالة من هذه الحالات كان الصراع العنيف — بين القديم والحديث — الثمن الذى يدفع لقاء المجهود المبذول . لقد مر النظام — الذى نعتبر نحن جزءاً منه — بفترة استغرقت ثلاثة قرون . ليحرر نفسه تحريراً كاملا من أساليب الماضى .

وفى مقدورنا أن نلمس الآن (مرة أخرى) تباشير نظام جديد . ومرة أخرى يتعارض النظام الاقتصادى مع الأشكال السياسية التى يعيش فى ظلها ؛ ومرة أخرى كذلك يبدأ الصراع بين حقائق الحاضر وآراء الماضى . هذا الصراع الذى يتطلب دائماً إعادة تشكيل مبادئ الحكم .

وإزاء هذا النوع من المواقف يصبح واجب الفلسفة السياسية الأول

دراسة طابع السياسة من حيث وقعها الملموس ، لا من حيث فكرتها النظرية . فطبيعة الدولة تكمن فيما تفعله حقاً لا فيما تدعى أنها تفعله ؛ لقد كان من عادة الفلسفة السياسية — حتى الوقت الحاضر — أن تبرر بدلا من أن تفسر ، كما كان من عادتها أن تحمى الماضى بدلا من أن تفتح المجال أمام تحرير المستقبل ، ويجب أن تبدأ النظرية السياسية الملائمة من الأسس فتنادى بتعارض الدولة ذات السيادة مع النظام الاقتصادى العالمى الذى تحتاج إليه . كما يجب أن نوضح أن الدولة — قبل كل شىء — تعتبر راعية للعلاقات الطبقية التى تحرمنا من المدنية الأكثر ثراء ، تلك المدنية التى كان من الممكن أن نتمتع بها .

إن إماطة اللثام عن هذه الحقيقة وجعلها أمراً حاسماً يتطلب جهداً طويلا شاقاً ، وجميع التنظيمات التى تمتعت بماض مجيد تستطيع حتى فى تدهورها أن تؤخر موعد ظهور التنظيمات الجديدة ، لقد اعتدنا على هذه التنظيمات القديمة حتى صارت سجناً مألوفاً ، بل وعزيزاً يفضل ارتباطه بتاريخ العمر . ويخيل لمعظمنا ونحن نمكث فى داخل هذا السجن — أن النظر خارج نوافذه غامض يدعو إلى الشك ، ويتطلب الجهود المضنية ونحن نزن — فى قلق — ثمن الهرب من أسوار السجن دون أن تكون لدينا الشجاعة الكافية للهرب ، غير أن بذل المجهود هو الذى يجعلنا نتقدم آملين . وبغير هذه الطريقة لا نستطيع أن نضيف للمغامرة الإنسانية وقارها الخلاّب .

شركة الأمل للطباعة والنشر
(موراڤيتلى سابقاً)
ت: 23904096 - 23952496

"هذا الكتاب يهدف إلى استكشاف طبيعة الدولة الحديثة، وهو يسعى إلى تفسير هذه الطبيعة عن طريق دراسة سماتها التي أوضحها تاريخها، ويحاول الكتاب - على ضوء هذه السمات - أن يضع نظرية للدولة تلائم هذا التاريخ أكثر مما تلائمه النظرية الكلاسيكية."

الغلاف... د. خالد سرور

www.gocp.gov.eg
www.qatrelnada.com.eg
www.althaqafahalgadidah.com.eg
www.odabaaelaqaleem.com